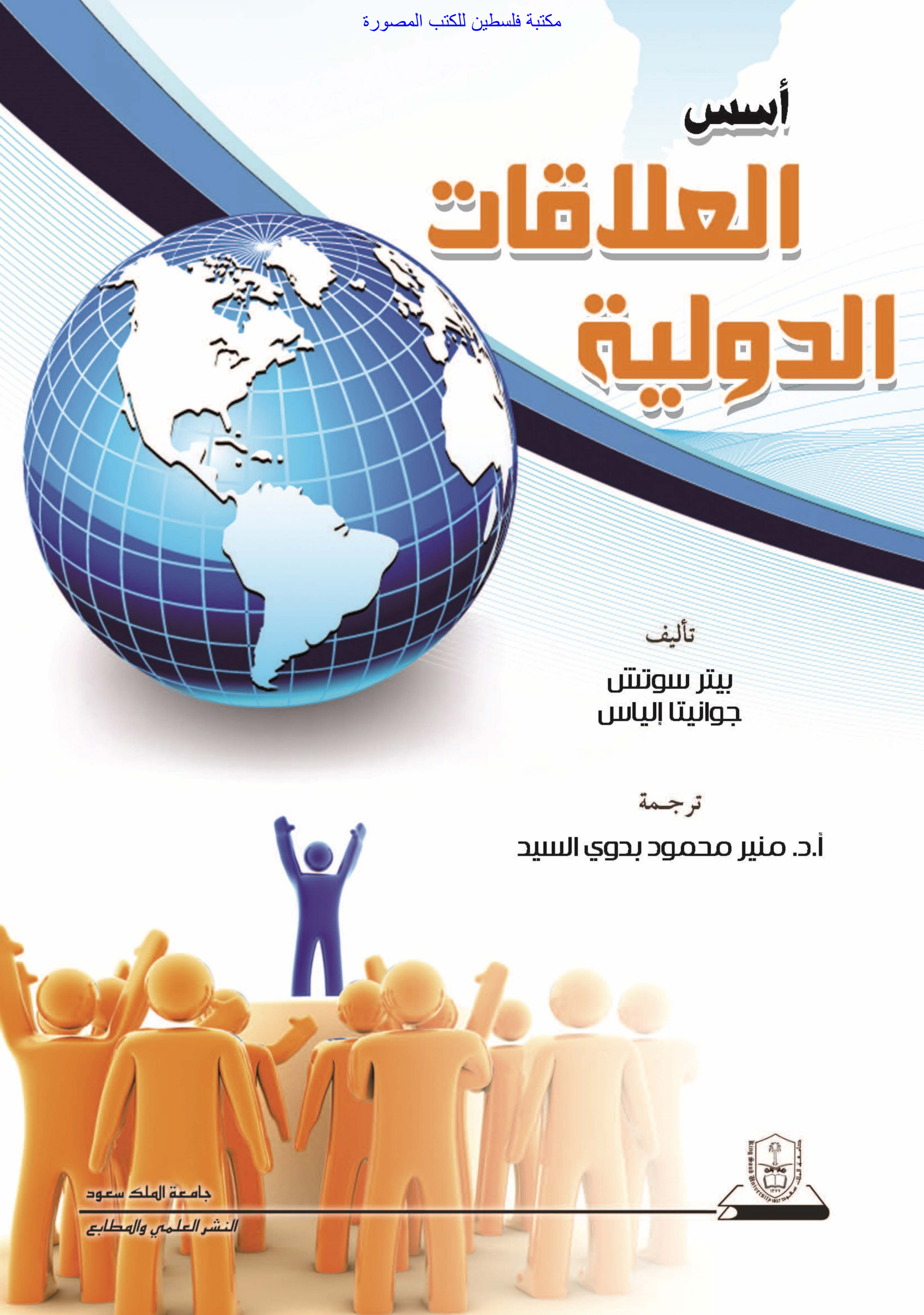


أسس العلاقات الدولية

تأليف

بيتر سوتش
جوانيتا إلياس

ترجمة

أ.د. منير محمود بدوي السيد

جامعة الملك سعود
النشر العلمي والمطابع

أسس العلاقات الدولية

تأليف

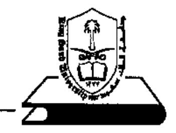
بيتر سوتش وجوانيتا إلياس

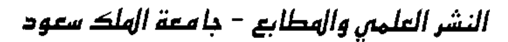
ترجمة

أ.د. منير محمود بدوي السيد

الأستاذ بقسم العلوم السياسية

بجامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة أسيوط بمصر





ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية

هذه ترجمة عربية مصرح بها من مركز الترجمة بالجامعة لكتاب:

International Relations: The Basics
By: Peter Sutch and Juanita Elias

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

سوتش ، بيتر

أسس العلاقات الدولية / بيتر سوتش ؛ جوانيتا إلياس؛ منير محمود بدوي السيد- الرياض، ١٤٣٤هـ

٢٦٩ ص ؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٦-١١١-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

١- العلاقات الدولية ٢- السياسة الدولية أ.السيد، منير محمود بدوي (مترجم)

ب. العنوان

ديوي ٣٢٧ ١٤٣٤/٥٨٢٨

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨٢٨

ردمك: ٦-١١١-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة، وقد وافق المجلس العلمي على نشره في اجتماعه الخامس عشر للعام الدراسي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، المعقود بتاريخ ١٤٣٤/٤/٢٨هـ، الموافق ٢٠١٣/٣/١٠م.


النشر العلمي والمطابع ١٤٣٤هـ

مقدمة المترجم

لعل من أهم ما يتميز به حقل العلاقات الدولية، ومنذ بداياته الأولى كنظام معرفي، تواصلُ السجال الفكري، ومبادرات التنظير بين مفكريه، ورواد تياراته ومدارسه الفكرية، معبراً بذلك عن حيوية وثراء فكرى واضحين، ميزا بدورهما جهود ومبادرات التأصيل النظري المتجددة لمدارس التخصص وتياراته الفكرية المتنوعة، لتتمكن، ومن خلالها، من ممارسة النقد والإبداع في سياق متواصل من عمليات التكيف والتطوير استجابة للتحديات الفكرية والتنظيرية المتلاحقة التي شهدتها، ولا تزال، ساحة العلاقات والسياسة الدولية منذ مؤتمر وستفاليا ١٦٤٨ وحتى انتهاء الحرب الباردة، وبزوغ ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، ووصولاً إلى بدايات الألفية الجديدة بثورتها المعرفية وتكنولوجيات الاتصالات المتقدمة، واهتماماتها بقضايا البيئة والتنمية البشرية والأمن الإنساني، وما إلى ذلك من قضايا وإشكاليات.

في هذا السياق، ترتبط أهمية الكتاب وترجمته الحالية بالعلاقة إلى مؤلفيه وموضوعه. فالكتاب بدايةً تأليفُ مشترك لكل من الدكتور بيتر سوتش، رئيس قسم السياسة وأقدم أساتذة الفكر السياسي والعلاقات الدولية بجامعة كارديف "Cardiff"، والدكتورة جوانيتا إلياس، المتخصصة في السياسة الدولية بجامعة "Adelaide" بأستراليا، وهى تهتم بشكل خاص بدراسات النوع الاجتماعي "الجندر"، ودراسات الاقتصاد السياسي الدولي، والدور الاجتماعي للشركات الكبرى، والاقتصاد السياسي لماليزيا وجنوب شرق آسيا.

أما موضوع الكتاب، فقد أُعد ليكون، وعلى نحو ما ذكر مؤلفاه، بمثابة "مقدمة مركزة ومُيسرة لكل من الطلاب الجدد، وللقارئ العام "في حقل العلاقات الدولية". وقد شدد المؤلفان على أن كتابهما، وهو بالفعل كذلك، "يقدم أكثر المصادر حداثة في الإرشاد إلى الموضوعات والمجالات الأساسية للمناظرات والمطارحات في الحقل الأكاديمي لموضوعه". كما أن المؤلفين قد حددا أهداف كتابهما على النحو التالي:

- "يشرح القضايا الأساسية متضمنة التدخل الإنساني والعدالة الاقتصادية".
- "يقدم حالات دراسية توضيحية وشهيرة من الخبرة العالمية".
- "ويشرح السجالات الفكرية حول العولمة والإرهاب".
- "ويتيح رؤية شاملة للحقل تضع القارئ الجديد في موضع القلب من دراسة السياسة الدولية"؛ إضافة إلى ذلك، فإن الكتاب:
- "يغطى كل الأساسيات ويتجاوزها، ومن ثم فهو كتاب للقارئ الراغب في فهم العلاقات الدولية المعاصرة".

إضافة إلى ما تقدم، يمكن الإشارة إلى اعتبارات بذاتها تمثل بدورها جوانب أهمية إضافية ميزت هذا الكتاب، وأسهمت بدورها في دعم التوجه نحو ترجمته إلى العربية. وتتضمن هذه الاعتبارات ما يلي:

أولاً: إن موضوع الكتاب يتناول بالتحليل والنقد التطورات النظرية والمنهجية التي شهدها حقل العلاقات الدولية، وعلى نحو ما تبرزه السجالات الفكرية بين رموز تلك المدارس وقاماتها الفكرية الشهيرة. وعلى الرغم من الطبيعة المعقدة لهذه الموضوعات والقضايا، والتشابك والتداخل الشديدين بين أبعادها ومستويات تحليلها، فقد تميز عرضها وتناولها بدقة شديدة، والتزام واضح من جانب المؤلفين باتباع منهجية علمية ونقدية في متابعتهما ورصدهما لتلك التطورات، وبيان نتائجها النظرية والعملية على مدارس التفكير المتنوعة داخل الحقل. وقد كان لهذا التناول أثر جلي في إضفاء شمول ودقة واضحين على موضوعية وعمق التناول، مع الحرص في ذات الوقت بالتمسك بسلاسة العرض وبساطته، في غير إخلال بمضمون أو شكل للأفكار والموضوعات.

ثانياً: جاء التزام الكتاب بمنهجيته التحليلية المقارنة متسقاً مع توجهه المحدد باعتباره مُوجهاً، وبالدرجة الأولى إلى طلاب ودارسي العلاقات الدولية (لاسيما المبتدئين منهم)، إضافة إلى غيرهم من القراء غير المتخصصين، ومستهدفاً تزويد الدارسين والقارئ العادي بالخلفية النظرية والمنهجية الضرورية لتطور موضوع الدراسة في حقل العلاقات الدولية ومجالات اهتماماته، ومساعدتهم في متابعة دراستها حال الرغبة في متابعة قراءاته ودراساته عند التوسع في بحث موضوع بذاته، إضافة إلى اقتراح مجموعة محددة من المراجع والقراءات الإضافية، في نهاية كل فصل، وتبويبها طبقاً للموضوعات التي تم تناولها في كل فصل.

ثالثاً: إن تنظيم الكتاب وتبويبه قد جاء منطقياً مع أهدافه ومحققاً لها. فقد تم تقسيمه إلى ثمانية فصول، إضافة إلى ثبت بالمفاهيم والمصطلحات الأساسية، يتبعه قائمة بالمصادر والمراجع. ويسبق ذلك كله مقدمة المؤلفين، وفهرسان أولهما للأشكال والجداول الإيضاحية التي تضمنتها فصول الكتاب، بينما اختص ثاني الفهرسين ببيان موضوعات الفصول ومحتوياتها. يضاف إلى ذلك ميزة إضافية تتعلق باستعانة المؤلفين بمجموعة متميزة ومنتقاة من المصادر والمراجع في كتابة مؤلفهما، إلى جانب، تلك المصادر في نهاية كل فصل، والتي يُوصيان القارئ بالرجوع إليها طلباً لمزيد من الاطلاع، وسعياً لفهم أكثر شمولاً وإدراكاً لمجالات وآفاق الدراسة في حقل العلاقات الدولية.

رابعاً: يضاف إلى ما سبق، أن المؤلفين قد أجادا في استخدامهما لمجموعة كبيرة لابأس بها من الإحصائيات، والأشكال التوضيحية، والاقتباسات، والإحالات المرجعية، مما كان له أثر واضح في تكامل وتوظيف منهجيتهما المقارنة في دراسة وتحليل ومتابعة عملية التطور التاريخي للقضايا الفكرية والمنهجية للعلاقات الدولية، وأثرها في تطور مدارسها وتياراتها الفكرية. وهنا تجدر الإشادة بموضوعية المؤلفين ورصانة تحليلهما وأمانتهما العلمية، حيث جاء كتابهما ليقدم عملاً مرجعياً بهذا القدر من الاتساع والشمول.

على هذا النحو، ولكل ما سبق، يأتي هذا الكتاب ليشكل إضافة لها أهميتها وإسهامها في الأدبيات العربية المتخصصة في مجال المقدمات الدراسية للعلاقات الدولية، وسوف يكون، وبلا أدنى شك، مرجعاً مفيداً للطلاب والدارسين في هذا الحقل بتخصصاته وموضوعاته المتنوعة.

وختاماً، فلا بد من كلمة شكر وتقدير واجبة لجامعة الملك سعود ومركز الترجمة بها. فهذه هي الثمرة الثالثة للتعاون مع مركز الترجمة منذ بداية إعارتي وعملي في هذه الجامعة العريقة. وعلى مدى فترة اقتربت من ستة أعوام، عايشت ولمست عن قرب سياسات الجامعة ومبادرات مركز الترجمة بها لمواصلة التقدم والارتقاء بدوره الرائد في إثراء المكتبة العربية بكل جديد من المراجع العلمية، والدراسات الأكاديمية المتخصصة في مجالاتها وحقولها المتنوعة. فالشكر كل الشكر والتقدير للجامعة ومركز الترجمة، على هذا الحرص وتلك المثابرة على مواكبة كل جديد في عالم العلم والمعرفة. والله من وراء القصد وهو يهدى إلى سواء السبيل.

المترجم

الكتاب والمؤلفان

كتاب "أسس العلاقات الدولية" مقدمة محددة يسهل لطلاب العلاقات الدولية الجدد، وكذلك للقارئ العادي، التعامل معها. ذلك أن الكتاب:

- يقدم مرشدًا أكثر حداثة للموضوعات الأساسية، ومجالات السجال والمناقشة.
- يشرح الموضوعات الأساسية متضمنة التدخل الإنساني، والعدالة الاقتصادية.
- يحدد حالات دراسية شهيرة، وقابلة للمناقشة، من خبرات العالم.
- كما أنه يفحص المساجلات الموضوعية حول العدالة والإرهاب.
- يتيح وجهة نظر للحقل تتلاءم مع القارئ الجديد وتضعه في قلب دراسة السياسة الكونية.

د. بيتر سوتش: يعمل حاليا (٢٠٠٧) رئيس قسم السياسة وأقدم أساتذة الفكر السياسي والعلاقات الدولية بجامعة كارديف "Cardiff"،

د.جوانيتا إلياس: أقدم محاضري السياسة الدولية بجامعة (Adelaide) وتتضمن مجالات اهتمامها دراسات النوع الاجتماعي "الجندر"، ودراسات الاقتصاد السياسي الدولي، والدور الاجتماعي للشركات الكبرى، والاقتصاد السياسي لماليزيا وجنوب شرق آسيا.

شكر

يعتمد كتاب مثل هذا على مدخلات وصبر كثير من الزملاء والطلاب. ومن الملائم أن نصف شكرنا بأنه عالمي، ونود أن نشكر زملاءنا في المملكة المتحدة وأستراليا على وقتهم وجهدهم الذى بذلوه في قراءة المادة، وفي تشجيعنا على الاستمرار في إتمامها. ونود بصفة خاصة أن نشكر كلا من ديفيد بوتشر، وبيري روبرتز، وبروس هاددوك، وكيرون كيرتز، وإدوين إيجد، وستياورت شيلدز، وجوسيلين مزاولي، وصوفي هاجيو، وإيان هول، وأندرياس جوفاس. وبنفس القدر من الأهمية، نود أن نوجه الشكر إلى فيل، و نيكولا ، و فيكتوريا، و ماثيو من لما أتاحوه لنا من مكان في حياتهم وتركونا نكتب هذا الكتاب.

المؤلفان

الفصل الأول

طبيعة العلاقات الدولية

The Nature of International Relations

المفردات الأساسية للعلاقات الدولية

The Basic Vocabulary of IR

يتمثل هدف هذا الكتاب في عرض مقدمة نقدية لأساسيات العلاقات الدولية. وهنا، فإن الكلمة الأساسية هي "نقدية" أكثر منها "أساسيات". فإذا استطعت في نهاية هذه المقدمة أن تفهم لماذا تعدُّ كلمة "نقدية" الكلمة المفتاح، فسوف تكون في وضع أقوى للتحرك إلى الفصول القادمة. ولمساعدتك في الوصول إلى هذا الهدف المبدئي، فسوف يركز فصل المقدمة هذا على طبيعة دراسة العلاقات الدولية باعتبارها فرعاً من فروع المعرفة أو الدراسة الأكاديمية. وهنا، فإن هدفنا هو إعطاؤك إحساساً بشكل الموضوع، ورؤية متعمقة للتحديات التي تكمن أمامك.

عادة ما تُصنفُ العلاقات الدولية باعتبارها تخصصاً أكاديمياً منفصلاً ومتميزاً. وسوف تجد أقساماً علمية مستقلة للعلاقات الدولية أو "السياسة الدولية" في العديد من الجامعات. كما سوف تجد مناهج ودرجات علمية مستقلة، وأساتذة ومحاضرين في العلاقات الدولية. ومع ذلك، فإن هذا الاستقلال يعد بمعنى ما مصطنعاً. فمن جانب، يبدو بديهياً وبسيطاً أن نقول بأن العلاقات الدولية كيان متميز. فهي، وعلى أكثر المستويات الأساسية، دراسة لشيء

يُوجدُ هناك في الخارج. فالعلاقات البين قومية هي دراسة للعلاقات بين الأمم. وعندما نقول "أمماً" ، فإننا عادة ما نعني الإشارة إلى التفاعلات بين الدول القومية ذات السيادة، بين الوحدات المحددة إقليمياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو فرنسا. ومع ذلك، فمن الواضح أيضاً أن ذلك لا يخبرنا الكثير عن موضوعنا. فإلقاء نظرة مختصرة على العالم حولنا توضح أن بعض الفاعلين الأساسيين في السياسة العالمية، وكلاء العلاقات الدولية الذين يمثلون المجال السياسي لموضوعنا ليسوا من الدول القومية إطلاقاً. فعندما ننظُر إلى عالم السياسة الكونية، من المحتم أن نرى منظمات حكومية دولية، أو عابرة للقوميات مثل الأمم المتحدة، أو صندوق النقد الدولي. كما أننا نرى منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، أو اتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ومنظمات غير حكومية هامة مثل الصليب الأحمر، أو الهلال الأحمر، أو منظمة العفو الدولية، والشركات القوية العابرة للقوميات وذات العوائد السنوية التي تعدُّ أكبر من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول. كذلك، فإننا نجد أن كثيراً من الموضوعات التي تربطنا بالعلاقات الدولية تتجاوز هذا الوصف الأساسي. فهل يمكن أن يندرج اهتمامنا بوباء الإيدز في إفريقيا (HIV)، أو بحقوق الإنسان تحت العلاقات الدولية بهذا المعنى الضيق؟. بوضوح، فإن هناك الكثير الذي ينتمى إلى العلاقات الدولية عما ينتمى للعلاقات ما بين القومية.

يبدو أنه من الأكثر صواباً أن نفكر في المشكلات والموضوعات التي تثور كجزء واضح من العلاقات الدولية باعتبارها مشكلات سياسية، واقتصادية، وقانونية، ودراسات تنمية، وجغرافيا، وتاريخ، وفلسفة أخلاقية، دراسات إستراتيجية أو دراسات الحرب (ومن الممكن أن تمتد القائمة بشكل أكبر..). وإذا ألقيت نظرة أكثر قرباً على قائمة التخصصات في كليتك، فسوف تجد أن كل متخصص في العلاقات الدولية، هو في الحقيقة متخصص في مجال فرعى للعلاقات الدولية. فقد يكونون خبراء في "النظرية"، أو في الدراسات الأمنية، أو في الاقتصاد السياسي الدولي، أو في دراسات السياسة الخارجية، أو التاريخ الدولي، أو القانون الدولي (وقد تمتد القائمة مرة ثانية لأكثر من ذلك..). ماذا يخبرنا كل هذا عن العلاقات الدولية؟

أولاً، وقبل كل شيء، فإنه يخبرنا أن العلاقات الدولية هي واصف عام لموضوع دراسة معقد ومتعدد التخصصات. ومن ثم، فأن تقوم بدراسة العلاقات الدولية، فإن ذلك يعنى أن تصبح مُعمماً، وأن تجد طريقة لتتدخل بموضوع معقد جداً، لكنه ممتع، كما أنه ُملحٌ أو عاجلٌ سياسياً، فضلاً عن كونه يمثل جانباً من حياتنا. ذلك أن السياسة والعلاقات الدولية تشتركان في تعددية التخصصات. فهذه الجوانب من عالمنا هي التي نصفها بأنها "سياسية" من بين الإطار العام الذي نعيش فيه. فالسياسة الدولية تؤثر عليك بداية من الثمن الذي تدفعه لمشترياتك، إلى القوانين التي يُسمحُ لحكومتك بفرضها. ذلك أن السياسة الدولية تتضمن إدارة التأثيرات الأيكولوجية والسياسية التمويلية طويلة المدى للاقتصاد العالمي، وكذلك التأثيرات قصيرة المدى للفقر والجوع والمرض. إنها، أي السياسة الدولية، تواجه أزمات اللاجئين التي تتبع الكوارث الطبيعية، أو تلك الناجمة عن صنع الإنسان، وتدير سلوك الحرب، وتحاول التنسيق في تنفيذ القانون الدولي. مصداقاً لذلك، فإذا فتحت جهاز التليفزيون، أو التقطت صحيفة، فسوف ترى السياسة في كل مكان.

إن الطريق نحو إحكام فهمك لهذا الموضوع ذو أبعاد وتحديات متسعة. فليس من المطلوب أو المتوقع أن تصبح خبيراً في كل جانب من جوانب السياسة الدولية. وقد يكون هذا حلاً مثالياً، لكنه، وببساطة، ليس هدفاً واقعياً. فمن الأفضل أن تجد طريقة للتعايش مع هذا التعقيد، وتعدد وتشابك التخصصات. وهذا هو ما تعبر عنه العلاقات الدولية كمجال أكاديمي، وما يجب عليك أن تسعى إلى تحقيقه كطالب وكدارس للعلاقات الدولية. ففي أساسياتها، تعدُّ العلاقات الدولية مسألة توجه، إنها تحاول أن تدير طبيعة عميقة وبالغة التعقيد للسياسة الدولية من خلال تجزئتها إلى موضوعات قابلة للفهم، وإلى نظريات عامة مفيدة. وهنا يتمثل المفتاح الرئيس في أن تجد طرقاً لوصف وتحليل السياسة العالمية، وبحيث يمكن لهذه الطرق أن تقر بأن هذه التشكيلة المتسعة من العوامل المحددة والعشوائية ما زالت تعطينا الميزة النقدية التي نحتاجها. نحن بحاجة إلى أن نصبح قادرين على رؤية "شكل" الموضوع ليمكننا فهم المبادئ العامة التي تخبرنا بالأمور الفنية للاقتصاد الدولي، والقانون، والسياسة.

ولا يعنى هذا القول بأن العلاقات الدولية، وبأي معنى، تخصص من الدرجة الثانية. ففي الحقيقة، إذا أردت أن تفهم الاقتصاد العالمي، أو القانون الدولي العام، فإن عليك، وبالضرورة، أن تدرس الطبيعة العامة للعلاقات الدولية. ذلك أن العلاقات الدولية تعدُّ بمثابة الخلفية التي تتشكل على ضوئها كثيرٌ من دراما السياسة الدولية. ولا يعنى هذا القول بأن العلاقات الدولية ليست معقدة بذاتها. فسوف تحتاج إلى أن تتمكن من كل كبير من المهارات التاريخية والمفاهيمية. إن تعَلُم فهم التطور التاريخي للدولة والنظام الدولي، والاقتصاد المعولم، ...إلخ، يمنحُ رؤى ضخمةً فيما يتعلق بطبيعة العلاقات الدولية. وبالمثل، فإن تعلُم فهم البراهين والمقولات السياسية والثقافية والأخلاقية التي تدافع عن، أو تنتقد هذه الخصائص لعالمنا هو أمر ضروري للفهم الأساسي للعلاقات الدولية.

تتمثل إحدى الطرق للاقتراب من مثل هذا التعقيد في التفكير في المفردات المهنية والفنية المختلفة والمتعددة، التي يستخدمها الناس ليقوموا بوصف الشؤون العالمية. وبينما تتقدم خلال دراستك للعلاقات الدولية، فمن المحتمل وبدرجة كبيرة أن تقدم إليك مقررات متخصصة، أو نماذج عن القانون الدولي، والاقتصاد السياسي، والفلسفة الأخلاقية أو الأخلاقيات، والعلوم السياسية المقارنة، ودراسات الأمن وغيرها كثيراً. كل من هذه المجالات له مفرداته الفنية الثرية. إن التحديات التي ستواجهها متعددة. فسوف تحتاج إلى أن تصبح على علم بالمصادر الرسمية للقانون الدولي وأدواته. وقد يُطلبُ إليك أيضاً أن تأخذ في اعتبارك البحث في كيفية إعداد وتبرير الادعاءات الأخلاقية (مثل إنه من الخطأ استهداف المدنيين أثناء وقت الحرب، أو أن لدينا واجباً لاستئصال الفقر في العالم النامي)، في مواجهة الادعاءات المضادة لها. كذلك، فقد يُطلبُ منك أن تدرس النظرية الاقتصادية الكلية للأسواق المعولمة. ومع أن هذه الخطوات على طريقك لفهم العلاقات الدولية سوف تتصف بالصعوبة، إلا أنها ستكون مثمرة للغاية. ومع ذلك، فإن معظم طلاب العلاقات الدولية يستهلون بمقدمة للمفردات الأساسية للحقل بوجه عام، وهي تسمى عادة نظرية العلاقات الدولية.

وبدورها، فإن نظرية العلاقات الدولية تعدُّ أساسية لدراسة السياسة الدولية حيث أنها تمثل سلسلة من المحاولات لشرح أو لفهم العالم بالطرق التي تتشكل على ضوئها المناقشات في السياسة الخارجية، والقانون، والأخلاق، والدراسات الأمنية، ...إلخ. وبعبارة أخرى، فإن نظرية العلاقات الدولية تحاول إتقان صياغة المبادئ العامة التي يمكن أن تساعدنا في التعامل مع تعقيدات السياسة الدولية.

لقد أدت الحاجة إلى وجهة نظر عامة إلى التأثير، وإلى درجة كبيرة، على تطور العلاقات الدولية كتخصص أكاديمي. إن الأمر الأكثر أهمية هنا هو أن العلاقات الدولية لا تستهدف وصفاً شاملاً أو كاملاً للسياسة الدولية. وسوف يؤدى هذا، وببساطة، إلى مضاعفة التعقيد الضخم الذي نحاول أن نفهمه. بدلاً من ذلك، يركز كل جانب من العلاقات الدولية على موضوعات وأفكار أساسية، ويقوم بإلقاء الضوء عليها باعتبار أنها تستحق الاهتمام نتيجة لطبيعتها الشارحة، أو لقوتها النقدية، كما أن بعض الحجج أو الآراء تلقى الضوء على خصائص بذاتها للسياسة الدولية. يتمثل أحد الأمثلة الدالة على ذلك في الطريقة التي قام بها عديد من باحثي العلاقات الدولية بالبحث في إلقاء الضوء على وجود الدول القومية ذات السيادة باعتبارها الفاعل الأساسي في السياسة الدولية. وتعني حقيقة أن الدول القومية ذات سيادة أن تلك الدول، تعدُّ، قانونياً وسياسياً، وإلى حد كبير، دولاً مستقلة. وقد تم استخدام هذه الحقيقة، وبصورة متكررة، لتشرح الطبيعة المتميزة للعلاقات الدولية. فهي تشرح لماذا يعدُّ القانون الدولي أقل سلطوية وأقل فعالية من النظم الداخلية. كما أنها أيضاً تشرح استمرار حدوث الحرب، وعجزنا عن إدارة سوق معولم. وبمعنى أكثر إيجابية، فإن تلك الحقيقة يُنظرُ إليها باعتبارها الأساس الصلب لحريتنا، وللحماية السياسية لطريقة معيشتنا في مواجهة خلفيات التعددية الاجتماعية والثقافية. لكل تلك الأسباب، فقد ذهب كثيرٌ من الباحثين إلى أن العلاقات الدولية يجب أن تحصر نفسها في دراسة طبيعة وتصرفات الدول القومية (والتي أحيانا ما يُطلقُ عليها "السياسة العليا"). فهم يرون أنها الخاصية الأساسية للعلاقات الدولية، وهي ما يجعل السياسة العالمية متميزة. وسوف نعود إلى هذه الفكرة بعد قليل. وتلقى بعض الحجج الأخرى بعضاً من الضوء على نقاط مختلفة

(وأحياناً متعارضة) حول ما يعتبرونه الملامح الأساسية للسياسة العالمية. فهناك من يركز على مجموعة القيم الأساسية التي تمثل أساساً لحقوق الإنسان، وعلى ضوئها تُنشرُ المطالبةُ بها على مستوى العالم. وبينما يهتم آخرون بدراسة طبيعة الاعتماد الكوني المتبادل، يركز آخرون غيرهم على التأثير غير المؤكد (Uneven Impact) لتطور النظام الدولي على قدرة بعضهم على التصرف بفعالية على المسرح العالمي، وعلى إدارة شؤونهم الداخلية.

من المهم أن نلاحظ أن أناساً مختلفين يلقون الضوء على جوانب مختلفة للعلاقات الدولية لأسباب مختلفة. فالبعض يبحث عن وصف غير قيمي للملامح الأساسية للسياسة الدولية، بينما يحاول البعض الآخر أن يطور وجهة نظر أخلاقية أو سياسية. ومن ثم، فإن هناك اختلافاً كبيراً حول ما يعدُّ (إذا كان هناك شيء) وصفاً موضوعياً (غير قيمي) بنفس قدر الاختلاف حول ما يجب أن يُنظر إليه باعتباره الخصائص الأكثر أهمية للعلاقات الدولية. بل إن هناك حالةً أكثر من عدم الاتفاق حول ما يجب أن نفكر فيه، وبمعنى أخلاقي وسياسي، باعتباره أولوياتنا في السياسة العالمية (هل يجب أن نركز على إزالة الفقر في العالم النامي، أو على تطوير قاعدة مواردنا الذاتية وأمننا؟). وعلى ذلك، فإننا بحاجة إلى أن نكون في وضع يسمح بتقييم هذه المطالب. وهنا، فإن هذا الكتاب قد تم تصميمه ليساعدك (كطالب أو دارس للعلاقات الدولية) في ذلك. إن دراسة السياسة الدولية ليست، وبدرجة كبيرة، حول تعلم أساسيات العلاقات الدولية. فهي أكثر من ذلك باعتبارها سؤالاً حول وضع الذات أو النفس في موضع صياغة أحكام مبنية على علم، ونقدية حول العلاقات الدولية. ففي السياسة، يُكونُ للناس، وبدرجة معقولة، آراء وأولويات مختلفة. وسوف ينعكس هذا في الأدبيات التي ستقوم بتناولها ودراستها أثناء استمرارك في دراساتك. وتحديداً، فإن هدفك يجب أن يتمثل في صنع قراراتك حول الطريقة الأفضل لفهم العلاقات الدولية، أو أكثر الموضوعات أهمية فيما تقدمه. وحتى يتحقق لك ذلك (كدارس/طالب)، فإنك تظل بحاجة إلى رؤية متوازنة ونقدية للموضوعات. وهنا، فإن كتابنا هذا "العلاقات الدولية: الأساسيات" مصممٌ لمساعدتك في أول مراحل اهتمامك بهذه الموضوعات وغيرها مما يمثل جوهر العلاقات الدولية على النحو الذي يتم به تدريسها في الجامعات.

الموضوع التقليدي للعلاقات الدولية

The Traditional Subject Matter of IR

تم تصميم الجزء الأول من هذا الكتاب ليقدم لك ما يتم التفكير فيه باعتباره الموضوع التقليدي للعلاقات الدولية. هنا، فإننا نركز، وفي الفصول الثلاثة الأولى، على ظهور وتطور السياسة الدولية في الفترة الحديثة. وفي سياق السياسة والعلاقات الدولية، تعنى صفة "الحديثة"، وعلى وجه التقريب، الفترة الممتدة من القرن السابع عشر فصاعداً. فالحداثة (بالنسبة للعلاقات الدولية) تتمثل في الفترة المرتبطة بتطور الدولة الإقليمية ذات السيادة. وتقليديا، يرجع هذا الملمح الحيوي لمجالنا السياسي إلى عام ١٦٤٨، و"معاهدة وستفاليا"، والمصطلح الجماعي لمعاهدات السلام التي وضعت نهاية لثلاثين عاماً من الحرب في أوروبا، ومن ثم مثلت البداية الرسمية لنظام الدول الأوروبية الحديثة. وقد حدث الكثير خلال تلك الأعوام الثلاثمائة وخمسين منذ معاهدة وستفاليا: عملية العلمنة التقدمية للسياسة الدولية، وتطور مبادئ وأدوات القانون الدولي، وأجيال المنظمات الحكومية الدولية، بداية من تلك المتعلقة بمؤتمر فيينا (١٨١٥)، إلى عصبة الأمم (١٩١٩)، والأمم المتحدة (١٩٤٥)، والتي تعد كلها جوانب هامة للعصر الحديث. غير أن الطريقة التي سيطرت فيها الدولة الإقليمية (فيما بعد الدولة القومية) وانتشرت عبر المعمورة غالباً ما يتم النظر إليها باعتبارها الخاصية المحددة للعلاقات الدولية. وسوف نقدم لك في الفصل الثاني، مقدمة أساسية لتاريخ العلاقات الدولية. وهنا، فإن التاريخ ليس مجرد إعادة حكى الماضي. ففي سعيهم ليشرحوا لنا أكثر الملامح أهمية خلال الأعوام الثلاثمائة والخمسين لسياسة العالم، فإن الكثير من المؤرخين وعلماء السياسة قد اتخذوا اختياراتهم حول أي جوانب التاريخ ُتعدُّ أكثر أهمية. وعادة ما تسترشد اختياراتهم بتقييمهم لأى جوانب تاريخ العلاقات الدولية الذي يقدم الأكثر بالنسبة لنا فيما يتعلق بقوتها العامة على الشرح. وفي حالة تاريخ العلاقات الدولية، والذي يتم تقديمه في الفصل الثاني، فإننا نجد أن دور الدولة ذات السيادة في السياسة العالمية إنما يتم تقديمه باعتباره السمة المميزة للعلاقات الدولية، والتي تساعدنا في فهم كثير من الخصائص الأخرى (الحالة الفوضوية للسياسة العالمية، ومن ثم الحرب، وطبيعة القانون الدولي العام، ونظام توازن القوى). لذلك، فإن الفصل الثاني سوف يعرض مقدمة أساسية لصعود نظام الدولة الحديثة، منتهياً بذلك بزوال عهد عصبة الأمم في الطريق إلى الحرب العالمية الثانية.

سوف ننهى نظرتنا المبدئية على تاريخ السياسة الدولية هنا لنتوقف ونعلق على طبيعة العلاقات الدولية. وسوف نعود إلى تاريخ العلاقات الدولية في الفصلين الخامس والسابع عندما نناقش تطور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية، ومشكلة ما إذا كانت العولمة قد غيرت، وبشكل جوهري، من طبيعة السياسة العالمية.

على أي حال، فإنك إن استطعت أن تضع نفسك في موقع يُمكنُك من أن تصنع أحكامك المستنيرة حول طبيعة العلاقات الدولية، فإنك تحتاج إلى تبنى اتجاه نقدى في موضوعك على وجه السرعة. ماذا يحدث للطريقة التي نفهم بها العلاقات الدولية إذا وضعنا كل تركيزنا على الدور المركزي للدولة ذات السيادة في عالم السياسة؟. كيف يجب أن نذهب بصدد دراسة دور الدولة؟ هل نحتاج إلى النظر في مكان آخر حتى نفهم السياسة العالمية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإلى ماذا ننظر؟ لماذا تثور مقترحات السياسة أو الاتجاهات العامة عندما نؤكد أحد جوانب العلاقات الدولية على غيره؟ ماذا ومتى نستطيع الوصول مباشرة إليه؟ وما هي الطريقة الأفضل لدراسة العلاقات الدولية؟.

لنضع الأمر بشكل مبسط جداً، فإن أولئك الذين كتبوا تاريخ العلاقات الدولية قد توصلوا إلى تقييم حول أكثر خصائصها أهمية. وقد فعلوا ذلك لأن تفسيرهم للدليل قد قادهم على ذلك الطريق. على الجانب الآخر، فإنهم ربما قد فعلوا ذلك؛ لأنهم كان لديهم وجهات نظر أخلاقية أو سياسية معينة. وعلى مستوى أكثر فنية، فإنهم ربما كانوا يستخدمون أدوات أكاديمية (فهماً محدداً لأهم الوسائل العلمية أو التاريخية ملائمة، أو لرؤية حول ما يُعتبرُ معرفةً)، والتي يمكن أن تكون قابلة للمناقشة والتفنيد. إن هذه الأحكام "التقييمات" التي سوف نقوم بدراستها لها تاريخها وسياستها المعروفين، ومن ثم، فإنها بحاجة إلى أن تتم معاملتها باحترام. لكن فهم تاريخ العلاقات الدولية يعدُّ تمريناً أكثر تعقيداً مما قد نتصوره لأول وهلة. ففي الحقيقة، فإن تخصصنا يتميز بسلسلة من المناقشات حول ماهية أكثر الملامح أهمية للسياسة العالمية، وكيف تتم دراستها.

مناقشات قائمة في العلاقات الدولية

Established Debates in IR

دعنا أولاً نعود ثانية إلى الأساسيات. ذلك أن المناقشات من هذا النوع تعدُّ جزءًا رسمياً من المفردات الأساسية للعلاقات الدولية. ففي الحقيقة، غالباً ما يتميز الحقل بسلسلة من المناقشات الكبرى (انظرالصندوق ١,١). ففي الغالب، فإن كل شيء سوف تقرأه في أدبيات العلاقات الدولية يُميزُ موضُوعُه بالعلاقة إلى هذه المناقشات، وأحياناً يكون في علاقة واضحة بأحد المواقف المميزة داخل هذه المناقشات. وفي أغلب الأحوال، يكون في محاولة لتنقيح واحد أو أكثر من هذه المواقف داخل المناقشة. كذلك، فقد يحدد الكُتابُ، وبشكل عرضي، موقفهم بمعارضة كلية سواءً لأحد التقاليد في مناقشة ما، أو لكل الفكرة التي تقوم حولها (أو كانت حولها) مناقشات كبرى. لذلك، فإن فهماً واسعاً، ونقدياً في الوقت ذاته، لهذه المفردات يعدُّ أمراً أساسياً لدراسة العلاقات الدولية. وسوف نقدم، وفيما يلي، بعضاً من المصطلحات الأساسية للمناقشة، ونقدم كذلك بعضاً من ملامحها الأساسية.

الصندوق (١,١). المناقشات الكبرى في العلاقات الدولية.

– الواقعية في مقابل المثالية	1930s
- التقليدية في مواجهة السلوكية	1970s
– الواقعية الجديدة في مقابل الليبرالية الجديدة	1980s
- العقلانية في مواجهة الانعكاسية	1990s

الواقعية في مقابل المثالية Realism Versus Idealism

في حقيقة الأمر، تتعلق هذه المناقشات بماهية دراسة العلاقات الدولية، أو بما يجب أن تكون. ويتم تقديم المناقشة الأولى باعتبارها الواقعية في مقابل المثالية، وهي المناقشة التي يتردد صداها عبر حقل العلاقات الدولية. فهناك قلة هي فقط التي تُنكرُ أن مناقشة الواقعية في مقابل

المثالية قد أعطت للعلاقات الدولية خاصيتها. فالواقعية، وبالنسبة لكثيرين، هي العلاقات الدولية. ذلك أن المصطلح، مصطلح الواقعية، وعلى نحو ما يتم استخدامه في العلاقات الدولية، قد ظهر في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات، وجاء وبدرجة كبيرة، كاستجابة لما كان يتم إدراكه آنذاك على أنه تفكير ساذج للسياسيين والباحثين الليبراليين. وعلى نحو ما أشار أحد مهندسيها المؤسسين، فقد مثلت الواقعية بداية علم سياسة للعلاقات الدولية، واستجابة ضرورية للطوباوية، أو التفكير بالتمني الذي ميزَّ دراسة وممارسة السياسة الدولية فيما بين الحربين. إن ما كان موضعاً للهجوم آنذاك كان مثالية أو طوباوية أولئك الذين اعتقدوا أنه كان من الممكن بناء نظام سياسي دولي يمكنه التخلص من الصراع والمنافسة بين الدول، نظاماً تختفى فيه الحرب كأداة للسياسة الخارجية، ويتم تأسيس سلام دائم. آنذاك، تساءل الواقعيون "على أي أسس علمية" أقام مهندسو عصبة الأمم مثاليتهم الليبرالية؟. وهنا، فقد كانت الرسالة الأساسية واضحة: إنك لا تستطيع أن تزيح الحرب جانباً بمجرد التمني. لاشك في أن الرغبة في إنهاء الحرب أمر جيد ككل، لكن كان على علم السياسة الدولية أن يتقدم بإحلال التحليل الموضوعي ليتقدم على الطوباوية. وقد أدى الفشل في تحقيق ذلك إلى انهيار عصبة الأمم، وتحديداً الحرب العالمية الثانية. حقيقة أن الواقعية يمكن أن تؤدى إلى سخرية قاسية باتجاه تأكيد "القوة التي لا تقاوم للقوى القائمة والطبيعية المحتمة للاتجاهات القائمة (كار، ١٩٣٩ : ١١)، إلا أن ثمن عدم اتخاذ اتجاه واقعى كان ومازال كبيراً جداً.

> " علم السياسة الدولية.... أخذ في الظهور من الحرب العظمى والكارثية. إن الرغبة الغاضبة لمنع الحرب قد حددت المجرى الأساسي الكلى للدراسة واتجاهها، ومثل العلوم الوليدة الأخرى، فإن علم السياسة الدولية قد تميز وبصراحة باعتباره مثالياً "طوباوياً".
>
> (كار، ١٩٣٩ : ٨)

لقد كانت فكرة كار أن علم سياسة ناضج للعلاقات الدولية يجب أن يدمج ما نطلق عليه التفكير الهادف (على سبيل المثال الرغبة في إنهاء الحرب) مع الواقعية. على أي حال، فإن الواقعية سوف تدفع بجدول الأعمال- فالممارسة يجب أن تخلق نظرية أكثر منها نظرية تخلق ممارسة – مثل عصبة الأمم الفاشلة مع اعتقادها الزائف في أن انسجام المصالح قد سمح لها به (كار، ١٩٣٩ : ٦٤ ، ٨٠). ربما لم يكن لدى كار أي فكرة عن التأثير الذي أحدثه مؤلفه على طبيعة العلاقات الدولية. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٧٠ ، فإن حوالي ٩٠٪ من الدراسات القائمة على قواعد البيانات في العلاقات الدولية قد قامت على افتراضات نظرية واقعية (Vasquez, 1993). وبينما تتم كتابة هذا الفصل، فإن هذه المناقشة الكبرى لا زالت مستعرة. وقد رأى جون جي ميرشايمر، الواقعي الأمريكي الكبير، أن الوقت ملائم بما فيه الكفاية لينتهز الفرصة عند إلقاء محاضرته التذكارية عام ٢٠٠٥ ، لانتقاد كامل للمؤسسة البريطانية للعلاقات الدولية لكونها تُدارُ من قبل المثاليين الذين "يوجهون اهتماماً قليلاً للقوة"، وهي وجهة النظر التي أثمرت استجابة جريئة (ميرشايمر وآخرون، ٢٠٠٥). لذلك، فإن واحداً من أول الأشياء التي يحتاجها طالب أو دارس العلاقات الدولية عندما يُقدمُ على دراسة السياسة الدولية، يتمثل في فهم للمنهج الواقعي للعلاقات الدولية. فما هي القوانين الموضوعية التي يعتقد الواقعيون أننا يمكن أن نكتشفها بخصوص السياسة العالمية؟ وكيف تحكم هذه القوانين السياسة الدولية؟ كيف يجب أن نتصرف بمجرد أن نؤسس اختيارات سياستنا في علم مناسب للسياسة الدولية؟ بمجرد ان نأخذ هذه الأسئلة في الاعتبار، فإننا سوف نكتشف بعضاً من الأفكار المسيطرة في العلاقات الدولية. يأتي من بين تلك الأفكار المطالب التي تشكل التخصص، والتي وضعها الرموز الأساسيون في تاريخ العلاقات الدولية مثل هانز جي مورجانثاو وكينيث والتز، والذين يربطون بشكل جلي بين دراسة العلاقات الدولية ودراسة حالة القوة (انظرالصندوق ١,٢).

الصندوق (١,٢). مورجانثاو و والتز عن العلاقات الدولية.

" السياسة، مثل المجتمع بوجه عام، تحكمها قوانين موضوعية ذات جذور في الطبيعة البشرية. المعلم الأساسي الذي يساعد الواقعية هو مفهوم المصلحة وقد تحدد بالقوة"

هانز مورحانثاو، السياسة بين الأمم (١٩٨٥: ٤-٥)

إن العوامل التي ميزت السياسة الدولية هي: (١) أن مخاطر اللعبة تعد ذات أهمية غير عادية، و (٢) وأن استخدام القوة في السياسة الدولية ليس مستبعداً كوسيلة للتأثير على النتائج (العائد). القاعدة السياسية للعبة غالباً ما تكون: افعل ما يجب من أجل أن تكسب.

كينيث والتز، الإنسان، الدولة، الحرب (١٩٥٩: ٢٠٠٥) .

يتم استكشاف هذه الأفكار ببعض التفاصيل في الفصل الثالث، والذي سوف يرشد الدارس خلال الاهتمام المبدئي بهذا التقليد المهم في صوره الأساسية.

التقليدية في مقابل السلوكية Traditionalism Versus Behaviouralism

استطاعت الواقعية أن تؤثر على العلاقات الدولية إلى مدى تمكنت فيه حقيقة من أن تُتيح مزيداً من المناقشات الهامة. فالنقاش بين التقليدية والسلوكية إنما يمثل في الحقيقة مناقشة حول أفضل طريقة للمشاركة في علم واقعى للسياسة الدولية. فقد دفعت هذه المناقشة الواقعيين التقليديين (مثل مورجانثاو)، والذي وجد محرك سياسة القوة في العلاقات الدولية في الطبيعة البشرية، إلى مواجهة العلماء الاجتماعيين الوضعيين الذين حاولوا تطبيق منهجية العلوم الطبيعية على العلاقات الدولية. ففي حين نادى الواقعيون التقليديون بدرجة أكبر من الموضوعية في العلاقات الدولية، فقد ادعى السلوكيون أنهم لا يقدمون سوى ذلك. وبينما يصر المنهج الوضعي للعلم على أننا نعتمد وفقط، وعلى نحو ما قالوا، على المعلومات القابلة للملاحظة، باعتبار أنها هي وحدها التي يمكن إثباتها. وفي المقابل، كان على العلماء الاجتماعيين الواقعيين أن يمارسوا تأثيراً غير عادي على العلاقات الدولية الأمريكية. فقد ركز هؤلاء الواقعيون الجدد، وبطرق متعددة، على القضايا البنيوية للصراع في العلاقات الدولية

(والتز، ١٩٧٩ ؛ ميرشايمر، ٢٠٠١)، أو على أن يقدموا بحثاً تجريبياً في طبيعة سياسة القوة، بحثاً يقدم تنبؤات حول الكيفية التي ستتصرف بها الدول، في ظل الظرف الفوضوي الموروث للشؤون الدولية. "إن بنية النظام الدولي تجبر الدول التي تبحث فقط عن أمنها، على التصرف، رغم ذلك، بعنف تجاه بعضها البعض" (ميرشايمر، ٢٠٠١ : ٣).

هكذا، فقد استطاعت الواقعية الجديدة، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة، أن تسيطر، وتقريباً بلا منافس، على الحقل الأكاديمي حتى نهاية الحرب الباردة. وسوف يتم في الفصل الثالث استكشاف الحجج الجوهرية التي تؤيد القول بأنه من الممكن أن يكون لدينا علم واقعي للعلاقات الدولية.

الواقعية الجديدة في مقابل الليبرالية الجديدة Neo-Realism Versus Neo-Liberalism

وفي المقابل، فإن نجاح السلوكية يعدُّ المسرح للمناقشة التالية: الواقعية الجديدة في مقابل الليبرالية الجديدة، وهي المناقشة التي سيطرت على التيار الأساسي للبحث في العلاقات الدولية في الولايات المتحدة منذ الثمانينيات. وسوف تتم في هذا الكتاب الإشارة إلى هذا التقليد لليبرالية الجديدة باعتبارها المؤسسية الليبرالية الجديدة"Neo-Liberal Institutionalism" . يرجع السبب في ذلك إلى الرغبة في تجنب الاضطراب مع المصطلح الآخر "الليبرالية الجديدة" "Neo-Liberalism"، والخاصة بالنظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة "Neo-Liberal Economic Theory"، وهي تقليد سوف تتم مناقشته في هذا الكتاب أيضاً. وقد تجد أيضاً مصطلحات أخرى تُستخدمُ لوصف الموقف المؤسسي الليبرالي الجديد مثل "نظرية النظم "Regime Theory"، و"الاعتماد المتبادل المعقد "Complex Interdependence" . وقد قبل المؤسسون الليبراليون الجدد مثل روبرت كوهان بالمشروع العلمي (نظرية ومنهج المعرفة، أو ما يمكن اعتباره معرفة، وكيفية تطبيقه في العلاقات الدولية) للواقعيين الجدد. ومع ذلك، فإنهم قد رأوا أن الواقعيين الجدد قد أساؤوا تقدير أهمية العلاقات فوق القومية (ناي و كوهان، ١٩٧١). وقد تساءل الليبراليون الجدد كيف يمكن لحقيقة الاقتصاد العالمي، (وعلى سبيل المثال) وقد تم التفكير فيه باعتباره السياق الذي تتفاعل الدول من خلاله، أن يؤثر على الطريقة التي سوف تتصرف بها الدول؟.

إن نجاح الليبرالية الجديدة لا يمكن التقليل من شأنه. ففي الحقيقة، وفي مقالة تبنى وبوضوح على عمل (Vasquez) "فاسكويز" الذي أظهر كيف كانت الواقعية مؤثرة على العلاقات الدولية من ١٩٤٥ حتى ١٩٧٠، أوضح (Walker and Morton) والكر و مورتون أن الليبرالية ومنذ ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠، قد تجاوزت الواقعية باعتبارها الدليل الذي يقود إلى البحث عن المعرفة (Walker & Morton, 2005: 341) . وقد ذهب البعض بعيداً إلى اقتراح أن حقيقة أن الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تشتركان في المنهج العلمي والمنهجية ونظرية المعرفة للعلاقات الدولية، إنما تعنى أن هذه المناقشة ليست فقط مناقشة عادية في نظام معرفي، أو أنها في أفضل أحوالها مناقشة داخل النظام المعرفي أكثر منها مناقشة فيما بين النظم (Weever, 1996: 149-181). وقد تكون تلك هي الحقيقة، لكن من الناحية الأكاديمية، فإن تلك المواقف التي تسيطر على التوجه العام للعلاقات الدولية لها صوتان واضحان في مناقشات السياسة المتعلقة بالأمن والاقتصاد السياسي الدولي. وسوف نستكشف في الفصل الرابع الطرق التي تقدم من خلالها الليبرالية بديلاً للمناهج الواقعية للعلاقات الدولية.

على الرغم من أن كار (Carr) قد أدان الليبرالية باعتبارها طوباوية، فإن لليبرالية تاريخاً طويلاً، ونطاقاً متسعاً من الوسائل المختلفة. فبينما تعدُّ الليبرالية الجديدة، وبلا شك، هي الصيغة المسيطرة على الليبرالية في التيار العام للعلاقات الدولية، فإن هناك إعادة لإحياء الاهتمام في الليبرالية القيمية أو العالمية بتأكيدها على حقوق الإنسان، والعدالة الاقتصادية، والدمقرطة. إن وضع الأسس لنظرية ليبرالية للعلاقات الدولية يسمح لنا بفعل شيء ما ضروري لمنهج متوازن لموضوعنا. إنه يسمح لنا باختبار الافتراضات والمقولات الأساسية لليبرالية في كل أشكالها، دون الاكتفاء بمجرد قبول تقييم كار للتقاليد السياسية.

العقلانية في مقابل التأملية Rationalism Versus Reflectivism

كان هناك حديثاً، وعلى أي حال، إعادةُ إحياء لمدارس التفكير الناقدة للأصولية الوضعية في العلاقات الدولية (للفكرة الكلية بأن العلاقات الدولية يمكنها، أو يجب،

أن تكون علماً). على الرغم من سيطرة ما يسميه ويفر (١٩٦٩) المركب الجديد-الجديد (Neo-New Synthesis)، فإن هناك مناهج متعددة للعلاقات الدولية تقف في مواجهة الموقف الواقعي، وموقف الليبراليين الجدد، ولا يمكن أن توضع كلها ككتلة مفيدة مع "الطوباويين" أو "المثاليين" الذين كانوا هدفاً لنقد كار لعملية تحديد جدول الأعمال. من المهم الإشارة إلى أن قدراً كبيراً من العمل الذي قد تم لإظهار أن المناقشة بين الواقعيين والمثاليين تعدُّ مؤسسية لدرجة كبيرة في أبحاث العلاقات الدولية، هو في ذاته جزءٌ من هذ الوهم (سميث، ١٩٩٥؛ ١٩٩٦، ٢٠٠٠؛ شميدت، ١٩٩٨؛ ويفر، ١٩٩٨، ٢٠٠٤؛ ويلسون، ١٩٩٨؛ ويبر، ٢٠٠١؛ كيرك و فاينز واران، ٢٠٠٥). فلا يوجد هناك، حقيقة، منهج "طوباوي" واحد للعلاقات الدولية. فبينما حقل العلاقات الدولية آخذ في التطور، فإن الشيء الوحيد الذي وحدّ هؤلاء على الجانب المثالي للمناقشة قد تمثل في الاعتراض على بعض المقولات الأساسية التي كانت تحدد الأجندة في دراسة العلاقات الدولية. ومع ذلك، فإن هذا الوهم المؤسسي يعدُّ جزءًا ضرورياً لمفردات العلاقات الدولية، وحتى إذا لم يعكس الحقيقة التاريخية، فإنها ستصبح شيئاً مشتركاً في دراسة العلاقات الدولية يجب معه أن نصبح على دراية بشكلها الأساسي وما يرتبط بها من متاعب أو مضايقات.

إن المناقشات بين الواقعيين الجدد، والليبراليين الجدد، وبين كل من هذين التقليدين في العلاقات الدولية، وتلك التقاليد التي أصبح من الممكن جمعها تحت الاسم الجامع "التأمليون" (كوهان، ١٩٨٩ ب؛ سميث، ٢٠٠٠)، قد أصبحت (أي كل تلك المناقشات) بمثابة "القلب" أو "الجوهر" الحقيقي للعلاقات الدولية اليوم. وفي الحقيقة، فسوف يركز الفصل الخامس، ومن هنا فصاعداً، وببعض التفصيل على القضايا الأساسية فيما بينهم. وقد تسلح بالفهم الأساسي والنقدي للحقل، فإن هدف هذا الجزء الأخير من الكتاب يتمثل في وضع القارئ في مركز هذه المناقشات التي تركز على القضايا الأساسية في عالم السياسة المعاصر، متضمناً تلك القضايا التي تتراوح ما بين مشكلات في العولمة السياسية والاقتصادية والتدخل الإنساني.

تعددية الفاعلين A Multiplicity of Actors

يستكشف الفصل الخامس طبيعة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية المعاصرة. في أحد معانيه، فإنه يذهب، وبلا شك، إلى أن مسرح السياسة العالمية يدعم تنوعاً ضخماً من الفاعلين من غير الدول. إن السؤال الذي يدفع كثيراً من العلاقات الدولية المعاصرة هو ما إذا كان هذا يحول أو لا يحول الطبيعة الأساسية للسياسة العالمية. إلى أي مدى (إن كان هناك مدى) يجب تحدي التصور الواقعي للنظام الفوضوي الذي تمثل الدول فيه الفاعلين المهمين فقط؟ هل يجب أن نتوجه بدلاً من ذلك إلى التركيز على نجاحات المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، أو المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي؟ هل يجب أن يركز المحللون الأمنيون، وبشكل أساسي، على المنظمات الإرهابية الدولية مثل القاعدة، وعلى استجابات الأمن الجماعي للأزمات الإنسانية، أو على القوة العسكرية الوطنية؟ إلى أي مدى يمكن أن تستمر العلاقات الدولية في التركيز على تصرف الدولة؟ أم أنه يجب أن نركز أكثر على تفاهمات الحكم متعددة المستويات؟ الخطوة الأولى في إجابة هذه الأسئلة أن يصبح المرء على دراسة بالفاعلين الأساسيين في عالم السياسة. وفي الاتجاه نحو هذا الهدف، فإن الفصل الخامس يستكشف أساسيات المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية، وتعددية الأطراف، والحكم العالمي.

ما وراء الوضعية في العلاقات الدولية Beyond Positivism in IR

في الفصل السادس، نبدأ استكشاف المناهج التأملية، أو مناهج ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية المعاصرة. فهذه المناهج في دراسة العلاقات الدولية تتحد في رفضها لقبول الرؤية التقليدية للموضوع الأصوب للعلاقات الدولية، ومن ثم الاعتراض على رؤية التيار الأساسي لأفضل طريقة لدراسة السياسة العالمية. على أي حال، فإنها منقسمة بشكل كبير بصدد مشكلة تحديد ما يجب أن ندرسه أو نفحصه. حينئذ، فإن المناقشة بين العقلانيين في مقابل التأمليين تعدُّ مناقشة بين التيار الأساسي للعلاقات الدولية وبين ومنتقديه. وبشكل محدد، فإن الأمر سيكون متروكاً لك كدارس لتقرر ما هي أفضل طريقة لدراسة العلاقات الدولية، أو ما الذي يجب أن تتم دراسته باعتباره علاقات دولية. وهكذا، فإن الوصول إلى النقطة التي يمكن عندها أن تتخذ قراراً مدروساً ونقدياً تعدُّ في الحقيقة هدفاً لهذا الكتاب.

في مفردات غاية في العمومية، فإن هذه النظريات النقدية ترى أن دراسة العلاقات الدولية قد تم إجراؤها في لغة مقيدة بشكل مطلق. وهنا يتمثل الادعاء في القول بأن الأدوات الأكاديمية التي استخدمت من أجل دراسة العلاقات الدولية قد استبعدت، أو تجاهلت، بشكل غير مشروع، الدليل والحجج التي كان سيكون لها تأثير ضخم على تطور السياسة العالمية. وغالباً ما تتقدم هذه الادعاءات إلى أبعد من ذلك، لتثير أن الطريقة التي حددت بها الدوائر الأكاديمية مجال العلاقات الدولية قد أثرت، ومازالت تؤثر وبشكل خطير، على ممارسة السياسة العالمية. إن هذه المقتربات وقد تم جمعها معاً، غالباً ما يُطلق عليها مقتربات ما بعد الوضعية ("Post-Positivist" Approaches) أو المقاربات التأملية (Reflectivist Approaches). إن السؤال الذي تسأله "ما بعد الوضعية" هو "لماذا يعدُّ المنهج العلمي قابلاً للتطبيق على العلاقات الدولية"؟. وفي إسهام لأحد أفضل الكتب حول موضوع "ما بعد الوضعية" يشرح سميث ما الذي يواجه الخطر أو المأزق.

> " النظريات لا تشرح أو تتنبأ ببساطة، فهي تخبرنا ما هي الإمكانيات أو الفرص القائمة للتصرف والتدخل الإنساني؛ كما أنها تحدد ليس مجرد فرصنا الشارحة، لكن أيضاً آفاقنا الأخلاقية والعملية".
>
> (سميث، ١٩٩٦: ١٣)

اتخذت نظرية العلاقات الدولية رؤية غاية في الوضوح حول ما يمكن اعتباره معرفة عن العلاقات الدولية – "الحقيقة" عن السياسة العالمية – عندما تحدد الحدود العلمية لحقل العلاقات الدولية. وفي الحقيقة، فإن التأمليين يقولون بأن الوضعيين، وفي شكل من أشكال حراسة البوابة، يتصرفون وببساطة "لاشتراط" ما يمكن اعتباره كحقائق في العلاقات الدولية، وبذلك يستبعدون أشكال المعرفة التي لم تتسق مع الوضعية. نتيجة للنجاح الضخم للعلاقات الدولية الوضعية، فقد ذهب سميث، وفي دراسة أخرى، إلى القول بشكل مستمر "أربعون عاماً من التحول (Forty Years of Detour)، والتي تجنب فيها وبشكل كامل التطبيقات القيمية لمجاله. إن إسراع

النسويين (أنصار المرأة)، والنظريات النقدية، والبنائيين الاجتماعيين، وأنصار ما بعد الحداثة، وأصحاب النظرية السياسية المعيارية "القيمية"، وغيرهم، لعلاج هذا، قد أدى إلى إعادة إنعاش الحقل؛ حقل العلاقات الدولية. إحدى الأفكار المتكررة لباحثي العلاقات الدولية ما بعد الوضعيين تتمثل في الإمكانية والرغبة في التفكير فيما بعد نموذج وستفاليا للعلاقات الدولية. فهناك، وعلى القائمة البحثية لما بعد الوضعية، قضايا مثل قضايا الفقر، والمرض، والهجرة، والتعددية الدينية والثقافية، وقضايا النوع (ذكر/أنثى)، والبيئة، وحقوق الإنسان، والتدخل الإنساني. وقد لا تكون الدولة ذات السيادة أداة مفيدة جداً للتعامل مع هذه القضايا. دعنا لا ننسى، وكما نشير في الفصل الثاني، أن الدولة ذات السيادة كانت مصممة لتتعايش مع قائمة الاهتمامات السياسية للقرن السابع عشر في أوروبا، فهل ما تزال أفضل أداة نمتلكها؟. إن هناك إدعاءً مشتركاً بأن الرؤية الوضعية لما تم اعتباره كمعرفة مشروعة في العلاقات الدولية قد أخفت كثيراً من هذه الموضوعات الأساسية من وجهة نظر المحللين والسياسيين، لتسهم بذلك إلى المشكلات الجوهرية التي ينبغي على العلاقات الدولية أن تتناولها. يتميز أحد المناهج ذات التأثير تجاه هذه القضية بكونه ناقداً بشدة للادعاءات البنيوية للواقعيين الجدد، والتي ترى بأن رؤيتهم الضيقة لما يعدُّ معرفة في العلاقات الدولية قد أعاق حقيقة أن الوكلاء (الشعوب والدول) يلعبون أيضاً دوراً في السياسة العالمية – فهم ليسوا مجرد مضطرين إلى التصرف بطرق معينة نتيجة لبنية السياسة العالمية – فالوكلاء وبُنى الشؤون الدولية مرتبطون بشكل متبادل (Wendt, 1987: 350). ومن ثم، فإن المساعدة الذاتية، وسياسة القوة تعدُّ مؤسسات، وليست ملامح ضرورية للفوضوية. ذلك أن "الفوضوية هي ما تصنعه الدول منها" (وندت، ١٩٩٢ : ٣٩٥، تأكيد أساسي).

وبينما تعرض البنيوية الاجتماعية عند ونت واحداً من أقل البدائل النظرية راديكالية للتيار العام للعلاقات الدولية، فإنها – أي البنيوية الاجتماعية – نقدية بمعنى أنها ترى أننا يجب أن نكون قادرين على دراسة الأفكار، وما نسميه المعايير "Norms" باعتبارها عوامل مهمة في السياسة العالمية. ففي جوهرها، فإن المعايير هي طرق مستقرة "established" لعمل الأشياء في السياسة الدولية – لكن فيما وراء هذا التعريف البسيط فإنه من الصعب جداً أن نشير إلى

ما يمثل "عرفاً". هل نستطيع أن نحقق العدالة في دراسة الأعراف باستخدام منهج يتم تصميمه على العلوم الطبيعية؟ وإذا لم يكن من الممكن ذلك، فهل نقوم بإعداد أجندة بحثية في العلاقات الدولية، وما هي التطبيقات التي ينبغي أن تشملها لنصل إلى فهم الكيفية التي يعمل بها العالم؟ إذا استطعنا أن نفكر في أي القواعد والأفكار تعدُّ مهمة في العلاقات الدولية، فالسؤال التالي يصبح كيف نقرر أي القواعد والأفكار تعد الأكثر أهمية ليتم التركيز عليها؟ وهنا، ومرة ثانية، فإننا سوف نحتاج إلى أن نتخذ بعض القرارات المعقدة حول ما ينبغي أن تدرسه العلاقات الدولية، وكيف يجب أن تستمر لتفعل ذلك. سوف نحتاج للاهتمام بأسئلة النظرية المعرفية (ماذا نستطيع أن نعرف؟ وكيف يمكن أن نصل لمعرفة هذا؟) لأخلاقيات (ما هو الصواب، وما هو الخطأ، أو ما هو العادل وغير العادل؟) الثقافة والسياسة.

العولمة Globalization

إن آفاق حقل العلاقات الدولية ليست هي فقط التي اتسع نطاقها بشكل هام. فعلى نحو ما يُثار، فإن السياسة العالمية تمر بسلسلة من التحولات. في الفصل السابع، نبدأ بدراسة العولمة الظاهرة للعلاقات الدولية. بالنسبة لبعض المحللين، فإن العولمة تأخذنا إلى ما وراء السياسة بين الدول، على الرغم من أن البعض قد يندفع بدرجة كافية ليلغى وجود الدولة القومية ذات السيادة. ففي بعض الأحيان تكون العولمة تعبيراً شاملاً يقصد به وصف الاعتماد المتبادل والترابطية، الآخذة في التزايد والاستمرار، بين الأفراد، والاقتصاد والدول. إذا كانت العولمة ظاهرة جديدة، (وهناك بعض الاختلاف حول هذا)، فإنها تجد قوتها الدافعة، وبشكل أساسي في التطور السريع للاقتصاد العالمي، وبشكل أساسي بعد الحرب العالمية الثانية، ومرة ثانية بعد الحرب الباردة. فمنذ ١٩٤٥، فإننا نرى صعود المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT)؛ والتي أصبحت فيما بعد، وبعد رحلة مضنية، منظمة التجارة العالمية (WTO). وعلى أي حال، فعلى نفس القدر من الأهمية، هناك الشركات الضخمة العابرة للقوميات (TNCs) والتي تستغل شبكات الاتصالات الجديدة، لتتجاوز سيطرتها ما وراء الاقتصاديات القومية، والتي نمت سريعاً إلى درجة استوجبت إعادة

النظر في الأفكار السابقة فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الدولي. وفي أحد المعاني الهامة، فإن العولمة الاقتصادية قد فاقت العولمة السياسية، بينما تحديات الحكم والأمن في أواخر القرن العشرين قد تركت أثراً واضحاً على شكل العلاقات الدولية. فالمنظمات مثل الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي تعد الأمثلة الأكثر نضوجاً هنا، لكن هناك الآن أكثر من ٤٠٠ منظمة دولية حكومية تقوم (عادة بشكل غير سهل) جنباً إلى جنب مع الدول. هناك أيضاً منظمات دولية غير حكومية (INGOs) أكثر، وعشرات الآلاف من جماعات اللوبي، والمنظمات الخيرية، والاتحادات المهنية، والتي تعمل وبكفاءة على مستوى عالمي. ومع ذلك، فإن السياسة الاقتصادية، والمبادئ القانونية، والأهداف السياسية تتم مناقشتها، ويتم إقراراها، وغالباً يتم حراستها على مستوى عابر للقوميات. كذلك، فإن الأمن موضوع عالمي، وغالباً ما يتم تنسيق توظيف القوة العسكرية من خلال الأمم المتحدة، أو منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو). وبينما تُحدثُ أسلحةُ الدمار الشامل تأثيرًا عالمياً للحرب كحقيقة مرعبة، فإننا نواجه تهديدات جديدة من المنظمات الإرهابية الدولية التي استطاعت أن تغير الطريقة التي تفكر بها بعض أكثر الأمم قوة على الأرض في موضوع الأمن. بينما تقف العوامل الاقتصادية كقوة دافعة رئيسة وراء العولمة، فإن من الواضح أن هناك أيضاً سلسلة من التطورات السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية. إن هذه التطورات ليست دائماً إيجابية. فما يعدُّ للبعض انتصاراً للرأسمالية العالمية إنما يؤثر في العالم بشكل غير متساوي. فالفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت لتخلق عجزاً سياسياً واقتصادياً بين "الشمال" أي الدول الغنية المتقدمة، و"الجنوب" الذي يتكون من الدول النامية. بالنسبة لكثيرين، فإن العولمة تعرضُ آفاق السيطرة الأمريكية، والهيمنة الثقافية، والتبعية، وليس الاعتماد المتبادل. فكما تؤثر العولمة على الفرد أيضاً، فنحن الآن مرتبطون، أخلاقياً، وسببياً، من خلال مشاركتنا في الأطر الاقتصادية والسياسية العالمية، واستبعاد الغرباء الذين ربما لم نلتق بهم، بل وربما أجيال لم تولد بعد، والذين سوف يشعرون بتأثير رعايتنا للبيئة. عند محاولة تبويب أو وصف الملامح الأساسية للعولمة، فإننا سوف يُطلبُ منا أن نأخذ في الاعتبار، كيف، وعلى الإطلاق، تغير العولمة أولويات العلاقات الدولية.

تحديات العولمة The Challenges of Globalization

تحديات العولمة عديدة. وسوف يُوجه السؤالُ في الفصل الأخير إلى استكشاف تداعيات هذه الاتجاهات الحديثة في العلاقات الدولية. ويعتمد هذا جزئياً على فهم جيد لطبيعة العولمة. فما الذي تضيفه، وعلى وجه التحديد، هذه العوامل؟ هل نحن نتجاوز نظام وستفاليا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هي حقيقة خبرة عولمة، أم أنها حالة أخرى من تجمع الأغنياء والأقوياء ضد الفقراء والمعرضين للاختراق من قبل الإمبريالية والاستغلال المترصدين على الأبواب الخلفية. لكي نستكشف التوترات في عمق و قلب السياسة الدولية المعاصرة، فإننا ندعوك لتأخذ في الاعتبار أساسيات موضوعين هامين. أول هذين الموضوعين هو الموضوع المثير للغيظ والعاجل والمتعلق بالتدخل الإنساني. فقد توصل المجتمع الدولي خطوة بخطوة إلى النظر إلى استخدام القوة في الشؤون الدولية باعتباره أداة لتوفير المساعدة الإنسانية لمعظم الدول الضعيفة في العالم، وتلك التي تعانى من التطهير العرقي، والإبادة الجماعية، أو جرائم الحرب. لكن فكرة التدخل الإنساني تستقر بشكل غير مريح مع نظام للسياسة الدولية يقوم على سيادة الفاعلين من الدول. كيف يجب أن نعيد التفكير في العلاقات الدولية في عالم يعدُّ فيه التدخل الإنساني حقاً والتزاماً؟ أما الموضوع الثاني فهو أيضاً ليس أقل إلحاحاً. إن ورطة ملايين من الشعوب الفقيرة والمعروفة تماماً لمعظم وكل شعوب الأمم المتحدة قد أصبحت معاً وبشكل ملحوظ تحاول عمل شيء إيجابي بصددها. في محاولة استكشاف عملية التطوير والتقدم باتجاه تحقيق أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية، فإننا سوف نستكشف مشكلات العدالة الاقتصادية العالمية. هل يمكننا القول بأن علينا واجباً للعدالة بأن نمنع معاناة العالم الفقير؟ ما الذي يمنعنا من تحقيق وعودنا بالمساعدة؟ ونحن بصدد تقديمك إلى هذه القضايا الأساسية فإننا ننوى أن نضعك مؤهلاً تماماً بفهم المناقشات الرئيسة التي عرفتها العلاقات الدولية في خضم القضايا السياسية المعاصرة التي تشكل عالمنا المشترك.

خاتمة

Conclusion

لقد قمنا بتغطية الكثير من الأساسيات في هذا الفصل الأول، ولكن كان من المقصود إعطاء رؤية للتحديات الكامنة أمامك، وأن نقدم تدخلاً أكثر نظامية مع أساسيات العلاقات الدولية التي تلى في الفصول القادمة. إن القضايا والأسئلة التي قمنا هنا بالنظر فيها بشكل عام، وأكثر منها، تعدُّ في مقدمة السياسة المعاصرة. إننا لا نستطيع إلا أن نكون مهتمين بتلك القضايا. إن دراسة أساسيات العلاقات الدولية سوف تضعك في وضع يجعلك قادراً على الحكم أو التقييم المبنى على علم عن هذه الموضوعات الحيوية. غير أنه يجب أن تلاحظ مرة ثانية، أن عليك أن تصل إلى حكم أو تقييم. فأنت لا تستطيع، وببساطة، أن تتعلم الإجابات الصحيحة، أو الآراء الصائبة. إنها ليست من ذلك النوع من الموضوعات. إن التوصل إلى فهم أساسيات العلاقات الدولية يسمح لك بالحصول على فهم للسياق الذي يجب أن تتم فيه مثل تلك التقييمات أو الأحكام، وأن تبدأ رؤية ما يتم اعتباره القيود (والإمكانيات) للعمل السياسي. إن فهماً نقدياً للتطورات التاريخية للعلاقات الدولية يعدُّ أمراً ضرورياً هنا. أكثر من هذا، فإن التدخل مع أساسيات العلاقات الدولية سوف يسمح لك بالتعلم عن المهارات النقدية التي تحتاجها لكي تصل إلى هذه الأحكام عن العالم. العلاقات الدولية ليست مجرد الدراسة الإمبيريقية (علمية أو حقيقية) للسياسة العالمية. لكن حتى هذا الجانب من مهمتك محفوف بمخاطر مستترة. فأنت بحاجة إلى أن تتعلم عن الإمكانيات والعقبات في اكتشاف "ماذا يكمن هناك". ما الذي يمكن احتسابه كمعرفة؟، وماهي الافتراضات التي تأتى بها لدراستك للعلاقات الدولية؟ إن قراءة تاريخ العلاقات الدولية سواءً كنت تنظر إلى التطور المؤسسي للسياسة العالمية، أو إلى طبيعة القانون الدولي، أو إلى صنع السياسة، إنما تضعك وبعمق في هذه المناقشات. وهنا، فإن تقييمك سوف يصبغ رؤيتك للعلاقات الدولية، وعليه تحتاج إلى أن تكون على علم بأنك تأخذ موقفاً محدداً. جانب آخر من العلاقات الدولية يتمثل في الاتجاه (ربما الرغبة) إلى صنع أحكام قيمية. ذلك أن السياسة تعدُّ موضوعاً قيمياً بمعنى أن الناس لديها، وتتبنى مواقف أخلاقية واجتماعية قابلة للاختبار. فهناك أناس مختلفون قد ادعوا،

وفي أوقات مختلفة، ولأسباب مختلفة، إن هناك (وعلى سبيل المثال) عدداً قليلاً من المواطنين مهمون (وأن الأجانب يمكن أن يُقتلوا أو أن يُستبعدوا أو أنهم أقل قيمة من ذلك أخلاقياً، أو على العكس بأن لدينا واجباً أخلاقياً وسياسياً تجاه أولئك الذين يموتون من الجوع أو من الأسباب المتعلقة به على مستوى العالم. إن هذه المقولات لا تسقط بشكل طبيعي من الدراسة الحقيقية لتطورات العلاقات الدولية، ومن ثم، فإننا نحتاج إلى أن نتعلم لغة المقولة الأخلاقية والسياسية. إن ما نتحدث عنه هنا، هو الحاجة إلى الوصول إلى فهم أسس العلاقات الدولية. التأسيسية (Foundationalism) مصطلح فنى يستحق التعلم مبكراً فهو مصطلح يصف المقولات الرئيسة التي تجعل الآراء والأحكام عن العالم مبنية على المعرفة. وهي أيضاً تصف لنا المكان الذي نحتاج النظر إليه إذا كان علينا أن نكتسب رأياً ناقداً على التنوع الضخم للادعاءات المتنوعة التي يفعلها أو يقدمها الناس عن العلاقات الدولية.

موضوعات للمناقشة

Topics for Discussion

هذا الكتاب مصمم كخطوة أولى في دراسة العلاقات الدولية أكثر منه ككتاب دراسي شامل. وكحقل معرفي، فإن العلاقات الدولية تستفيد من الثروة التي يتيحها عدد كبيير من الكتب الدراسية الجيدة. وبعض منها يقدم مقدمات مفصلة للجوانب السياسية للعلاقات الدولية مثل التطور التاريخي للنظام السياسي الدولي، أو العولمة، أو نظرية العلاقات الدولية....إلخ. والبعض الآخر من هذه الكتب يركز أكثر على النظم الفرعية الأساسية مثل السياسة الخارجية، وحل الصراع، أو القانون الدولي. أما البعض الثالث، فيركز على بعض الجوانب الأكثر تحديداً، فيركز على خاصية مؤسسية حيوية واحدة (الأمم المتحدة، الدولة)، أو على مجال بذاته للسياسة (حقوق الإنسان)، أو نظرية (الواقعية) باعتبارها موضوع الاهتمام الأساسي. هذه الكتب، والتي سيتم تضمين بعضها في القائمة في الفصول التالية حيث ستكون أهميتها أكثر وضوحاً، تمثل الخطوة الأساسية التالية.

مقدمات عامة General Introductions

Brown, C. (2001) Understanding International Relations, second edition, Basingstoke: Palgrave.

Jackson, R. and Sørensen, G. (2003), Introduction to International Relations: Theories and Approaches, second edition, Oxford: Oxford University Press.

النظرية التقليدية للعلاقات الدولية Traditional I R Theory

Burchill, S. and Linklater, A. et al. (2005) Theories of International Relations, third edition, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Wight, M. (1991) International Theory: The Three Traditions, ed. G. Wight and B. Porter, Leicester, Leicester University Press.

العولمة Globalization

Baylis, J. and Smith, S. (eds) (2001) The Globalisation of World Politics: An introduction to International Relations, second edition, Oxford: Oxford University Press.

Held, D. and McGrew, A. (eds) (2003) The Global Transformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate, second edition, Cambridge: Polity Press.

القانون الدولي International Law

Evans, M. (ed.) (2003) International Law, Oxford: Oxford University Press.

مناهج نقدية Critical Approaches

Smith, S., Booth, K. and Zalewski, M. (eds) (1996) International Theory: Positivism and Beyond, Cambridge: Cambridge University Press.

Weber, C. (2001) International Relations Theory: A Critical Introduction, London: Routledge.

مناهج معيارية (قيمية) Normative Approaches

Brown, C. (2002) Sovereignty, Rights and Justice: International Political Theory Today, Cambridge: Polity Press.

Boucher, D. (1998) Political Theories of International Relations from Thucydides to the Present, Oxford: Oxford University Press.

الفصل الثاني

الفوضوية وأصل النظام الدولي الحديث:
السياسة العالمية ١٦٤٨-١٩٣٩م

Anarchy and the Origins of the Modern International System: World Politics 1648-1939

اقترحنا في فصل المقدمة أن العلاقات الدولية الحديثة قد استمدت خصائصها الأساسية من التسويات السلمية التي دفعت بحرب الثلاثين عاماً إلى نهايتها في عام ١٦٤٨. وفي هذا الفصل، سوف نستكشف هذا الادعاء من أجل أن نستخلص مقدمة أساسية لبعض الملامح الجوهرية للسياسة الدولية. وإذا كنا لا نستطيع هنا أن نقدم تاريخاً شاملاً للعلاقات الدولية الحديثة، فإننا نستطيع هنا أن نرسم صورة تقريبية لتاريخ صعود نظام الدولة ذات السيادة، ولتنامي نظام التفاعل فيما بينها، والذى أصبح الخاصية المحددة للسياسة العالمية. وقد تمثل هدف باحثي العلاقات الدولية في استخراج نماذج للتفاعل السياسي من تاريخ السياسة العالمية، وبحيث يمكن لتلك النماذج أن تسمح لنا باكتساب بعض المعرفة الأساسية النقدية عن الموضوع، أو التعميم حول طبيعة العلاقات الدولية. ولما كان هذا هو الهدف الأساسي لطلاب العلاقات الدولية، فإن الحسابات التفصيلية التاريخية عن الفترة موضع الاهتمام غالباً

ما يتم التضحية بها في مقابل السرد التاريخي الذي يضع تأكيداً قوياً على الملامح الأساسية لذلك التاريخ، والتي يُقال أنها تزودنا برؤى عميقة للطابع العام للمجتمع الدولي في الفترة الحديثة. وهنا تصبح الحالة أن هناك بعضاً من عدم الاتفاق (الاختلاف) حول ماهية الملامح الأساسية للعلاقات الدولية الحديثة، أو حول أفضل طريقة لفهمها. ومع ذلك، فإن هناك تاريخاً أساسياً للعلاقات الدولية تحتاج إلى أن تكون على علم به (كدارس) لتصبح مُلماً حتي لو كان من الواجب التعامل معه بأسلوب نقدي.

صنع الحداثة

The Making of Modernity

تتخذ السياسة داخل الجماعات، وفيما بينها، أشكالاً متعددة. ومن ثم، يمكننا تعلم الكثير من الفحص الممتد للتفاعل بين دول المدينة في عالم اليونان القديمة، أو في بناء الامبراطورية الرومانية. ومع ذلك، فإن كان علينا أن نفحص التطور التاريخي للنظام الحديث للسياسة الدولية، فإننا نحتاج إلى أن نفحص أوروبا خلال القرون ما قبل وما بعد معاهدة سلام وستفاليا.

الدولة ذات السيادة في السياسة الدولية الحديثة

The Sovereign State in Modern International Politics

يمكن إرجاع السبب في ذلك إلى التطور التاريخي وإلى ظاهرة متميزة بذاتها، ألا وهي الدولة القومية. فالدولة القومية تعدُّ الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية الحديثة (تماماً كما كانت دولة المدينة الفاعل الأساسي في عالم اليونان القديمة). ذلك أن الدولة القومية حقيقة جيوسياسية ومفهوم قانوني. وبنفس درجة الأهمية، فإن السيادة مذهب سياسي، بل وربما المذهب السياسي المحدد للحداثة. وفي الحقيقة، يعتقد كثير من المعلقين أنها أساس فهم العلاقات الدولية.

" إن السبب الجوهري للحرب ليس هو المنافسات التاريخية، ولا هو التسويات غير العادلة، ولا حتى المظالم القومية، أو المنافسات في عملية التسلح، أو الامبريالية، ولا الفقر، ولا حتى النضال الاقتصادي من أجل الأسواق والمواد الخام، ولا تناقضات الرأسمالية، ولا عدوانية الفاشية أو الشيوعية، على الرغم من أن بعضًا من هذه الأسباب قد ارتبطت في بعض المناسبات بحروب بذاتها. السبب الجوهري هو غياب الحكومة الدولية، وبمعنى آخر، فوضوية الدول ذات السيادة"

(Wright 1955: 101)

يمكن تعريف الدولة ذات السيادة، وفي معنى واسع للغاية، بأنها مجتمع سياسي محدد إقليمياً، ومعترف به (اعترافاً رسمياً أو قانونياً..... الخ) باعتباره المسئول الوحيد عن حكم ذلك الإقليم، وعلى المسرح الدولي باعتباره مستقلاً عن أي سلطة سياسية أو دينية أعلى. السيادة أيضاً مذهب سياسي يقوم على، أو يجسد، أفكار الحرية، والاستقلال، وحق تقرير المصير، والتي تمثل مطالب أساسية للدول القائمة، وللتطلعات السياسية لعديد من الجماعات القومية الفرعية الثقافية، واللاتينية، والدينية المستوعبة في إقليم الدول القائمة. نظراً لآن الفاعلين السياسيين في السياسة الدولية يُنظرُ إليهم باعتبارهم ذوي سيادة في نموذج للعلاقات يقوم فيما بينها، لذلك، فإنه بالضرورة، نمط أو نموذج فوضوي، أو بدون بُنى سياسية (هيراركية) تصاعدية. ومن ثم، يصبح موضوعنا هو نظام الدول الحديثة الذي بدأ في الظهور بعد معاهدة وستفاليا، والذي يصبح فهمه مهمتنا الأساسية هنا.

العلاقات الدولية باعتبارها دراسة "لسياسة القوة": IR As the Study of "Power Politics"

غالباً ما يُزعمُ أن تطور الدولة ذات السيادة يفرضُ البنية الأساسية للسياسة الدولية ذاتها، ويحددُ نمط العلاقات التي نبتغي دراستها هنا. فأولاً؛ نظراً لأن الفاعلين في السياسة العالمية ذوو سيادة، فإن العلاقات الدولية ينبغي أن تكون حينئذ فوضوية. ثانياً، إن الفوضوية الضرورية لنظام الدول المستقلة تؤدي إلى الاعتقاد الصادق بأن دراسة العلاقات الدولية كانت،

وفي جوهرها الأساسي، متميزة عن دراسة السياسة الداخلية. فبينما اعتُبرت السياسة الداخلية كدراسة للمؤسسات الحكومية، فإن العلاقات الدولية لم تصبح دراسة لمؤسسات الحكم الدولية، لكنها بدلاً من ذلك، تمثلت في دراسة سياسات القوة. ففي كتابه المهم بنفس العنوان، فإن مارتين وايت قد كتب (١٩٩٥):

> "إن لها – أي سياسات القوة – ميزة الإشارة إلى الحقيقة المركزية بشأن العلاقات الدولية، حتي لو كانت تخرج أشياء معينة أخرى خارج دائرة التركيز. ذلك، وأياً ما كان يمكن أن نقترحه، فإن "سياسات القوة" تقترح علاقة بين قوي مستقلة، وأننا نأخذ مثل تلك الحالة للأوضاع كأمر مضمون. إنها تتضمن شرطين اثنين. يتمثل أولهما في أن هناك وحدات سياسية مستقلة، لا تعترف بما هو أعلى منها سياسياً، وتدعي أنها "ذات سيادة". أما الشرط الثاني فهو أن هناك علاقات مستمرة ومنظمة بينها. هذا هو نظام الدول الحديث. إذاً لدينا الوحدات المستقلة التي نطلق عليها "دولاً"، "أمماً"، "بلاداً"، أو "قوي"، ولدينا نظام عالي التنظيم للعلاقات المستمرة بينها، سياسية، واقتصادية، ودبلوماسية، وتجارية، وعلاقات سلام الآن، وعلاقات حرب أيضاً"
>
> (Wight, 1995:23, original emphasis)

يتمثل ما يقترحه وايت في أن العلاقات الدولية يتم تعريفها بعدد من الملامح الجوهرية التي تميز نظام الدول الحديث. وأن هذه الملامح، والتي تعمقت في أعقاب حرب الثلاثين عاماً، وتم تنقيحها خلال أكثر من ثلاثة قرون من الصراع والتعاون والمنافسة الاقتصادية، دائماً ما يكون فيها هناك شيء ما نحتاج إلى اكتشافه. فمما لاشك فيه، أن الحالة التي تكون فيها طبيعة "الوحدات المستقلة" موضع تساؤل قد تغيرت كثيراً. وبالمثل، فإن الآليات التي يتم من خلالها الاحتفاظ بالاستقلال ذي السيادة قد تعرضت للتنقيح والتطور بمرور الوقت. ومع ذلك، فإن السياسة الدولية يمكن أن تُوصف باعتبارها علاقات بين وحدات مستقلة، وقد تحددت في مستواها الأساسي، لتحتفظ بهذا الاستقلال.

النظام الوستفالي للسياسة الدولية The Westphalian System of International Politics

غالباً، سوف نجد النظام الدولي الحديث موصوفاً بأنه " نظام وستفالي". وغالباً ما يكون هذا، وعلى الرغم من كونه متناقضاً، متقابلاً مع النظام السياسي العالمي الُمعولم المعاصر، ومع الفترة السابقة على الفترة الحديثة، حيثُ يثارُ، أن العالم قد كان له شكل مختلف تماماً. إن الادعاءات الموجودة في كل مكان في الكتب والمقالات حول ميلاد النظام الحديث للعلاقات الدولية في وستفاليا عام ١٦٤٨ لا يقصد بها حقيقة أن تكون ادعاءات تاريخية دقيقة. ففي الحقيقة، فلو كانت كذلك، كانت ستتم معارضتها باعتبارها زائفة. بل، وعلى العكس، فإن مثل تلك الادعاءات اختصارات تقليدية لبداية الفترة الحديثة التي تطورت فيها الملامح الأساسية للسياسة الدولية ، والتي غالباً ما ارتبطت بمعاهدات وستفاليا، ولكنها كانت، وفي أفضل الأحوال، ضمنية في نصوص تلك التسويات. فكما يُظهُر (Osiander, 2001) (أوزياندر، ٢٠٠١) في استكشافه التاريخي لطبيعة سلام وستفاليا، فإن الحساب أو التقييم التقليدي لأصول نظام وستفاليا يعدُّ أقل كثيراً، ولكن أكثر كثيراً، من مجرد تاريخ مباشر لتلك الفترة.

> على مستوي أعمق، فإن الرؤية التقليدية قد تخدم وظيفة هامة. فهي بمثابة خرافة أسطورية نمطية مؤسسية، تعرض حساباً دقيقاً للكيفية التي نشأ بها النظام الأوروبي "التقليدي"، والذي يعدُّ نموذجاً أولياً للنظام الدولي الحالي. فهي تشرح وبشكل ملائم وشامل أصل ما يُعتبرُ الخصائص السياسية لذلك النظام مثل الإقليمية، والسيادة، والمساواة، وعدم التدخل. كما أنه يتلاءم تماماً مع الرؤية المقبولة لماهية العلاقات الدولية، أو على الأقل "لما كانت حوله بشكل تقليدي": علاقات ذات نوع خاص (تحتل فيها مشكلة الحرب موضعاً مركزياً) بين فاعلين من نوع محدد (إقليميين ذوى سيادة، متساويين قانونياً). بينما مؤلفي العلاقات الدولية منقسمون حول قابلية النموذج التقليدية للتطبيق على الظواهر الحالية، إلا أنهم نادراً ما يتساءلون حول قابليته للتطبيق على الماضي".
>
> (Osiander, 2001: 266)

هناك شيء ما مستقر ومهم جداً حول هذه القصة التاريخية. لكننا نحتاج إلى أن نكون على دراية بأنها قصة أو حكاية "يتم قولها لتلقي الضوء على موضوعات معينة أكثر من كونها "الحقيقة". إن الخلفية لتاريخ صعود نظام وستفاليا هي خلفية للتنافس من أجل عالم كان يتطور في اتجاهات جديدة متعددة. فقد انقسمت الامبراطورية المسيحية الكبرى التي كانت لها السيطرة على أوروبا، اعتباراً من ١٠٥٤ بين الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، والدول المسيحية الغربية. وعلى الأقل نظرياً، كانت الامبراطورية الغربية تحت الحكم الأعلى للبابا. بينما في الحقيقة، كان الأمراء، والملوك، والنبلاء، قد أكدوا سلطتهم عبر مزيج من الأقاليم الامبراطورية الملكية، والمزايا الإقطاعية. ففي كتابه عن التطور التاريخي "تطور المجتمع الدولي"، يلقي آدم واتسون (١٩٩٢) الضوء على ثلاثة عوامل حيوية أجبرت أوروبا العصور الوسطي على التوجه نحو الحداثة. العاملان الأولان هما النهضة والإصلاح، كانا يجذبان (أوروبا) بعيداً عن فكرة الامبراطورية المسيحية العالمية، والنظام الأوروبي الغربي الوحيد. أما العامل الثالث، فقد تمثل في المحاولة التي قام بها ملوك هابسبرج لدعم إمبراطورتيهم عبر كل الإقليم. إن هذه المحاولة من أجل قوة سياسية شاملة قد تم مقاومتها بشكل خطير من قبل القوى الأوروبية الصاعدة الأخرى، والتي تحددت على ضوئها الطبيعة المضادة للهيمنة التي ميزت نظام الدول الأوروبية الحديث (Watson, 1992: 169) .

ومع أن التطورات الثقافية والاجتماعية التي نربطها بالنهضة تعدُّ بالغة التعقيد عند التعامل معها، إلا أننا، ولأغراضنا هنا، نعتبر أن الحركة الأساسية كانت بالضرورة سياسية. ففي السياسة، ترتبط النهضة الإيطالية بصعود الدولة، دولة المدينة المستقلة، تحت سيطرة حكام علمانيين ومهتمين بسياسات القوى العملية، أو بما يسمى بمنطق الدولة في العلاقات الدولية. وهنا تأتي الإشارة إلى نيقولا ميكيافيللي، (والذى عادة ما يُصورُ كعميد لسياسات الواقعية) حين يسجل تلك اللحظة التاريخية بذكاء في نصيحته لرجال الدولة تلك الأيام في كتابه الأمير. بالنسبة لميكيافيللى، فإن "الفضيلة" تعنى للأمير أن يكون قوياً كالأسد، ماكراً كالثعلب، وأن يكون قادراً على استخدام الإيحاء بالتمسك بقواعد الأخلاق والعرف، لكنه قادر على التصرف ببطش عندما يتطلب الموقف السياسي ذلك. إن هذه المهارة السياسية الضرورية مبنية على القدرة على رؤية السياسة "واقعياً"، فالقوة الأساسية للسياسة هي الضرورة.

"من الضروري للأمير أن يحكم قبضته، وأن يعرف كيف يفعل الخطأ، وكيف يستفيد أو لا يستفيد منه، طبقاً للضرورة"

(Machiavelli, The Prince, Chapter XV, 1515)

إن صعود نظام الدولة قد دفع بطموحات دول المدينة في مواجهة السلطة العالمية للبابا. كما أنه قد دفع أيضاً بالمطالب السياسية العملية والعلمانية في مواجهة الطموحات الدينية لروما. وقد أنتج نوعاً جديداً من القادة السياسيين، ونوعاً جديداً من السياسة. فالفكرة، وعلى نحو ما عبر عنها ميكيافيللي، قد تمثلت في أن القائد السياسي مدين بولائه الأول لنجاح الدولة. فالفكرة هي أن هناك بعض أشكال التصرف السياسي التي ُتعدُّ ضرورية في عالم من الدول قد أصبح لها انتشار خطير في العلاقات الدولية، وغالباً إلى الدرجة التي يدعي معها القادة السياسيون أن السياسة الخارجية تتم صياغتها استجابة لإملاءات النظام أكثر من كونها سلسلة من الاختيارات السياسية والأخلاقية الجيدة (ريموند، ١٩٩٨-١٩٩٩). إن منطق الدولة، أو السياسة العملية، المُطالبُ بحكم علماني وذرائعي، قد مثل مطلباً كان من المطلوب الاستجابة له في العلاقات الدولية الحديثة.

يتمثل التطور العظيم الثاني في تلك الفترة من التاريخ في عملية "الإصلاح". وقد تمثلت في سلسلة من الحركات الدينية مثل اللوثرية بأكثر قليلاً من نصف قرن وبعدها، الحركات البروتستانتية الكالفينية والتي قامت بالثورة ضد سلطة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وقد تمثل التأثير السياسي للإصلاح في إعادة تقوية الدول المستقلة، والإسراع بانتشارها عبر أوروبا. وقد كان ملوك هابسبرج، والذين سيطروا على مناطق ضخمة من الأراضي الأوروبية، وبشكل ملفت للنظر امبراطورية كاثوليكية، وعلى الرغم من موافقتهم على تسوية أوجسبرج ١٥٥٥ التي أعطت كل حاكم الحق في تقرير طبيعة الدين في مناطق سيطرتهم، استطاعت، وبنجاح، أن تحافظ على الامبراطورية الكاثوليكية، وأن تدعم الإصلاحات المضادة في مواجهة الحرب الدائمة على جبهة أو أخرى. وبمنتصف القرن السابع عشر، فإن أوروبا المتعبة من الحرب كانت مستعدة لتغيير كبير ملحوظ.

وقد تضمن سلام وستفاليا معاهدات مونستر Munster وأوزنابروك Osnabruck ، ووضعت بشكل رسمي نهاية للحروب الطويلة بين القوى البروتستانتية والكاثوليكية التي كانت قد استعرت عبر القارة. وقد كسرت هذه التسويات السلمية، وبشكل فعال، قوة الامبراطورية الرومانية المقدسة للهابسبرج، وأسست بشكل قوى فكرة الاستقلال الديني، والتي تم الاتفاق عليها في أوجسبرج منذ ما يقارب قرن سابق، كما مهدت الطريق لتأسيس نظام للدول المستقلة. وقد اعترفت معاهدة مونستر أيضاً بما يقارب الـ ٣٠٠ أو نحوها من الدول الصغيرة للإمبراطورية الرومانية، وبحقها في إعلان الحرب والدخول فيها، أو الدخول في محالفات مع الدول الأجنبية (Cassese, 2001) . وهكذا، فقد كانت التسويات الجيوسياسية لاتزال بمثابة صرخة بعيدة عن نظام الدولة القومية لأوروبا المعاصرة، لكن المبادئ التي أسستها قد وفرت الأساس لعلاقات دولية أكثر حداثة. هذه الأفكار تعدُّ أساسية لفهم ليس فقط التسوية السلمية في نهاية حرب الثلاثين عاماً، لكن أيضاً للنظام فيما بين الدول، والتي كان عليها أن تحدده لأجيال قادمة. إن فكرة السيادة كانت تعني أن الدول الإقليمية من الأحجام والقوة غير المتساوية يجب أن تعتبر قانونياً متساوية ومستقلة. وعلى نحو ما عبر عن ذلك، فاتيل (١٨٧٥)، أحد المحامين الدوليين البارزين:

> "في هذا الصدد، فإن القوة أو الضعف لا تؤدي إلى أي اختلاف. فالقزم مثله مثل العملاق، كلاهما رجل، ومن ثم، فإن جمهورية صغيرة ليست أقل سيادة من أكثر الممالك قوة"
> (Vattel, 1916 (1758): 45)

لقد كان الحاكم في مجاله أو مجالها ذا سيادة، حيث لا يملك أي حاكم آخر، ديني أو علماني، أي سلطة في ذلك المجال. فقد أعطتهم المعاهدات الحق في الدخول في أحلاف مع القوى الخارجية، وكذلك في إعلان الحرب. في الجوهر، فقد أعطت الدول شخصية قانونية في الشؤون الدولية. وعلى نحو ما يلاحظ كاسيس:

"فقط كان هناك عدد محدود من الأشخاص القانونيين، هم الذين يمسكون بالحقوق الدولية، ويشكلون المجتمع الدولي. ذلك أن الرعايا الأساسيين أو الجوهريين هم الدول. وهم أسمي وأعظم لأنهم الكيانات الدولية، التي إضافة إلى سيطرتها على الإقليم بطريقة مستقرة ودائمة، تمارس الوظائف الرئيسة لصنع القانون، والوظائف التنفيذية لأي نظام قانوني سليم....، وهم يمتلكون القدرة القانونية الكاملة، والتي تتمثل في القدرة على استثمارها مع الحقوق والسلطات والالتزامات. وعندما تختفي هذه القوي، فإن المجتمع الدولي القائم إما أن ينهار إلى أجزاء، أو أن يتغير جذرياً"

(Cassese, 2001: 46)

عولمة نظام وستفاليا

The Universalization of the Westphalian System

أسست معاهدة وستفاليا سيادة الدول الصغرى فقط في قلب أوروبا، والتي تم تسميتها في المعاهدات. على أي حال، فقد كانت الطريقة التي أصبح بها نظام السياسة الدولية ظاهرة عالمية طريقة غير عادية. كان هناك تطوران تاريخيان أساسيان هما اللذان أرسيا الأساس لنجاح نظام الدولة الحديث. وقد تمثل هذان التطوران في انهيار الإمبراطورية العثمانية، والإمبريالية الأوروبية والاستعمار. بعد وستفاليا، استمرت الإمبراطورية العثمانية في السيطرة على أقاليم متسعة في جنوب شرق أوروبا، وآسيا، وإفريقيا، وكانت في ذاتها قوة أوروبية شاملة. ولكنها كانت، وعلى أي حال، امبراطورية مختلفة عن باقي القوى الأوروبية، وأصرت على التعامل معهم بشروطها الإسلامية الذاتية أكثر منها بقبول القانون العام لأوروبا، أو بمطالب نظام وستفاليا. ففي عام ١٦٨٣، حاصر العثمانيون فيينا في محاولة لغزو عدوهم القديم في هابسبرج، لكنهم قاسوا من هزيمة مفاجئة وكارثية (Quataert, 2003:2). وقد استمرت الامبراطورية العثمانية، وبإصرار، حتى ١٩٢٢، لكنها كانت في تدهور وتفكك تحت الضغوط الشديدة للقبول بمجريات الدبلوماسية الأوروبية والقانون الدولي. وفي عام ١٨٥٦، كان انضمام الامبراطورية العثمانية للمعاهدة، فوضعت نهاية لحرب الكريمنين (القرم)، وإقامة هدنة مؤقتة للحرب في شرق أوروبا مما أعطى للعثمانيين مكاناً رسمياً في المجتمع الدولي. ومع استمرار الصراع الروسي التركي، والتسويات السلمية التي

استجابت للقوي العظمي، فإن معاهدات سان ستيفانو ١٨٧٨ وبرلين كانت تعني أن العثمانيين قد خسروا معظم أقاليمهم الأوروبية. باختصار، فإن القوى الأكبر غير الأوروبية التي استطاعت أن تؤثر على النظام الدولي الحديث قد اضطرت لقبول شروط وستفاليا.

وقد انتشر تماماً النضال من أجل النفوذ بين القوى الأوروبية فيما وراء المسرح الأوروبي. إن تاريخ القرون السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر، والعشرين يعدُّ تاريخاً للتوسع العالمي، للغزو والاستعمار. ذلك أن الاستعمار الأوروبي، وفيما بعد القومية المضادة للاستعمار، كان لابد له أن يُحدث أثراً بعيد المدى على شكل النظام الدولي الحديث، وعلى نحو ما فعلت حروب أوروبا في بداية العصر الحديث. فقد وسعت القوى الأوروبية من سيطرتها السياسية والاقتصادية في الأمريكيتين وآسيا، وإفريقيا، والمحيط الهادي. وربما مما يثير السخرية إلى حد ما أن ردود الفعل للإمبريالية قد شاهدت نوعاً من الدعم والتقوية لنظام وستفاليا. ذلك أن الشعوب المهزومة والمستعمرات الساعية إلى الحكم الذاتي، كانت تريد شيئاً واحداً، أكثر من أي شيء غيره، ألا وهو الاستقلال والسيادة. هكذا، فإن تاريخ مقاومة الامبريالية هو أيضاً تاريخ عولمة نظام الدولة الأوروبي (الصندوق ٢,١).

الصندوق (٢,١). جاكسون حول انتشار نظام الدول الأوروبية الحديث.

تمثل أحد أكثر التطورات أهمية في تاريخ السياسة الدولية في تبني قواعد الدبلوماسية والقانون الدولي الأوروبية الأصل من قبل كل السلطات عبر العالم — سواء تم ذلك بتردد (على سبيل المثال اليابان والامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر، وطبقاً لذلك، فقد تراجعا عن وضعيتيهما المحددتين باعتبارهما متجاوزتين لنظام الدول، وتسموان عليه)، أو تم بحماس (على نحو ما حدث مع الحركات الوطنية المضادة للاستعمار في آسيا وإفريقيا في القرن العشرين، والذين استطاعوا طبقاً لذلك، الهروب من الإمبريالية الأوروبية، وحصلوا على استقلالهم). فلم يكن هناك، وقبل القرن العشرين، حوار سياسي عاجل على نطاق عالمي، ولا محادثات سياسية على المستوي الإنساني، تضمنت كل الثقافات والحضارات. إن تأسيس مثل هذه المحاولة كان إنجازاً مُحدداً لنظام الدولة الحديثة المرتبطة بالتوسع في مجتمع الدول.

Robert Jackson, The Global Covenant (2000:10)

توازن القوى والسياسة العالمية Balance of Power and World Politics

مع عولمة نظام وستفاليا، والدول ذات السيادة، أتت الطبيعة الفوضوية، والمقاومة لهيمنة النظام الدولي. إن القول بأن النظام الدولي مضاد للهيمنة يعني القول بأنه يقاوم أي محاولة من قبل أي فاعل (دولة أو تحالف من الدول) ليكسب قوة أكثر من الآخرين. بينما ننظر عبر تاريخ السياسة الدولية، فإننا نري أن محاولات اكتساب وضع قوة كامل لا تعدُّ غير عادية. فقد سعي الفاعلون لاكتساب ميزة عسكرية أو إستراتيجية من خلال تحالفات تبتز آخرين، ومن خلال استخدام مباشر للقوة، ومن خلال تطوير منظمات عسكرية أقوى، أو تكنولوجيا الأسلحة أكثر تقدماً عن غيرها. إنهم غالباً ما كانوا يسعون إلى تعميق تحالفات اقتصادية تعطيهم ميزة تجارية متميزة. أيضاً من المثير أن نرى كيف استطاعت المحاولة من قبل بعض الفاعلين لتأكيد سلطة دينية، أو الإدعاء بتفوق أخلاقي أن تحدث تأثيراً خطيراً على تاريخ السياسة العالمية.

على الرغم من حقيقة أن السياسة الدولية تبدو تاريخاً من المحاولات المتتالية للسيطرة، فإن النظام يستمر في استرداد الوضع القائم، أو على أقل القليل، يعود إلى صياغة من علاقات القوة تقترب من التساوي، ومن الفاعلين المستقلين. يتميز النظام الدولي الحديث بمحاولات الاحتفاظ بتوازن القوي. وتقدم دراسة (Sheehan) مايكل شيهان (١٩٩٦) لهذه الظاهرة التعريف التالي:

> "تتضمن عبارة توازن القوى نوعاً من الديمومة — فالتوازن منتج نهائي. على أي حال، فإن حقيقة العلاقات الدولية تتمثل في أن الحركة والتغيير، وليس الجمود، تعدُّ الملامح المميزة... فالقوة لا تتوازن بشكل دائم أبداً، لكن الدول تكون، وبشكل دائم، متداخلة في تصرف لقوة متوازنة للتعديل والتنقيح في استجابة للصعود والهبوط في القوة داخل النظام"
>
> (Sheehan, 1996: 13)

من الواضح أن تسويات السلام المتتالية تستجيب لهذا المبدأ المضاد للهيمنة، والذي يميز تاريخ السياسة الدولية الحديثة. وفي الحقيقة، فإن أوضح صور التعبير عن القوة الدافعة النظامية لتأكيد توازن القوى يمكن أن توجد في المعاهدات التي أعقبت الحروب التي كانت بمثابة الأساس لدعم نظام الدولة الأوروبي (انظر الصندوق ٢,٢). فغالباً ما قامت هذه التسويات، وبشكل راديكالي، بتغيير الخريطة الجيوسياسية لأوروبا. فقد تم إلغاء دول صغيرة، وتم تجزأة دول كبرى، وتم تعديل الحدود الإقليمية بشكل مهم. كذلك، فإن فهم ديناميكية هذا المبدأ المضاد للهيمنة قد أصبح العامل الأساسي في فهم الطبيعة الأساسية للسياسة الدولية الحديثة (مورجانثاو، ١٩٤٨؛ والتز، ١٩٧٩). وبالمثل، فإن الشخصيات ذات التأثير في القانون الدولي تشير إلى نظام توازن القوى باعتباره أساسياً لوجود وعمل القانون الدولي (أوبنهايم، ١٩٥٥). بالطبع، هناك مناقشة شرسة حول أفضل طريقة لفهم هذا النزوع لتكوين توازن القوي. بالنسبة للبعض، فإن النظام يجبر الدول على التصرف طبقاً لمصلحتها الذاتية. ودائماً ما تكمن المصلحة الذاتية في توازن للقوي (والتز، ١٩٧٩: ١١٨). وهكذا، فإن توازن القوى يعدُّ خاصية ضرورية لنظام فوضوي. بالنسبة لأخرين، فإن درجة التعاون المطلوبة لتشييد توازن فعال للقوي والحفاظ عليه تتطلب درجة عالية من الإدارة الدولية والاعتماد المتبادل (جيرفيس ١٩٩٢).

بالنسبة للبعض، فإن كثرة علاقات القوى السياسية لأوروبا إنما تعدُّ وببساطة أمثلة مختلفة لتوازن القوى التقليدي (انظر: حول المسرح الأوروبي Gulick, 1955، وحول عصبة الأمم Carr, 1939، وعن الأمم المتحدة، Gross, 1948)، بينما بالنسبة لآخرين، تذهب المحاولات الرئيسة للوصول إلى حكم دولي تذهب تماماً إلى ما وراء مجرد سياسات توازن القوى (Krassner (1995، وحول "توفيق وستفاليا"، جيرفيس (١٩٩٢) على المسرح الأوروبي. إن السؤال الذي ينبغي على مؤرخ العلاقات الدولية إجابته يتمثل في "كيف يجب أن نميز النظام الدولي لمسرح أوروبا، والذي استمر منذ نهاية الحرب النابليونية إلى حرب القرم (حرب الكريمين ١٨١٥- ١٨٥٤)، أو عصبة الأمم فيما بين الحربين العالميتين؟، أو دور الأمم المتحدة في السياسة العالمية الآن؟. السؤال مهم؛ لأنه لا يسعى فقط إلى فهم

طبيعة توازن القوى التي تساعدنا على فهم عالم السياسة الدولية، لكن أيضاً؛ لأنه يزود القرارات السياسية بالمعلومات؛ لأن الأدوات المتاحة لدينا في نظام سياسي فوضوي تختلف عن تلك الأدوات المتاحة لنا في مجتمع دولي يتميز بالمؤسسات الحكومية عابرة القوميات.

الصندوق (٢,٢). معاهدات السلام التي شكلت العلاقات الدولية.

- **معاهدة وستفاليا ١٦٤٨:** في نهاية حرب الثلاثين عاماً
- **معاهدة أوترخت ١٧١٣:** حروب الخلافة المكسيكية
- **مؤتمر فيينا ١٨١٥:** بعد هزيمة نابليون الأول
- **معاهدة فرساى ١٩١٩:** نهاية الحرب العالمية الأولى
- **ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٦:** استجابة للحرب العالمية الثانية.

السياسات الفوضوية: الحرب، والدبلوماسية، والقانون في العلاقات الدولية

Anarchial Politics: War, Diplomacy and Law in International Relations

إذا كانت الهيمنة المضادة للهيمنة للسياسة العالمية الحديثة يمكن النظر إليها في عملية نظام توازن القوى للسياسة، فإننا حينئذ نبدأ اكتساب بعض الرؤي المتعمقة للآليات الرئيسة التي تستطيع من خلالها الدول ذات السيادة أن تحتفظ بهذا التوازن الإقليمي الدقيق. فالدول تتفاعل في نظام فوضوي مستخدمة أدوات رئيسة ثلاث: القانون الدولي، والدبلوماسية، والحرب. وفي جوهرها، تعدُّ كل مؤسسة طريقة للتعامل مع صراعات المصالح بين الدول ذات السيادة، كما أن كلاً منها قد طورت، وبشكل دائم، نظاماً أكثر دقة من القواعد المتعلقة بإدارة موضوعاتها أو اهتماماتها الخاصة. كما أن كلاً من هذه المؤسسات الثلاث تمتلك تاريخاً يعود تماماً إلى ما قبل الفترة الحديثة. وتبدو الحرب خاصية دائمة للتاريخ السياسي الإنساني، لكن المرء يجب ألا يخطئ الحرب من أجل هزيمة السياسة، أو أن يراها كانحراف في العلاقات الدولية. وطبقاً للعبارة الأكثر اقتباساً عن كلاوزويتز، فإن "الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى" (Clausewitz, 1968: ch. VI). إنها إحدى وسائل القواعد الملزمة في حل الصراع، كما أن لدينا، ومنذ زمن طويل قواعد تنظم من يستطيع إعلان الحرب (وتحت أي ظروف)، وكيف

يمكن أن نخوضها، وكيف يمكن أن نقودها إلى النهاية (روبرتس و جيللف، ٢٠٠٠: ٣-٤) (Roberts and Guellf, 2000: 3-4). وفي الفترة الحديثة، فإن تطور النظام الدولي إلى جانب الإنجازات في تكنولوجيا الحرب (من البارود إلى الأسلحة النووية) قد أصبح ذا تأثير مهم على الطرق التي يسعى من خلالها المجتمع الدولي نحو وضع القواعد المنظمة للحرب. فمن المعاهدات التي تحظر استخدام أنواع معينة من الأسلحة (مثل معاهدة هاجيو، ١٨٩٩) إلى العهود والمواثيق الأكثر طموحاً التي تهدف إلى معارضة رفض الحروب كوسيلة لحل الصراع (عصبة الأمم، والأمم المتحدة)، فإن قوانين الحرب والسلام قد اكتسبت شكلاً حديثاً متميزاً. وعلى نحو مشابه، فبينما نظام الدبلوماسية المعترف به (بما في ذلك حصانات البعثات) يمكن رؤيته في تعاملات اليونانيين القدماء، فإن صعود دولة المدينة في إيطاليا القرن الخامس عشر قد شهد تشكيل نظام حديث معترف به للبعثات الدبلوماسية المقيمة (الدائمة)، والتي شهدت تطوراً عبر النظام الفرنسي في منتصف القرن العشرين وصولاً إلى المؤتمرات الدبلوماسية الدائمة لعصبة الأمم، ومنظمة الأمم المتحدة (Berridge, 2002). إن الطبيعة الأساسية للحرب والسلام كأدوات لحل الصراع إنما تحددها طبيعة النظام اللذان تعملان بداخله. وينطبق القول نفسه على القانون الدولي. فالقانون الدولي ليس نتاجاً للعملية التشريعية للحكومة مثل الحال بالنسبة للقانون الداخلي (قانون الدولة). فهو - القانون الدولي- يهدف إلى تنظيم علاقات الدول بدلاً من الأفراد، كما أنه يأخذ في اعتباره، وبشكل مهم، علاقات القوة القائمة (Cassese, 2001: 12)، كما أن مصادره تتضمن المعاهدات الدولية، والممارسات العرفية للدول، وكذلك الأحكام القضائية، وآراء وكتابات الفقهاء، والقواعد الإرشادية العسكرية، وبدرجة أكثر حداثة، قرارات الهيئات والمنظمات الدولية. إن تاريخ ممارسة الحرب والدبلوماسية والقانون الدولي يقدم رؤى عميقة ومثيرة للاهتمام حول طبيعة المجتمع الدولي الحديث، وسياسات ما أطلق عليه الشهير هيدلي بال "Hedley Bull" "المجتمع الفوضوي" (Bull, (1995) [1977]). وهنا، فإن المعيار الأساسي يتمثل في الاعتراف بأن الوصول إلى فهم طبيعة توازن القوى يعدُّ جوهرياً في فهم العلاقات الدولية. ليس ذلك فقط؛ لأنه يساعد على فهم الكيفية التي تصرفت بها القوى الكبرى

لأوروبا الحديثة، بل لأنه يمنحنا رؤي عميقة في سلطة الدولة الأوروبية. فقد تميز نظام الدول الأوروبية الحديث بضخامة نجاحه وتأثيره. فما بدأ كتسوية سياسية للمشكلة الأوروبية، كان من الضروري تصديره عبر العالم. فقد أصبح نظام وستفاليا النظام العالمي للسياسة الدولية، وكما يرى كثيرون، لازال يمثل أساساً للعلاقات الدولية المعاصرة.

الوصول إلى ما وراء الدولة: عصبة الأمم

Getting Beyond the State? The League of Nations

أثرنا في موضع سابق من هذا الفصل أن طالب العلاقات الدولية عليه أن يتخذ بعض قرارات حول أفضل طريقة لتمييز ما يبدو تطورات مهمة في التاريخ السياسي مثل تأسيس وإدارة مسرح أوروبا، عصبة الأمم، أو الأمم المتحدة. ليس هناك شك في أن مستوى التعاون الدولي الذي يمكن أن نراه في عمل عصبة الأمم والأمم المتحدة ذو أهمية تاريخية حقيقية. وهنا يصبح السؤال ما إذا كانت هذه المحاولات لبناء منظمات دولية قد غيرت أو لم تغير الطبيعة الجوهرية للسياسة العالمية.

لقد كان وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة الذي قاد أمته إلى الحرب العالمية الأولي عام ١٩١٧. ففي يناير ١٩١٨، أطلق الرئيس ويلسون في خطابه إلى الكونجرس نقاطه الأربع عشرة الشهيرة التي صممت لتؤكد أنه بعد الحرب:

> "فإن العالم قد أصبح ملائماً وآمناً للعيش فيه، وبصفة خاصة، فقد أصبح آمناً لكل الأمم المحبة للسلام، والتي مثل أمتنا، تتمني أن تعيش حياتها، وتحدد مؤسساتها، وأن تتأكد من العدالة والتعامل العادل من قبل الشعوب الأخرى في العالم في مواجهة القوة والأنانية والعدوان "
>
> (النص الكامل للخطاب موجود على الرابط التالي، بموقع مشروع آفالون، جامعة ييل):
>
> (Full Text of the Speech can be Found at:
>
> *http://www.yale.edu/lawweb/avalon/wilson14.htm on the website of Avalon Project, Yale University*)

لقد تم تصميم خطة ويلسون لتغيير الدستور الأساسي للسياسة العالمية. فقد أرادت دوليته الليبرالية أن تتحرك فيما وراء توازن القوى للعلاقات الدولية الفوضوية. وقد كان مقتنعاً أن تأسيس هياكل مؤسسية أكثر ثباتاً لتأييد فكرة الأمن الجماعي سوف تلقي الضوء على حقيقة أن كل الشعوب المحبة للسلام يمكن النظر إليها باعتبار أن لديها مصلحة مشتركة في السلام بدلاً من الحرب. إن فكرته حول اتحاد عام للدول كان عليها أن تجد تطبيقاً عملياً (وإن كان غير كامل، أو يعاني بعض القصور) في عصبة الأمم التي تأسست في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩.

تجارب في الحكم العالمي: عهد عصبة الأمم

Experiments in Global Governance? The Covenants of the league of Nations

أوجدت عصبة الأمم منظمة من اثنتي وأربعين دولة في تحول واضح لإدارة الشؤون الدولية (الصندوق ٢,٣). كان على بنية المنظمة أن تقدم نموذجاً لمستقبل المنظمات الدولية والإقليمية، وللدبلوماسية (Armstrong *et. al.*, 2004: 31). وقد تكونت تلك البنية من ثلاثة أجهزة رئيسة. المجلس، وكان أكثر الأجهزة أهمية في العصبة، وكان مسئولاً عن القضايا الأمنية. وبينما رأي البعض، وبشكل أساسي بريطانيا، أن عضوية المجلس يجب أن تكون مفتوحة للقوي الرئيسة، فإن المادة الرابعة من العهد، قد نصت على أربعة أعضاء غير دائمين يتم انتخابهم من الجمعية العامة، بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين "الحلفاء الرئيسين، والقوى المرتبطة بها" (الامبراطورية البريطانية، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان). وتمثل كل دولة عضو في الجمعية العامة التي كان عليها أن تتعامل مع أمور الميزانية، وانتخاب الأعضاء غير الدائمين بالمجلس، وعمل التعديلات على العهد. كما كان عليها، وطبقاً للمادة الرابعة، أن تتعامل مع " أي موضوع في مجال تصرف العصبة، أو يؤثر في السلام العالمي". وعلى ذلك، فقد أصبحت الجمعية الجهاز الذي يقدم مجلس العصبة تقاريره السنوية إليه. أما الجهاز الثالث والأخير للعصبة، فقد كان "أمانتها العامة"، وهي جهاز دائم من المسئولين الدوليين الرسميين.

الصندوق (٢,٣). تمهيد لعهد عصبة الأمم Preamble of Covenant of the League of Nations

إن الأطراف المتعاقدة:

من أجل تعزيز التعاون الدولي، وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

– تقبل بالالتزام بألا تلجأ إلى الحرب، وبقبول التعهدات بعدم اللجوء إلى الحرب.

– وبالالتزام بعلاقات منفتحة وعادلة ومشرفة فيما بينها.

– وبإقامة تفاهم ثابت للقانون الدولي باعتباره القاعدة الفعلية للسلوك فيما بين الحكومات.

– بالحفاظ على العدالة والاحترام الدقيق لكل التزامات المعاهدة في التعامل بين الشعوب المنظمة وبعضها البعض.

نوافق على هذا العهد لعصبة الأمم

لم يكن عجز عصبة الأمم وحده هو الذي اقترح تغييراً حقيقياً في السياسة العالمية. لكنه الدور الذي كان في أذهان مؤلفي العهد هو الذي تعرض أساسه للانهيار. ذلك أن التمهيد بما يتضمنه من ست وعشرين مادة قد قدم قدراً كبيراً من الأمل، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالرفض أو المعارضة الجماعية للحرب، وبقبول القانون الدولي. فبعد مذبحة الحرب العالمية الأولي، كانت الرغبة في تأسيس نظام حقيقي للأمن الجماعي تعدُّ الحرب فيما بين الدول الأعضاء فيه أمراً غير وارد التفكير فيه (المادة ١٠)، واعتبار الاعتداء على إحداها اعتداء على كل الدول (مادة ١٦). كل ذلك كان أمراً مفهوماً تماماً. لكن العصبة كانت أكثر من فاعل أمني. فقد كان جدول أعمالها اقتصادياً وقانونياً واجتماعياً على نفس القدر من الأهمية. فقد تعامل مع المشكلات العالمية متضمنة القضايا البيئية، والأمور الصحية، وحتي الموضوعات الإنسانية مثل أزمات اللاجئين، وإعادة التعمير. وكذلك، فقد أسست العصبة محكمة العدل الدولية الدائمة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية. ومع ذلك، فقد رأى معلقون مختلفون العصبة بطرق مختلفة. ويرى آرمسترونج وآخرون أنه:

> " على الرغم من افتقارها لأى آليات لفرض الالتزام بهذه المعايير، فإن ذلك قد تضمن حقاً محدوداً للعصبة لتهتم بحقوق الإنسان — وهو الموضوع الذي أصبح، وبشكل متزايد، على قدر كبير من الأهمية لخلفاء العصبة فيما بعد. ثانياً، فإن العهد كان إقراراً واضحاً بالمعدل المتزايد للمصالح المشتركة فيما بين الدول خارج المجال الأمني، وبالحاجة إلى إشراف أكثر فعالية ومركزية على هذه المصالح"

(Armstrong, *et. al.*, 2004: 21)

ومن جانب آخر، يعتقد Cassese أن النظام الذي تأسس عام ١٩١٩ يشبه كثيراً النظام الذي تم تطويره عام ١٩٤٨ وبشكل أساسي؛ لأنه لم تكن هناك محاولة حقيقية لتقييد حق الدول القومية ذات السيادة في الذهاب إلى الحرب في اقتفائها لمصالحها (Cassese, 2001: 32). ليس هناك شك في أن العصبة قد مهدت الطريق أمام الأمم المتحدة. وبنفس القدر، فليس هناك شك على أي حال في أن العصبة كانت فشلاً ذريعاً بعد عقدين فقط من هذه التصريحات الجريئة والصريحة، والتي جعلت العالم مرة أخرى على شفا حرب شاملة أخرى.

انهيار عصبة الأمم The Collapse of the League of Nations

ما الخطأ الذي حدث؟ يخبرنا التاريخ أن شعارات عصبة الأمم قد مزقتها سلسلة من الإخفاقات السياسية الخطيرة. أولها، وربما أكثرها ضرراً، كان الفشل في الإبقاء على الولايات المتحدة في العصبة. فالحرب العالمية الأولى قد وضعت، وبشكل بارز، نهاية للسيطرة الأوروبية على السياسة العالمية. لذلك، فعندما عارض مجلس الشيوخ الأمريكي معاهدة فرساي، فإن العصبة، وبشكل فعال، قد فقدت أكثر أعضائها أهمية. وقد تمثلت إحدى نتائج هذا الفشل الدائم للقوي الأوروبية في استخدام القدرات الكامنة للعصبة، كما أنها وغالباً ما تجاهلت مواد العهد أو تعاملت معها بصورة هزيلة خاصة فيما يتعلق بالمواد التي تسمح باتخاذ إجراء حاسم ضد المعتدين. وقد تزامن مع هذا انسحاب كل من ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والاتحاد السوفيتي في أوقات مختلفة، مما حطم قاعدة الإجماع التي كان من المفترض أن تؤسس إمكانية للعصبة لتتصرف، وكمنظمة دولية حكومية، بفاعلية حقيقية في السياسة الدولية. وهكذا، فإن الأزمة قد حدثت في مواجهة احتلال اليابان لمنشوريا عام ١٩٣١. إن هذا الضم لواحدة من أغني المقاطعات الصينية كان جزءً من "خطة تاناكا"، لحملة من التوسع الإقليمي جاءت استجابة لرؤية مفادها أن اليابان لم تحصل على نصيبها العادل من غنائم الحرب العالمية الأولى. إن فكرة الإدانة الأخلاقية من جانب العصبة سوف تمنع مثل هذا العدوان كانت نوعاً من التفكير بالتمني. ففي الحقيقة، فإن اليابان كفاعل قوي بحق في المطالبة بحقه، وكعضو دائم في مجلس العصبة، قد اعترضت على هذا الانتقاد الصادر عن أعضاء الجمعية الضعفاء

أو عديمي القوة نسبياً. وقد تزامن هذا مع فشل العصبة في الالتزام بالأمن الجماعي في اتخاذ إجراء حاسم، مما شكل بداية لنهاية العصبة، وللتجربة الطوباوية للدولية الليبرالية. وفي عام ١٩٣٥ ، وعندما فشلت العصبة مرة ثانية في الاستجابة للعدوان (هذه المرة في مواجهة الغزو الإيطالي لأثيوبيا)، فإن مصير التجربة كان قد انتهى.

النقد الواقعي لعصبة الأمم The Realist Critique of the League of Nations

بالنسبة إلى (E.H.Carr, 1939) كار، والذي كان في مفاوضات باريس عام ١٩١٩ ، لم يكن الأمر مجرد الغزو الياباني أو الإيطالي الذي أغرق العصبة، والآمال الليبرالية في السلام. كما لم يكن كذلك فشل الإرادة الذي أظهره، وبشكل واضح، الأعضاء الأساسيون في العصبة. فقد قام تشخيص كار على مجموعة أكثر جوهرية من المشكلات. بالنسبة له، فإن عصبة الأمم والليبرالية التي أرست ماليتها كانت، وطبقاً لكلماته، هي التي أشارت إلى انتهاء العصور التي كانت توصف فيها الأدبيات البحثية للعلاقات الدولية بالطوباوية.

إن الاتهام الذي وجهه كار إلى هذه التجربة السياسية قد تمثل في أنها قد سمحت للعقلانية المجردة، وقد تمثلت في صيغة للالتزام بليبرالية لوك، أن تشكل الاستجابة السياسية للتسوية السلمية. فقد تكون الليبرالية ملائمة تماماً للأعمال الداخلية للدول الأوروبية التي كانت هي ذاتها نتاجاً للتنوير. لكن، وكما يلاحظ كار، أن زرع الليبرالية فيما وراء أوروبا، ناهيك عن زرعها في نظام دولي من دول ذات سيادة، كانت ولا تزال (فيما يتعلق بالتنمية والقوة) غير متكافئة، كان أمراً مثيراً لقلق وغضب الدول. ذلك أن الدوليين الليبراليين لم يوجهوا اهتماماً فقط لحقائق السياسة العالمية، بل أنهم قد فشلوا أيضاً في فهم أن سيطرة طريقتهم (الليبرالية) في التفكير كانت في ذاتها نتيجة لسياسات القوة، ومنتجاً لنصر الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. بالنسبة لكار:

> " إن التعرض للأساس الحقيقي للمبادئ المجردة المعلنة التي أثيرت بشكل مشترك في السياسة الدولية يعدُّ الجزء الأكبر المسبب للإدانة والإقناع في الإدانة الواقعية للطوباوية"
>
> (Carr, 1939: 87)

تتمثل الحقيقة البسيطة في أن طوباوية عصبة الأمم الليبرالية قد أظهرها فشل العصبة نفسه. بالنسبة لكار، ولكثيرين غيره، فإن فشل العصبة كان وببساطة فشلاً في الاعتراف والتصرف على ضوء خلفية الأوضاع التي سادت المجتمع الدولي. فإذا كانت السياسة العالمية فوضوية، فحينئذ، وكما يقول كار، فإن فكرة أننا يجب أن نصمم مؤسسات دولية لتستجيب للانسجام الحقيقي في المصالح التي تشكل التباين الواضح للمصالح الوطنية تعدُّ فكرة سخيفة. إن طريقة واضحة للتعامل سوف تتمثل في الاعتراف بأن المصالح الوطنية المتعارضة تحتاج إلى اعتراف بها على نحو ما هي عليه - باعتبارها جزءًا طبيعياً للسياسة الدولية. إذا اعتبرت سياسات القوة الأساس للسياسة الدولية، حينئذ نستطيع أن نتعرض للبرنامج الليبرالي للتصرف على نحو ما هو عليه - وكما تجسده سياسات القوة. بالنسبة إلى كار:

> " إن إفلاس الطوباوية يقوم ليس على فشلها في التعايش مع مبادئها، ولكن في التعرض لعجزها على توفير مستويات مطلقة وغير مهتمة لإدارة الشؤون الدولية"
>
> (Carr, 1939: 88)

إن تحليل كار لفشل عصبة الأمم يعدُّ أكثر كثيراً من مجرد نقد متخصص للسياسة العالمية فيما بين الحربين. ففي الحقيقة، فإنه أرسى درجة السرعة للعلاقات الدولية كحقل متخصص. فقد بدأ كار ما يمكن أن يُعرف "بالمناظرة الكبرى الأولى في العلاقات الدولية (انظر الفصل الأول). إن كتابه "أزمة العشرين عاماً" كان صريحاً في إعلانه:

> " إن تعرض نقد الواقعيين لمدى الفراغ الذى يعاني منه صرح الطوباوية يمثل المهمة الأولى للمفكر السياسي. ويحدث هذا، وفقط، عندما تتم إزالة الإحساس بالخجل، حيث من الممكن أن يكون هناك أمل في إقامة بنية أكثر صلابة في مكانها، أو بدلاً منها "
>
> (Carr, 1939: 89)

إن الواقعية تخبرنا قصة الحدود الضرورية التي تفرض على الحكم الكوني، وهي قصة تعرض مساعدتنا في فهم إخفاقات الماضي، وإمكانات الحاضر والمستقبل. وهكذا، فبينما تعدُّ قصة وستفاليا بمثابة الوهم المؤسسي لتاريخ السياسة الدولية، فإن نقد كار للعصبة يوفر الأساس للمناظرات في نظرية العلاقات الدولية. ولهذا السبب، فإننا نتوجه إلى الفصل الثالث.

موضوعات للمناقشة

Topics For Discussion

١- لماذا يعدُّ نظام الدول الموضوع الذى تدور حوله دراسة السياسة العالمية الحديثة؟

٢- لماذا يعدُّ نظام الدول الحديث نظاماً فوضوياً؟

٣- ماهي الخصائص الأساسية للدولة ذات السيادة؟

٤- كيف أصبح نظام وستفاليا النظام الدولي؟

٥- هل تحد الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي من اختياراتنا فيما يتعلق بالتصرف السياسي الدولي؟

٦- بأي معنى يعتبر توازن القوى الأساس لفهم العلاقات الدولية الحديثة؟

٧- هل مثلت عصبة الأمم انقطاعا جوهرياً مع نظام وستفاليا للعلاقات الدولية؟

قراءات إضافية

Further Reading

سوف تتضمن كل الكتب الدراسية أقساماً حول تطور نظام الدول الحديث. وسوف يكون من المفيد أيضاً أن يعتاد الدارس قراءة المقالات الأقصر المنشورة في الدوريات

الأكاديمية. وفي الغالب، فإن هذه المقالات عادة ما تكون أكثر تعقيداً، لكنها تمثل القضايا البحثية والمناقشات الرئيسة. وتتضمن القائمة التالية كتباً تركز على أفكار محددة ذات أهمية لهذا الجزء، كما أن بعضاً من هذه المقالات يعرض منظورات نقدية حول هذه الأفكار.

قراءات عامة General

Watson, A. (1992) The Evolution of International Society: A Comparative Historical Analysis, London: Routledge.

حول وستفاليا On Westphalia

Osiander, A. (2001) 'Sovereignty, International Relations and the Westphalian Myth', International Organization, 55 (2): 251–287.

Gross. L. (1948) 'The Peace of Westphalia, 1648–1948', American Journal of International Law 42 (1): 20–41.

عن القانون الدولي: On International Law

Cassese, A. (2001) International Law, Oxford: Oxford University Press.

حول توازن القوى On The Balance Of Power

Sheehan, M. (1996) The Balance of Power: History and Theory, London: Routledge.

عن الدبلوماسية On Diplomacy

Berridge, G.R. (2002) Diplomacy: Theory and Practice, Basingstoke: Palgrave.

الفصل الثالث

الواقعية: الأساسيات

Realism: The Basics

كان للانتقادات الواقعية لطوباوية ما بعد الحرب بأجندتها الليبرالية تأثير خطير على دراسة العلاقات الدولية (انظر الفصل الأول). لكي يتم تقييم هذا، فإننا نحتاج إلى أن نبدأ التفكير بطريقة مفصلة قليلاً حول ماهية الواقعية، ولماذا كان لها مثل هذا التأثير على موضوعنا. تحقيقاً لهذا الهدف، فسوف يركز هذا الفصل، وبشكل أساسي، على مدارس الواقعية في التفكير فاحصاً منطقها وإسهاماتها الرئيسة لفهمنا للسياسة العالمية الحديثة والمعاصرة. يستلزم التداخل مع الواقعية استكشافاً لبعض المعارضين الأساسيين لموقف الواقعية. وسوف نلقي نظرة في الفصل الرابع على إحدى مدارس التفكير التي تطورت معارضة للواقعية، والتي يمكن القول أنها تمثل التيار العام أو التقليدي بنفس الطريقة التي تمثلها الواقعية. وسوف يتيح لنا النظر في مواقف الواقعيين والليبراليين الفرصة لاستكشاف قابلية الواقعية للتطبيق في السياسة الدولية المعاصرة. كذلك، فسوف يمكننا من تقديم مقدمتنا عن كل من صعود الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية، وللعولمة، وللمناهج المعاصرة للعلاقات الدولية في الفصول التالية. وهكذا، فإن رؤيتك – أي كدارس – للعالم إنما تتلون بالافتراضات التي تقوم عليها تلك الرؤية. لذلك، فمن الضروري أن نضع بعضاً من أكثر الافتراضات المعتادة حتى تتمكن وبشكل نقدي من التعامل معها.

الواقعية: علم سياسة القوة

Realism: The Science of Power Politics

يتمثل أحد الأسباب التي تكمن وراء كون الواقعية أحد المناهج الثابتة في العلاقات الدولية في أنها تضع نفسها باعتبارها علماً عملياً "ذو معني" للسياسة الدولية. سبب آخر هو أن دعاماتها المركزية واضحة ويسهل فهمها، وتبدو ذات قوة شارحة مهمة. ونعني بذلك أن الطريقة التي يشرح بها الواقعيون القوى التي تدفع السياسة الخارجية تبدو ملائمة تماماً لتلك الجوانب من السياسة العالمية التي استكشفناها في الفصل الثاني. واحدة من أكثر الطرق الملفتة التي تتمثل فيها تلك الحالة هي الطريقة التي يقول الواقعيون فيها بأن أي تحليل موضوعي للشؤون الدولية ينبغي أن يركز على علاقات القوة بين الدول. يبدو أن هذا يسمح لهم بأن ينفذوا خلال الشعارات السياسية الطوباوية، وأن يركزوا على "حقائق" الموقف. ويبدو أن هذا يعطي الواقعيين نقطة بداية قوية. على سبيل المثال، فإن نقد كار لليبرالية ما بين الحربين يُظهرُ أن الاهتمامات بالسلام والعدالة، وكما صاغها ويلسون وإيدن وبرياند كانت صياغات واضحة للمصالح الوطنية للحلفاء المنتصرين، وأن مثاليات التنوير والعالمية والإنسانية، والتي قامت عليها ليبراليتهم، كانت هي نفسها، وعندما تم تطويرها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، خططاً لتقديم وضع دولي مفضل للملكية الفرنسية (كار، ١٩٣٩ : ٥٥-٨٧، وأيضاً، انظر الفصل الثاني). وفي قيامه بهذه الادعاءات، فإن كار يُظهرُ أن الفهم الواقعي للموقف يتطلب، وفوق كل شيء آخر، تحليلاً للقوة. وفيما بعد، فإن مورجانثاو (١٩٤٨) كان عليه أن يقول بأن مفهوم القوة "يوفر الرابط بين السبب لمحاولة فهم السياسة الدولية والحقائق التي يتم فهمها".

> "إن مفهوم المصلحة، وقد تحدد بالقوة، يفرض حقلاً فكرياً على المراقب، ويتخلله نظام عقلاني نحو موضع الاهتمام في السياسة، وبذلك، يصنع الفهم النظري الممكن للسياسة. وعلى جانب الفاعل، فإنه يتيح نظاماً عقلانياً للتصرف، ويخلق استمرارية ملحوظة في السياسة الخارجية، والتي تجعل السياسة الأمريكية والبريطانية والروسية، تبدو استمرارية عقلانية مفهومة، من خلال استمراريتها الداخلية بشكل أو آخر، واتساقها مع نفسها، بصرف النظر عن تنوع الدوافع والتفصيلات والخصائص الفكرية والأخلاقية لرجال الدولة المتعاقبين عليها"

(Morgenthau, 1984: 5)

تتمثل الخاصية الأساسية الأولى للنظرية الواقعية الدولية في تركيزها على القوة. ويمكن تنقيح ذلك أكثر بالاعتراف بأن الواقعيين يحددون أسئلتهم المعرفية بدراسة قوة الدولة. يؤكد الواقعيون حقيقة أن الدول هم الفاعلون الأساسيون أو مراكز القوة في الشؤون الدولية. يعني هذا أن لغة "سياسة القوة" تساعدنا في شرح تصرف الدولة. كل ماعدا ذلك (دراسة المنظمات الإقليمية والدولية، أو الاقتصاد، والقانون) يعدُّ وبشكل محدد ذو أهمية ثانوية. لا يعني هذا أنه أقل أهمية أو أقل جدارة بالدراسة، بل يعني وببساطة أن أي بحث في جوهر الشؤون الدولية سيتم، وبشكل مؤكد، تخفيضه إلى علاقات قوة بين الدول القومية. فعلى سبيل المثال، إذا أردت دراسة طبيعة القانون الدولي، أو المنظمات الدولية الحكومية مثل الأمم المتحدة، فمن المؤكد أنك يجب أن تفهمهم على ضوء قوة الدولة. هذا مطلب بأن تكون واقعياً، وأن "تقطع السباق"، وهو السبب الذي من أجله يطلق الواقعيون على أنفسهم هذا الاسم. إن التصريح باعتبار نفسك واقعياً، ووضع خصومك الفكريين والسياسيين في خانة "المثاليين والطوباويين" لا يمثل فقط ميلاً لقطع أو لإنهاء شعارات أي جدل، بل أيضاً ضربة لأكاديمية السياسة الواقعية التي أدتها بشكل رائع. إن مشاركة الاهتمام بالتركيز على حقائق سياسات القوة يؤدي إلى المشاركة في الأفكار الجوهرية الأخرى، مثل محاولات فهم الدولة (إستراتيجيات اكتساب القوة)، وطبيعة المعضلة الأمنية التي تواجه الفاعلين في السياسة العالمية (تهديدات القوة)، والطرق التي تتغير من خلالها تشكيلات وعلاقات القوة عبر الزمن (توازن القوي). إن ما ينتج عن هذا يعدُّ شيئاً مثل الكتيب التمهيدي لفهم وإدارة السياسة الدولية، ويمثل هذا أحد مصادر الإعجاب الكبيرة بتقليد الواقعية.

هناك خاصية أخرى لجاذبية الواقعية تتمثل في ادعائها باهتمامها بعلم سياسة عملي. وكما سوف نرى في استكشاف بعض من الخصائص الأساسية في المدرسة الواقعية، فإن هذا التقليد يتطلع إلى الجدية العلمية، وإلى توليد القوانين الموضوعية (مورجانثاو، ١٩٤٨: ٤)، وإلى الإتقان النظري للقوانين القابلة للإثبات من خلال الملاحظة والتجربة (والتز، ١٩٧٩: ٥-٧). عندما تتعامل مع شيء ما باعتباره حيوياً مثل البقاء الوطني، فمن المؤكد أننا نود أن نصل إلى

الحقيقة كنتيجة لمقدماتنا الفكرية والحركية عن العالم. وسوف نعود فيما بعد إلى الفكرة المعقدة لما يعدُّ "حقيقة"، وكيف نكتشفها. ومع ذلك، فإن طموحات التقاليد الواقعية في اكتشاف القوانين الدائمة للسياسة العالمية، وتطوير نظريات وضعية استناداً على هذه القوانين تعدُ خاصية مهمة لسيطرة هذا المنهج.

إن الأفكار المشتركة للواقعية، تعدُّ الفوضوية ضرورية لحالة الطبيعة، والمصلحة الذاتية للفاعلين المتعطشين للقوة، وأولوية القوة على الأخلاق أو العدالة، وأهمية الدولة كفاعل أساسي، والادعاء بأن فحص هذه الأفكار يؤدي إلى تقدير واقعي أو علمي لعالم العلاقات الدولية. على الرغم من هذه الوحدة، فمن المهم الاعتراف بأن هناك اختلافات واضحة بين الأشكال المتعددة للواقعية، وعدد ضخم من الأمور المعقدة التي تميز أحد الأعمال المهمة عن غيره.

التاريخ الفكري للواقعية

The Intellectual History of Realism

تدَّعي الواقعية أنها ذات تاريخ غني وموقر. تُوجدُ الأفكارُ الأساسية للواقعية، وعلى نحو ما يُقال، وبشكل متكرر في بعض من الأعمال الكلاسيكية في تاريخ الفكر السياسي. وعلى نحو ما رأينا في الفصل الثاني، نجد تعبيراً واضحاً عن أفكار سياسات القوة لدي ميكيافيللي، وكذلك عن الضرورة، ومنطق الدولة، وأسبقية السياسة على الأخلاق. فقد كان ميكيافيللى يكتب في بداية مولد الدولة الحديثة، لكن تاريخ تلك الخصائص الأساسية للعلاقات بين الوحدات السياسية المنظمة يعدُّ أكثر قدماً. فغالباً ما يُوجهُ الواقعيون الانتباه إلى أعمال ثيوسيدس، حيث يحكى كتابه عن "حرب البلوبونيز" تاريخ الحرب بين الإمبراطورية الأثينية وإسبرطة وحلفائها، والتي جرت فيما بين عامي ٤٣١ ، ٤٠٤ قبل الميلاد. تتضمنُ أجزاءُ أساسيةُ من هذا الكتاب القديم حوار ميلان حيث يهدد الأثينيون الأقوياء أبناء ميلان الذين كانوا، رغم ضعف قوتهم العسكرية، يثقون في "تأييد الله" لهم في نضالهم من أجل "ماهو حق ضد ما هو باطل"، أو ضد ماهو صواب في مواجهة ما هو خطأ. وقد استطاع أهلُ

ميلان أن يسيطروا لبعض الوقت، لكنه كان من المحتم أن ينهزموا، فقُتل رجالهم، وبيعت نساؤهم وأطفالهم كعبيد، وسكن ميلان الأثينيون المستعمرون. وقد تأكد الجانب المعنوي "الأخلاقي" للقصة بشكل واضح من خلال التبرير الأثيني لتصرفهم بأنه "صواب/حق Right، وعلى نحو ما تمضي الكلمات"، بينما أنه يكون مشكلة وفقط بين المتساويين في القوة، وبينما يفعل الأقوياء ما يستطيعونه، فإن على الضعفاء أن يعانوا ما يستحقونه" (Thucydides, The Peloponnesian War, Book 5, 1972, Chapter 17) إذاً، فإن القوة تطغى / تكسب/ على العدالة والأخلاق.

أيضاً، يدَّعي الواقعيون أن واحدة من التصورات السياسية الأكثر إثارة وجذباً للاهتمام في العالم الحديث تخصهم. فقد كان توماس هوبز، وهو منظر سياسي إنجليزي، مشغولاً بالكتابة خلال فترة الحرب الأهلية الإنجليزية. وقد كان كتابه العظيم (التنين)، والذي كتبه خلال الحرب الأهلية الإنجليزية، ونُشر عام ١٦٥١، الأكثر شهرة في تقييمه لكيفية تصرف الإنسان في غيبة الحكومة. فقد كان هذا الموقف الفوضوي الذي يُطلقُ عليه "حالة الطبيعة" يُظهُر أنه في حالة الطبيعة هذه، فإن البشر متساوون تقريباً فيما يتعلق بالقوة بمعنى أن كل فرد لديه فرصة متساوية في الحصول على ما يرغب على حساب الآخرين. مفاهيم الصواب والخطأ، والعدالة والظلم، ليس لها مكان في حالة الطبيعة؛ نظراً لكونها أفكاراً تتطلب سلطة وقوة كان على صاحب السيادة أن يطورهما ويمتلكهما. وفي ظل هذه الحالة، فإن البشر، وبطبيعتهم الأساسية، وبالخوف والعقل، وبمعضلة الأمن التي يواجهونها، كانوا مضطرين للتصرف بأنانية. وفي الحقيقة، فقد كانت القوة والخداع هما الفضيلتان الأساسيتان للتصرف. وفي واحدة من أكثر الاقتباسات شهرة في تاريخ السياسة، فإن هوبز يلخص نتائج الفوضوية والمساواة عندما يكتب:

> "وهكذا، فإنه من الظاهر أنه خلال الفترة التي يعيشُ فيها الإنسانُ بدون قوة مشتركة لتحافظ عليهم جميعاً في حالة من الخشية والترويع، فإنهم يصبحون في تلك الحالة التي يطلقون عليها حالة الحرب، وهي حالة من حرب الكل ضد الكل (حرب كل إنسان ضد كل إنسان آخر). ذلك أن الحرب لاتتأسس فقط في ميدان المعركة، أو في عملية القتال، لكنها طوال الوقت، حيث الإرادة في القتال في المعركة معروفة تماماً بما فيه الكفاية"
>
> (Hobbes, Leviathan, Chapter 13, 1996: 185-186)

بالنسبة لهوبز، فإن حالة الطبيعة هي بالضرورة حالة حرب، فنحن عندما نفكر فيما حدث في إنجلترا خلال فترة الحرب الأهلية في منتصف القرن السادس عشر، أو في كوسوفو في القرن العشرين، يمكننا أن نرى الكارثة الإنسانية التي يبدو حدوثها محتماً عندما تغيب الحكومة. بالنسبة إلى هوبز، فإن هذا الموقف المرعب لا يمكن حله فقط إلاَّ من خلال الخضوع إلى سلطة صاحب السيادة القوى (تنين العنوان). غير أن هذا الاختيار غير متاح (أو حتى جذاباً) على مستوى أولي. نتيجة لذلك، فإن الفوضوية والمساواة والحرب تؤخذ على أنها الملامح الأساسية للسياسة العالمية (والذي عادة ما يشار إليها بصورة روتينية كحالة الطبيعة)، القوة والخداع أكثر الأشكال وضوحاً للتصرف والأخلاق التي لا تُرى في أي مكان الآن. إن نظرة واقعية للتفاعلات بين الإنسان والدولة في ظل ظروف الفوضوية تتطلب منا الاعتراف بهذا، وبأن نأخذها كمسلمة، وأن ننطلق من هذا الإقرار إلى شرحنا للسياسة العالمية. يجب أن نتعلم من التاريخ، ومن بعض عظماء المحللين السياسيين للتاريخ، أن فهماً واضحاً للشؤون الدولية يتطلبُ أن نقبل حقائق وحدود السياسة (الصندوق ٣,١).

الصندوق (٣,١). الواقعية في تاريخ الأفكار.

المفكر	العمل الرئيس	الأفكار الواقعية
ثيوسيدس	تاريخ حرب البلوبونيز ٤٣١ ق م	–القوة في مواجهة العدالة –الضرورة
ميكيافيللى	الأمير ١٥١٣	–الضرورة –منطق الدولة –الأخلاق خاضعة للسياسة
هوبز	التنين ١٦٥١	–الطبيعة البشرية –حالة الطبيعة كحالة حرب من الكل ضد الكل. –القوة –الأخلاق كمفهوم سياسي

الواقعية الكلاسيكية: الطبيعة البشرية والدولة في العلاقات الدولية

Classical Realism: Human Nature and the State in International Relations

تتمثلُ واحدة من أكثر الطرق شهرة للتمييز بين اثنين من المناهج الواقعية الرئيسة في رسم خط بين الواقعية "الكلاسيكية" أو "التقليدية" ، وبين الواقعية "الجديدة" أو "البنيوية". ففي الجوهر، فإن الواقعيين الكلاسيكيين يرون بأن الطبيعة البشرية تسبب في أن تتصرف الدولة بطرق معينة، بينما يقول الواقعيون البنيويون بأن نظام السياسة الدولية يمثل السبب المحرك للسياسة العالمية. وفي استكشاف الواقعية الكلاسيكية وتلك البنيوية، فإننا سنكون بصدد النظر إلى حجج مختلفة تماماً تفضل تبني منهجاً واقعياً لدراسة العلاقات الدولية.

واقعية مورجانثاو الكلاسيكية Morganthau’s Classical Realism

على نحو ما اقترحنا، فإن الواقعية الكلاسيكية لها تاريخ ثري. ففي كتابه عام ١٩٤٨ بعنوان "السياسة بين الأمم"، طور مورجانثاو هذه الأفكار الأساسية، وطبقها على السياسة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان لها تأثير ضخم على أجيال من الممارسين والباحثين. يتحدد أفضل مكان لنبدأ عرضاً أساسياً لواقعية مورجانثاو بفحص مبادئه الستة للواقعية السياسية الشهيرة (والتي تبدو في الطبعات الثانية واللاحقة لكتابه).

مبادئ مورجانثاو الستة Morganthau’s Six Principles

١- تؤمن الواقعية السياسية بأن السياسة، مثل المجتمع بوجه عام، تحكمها قوانين موضوعية تجد جذورها في الطبيعة البشرية.

٢- إن المعلم الأساسي الذي يساعد الواقعية السياسية على تلمس طريقها عبر فضاء السياسة الدولية يتمثلُ في مفهوم المصلحة وقد تحددت بالقوة.

٣- تفترض الواقعية أن المفهوم الأساسي للمصلحة، وقد تحدد بأنه القوة، يعدُّ توصيفاً موضوعياً ومقبولاً عالمياً.

٤- تدرك الواقعية السياسية الأهمية الأخلاقية للتصرف السياسي. بينما يمتلك الفرد حقاً أخلاقياً في التضحية بنفسه دفاعاً عن (مثل هذا) المبدأ الأخلاقي، فإن الدولة لا تمتلك مثل هذا الحق لتترك أخلاقياتها موضع استهجان. تقف في طريق تصرف سياسي ناجح، هو في ذاته قد استلهم المبدأ الأخلاقي الخاص بالبقاء الوطني.

٥- ترفض الواقعية السياسية تحديد التطلعات الأخلاقية لأمة بذاتها بالقوانين الأخلاقية التي تحكم الكون. أن نعرف أن الأمم تخضع للقانون الأخلاقي فهذا شيء، بينما أن نتظاهر بأننا نعرف وعلى وجه اليقين ماهو خير، وما هو شر في العلاقات بين الأمم إنما هو شيء مختلف تماماً. إنه وبالتحديد مفهوم المصلحة، وقد تحدد بالقوة هو الذي ينقذنا من المبالغة الأخلاقية والغباء السياسي.

٦- تحافظ الواقعية السياسية على استقلالية المجال السياسي، على نحو ما يحافظ الاقتصادي، والمحامي، ورجل الأخلاق، كل على مجاله (مورجانثاو، ١٩٨٥ (١٩٤٨): ٤-١٤).

تتمثل الرسالة الأساسية التي نستخرجها من كل المنهج في أن الواقعية هي بالضرورة تبسيط للعالم. فمن المقصود أن نغلق منطقة يمكن إدارتها من الدراسة، وأن نركز على ملامحها الجوهرية بدلاً من أن تصبح نظرية مُستنزفة للشؤون الدولية. فالسياسة متميزة عن القانون، والأخلاق، والاقتصاد، ونحن مطالبون بالتركيز على المفهوم الأساسي للتفاعل السياسي (القوة) باعتباره مخالفاً للمفاهيم الأساسية للقانون، والأخلاق، أو الاقتصاد (النقطة رقم ٦). هناك أيضاً فكرة أن السياسة، وإلى حد ما، أكثر واقعية عن غيرها من التخصصات التي يجب أن تنشق عن السياسي.

الطبيعة البشرية Human Nature

يجب أن يتم تقييم مشاركة مورجانثاو للتقليد الواقعي فيما يتعلق بثلاث أفكار رئيسة - الطبيعة البشرية، والقوة، والمصلحة-، وفكرة عامة واحدة هي توازن القوي. إن فكرة أن الطبيعة البشرية ثابتة، ولها تأثير مُحددُ على الطريقة التي ندير بها السياسة العالمية تعدُّ فكرة

مهمة. ذلك أنه إذا كانت السياسة العالمية وببساطة أمراً مكتوباً بشكل واسع في الطبيعة البشرية، فإننا يجب أن نجتهد في تحديد ماهية الطبيعة البشرية. وهنا، فإن الرؤية الواقعية تتمثل في أن الطبيعة البشرية هي نفسها وبالوراثة ذاتية الاهتمام (مهمة بذاتها) مما يعطينا توجهاً نحو الصراع. إن تاريخ الفكر السياسي قد تميز بالتقييمات المتنافسة والمُحيرة للطبيعة البشرية. إن تقييم هوبز للطبيعة البشرية والذي يتحدد بكثافة في التقليد الواقعي يتعرض للتحدي في كليته من قبل هؤلاء الذين يرون العاطفة والأخلاق والقابلية الاجتماعية أكثر من الخوف والمصلحة الذاتية كملامح أساسية للطبيعة البشرية. بالطبع، هناك كثير من الأمثلة للأفراد الذين يتصرفون بشكل مرعب تجاه بعضهم بعضاً. ما يجب أن نأخذه في الاعتبار هو ما إذا كان هذا شيء ما يُعتبرُ بالضرورة خاصية للطبيعة البشرية، ولذلك فهو شيء ينبغي أن نأخذه في الاعتبار عندما نفكر في الكيفية التي سوف تتصرف بها الدولة في الشؤون العالمية. يتطلب هذا أن نقبل بأننا نستطيع أن نكتشف ماهية الطبيعة البشرية، وأنها ثابتة. وهو ما يتطلب كذلك أن نقبل بأن الطبيعة البشرية، وليس سياقنا الاجتماعي والسياسي، هي التي تحدد كيف نتصرف.

المصلحة وقد تحددت بالقوة Interest Defined in Terms of Power

تتمثل المقولة الأساسية للواقعيين الكلاسيكيين في أن الطبيعة البشرية تتصف بالغرور والأنانية، ولذلك فإننا يجب أن نركز على الكيفية التي يقتفي بها الأفراد مصالحهم الذاتية. إن التركيز على كيفية حصول الأفراد على القوة لإشباع مصالحهم سوف يقودنا تماماً إلى قلب الموضوع. الآن، دعنا نسترجع المبدأ الثالث لمورجانثاو. فهو يذهب إلى القول بأن كلاً من مفهوم المصلحة ومفهوم القوة هما أفكار مجردة. لا يُوجدُ هناك فهمُ عالميُ أو مطلقُ خارج صندوق الزمن للمصلحة، أو لما يرغبه البشر، كما لا يوجد هناك فهم عالمي أو مطلق للوسائل لتحقيق أهداف تلك المصالح. فالمصلحة وأدوات القوة سوف يختلفان بمرور الوقت وعبر التاريخ. ومع ذلك، فإننا نستطيع التأكد من أن الأفراد سوف يحاولون تحقيق مصالحهم، وسوف يوظفون أي قوة في متناول أيديهم ليفعلوا ذلك. ولأننا نستطيع أن نصنع هذا الافتراض، فإننا نستطيع تعريف المصلحة بالقوة. إن الدولة القوية جداً سوف يكون لها مصالح

متسقة مع تلك القوة. إن قدرة الدولة القوية على الوقوف فوق تسويات السياسة العالمية، أو على أن تملي شروطها مستخدمة قدرتها البحرية، والنووية الأصلية، أو مجرد اكتفائها الذاتي اقتصادياً وسياسياً، إنما تظهر بوضوح عبر التاريخ. لهذا السبب، فإنه من المهم، وعلى نحو ما رأي مورجانثاو، أن نفهم عناصر القوة التي يعددها مثل الجغرافيا، والموارد الطبيعية، والقدرة الصناعية، والجاهزية العسكرية، والسكان، والطابع القومي، وأخلاقيات ونوعية الدبلوماسية، والحكومة (مورجانثاو، ١٩٨٥: ١٢٧-١٦٩). إن التشاؤم الذي يأتي من الاعتراف بأن الدول سوف تتصرف على المصالح التي تعدُّ محدودة بقوتها النسبية هو أمر واضح لكنه لا يجب المبالغة فيه. ذلك أن مورجانثاو واضح في أن الفهم الواقعي لحقائق السياسة الدولية قد استطاع، ويمكنه الاستمرار في أن يُحدث فوائد حقيقية لاستقرار المجتمع الدولي. وهو يري في الحقيقة أن توازن القوة القائم على إجماع فكري وأخلاقي في مجتمع الأمم (مورجانثاو ١٩٨٥ : ٢٣٧-٢٤٠) هو الآلية التي تدعم مثل الاستقرار.

الواقعية البنيوية

Structural Realism

تتمثل المقدمة الأساسية لواقعية مورجانثاو، وعلى نحو ما رأينا، في تفسيره للطبيعة البشرية، والتداعيات السياسية الواضحة لذلك بالنسبة لصانع السياسة الخارجية. أما التقليد المسيطر الآخر في الكتابات الواقعية، فإنه يعارض هذا التفسير قائلاً إن التركيز على خاصية وصنع القرار للفاعلين في العلاقات الدولية إنما يمثل سوء فهم للعوامل السببية الحقيقية في العلاقات الدولية. ومن ثم، لا يقتصر النقد الأساسي على مجرد صعوبة تحديد شأن الطبيعة البشرية بأي درجة من الدقة العلمية. فالشعار الرئيس لهذا التقليد الواقعي الثاني، وهو التقليد الأكثر ارتباطاً بكينيث والتز، إنما هو وببساطة، أن بنية النظام، وليس طبيعة وحداته، هي التي تحدد طبيعة السياسة العالمية. وبمعنى آخر، حتى لو كانت الطبيعة البشرية كريمة ومعطاءة، فإننا لانزال مضطرين للتصرف بأنانية مثل طبيعة السياسة الدولية.

الوكيل أو البنية– مستويات التحليل: Agent or Structure - Levels of Analysis

تتمثل إحدى طرق التفكير عن العلاقات الدولية وعلى ضوء فكرة أن كل التفسيرات الاجتماعية يمكن إرجاعها إلى مستوي الأفراد الفاعلين – فنحن نستطيع النظر إلى دور الأفراد الرئيسين، وإلى الاختيارات التي اتخذوها وإلى – نواياهم، وأهدافهم، ومن هناك نستطيع أن نصوغ تفسيراً للأحداث العالمية. عندما نفعل ذلك، فإننا نقول بأن اختيارات معينة وقرارات اتخذها أناس مختلفون في أوقات مختلفة هي الأشياء التي نحتاج أن ننظر إليها في تفسير أو شرح العلاقات الدولية. حينئذ، يمكن لهذا النوع من الاقتراب من العلاقات الدولية أن يؤكد وكالة الفاعلين من الأفراد – قدرة الأفراد على عمل الاختيارات وتحديد نتائجها الذاتية.

لا يعدُّ هذا كافياً بالنسبة لكثير من باحثي العلاقات الدولية، حيث يرغب الناس في أن يصبحوا قادرين على فهم ليس مجرد حادثة محددة بذاتها – لكنهم يرغبون في تحديد اتجاهات ونماذج السلوك– فهم يرغبون في رؤية ما إذا كان هناك شيء ما، في مكان ما، يُحددُ فعلياً الطريقة التي يتصرف بها الأفراد. لكي يفعلوا هذا، فإن عدداً من الباحثين في العلوم الاجتماعية قد قاموا بتحديد "البُنى "Structures" التي تتيح المعرفة لوكيل الفاعلين المنفردين. وترى مقولتهم" أن التصرفات "الأفعال" مشروطة دائماً (بالاستجابة إلى/ أو تسببت بواسطة) بسياق محدد، وأن تلك التصرفات أو الأفعال يمكن أن يتم فهمها تماماً بالعلاقة إلى ذلك السياق".

هذا السياق غالباً ما تتم الإشارة إليه بأنه "بُـنـيـةٌ "Structure لأنه يشكل سلوك الأفراد (أو كما في حالة الواقعية الجديدة، الدول). فلذلك، عندما نأخذ مثلاً، ببنية المنزل– محيطه الأساسي، العوارض والأساسات التي تحفظ المنزل متماسكا – فهي تشكل الطريقة التي يتحدد بها وبشكل نهائي، شكل المنزل. نفس الشيء عندما نتحدث عن البُنى الاجتماعية تلك هي الأطر التي يحدث فيها سلوكنا، فالاختلاف بين البُنى الاجتماعية وبُنى المنزل يتمثل في أن البُنى الاجتماعية غير مرئية.

وسوف تكتشف خلال مجرى دراستك هنا أن هناك نظريات معينة تضعُ تأكيداً كبيراً على عناصر هذه البنى غير المرئية. وتقترح هذه النوعية من النظريات أن التحليل الاجتماعي يحتاج إلى النظر إلى ما تحت – وراء – العالم المرئي، القابل للملاحظة، لكي نفهم كيف تتم صناعة بنى معينة، ودعمها، وتشغيلها.

والتز وقيود الفوضوية: Waltz and the Limitations of Anarchy

عندما كتب والتز كتابه ذي التأثير الضخم "نظرية السياسة الدولية"، فإنه كان معنياً بأمرين: تقديم تفسير علمي صارم للنظرية، ومعالجة أوجه القصور في نظريات العلاقات الدولية القائمة. ذلك أن الخاصية المشتركة التي جمعت بين كل هذه النظريات السابقة قد تمثلت في أن هذه النظريات، وبطرق متعددة، تُعدُّ نظريات اختزالية أو تحويلية. وطبقاً لاستخدام والتز للمصطلح، فإن النظريات الاختزالية قد فشلت في تقديم تفسير كافٍ للمحددات النظامية أو البنيوية للسياسة الدولية. وقد حدث هذا، وبشكل نمطي؛ لأن منظري العلاقات الدولية يركزون على طبيعة الوحدات المتفاعلة (الدول) بدلاً من تركيزهم على الكيفية التي من خلالها تتحكم، أو تسيطر، بُنيةُ النظام الذي يتفاعلون فيه، أو تقيدُ من تصرفاتهم أو أفعالهم. ففي النظريات الاختزالية البسيطة (مثل نظرية مورجانثاو) فإن التحليل قد يركز على نوعية الخدمة الدبلوماسية لبلد ما، أو على أيديولوجيته (والتز، ١٩٧٩ : ٥٨، وكذلك، انظر: والتز، ١٩٥٩). أما السبب الجوهري الذي من أجله يعارض والتز مثل هذه المناهج، فإنه شديد الوضوح، فهو كما كتب:

> " متى وكيف تجد القوى الداخلية تعبيراً خارجياً إذا كانت تستطيع؟، سؤال لا يمكن الإجابة عليه فيما يتعلق بالأطراف المتفاعلة، إذا كان الموقف الذي يتصرفون ويتفاعلون فيه يقيدهم عن القيام ببعض الأفعال، ويوجههم باتجاهات أخري، ويؤثر على نتائج تفاعلاتهم"
>
> (Waltz, 1979: 65)

إذا أردنا التركيز على مستوي وحدة التحليل (سلوك الدولة، وعمليات صنع القرار، والقوة) فسيتضح وبسرعة أننا لا نستطيع أن نشرح كل شيء يحدث في العلاقات الدولية. وبصفة خاصة، فإننا نخاطر بتجاهل مستوى العوامل السببية (الأسباب) على مستوى النظام. يتساءل والتز كيف؟ هل نستطيع تفسير أوجه الشبه الدائمة للنتائج بينما يتنوع الفاعلون؟ تكمن الإجابة في الاعتراف بأن "الطبيعة الفوضوية الدائمة للسياسة الدولية تفسر التماثل "Sameness" المذهل لنوعية الحياة الدولية خلال الألفية (والتز ١٩٧٩ : ٦٦).

> ويظهر والتز أن البني السياسية "يمكن تحديدها من خلال النظر إلى ثلاثة عناصر جوهرية:
>
> " الأول: بالمبدأ الذي يتم على ضوئه تنظيمهم أو ترتيبهم، والثاني بالتمييز بين الوحدات وتحديد وظائفها، والثالث بتوزيع القدرات بين الوحدات"
>
> (Waltz,. 1979: 88)

يمكن أن يتم تنظيم البنى السياسية طبقاً لطريقتين. يمكن أن تكون مركزية وتصاعدية (مثل البنى السياسية الداخلية)، أو من الممكن أن تكون لامركزية وفوضوية (والتي هي وبوضوح الحالة في السياسة الدولية). تتضمن حقيقة الفوضوية وبالضرورة أن الوحدات التي تشغل (تملأ) النظام، (وهي في هذه الحالة الدول) يجب أن تتم معاملتها باعتبارها وبشكل جوهري متشابهة. إن القول بأن الدول هي نفس الشيء "طريقة أخرى للقول بأن الدول ذات سيادة" (والتز، ١٩٧٩ : ٩٥)، وأن الدول تسيطر أو تحدد طبيعة النظام بطريقة لا تفعلها المنظمات الدولية، والحركات العابرة للقوميات، والشركات المتعددة الجنسية. إنه ادعاء بوظيفة الوحدات أكثر منه ادعاء بأن الدول متشابهة ومتماثلة: "الدول تتشابه في المهام التي تواجهها، وليس في قدراتها على القيام بها" (والتز، ١٩٧٩ : ٩٦). إذاً، فنحن هنا لا زلنا مركزين على تفسير مجرد أكثر لبنية النظام السياسي الدولي، والذي يعدُّ أمراً جيداً جداً عندما نكون بصدد محاولة القول كيف تقف الوحدات في علاقتها بعضها ببعض. على أي حال، فإن العنصر الجوهري الثالث لمنهج والتز يبدأ بالفعل بالتمييز بين الوحدات عندما يبحث والتز

الطرق التي تتميز بها الوحدات من خلال قدراتها الأكبر أو الأقل على أداء مهام مشابهة (والتز، ١٩٧٩ : ٩٧). وهنا، ينظر والتز إلى توزيع القدرات أو القوة النسبية. يرجع السبب الذي من أجله ينظر والتز إلى تنوعات القوة (بدلاً من الاختلافات في الطابع القومي، والأيديولوجية، أو شكل الحكومات، ...الخ) إلى أن توزيع القدرات هو بذاته مفهوم متسع باتساع النظام. وبشكل موجز، فإن وسيلة والتز، متناهية البساطة :

> " نتجرد من أي خصائص معينة للدول، ومن كل ارتباطاتها المتماسكة أو القوية. ما ينتج عن ذلك يتمثل في صورة موضعية، وصفاً عاماً للترتيبات الكلية لمجتمع وقد كتبت على ضوء مكان تسكين الوحدات أكثر منها على ضوء خصائصها"
>
> (Waltz, 1979: 99)

إن ما نجده عندما ننظر إلى عالم العلاقات الدولية خلال هذه العدسات النظرية يتمثل في أن النظام (وحينئذ الطريقة التي يرشد بها تصرفات وأفعال الدول) يتنوع إلى درجة مهمة وفقط عندما يتغير توزيع القدرات من عالم يوجد به عدد من الدول لديها القوة لتحقيق أهدافها في العلاقات الدولية إلى عالم توجد فيه وفقط قوتان قادرتان على القيام بمثل هذا التصرف. ومن ثم، فإن الواقعية البُنيوية توجهُ اهتماماً دقيقاً للبُنية الهندسية للنظام. في عالم متعدد الأقطاب (حيث توجد عدة قوي عظمي)، فإن التنافس الأمني من المحتمل أن يكون مختلفاً عنه في عالم ثنائي القطبية (حيث يوجد فقط قوتان عظميتان). هذه الرؤية كانت ذات أهمية خاصة عندما حاول والتز تقييم آفاق السلام والاستقرار في عالم الحرب الباردة بقوتين عظميتين متنافستين، وتستمر أهميته عندما نحاول أن نفهم التنافس الأمني في فترة ما بعد الحرب الباردة.

الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية Defensive and Offensive Realism

أثار والتز (١٩٧٩) أن الدول مضطرةٌ إلى التنافس فيما بينها من أجل القوة؛ لأنها ترغب في الأمن. ومن ثم، فقد تم وصف نظريته بالواقعية الهجومية؛ لأنه يقول بأن الدول تبحث عن القوة فقط من أجل تحقيق الأمن، وأنها سوف تتوقف عن محاولة تحقيق ميزة

نسبية على غيرها؛ لأنها سوف تحفزُ الآخرين على الالتحاق معاً في تحالفات ضدهم. أما الواقعية الدفاعية فقد تم مقابلتها مع واقعية ميرشايمر (٢٠٠١) البُنيوية الأكثر حداثة، والتي تقول "نظريتها الواقعية الهجومية" إن بنية النظام الدولي توفُر "حوافز قوية" للدول لتبحث عن فرص اكتساب القوة على حساب منافسيها". على خلاف ما رأى والتز بأن هدف الدول هو البقاء، فإن ميرشايمر يقول بأن "الهدف الجوهري للدولة أن تصبح مهيمنة في النظام" (Mearsheimer, 2001: 21) . إن القول بأن الواقعية البنيوية تستطيعُ أن تنتج مثل هذه النظريات المختلفة قد يبدو شاذاً. لكنهما يظلان نظريتين حول الكيفية التي يضطر بها النظام الفوضوي للدول للبحث عن القوة ضماناً لبقائها. يقترح والتز و مارشايمر أن الإستراتيجيات تعمل أفضل. فالنظرية هي نظرية، وأن مشروع الواقعيين في العلاقات الدولية إنما يتمثل في اختبار تلك النظرية في مواجهة العالم بواسطة جمع البراهين التي تؤيد صحة أو تثبت خطأ الادعاءات النظرية. كلما كثرت البراهين التي نجمعها، كلما أصبحنا أكثر ثقة في صنع تأكيداتنا عن الكيفية التي تتصرف بها الدول في ظروف محددة. وبصفة خاصة، فإننا نود أن نعلم إلى أي مدى يكون النظام مستقراً، ومتى يمكن أن تندلع المنافسة من أجل الأمن. يدعى كل من والتز و ميرشايمر أنه في عالم متعدد الأقطاب، وبصرف النظر عن من أو كم عدد من يملكون القوة للسيطرة على النظام، فإن الدول تشجعُ على التصرف بطريقة واحدة واضحة وقابلة للتحديد، وأنه في عالم ثنائي القطبية، فإن الدول تتصرف بطريقة مختلفة. وفي أي حالة، وعلى نحو ما يقول والتز في لوم رقيق لمن جاءوا بعده:

> " سواء ما كانت الطريقة التي يتم من خلالها توفير الأمن للفرد هي تبني إستراتيجيات هجومية أو دفاعية، فإنها تتنوع كلما تغير المواقف. إن الدولة التي تمتلك قدراً كبيراً من القوة ربما تستطيع أن تُخيف دولاً أخرى فتدفعهم إلى التوحد ضدها، وبذلك تصبح الدولةُ أقل أمناً. بينما دولة تمتلك قليلاً من القوة، قد تُغري دولاً أخرى لاستغلالها أو الحصول على ميزة منها. وهنا تكون الواقعية في أفضل حال عندما تُتركُ بدون صفة تزينها"
>
> (waltz, 2004: 6)

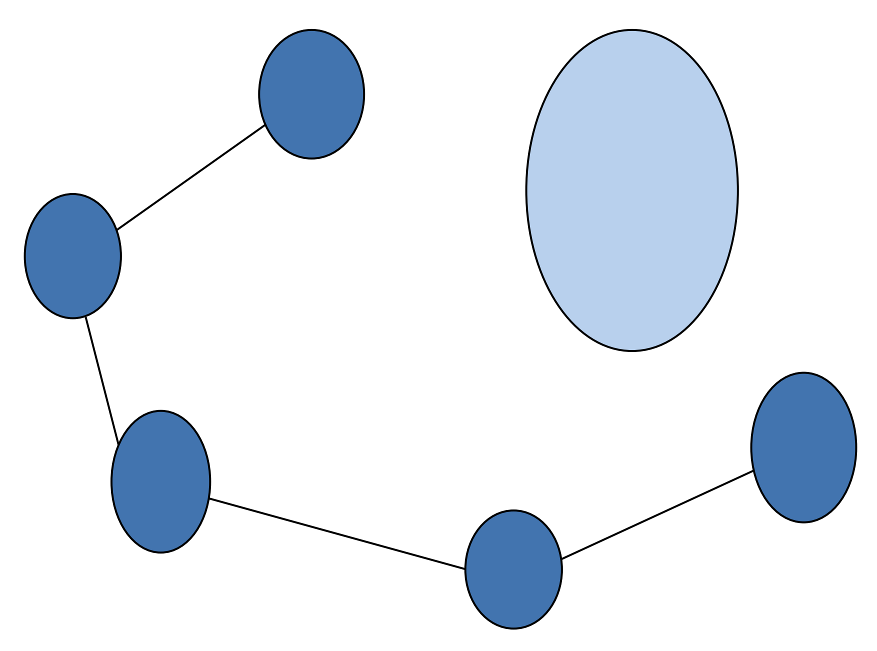
الواقعية وتوازن القوى

Realism and the Balance of Power

يعدُّ تحول العالم من نظام متعدد الأقطاب إلى نظام ثنائي القطبية في الحال بعد الحرب العالمية الثانية أحد الملامح الأساسية للفترة التي كان والتز ومورجانثاو يكتبان فيها، والتي كانت تشكل خلفية النظرة الأساسية لمنظري العلاقات الدولية المعاصرين في محاولتهم فهم النماذج المتغيرة للقوة في عالم ما بعد الحرب الباردة. فقد كانت الفكرة أنه من الممكن أن نحصل على نظرية علمية يمكنها التنبؤ بالطرق التي كان من الممكن للقوتين العظميتين النوويتين أن يتصرفا بها. هل تتحول الباردة إلى حرب ساخنة؟ هل يمكن للاستقرار الجديد القائم في أوروبا الغربية أن يستمر؟ لقد كانت تلك الأسئلة المركزية هي ما وعدت الواقعية بالإجابة عليه.

بالنسبة للواقعيين، فإن التنافس الدائم للدول التي تتحدد سياساتها الخارجية بمصالحها الوطنية كان خاصية دائمة للنظام الدولي، ودائماً بنفس القدر في إعادة تنظيم توازن القوى باعتباره الصيغة الوحيدة للاستقرار المتاح في نظام حيث استقلال السيادة أمر له قيمته وتقديره؛ مثل (إن لم يكن أكثر) الاستقرار ذاته. فمن خلال منهجه التاريخي، يرى مورجانثاو أن توازن القوى والسياسات الهادفة للحفاظ عليه، ليست حتمية فقط، لكنها أيضاً عامل استقرار أساسي في مجتمع من الدول ذات السيادة (مورجانثاو، ١٩٨٥ : ١٨٧). كذلك، فإن والتز، ومن منظوره النظري، يقول بأن نظام توازن القوى للسياسة الدولية هو نتيجة حتمية لبنيتها الفوضوية. فهو يرى أن موازنة القوة هي الاتجاه لتشكيل تحالفات مع الأضعف أكثر من الأقوى من أجل التأكيد أولاً على ألاَّ تبزغ على الإطلاق قوة مسيطرة تماماً، وبذلك يتم تعظيم الأمن. إن الدرس الذي نتعلمه من التاريخ هو أن "موازنة وليس اللحاق بالعربة، هو السلوك الذي يحدث من جانب النظام، ذلك أن الاهتمام الأول للدولة لا يتمثل في تعظيم القوة، لكن في الاحتفاظ بأوضاعها في النظام" (والتز، ١٩٧٩ : ١٢٦). على الرغم من هذه الرؤى المشتركة، فإن الاختلاف بين التفسير على مستوى الوحدة، والشرح على مستوى النظام يصبح واضحاً في تحليلاتهم لتوازن القوى في نظام ثنائي القطبية.

فبينما يعتقد مورجانثاو أن توازن القوى، ومن ثم استقرار النظام العالمي، يتحطم في نظام ثنائي القطبية، فإن والتز كان مهتماً بإظهار أنه حينما يُنظرُ إليه من منظور النظم، فإن هناك سبباً جيداً للاعتقاد بأن النتيجة ستكون توازناً أكثر استقراراً (شكل ٣,١).



الدول الضعيفة: من التحالفات إلى التوازن خارج قوة الدولة القوية في نظام ثنائي القطبية

شكل (٣,١). موازنة القوة.

مورجانثاو وتوازن القوى Morganthau and the Balance of Power

رأي مورجانثاو أنه على الرغم من خبرة ثلاثمائة عام، فإن توازن القوة يواجه خطر خذلاننا في القرن العشرين. هناك أسباب متعددة لفشل نظام توازن القوى في الفترة المعاصرة، لكن تلك الأسباب يمكن تقسيمها في مجموعتين رئيستين: التغيرات البنيوية في النظام الدولي، والتغيرات السياسية في الطريقة التي تسعي الدول من خلالها إلى تنظيم تفاعلاتها. تتوافق

التغييرات البنيوية مع تراجع أوروبا كمصدر القوة للسياسة العالمية. فقد رسم مورجانثاو خريطة للانخفاض التدريجي في عدد الدول التي تُعدُّ قادرة على أن تلعب دوراً ذا معنى في نظام توازن القوى للسياسة الدولية من بين مئات من الدول ذات السيادة الموجودة في نهاية حرب الثلاثين عاماً، إلى الدول العظمي الثمانية الموجودة عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى النظام ثنائي القطبية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية. تتمثل المشكلة في أن "مرونة توازن القوى، ومعها تأثيره المقيد لتطلعات القوة للدول الرئيسة على الساحة الدولية قد اختفت" (مورجانثاو، ١٩٨٥ : ٣٦٣). وفي عبارة أخري، فإن الأساس في فهم عدم استقرار عالم القطبية الثنائية يكمن في فهم الطريقة التي تحول بها التغييرات البنيوية المناورات السياسية للوحدات. إن القوتين العظميتين (الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة) لم تحتاجا لتوجيه الاهتمام إلى مناورات حلفائهما فلم تعد هناك قوة موازنة، وهي القوة التي تستطيع ترجيح الأمور في أي من الاتجاهين – وهو الدور الذي شغلته بريطانيا العظمي لوقت كبير. نتيجة لذلك، فإن القوى العظمي قد تم حبسها في "توازن للرعب" قائم على التهديد المتبادل بالدمار المتبادل (MAD) بدلاً من توازن للقوي يقوم على الإجماع الأخلاقي. وفي الوقت نفسه، فإن نهاية الحقبة الاستعمارية قد أدت إلى تغييرات أكثر، وإن كانت أكثر تشدداً (أقل مرونة). بدون "الأماكن السياسية الفارغة" للجبهات الاستعمارية، فإن الصراعات قد عادت مرة ثانية لتتمركز حول الدول الأوروبية وشعوبها، ولم تكن القوى المتصارعة قادرة على استعادة مكافآتها الإقليمية (تقسيم مناطق المستعمرات) كوسيلة لحل الصراع. هذه التغييرات البنيوية إلى جانب تصنيع كل من المجتمع السياسي والحرب قد أدت إلى فترة الحرب الشاملة، وكما ذكر مورجانثاو:

> " حرب شاملة شنها كل السكان لأهداف كلية (في ظل) ظروف التوازن المعاصر للقوى ربما تنتهي بسيطرة عالمية، أو بدمار للعالم، أو بكليهما"

(مورجانثاو، ١٩٨٥: ٤١٢)

إن التطورات السياسية التي هددت استقرار السياسة العالمية قد تم تلخيصها من قبل مورجانثاو عندما رأي أن السياسيين المعاصرين قد فشلوا في الاعتراف بأن "السلام الدولي لايمكن الحفاظ عليه على الرغم من حدود السيادة الوطنية" (مورجانثاو، ١٩٨٥: ٥٦٣). ويصرح مورجانثاو بأن " عمل الدبلوماسية ليس متميزاً، ولا رائعاً، أو ملهماً على نحو ما قالت به التصميمات الكبرى للأمن الجماعي، والحكومة الدولية، أو حتى الاشتراكية الدولية، والتي كانت قد تم اقتراحها كحلول للتوترات في السياسة العالمية المعاصرة. على أي حال، فإن الحقيقة البسيطة تتمثل في أن كل هذه المقترحات تعتمد على مثالية مجتمع دولي متكامل غير قائم (موجود). وإذا كان علينا أن نأخذ بتفسير مورجانثاو للطبيعة البشرية بشكل جاد، فمن غير المحتمل أن يوجد مثل هذا المجتمع. وهكذا، تحدد الكلمة النهائية لمورجانثاو تسع قواعد للدبلوماسية. وتعترف تلك القواعد بأن تهديدات السلام والتي تنبع من التغييرات البنيوية للساحة الدولية هي تهديدات لا يمكن إبطالها، وأن المتغير المستقل الوحيد هو الاتجاه إلى عالمية قومية – مصطلح مورجانثاو للدفع إلى فرض رؤية واحدة للحياة السياسية، سواء أكانت شيوعية أم ليبرالية، على كل العالم. إن التنازل عن هذا النوع من الطموح السياسي يعدُّ الطريقة الوحيدة لإعادة الانشغال في عمليات بناء المجتمع للدبلوماسية.

والتز وتوازن القوى Waltz and the Balance of Power

اعتقد مورجانثاو أن توازن القوى الجديد قد افتقد هذه الخصائص المميزة لتوازن القوى التقليدي (الكلاسيكي)، والتي أكسبته الاستقرار. وعلى الجانب الآخر، فإن والتز يرى أن العالم ثنائي القطبية كان من المحتمل أن يكون أكثر استقراراً. وقد اتفق والتز مع مورجانثاو حول طبيعة التغييرات البنيوية المؤدية إلى ثنائية القطبية، لكن لأن والتز قد أراد أن نركز على الضغوط النظامية التي أرشدت سلوك / تصرف الدولة أكثر من التغييرات السياسية على مستوى وحدات صنع القرار، فإنه – أي والتز – قد توصل إلى نتيجة مختلفة تماماً. بالنسبة إلى والتز، فإن ديناميكيات النظام ثنائي القوة كانت تعنى أن القوتين قادرتان على التعامل مع بعضهما بعضاً بشكل أكثر فعالية. وقد رأى أن هذه خاصية للنظام صغير العدد. فكلما قل عدد

اللاعبين (في نظام السوق أو في العلاقات الدولية)، كان أسهل التوصل إلى مراقبة الاتفاقيات والمحافظة عليها، وكان الحافز أكبر للاحتفاظ بالنظام (والتز، ١٩٧٩ : ١٣٥-١٣٦). لهذا السبب، فإننا قد رأينا أن الاهتمامات الأيديولوجية تمهد الطريق نحو سياسة خارجية محافظة، حيث الدعوة إلى عولمة الليبرالية أو الشيوعية قد تم التنازل عنها تفضيلاً لسياسات الاحتواء والتوفيق. هناك أيضاً فائدة حب الاستطلاع (الفضول) لتكون بعيداً عن المآزق العسكرية التي يسببها التهديد بالدمار المتبادل المؤكد. يعدُّ النظام متعدد الأقطاب مسرحاً دائماً للتكيف وإعادة التكيف في علاقات القوى. إن تاريخ الحرب بين القوى العظمى الأوروبية من المؤكد أن تتم مقابلته بتاريخ التوفيق، والمواجهة، والتعاون بين القوتين الأعظم. هناك مزايا واضحة "لوجود قوتين عظميتين، وفقط اثنتين، في النظام (والتز، ١٩٧٩ : ١٦١). وبطريقة مشهورة، فقد رأى والتز أن نظام القطبية الثنائية قد يستمر لمدة أطول باعتباره النادي الأكثر إقصاءً في العالم. وقد تمثل منطقه في أن الموارد التي تسيطر عليها القوتان العظميتان، وبساطة العلاقة بين قوتين عنها بين ثلاثة أطراف أو أكثر، والضغوط القوية التي تولدها هذه البُنية للاستجابة إلى تهديدات متصورة لتوازن القوى، كلها تثمر استقراراً ديناميكياً. وفي الوقت نفسه، فإن المعوقات أمام الدول الأخرى لتحقيق مستويات القوة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت على درجة كبيرة لدرجة أن آفاق العودة إلى تعددية الأقطاب كانت محدودة للغاية. ومن ثم، فقد كان أساسياً أن تستمر الحرب الباردة.

فيما وراء الحرب الباردة Beyond the Cold War

لم تستمر الحرب الباردة طويلاً (على الأقل عندما تقارنُ فترة ثنائية القطبية على مدار أربعين عاماً، بفترة الثلاثمائة عام من التعددية التي أعقبت وستفاليا). كما أنها لم تنته أيضاً إلى هرمجدون نووي. إن فشل الواقعية في التنبؤ بانتهاء الحرب الباردة قد اعتبره كثيرون علامة مؤكدة على أن تشاؤم الواقعية الكلاسيكية، والادعاءات النظامية للواقعية الجديدة كلاهما خطأ. ومع ذلك، فإن والتز، متحدياً ذلك، قد ادَّعى في ٢٠٠٤ :

" إن انهيار الاتحاد السوفيتي لم يسببه انتصار القوى الليبرالية التي تعمل على نطاق دولي، لكنه كان لفشل النظام الشيوعي السوفيتي. فقد انتهت الحرب الباردة تماماً على نحو ما تنبأ الواقعيون. فقد وجدت الحرب الباردة جذورها في النظام ثنائي القطبية، وكان عليها أن تنتهي وفقط عندما ينهار هذا النظام.

بعد الحرب الباردة هل لازالت الواقعية تحكم؟ وعلى نحو ما جاء بمقالة روبرت جيلبين "لا أحد يحب واقعياً". ومرة ثانية، وبمرور الوقت، من العصور القديمة وحتى الوقت الحاضر، فإن الواقعية قد ظهرت من تنافس التفسيرات باعتبارها التفسير الأكثر شمولاً في شرح النتائج التي تنتجها الوحدات الموجودة في حالة الفوضوية. وعلى قدر ما يستمر بقاء تلك الحالة، تظل النظرية الواقعية الأداة الأكثر فائدة في شرح أحداث السياسة الدولية"

(Waltz, 2004: 6)

يكتب ميرشايمر (٢٠٠١) مستفيداً من الإدراك المؤخر ليدعم رؤية والتز لاستقرار سياسات القوى العظمي في عالم ثنائي القطبية (ميرشايمر، ٢٠٠١ : ٣٥٦). ويستمر ميرشايمر ليطبق منهج الواقعية البنيوية على تحليل بنية وسلام التسعينيات "لأوروبا الغد". صاباً غضبه على المتفائلين الذين اعتقدوا أن نهاية الحرب الباردة سوف تؤذن بعالم جديد ومختلف، حدد ميرشايمر دور القوة العسكرية الأمريكية في احتواء حرب القوى العظمى المستقبلية في أوروبا. وهو يشير إلى احتمال قيام ألمانيا بدعوة جديدة للهيمنة الأوروبية، وصعود الصين كقوة عظمى في الشرق، وينتهي بنصيحة للولايات المتحدة بألا تدير ظهرها "للمبادئ الواقعية التي خدمتها منذ تأسيسها" (ميرشايمر، ٢٠٠١ : ٤٠٢). وبطريقة مشابهة، يُظهرُ " Vein Desch, 2003" (فين ديش، ٢٠٠٣) أن الواقعية تستمر في امتلاكها الكثير لتقديمه فيما يتعلق بالأزمات الدولية. سواءً أكان الأمر تطهيراً عرقياً في البلقان، أم في مواجهة نووية حول كشمير، أم في جدوي العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية، فإن الواقعية تظل قوة شارحة قوية في العلاقات الدولية المعاصرة (Desch, 2003).

بعض الانتقادات الأساسية للواقعية

Some Basic Criticism of Realism

يقدم مورجانثاو و والتز الأسس لتقليدين رئيسين في النظرية الواقعية للعلاقات الدولية المعاصرة. وقد تم معظم العمل في التقليدين، عمل أخذ في التطور، والتحديث، وأحياناً ما يتحدى مباشرة النظريات الأساسية لهذين المؤلفين. وبينما تتقدم (كباحث أو دارس) من الأساسيات إلى بحث أكثر اكتمالا للواقعية في نظرية العلاقات الدولية، فسوف تصبح قادراً على تحديد هؤلاء الباحثين الذين يعتمدون على منهج واقعي كلاسيكي، أو على منهج واقعي بنيوي. وهنا، وعلى أي حال، فسوف نحتاج إلى تركيز اهتمامنا على بعض من الأفكار الأساسية في تاريخ الواقعية، والتي غالباً ما تكون موضع نقد.

أولاً، هناك موضوع عام يتعلق باستخدام مصطلحات مثل القوة أو المصلحة الوطنية لوصف أفعال أو دوافع الدول. كل من صيغتي الواقعية يستهدف البساطة النظرية (أو الشح الشديد) من أجل مساعدتنا في اختراق التفصيل المعقد للسياسة العالمية، والوصول إلى سلسلة من التفسيرات. ومع ذلك، فإن هناك معنى أو إحساساً بأنه إذا كان كل شيء عبر التاريخ يمكن وصفه بهذه المصطلحات، فإنها لا تشرح شيئاً (يشرح لا شيء). وفي شرحه للمبدأ العام الثالث للواقعية، فإن مورجانثاو يوضح أن:

> "إن فكرة المصلحة هي في الحقيقة جوهر السياسة، ولا تتأثر بالظروف المتعلقة بالوقت والمكان. ومع ذلك، فإن نوع المصلحة التي تحدد تصرفاً سياسياً في فترة زمنية محددة من التاريخ، يعتمد على السياق السياسي والثقافي الذي تتم فيه صياغة السياسة الخارجية. وتنطبق نفس الملاحظات على مفهوم القوة. فالقوة تغطي السيطرة على الإنسان من قبل الإنسان. كلاهما عندما تنظمها الغايات الأخلاقية، وتسيطر عليهما الضمانات الدستورية. وعندما تصبح قوة متشددة وبربرية، فإنها تجد قانونها في لا شيء سوي قوتها الذاتية".
>
> (Morganthau, 1985: 10-11)

وبالمثل، فإن الاقتراح بأن نظام عمل نظام توازن القوى متعدد الأقطاب كان هو نفس النظام منذ أيام اليونان القديمة وحتى ١٩٤٥، جعل والتز يخاطر بتفسير قليل جداً عن سياسات تلك الفترة الطويلة من الزمان. بالطبع، تنوى كل النظريات تبسيط العالم. ومن ثم، فإن السؤال يتمثل فيما إذا كانت الواقعية تذهب بعيداً وتؤدي إلى المبالغة في التبسيط.

ثانياً، ينتمي الموضوع الثاني تحديداً إلى الواقعية الكلاسيكية، وإلى ادعاءها الشهير بأن الطبيعة البشرية تسبب الصراع. فمن الواضح عبر التاريخ أن البشر قادرون على القيام بتصرفات بربرية وأنانية لا تُصدق. على أي حال، فإنه من الواجب تأسيس (وقد حاول الفلاسفة ذلك منذ آلاف السنين) أن هذا تسببه طبيعتنا التي لا تتغير وغير القابلة للتغيير. فإذا لم نكن مدفوعين بالطبيعة نحو الصراع بدلاً من التعاون، وإلى القسوة بدلاً من الشفقة، حينئذ فإنه يمكن أن نختار كيف نتصرف. وعلينا أن نتأكد أن هذا اختيار صعب، وأنه اختيار قد يعرضنا للخطر سياسياً. لكن إذا كان هذا اختياراً حقيقياً، فإنه حينئذ سوف يصنع عالماً من الاختلاف للكيفية التي نفهم بها العلاقات الدولية.

ثالثا، يرتبط الموضوع الثالث تحديداً بالواقعية البنيوية، وبصفة خاصة بالضغوط الميكانيكية، والتي، وكما يقول والتز (٢٠٠٤)، يمكن أن نراها ترشد أو تهدى النظام السياسي الدولي. وقد كان والتز وبشكل دقيق على علم بأن اتهاماً للحتمية البنيوية يمكن أن يُوجه إلى نظريته، ومع ذلك، فقد كان المعنى الذى أرادنا أن نفكر فيه واضحاً تماماً؛ بصرف النظر عن رغبات الدول، فإن آليات النظام سوف تؤكد على أن نصل إلى توازن القوة. على الرغم من ادعاءات والتز بأنه كان متعمداً المبالغة في التأكيد على القضايا البنيوية في العلاقات الدولية (وتحديداً لأن آخرين قد تعمدوا حجبها). وهكذا، فإن نظرية العلاقات الدولية قد تركت مع مجموعة من المجادلات المتشعبة التي تعارض التحليلات على مستوى الوحدة مع التحليلات على مستوى النظام. وهنا يرى الواقعيون البنيويون أن البنى هي الأشياء الأساسية للدراسة، ومن ثم، فإننا نستطيع أن نفهم كل التاريخ حتى الحرب الباردة باعتباره توازن قوى متعدد الأقطاب (على الرغم من التغييرات الراديكالية في توزيع القدرات فيما بين

الوحدات التي تعدُ الفاعلين الرئيسين). إن كل شيء آخر قد حدث خلال تلك الفترة يرتبط بالتغييرات في النظم الفرعية على مستوى الوحدة، ومن ثم، فقد سُلبت منه أهميته الحقيقية. لا يتوقف الأمر عند هذا فقط، فإن الرسالة الأساسية أيضاً هي أن توازن القوى محتم، بصرف النظر عما نفعله أو ما نتطلع إليه.

رابعاً: الموضوع الرابع، يتعلق بالطبيعة المركزية للدولة في النظرية الواقعية. إن حقيقة وجود الدول، والحاجة إلى تأكيد وجودها وبقائها مبنيتان في قلب النظرية الواقعية. فالبشرية قد قسَّمت نفسها إلى مجتمعات لأسباب أمنية واقتصادية لآلاف السنين، ولم يكن هذا موضوع نزاع أو خلاف. على أي حال، فإن الدولة القومية ذات السيادة هي سمة الحداثة، كما أنها السمة التي تبرز لتجيب على مجموعة تاريخية محددة من المشكلات. أسئلة حول المنفعة المستمرة، والحق الأخلاقي للدولة القومية ذات السيادة، تبدو خاصية واضحة للعالم المعاصر. نحن نواجه موضوعات الانفصال (انقسام دول مثل الاتحاد السوفيتي السابق، ويوغسلافيا السابقة، ودول ما بعد المرحلة الاستعمارية)، ومشكلات خاصة بحقوق ثقافات الأقليات والشعوب الأصلية، والحاجة السياسية للاستجابة لإساءات استعمال حقوق الإنسان، إلى أزمات اللاجئين، والفقر عبر العالم. وإذا استطاعت الدول ذات السيادة أن تعيش بما يتجاوز فائدتها، فهل يجب أن نتطلع إلى درجة أكبر من التأكيد السياسي على الحوكمة الإقليمية والدولية؟ هذه الأسئلة لا يمكن حتي توجيهها من وجهة نظر واقعية.

خامساً: يختص الموضوع الخامس بإخضاع المطالب الأخلاقية للمطالب السياسية في النظرية الواقعية. مثال ذلك، فإن المطالبة بصدد الحاجة إلى تبسيط نظرية العلاقات الدولية أو إلى إنتاج علم للعلاقات الدولية، والادعاء بأنه من الممكن إهمال الأخلاق إنما تمثل جميعها إشكالية. فالأمر ليس مجرد ادعاء بأن القادة السياسيين يتصرفون من أجل صالح الدولة أكثر منه لصالح الخير المعنوي (أياً كانت صورته)، أو أن تقدم السياسة العالمية يتعلق بالقوة النسبية أكثر منه بالعدالة، فتلك هي المشكلة. إنها حقيقة أن فهماً واقعياً أو جاداً للشؤون الدولية لا يجب أن يشغل نفسه بتشكيل أو صياغة حكم معنوي على هذه الحقائق. إن فهماً واقعياً لسياسات القوة قد يشرح لماذا لن نحقق تقدماً حقيقياً باتجاه نظام عالمي قادر على التنفيذ في مجال حقوق الإنسان التي أرساها

الإعلان العالمي عام ١٩٤٨ ، كما أنه لا يستطيع أن يخبرنا ما إذا كان علينا أن نتحرك باتجاه هذا الهدف. وفي الحقيقة، فإنه وببساطة، ليس لديه مجموعة المفردات النظرية للتعامل مع المشكلة، وهي مشكلة يتم مواجهتها على المستوى الوطني ، والإقليمي، والدولي.

سادساً: الانتقاد السادس، وهو الانتقاد الذى يُعلمُنا عن (informs) المؤسسية الليبرالية الجديدة، والتي سوف نستكشفها في الفصل الرابع. ويتمثل هذا الانتقاد في أن الواقعية تركز على جانب واحد فقط للسياسة العالمية على حساب الجوانب الأخرى. فالواقعيون يعتبرون أن جوهر العلاقات الدولية هو سياسات القوى العظمي، "السياسات العليا" لتنافس الدولة، والحرب والعدوان. ومن الحقيقي أن هذا جزءٌ أساسٌ للعلاقات الدولية، لكنه ليس الجانب الوحيد الذى نحتاج النظر إليه. فالمنظور الواقعي يشجع مغالطة أن دراسة العلاقات الدولية تتمثل في دراسة الأمن. من هذا المنظور، نجد أن السمات المميزة للحياة الدولية هي في الحقيقة المنافسة والحرب. على أي حال، فإننا إذا قمنا بتوسيع مجال دراستنا ليتضمن العلاقات الاقتصادية، والتنمية الدولية، أو القانون الدولي، فإن اكتشافاتنا لابد أن تكون مختلفة.

النقطة الأخيرة، وهي أكثر عمومية، تتضمن هذه الانتقادات، وتأخذها إلى مستوى أكثر نقدية وتجريداً. ففي الأدبيات الأكاديمية المعاصرة، يأخذ المنظرون النقديون البنية النظرية العميقة للواقعية، ويظهرون كيف أن الواقعية تستند على مجموعة من الأسس التي لا يمكن الدفاع عنها، والتي تشكل ميزة لبعض الأفكار القابلة للاختبار بطريقة تحميها من التدقيق النقدي. معظم النظريات لها أسس. هذا يعدُّ مصطلحاً فنياً يُشيرُ إلى الافتراضات الأساسية حول طبيعة العالم، وكيف استطعنا أن نتعرف عليه (يستخدم الفلاسفة كلمات مثل الأونتولوجي، والإيبستمولوجي "علم الوجود، ونظرية المعرفة"). إن المطلب أو الادعاء الذي أدى إلى ثورة نظرية باتجاه نظرية نقدية، التشكيلية وبعد الحداثة، قد تمثل في أنها لم تكن طبيعة العالم أو السياسة الدولية هي التي قادتنا إلى الاعتقاد بأن العلاقات الدولية كانت واقعية التكرار، والأنانية، والفوضوية، والصراع بين الدول، لكنها كانت الطريقة التي قام بها الواقعيون بوضع "حقائق" معينة عن العلاقات الدولية فيما وراء التدقيق النقدي. وسوف نستكشف هذا المطلب بطريقة أكثر تفصيلاً في الفصل الخامس.

هل تعدُّ هذه أسباباً جيدة حتى لا نتبنى منهجاً واقعياً للعلاقات الدولية؟ إن تجاهل الواقعية يعدُّ بمثابة تجاهل رؤى مهمة في إدارة الشؤون العالمية. تتمثل المشكلة في أن بعض النظريات (والمنظرين) قد ذهبوا بعيداً وقدموا مطالب أعظم مما يستحقونه. ففي عالم الاستقطاب في العلاقات الدولية، الواقعيون في مواجهة المثاليين، فإن هناك اتجاهاً لمعاملة النظرية الواقعية كرؤية متكاملة للعالم أكثر منها تبسيطاً أو نموذجاً نافذ البصيرة. فالواقعية تستطيع أن تخبرنا الكثير حول سياسات القوة، ولكنها تصمت (أو يجب أن تصمت) في مجالات أخرى كثيرة للعلاقات الدولية. إن الادعاء بأن العلاقات الدولية هي دراسة علاقات القوة بين الدول، وأنها، وفقط، دراسة علاقات القوة بين الدول، يستبعد كثيراً جداً مما يدخل في اهتمام طالب الشؤون الدولية. ومن ثم، فإن طالب العلاقات الدولية الذي يتجاهل هذه العلاقات سوف يفتقد، وبشكل كبير، شيئاً حيوياً وهاماً.

أسئلة للمناقشة

Topics for Discussion

١-ماهي المبادئ الجوهرية للواقعية؟

٢-صف الاختلافات السياسية بين الواقعية الكلاسيكية وتلك البنيوية .

٣- لماذا يختلف مورجانثاو و والتز حول استقرار توازن القوى في العالم ثنائي القطبية؟

٤-أي من الانتقادات الرئيسة للواقعية تعدُ إجبارية بالنسبة لك (Compelling) ؟ ولماذا؟.

قراءات إضافية

Further Readings

تتضمن معظم الكتب الدراسية قسما عن الواقعية. وهنا، فنحن نقترح أن تركز على قراءة الكتب الأساسية.

الواقعية في تاريخ الفكر السياسي

Realism In The History Of Political Thought:

Thucydides (1972) History of the Peloponnesian War, (trans. R. Warner, Harmondsworth: Penguin.

Machiavelli, N. (1988) The Prince, ed. Q. Skinner and R. Price, Cambridge: Cambridge University Press.

Hobbes, T. (1996) Leviathan, ed. R. Tuck, Cambridge: Cambridge University Press.

A specialist textbook, such as Boucher, D. (1998) Political Theories of International Relations, Oxford, Oxford University Press, will help you in to this complex and rich literature.

الواقعية المعاصرة Contemporary Realism

Carr, E.H. (1939) The Twenty Years' Crisis 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations, London: Macmillan.

Waltz, K. (1979) Theory of International Politics, New York: McGraw-Hill.

Morgenthau, H.J. (1948) Politics among Nations: The Pursuit of Power and Peace, Chicago, IL: University of Chicago Press.

Mearsheimer, J. (2001) The Tragedy of Great Power Politics, New York: W. Norton

الفصل الرابع

الليبرالية: الأساسيات
LIBERALISM: THE BASICS

كان للواقعية تأثير خطير على دراسة العلاقات الدولية، كما أن لها أيضاً انتقادات سياسية ونظرية. فالواقعية، وعلى نحو ما يثيرون، متشائمة سياسياً، و إشكالية معنوياً أو أخلاقياً، واختزالية منهجياً. طالما كان هناك واقعيون، فقد كانت هناك انتقادات وبدائل لهذا التقليد. كثير من الأعمال التي نستكشفها في الفصول المتبقية لهذا الكتاب تنبع من رد الفعل ضد رؤية الواقعية لقيود وإمكانات السياسة الدولية. وفي الفصول من الخامس وحتى السابع، ننظر إلى تحليلات للعلاقات الدولية تؤكد الاعتماد المتبادل والعولمة، كما تؤكد على تلك النظريات النقدية التي ترفض اتخاذ العالم كما يجدونه، ولكنهم يحاولون التفكير في كيفية تحويله. وعلى نحو ما نرى، فإن هيمنة (سيطرة) الواقعية قد تحققت على حساب الطوباوية. الطوباوية والمثالية مصطلحان يستخدمان بشكل مجازي لوصف المناهج الليبرالية للعلاقات الدولية. على الرغم من استبعادها باعتبارها طوباوية، فإن الليبرالية تمثل البديل التاريخي للواقعية، كما لا يزال من المعتقد أنها تعرض رؤى مهمة في ممارسات السياسات الدولية.

مثل الواقعية، تعد الليبرالية تقليداً غاية في الاتساع تتضمن وجهات نظر عديدة ومتميزة، وغالباً متناقضة. ففي الكتب الدراسية للعلاقات الدولية، فإن الليبرالية ترتبط أساساً بتدويل الحروب الداخلية بين الليبراليين مثل ويلسون، وأكثر حداثة، بأعمال المؤسساتيين من الليبراليين الجدد مثل كوهان، و ناي (keohane & Nye)، (انظر الفصل الأول). لذلك، توصف الليبرالية في مصطلحات فضفاضة لاعتمادها على الادعاءات حول تأثير الاعتماد المتبادل، وفوائد التجارة الحرة، والأمن الجماعي، ووجود انسجام حقيقي للمصالح بين الدول. وفي النظرية السياسية، أو الفلسفة السياسية، يتم اكتشاف الليبرالية بمصطلحات مختلفة بدرجة مهمة. هناك، تقدم الليبرالية كمنظومة من الادعاءات أو المطالب المعيارية حول أهمية الحريات والحقوق الفردية. وفي الأعمال الحديثة عن الفقر العالمي والعدالة الاقتصادية، والتدخل الإنساني، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، ومن ثم، فإن العنصر المعياري لليبرالية يعود للظهور باعتباره جزءًا أساسياً للمقولة الليبرالية (انظر الفصل الثامن). لذلك، فإن فهماً لأساسيات الليبرالية يتطلب فهماً لكل من تاريخ المؤسسية الليبرالية، وفهماً للأخلاقيات الليبرالية.

التاريخ الفكري لليبرالية

The Intellectual History of Liberalism

نظراً لأن الليبرالية المعيارية كانت قد اصطفت ولوقت طويل في العلاقات الدولية، فإن طلاب العلاقات الدولية غالباً ما لا يتم تقديمهم بشكل كامل إلى التاريخ الفكري لليبرالية. إن دراسة علم الأخلاق والفضيلة غالباً ما يتم تجاهلها، أو يتم التفكير فيها باعتبارها، وبشكل صحيح، موضوع طبقة مختلفة مثل النظرية السياسية، والتي نادراً ما تكون إجبارية لطلاب العلاقات الدولية. يرجعُ هذا جزئياً إلى أن الواقعية قد عارضت الفضيلة باعتبارها غير مهمة لدراسة الموضوع الصحيح للعلاقات الدولية – القوة. على أي حال، فإن القول بأن العلاقات الدولية هي، وبشكل منفرد، أو حتى أساسي، دراسة

القوة، هو بذاته مقولة مثيرة للجدل - ففي مصطلحات غاية في الاتساع، فإن الليبرالية هي سلسلة من المقولات حول لماذا يجب أن ندرس جوانب أخرى للسياسة العالمية مثل القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والتعاون الاقتصادي، أو العدالة. ذلك، أن الليبرالية تقوم بوصف تقاليد فكرية شديدة الثراء والتنوع، والتي تعزو "تنسب" قيمة حقيقية للدولية في الفكر السياسي والدولي. فبالنسبة للمفكرين القانونيين في هذا التقليد، فإن الفضيلة ذات مكان رئيس في تفكيرنا السياسي، باعتبار أن الأفراد، وعلى وجه التحديد، وليس الدول، هم ذوو الأهمية في العلاقات الدولية (كما في كل الحياة). تتبني النظريات التي تنتمى إلى هذا التقليد المتسع أسباباً مختلفة جداً لوجهتهم الدولية، كما أنها ترى نتائج غاية في الاختلاف تنبع من مواقفهم. يُحاجُ بعض الليبراليين للتطوير التقدمي للقانون الدولي، بينما يُحاججُ آخرون لإعادة تنظيم مؤسسات السياسة العالمية على أساس من منطلقات خطوط ديموقراطية أو كوزموبوليتانية، وبينما هناك البعض الذي يحث على احترام أكبر لحقوق الإنسان، ولعدالة اقتصادية كونية / عالمية، فإن آخرين يحاجون من أجل السوق الحر. إن التغاضي عن كل المقولات الليبرالية باعتبارها طوباوية يعنى التغاضي عن سلسلة متنوعة ومعقدة من المقولات التي تظهر عبر تاريخ الأفكار في الفكرين السياسي والدولي.

لوك والقانون الأخلاقي في حالة الطبيعة

Locke and The Moral Law in the State of Nature

يمكن أن تكون المقولات الكلاسيكية التي تشكل حجر الأساس لكثير من المواقف داخل هذا التقليد، غاية في الاختلاف. وفي الحقيقة، فعند البحث في الكلاسيكية الأساسية، فإن كثيراً من التقييمات الأولية لليبرالية تتضمن نظرية القانون الطبيعي عند جون لوك، والنظرية السياسية لإيمانويل كانط، والنفعية لجيرمى بنتام. وقد رأى لوك أن قانون الطبيعة (القانون الأخلاقي) يوجد قبل السياسة، باعتباره قانوناً من الله (لوك، الجزء الثاني، ٦). إن الحقيقة الجوهرية بأن الله يخلقنا جميعاً متساوين تعنى أننا يمكن أن نصوغ المبادئ الأساسية للسياسة باعتبارها حقوقاً طبيعية، لتكون حرة من أي سلطة لم نوافق عليها، أو أن نتملك ملكيتنا الخاصة. هذا القانون مطلق، وتفرضه الضرورة السياسية. وتعدُّ رؤية لوك تعبيراً عن

نفس الفكرة المشتركة للقرن السابع عشر. هناك قانون أخلاقي يسبق السياسة ويكسبها. ففي كلمات لوك، فإن حالة الطبيعة لها قانون للطبيعة ليحكمها. يتصف وصف لوك لحالة الطبيعة بالروعة. فهي لاتزال فوضوية، لكن الأمر أو الوصية بألا يقتل الإنسان إنساناً غيره، ما تزال قائمة. ولماذا لا تستمر؟ هذا يوضح كيف أننا غالباً ما نفكر في القواعد الأخلاقية. فهي لا تزال تنطبق حتى عندما لا يكون هناك أحد ليفرض تنفيذها. لذلك، يرى لوك أن فوضوية حالة الطبيعة تتحدد بما يسميه، وبطريقة أقل أو أضعف مما تقتضيه الحقيقة، "عدم الملائمات". إن هذه الأمور المزعجة (مثل نقص أو غياب التفسير السلطوي لقانون الطبيعة، وغياب القوة اللازمة لتنفيذه) يمكن التغلب عليها سياسياً، ولكن فقط تحت ظروف يفرضها القانون الأخلاقي. وقد استخدمت ليبرالية لوك للدفاع عن حقوق الإنسان، وإعادة التوزيع العالمي للثروة من شديدي الثراء إلى شديدي الفقر على أساس أن الغنى لا يملك حقاً ليأخذ وبساطة الثروة.

بنتام عن القانون الدولي Bentham on International Law

كان منهج بنتام شديد الاختلاف. فقد كان شخصية قيادية في المدرسة الفلسفية المعروفة بالنفعية. يرى النفعيون أننا يجب أن نرسى أساس أحكامنا السياسية على شيء نستطيع قياسه. فنحن نستطيع أن نصف الأشياء في مجموعات طبقاً لمدي قدرتها سواءً على "إنتاج فائدة، ميزة، متعة، أو خيراً، أو سعادة...، أو على أن تمنع حدوث الإخفاق، الألم، الشر، أو الحزن" (بنتام، ١٩٨٩ : مقدمة). وبذلك، فإننا يجب أن ننظم حياتنا السياسية لكى تحقق "السعادة الكبرى" للعدد الأكبر، أو لتعظيم الفائدة أو المنفعة. بالنسبة لبنتام، فإن مفهوم المنفعة يعطي مدلولاً لمجموعات ثنائية مثل الجيد والسيء، والصواب والخطأ. وبينما تعدُّ الأمم، وعلى نحو ما رأي بنتام، في غاية الأهمية (ففي داخل الدولة يجب أن تتحقق منفعة الأفراد)، فإن مشروع تشييد/ بناء قانون دولي يجب أن يضحى بالمصلحة الوطنية الذاتية من أجل الفائدة العالمية المثالية المتمثلة في "السعادة الكبرى لكل الأمم وقد تحققت معاً" (المقالة الأولي : مقاصد القانون الدولي"، على الرابط :

http://www.la.utexas.edu/research/poltheory/bentham/pil/pil.e0l.html; See: also Janis 1984: 415).

في المقالة الرابعة من "مبادئ القانون الدولي" بعنوان "خطة للسلام العالمي والدائم"، يرى بنتام أنه، وضمن أمور أخري، وبالنسبة لمحكمة دولية ذات قوى تشبه محكمة العدل الدولية الدائمة، والتي كانت قد تأسست في ظل عصبة الأمم، ومحكمة العدل الدولية للأمم المتحدة. فالمحكمة، وعلى نحو ما يرى بنتام، تمثل حلاً واضحاً للتكاليف السخيفة للتحول إلى الحرب لتسوية المنازعات، ولا تغير شيئاً عن النظام الدولي، أو سيادة الدول. ليس هناك أي اقتراح بأن تصبح المحكمة سلطة ذات سيادة، و ذات قوة شاملة بذاتها، ولكن مجرد كونها تتخذ أحكامها وتُعمم رأيها، فمن المحتمل أنها سوف تؤدى إلى اختلاف مهم فيما يتعلق بالحاجة إلى اللجوء إلى القوة. وفي الحقيقة، فإن بنتام يرى أنه إذا قابلت بين منفعة الحرب كحل للصراع بالتحكيم القانوني كحل للصراع أيضاً، فإن الحساب ليس له طبيعة صعبة بذاته، بحيث يصعب اتخاذ قراره {المقالة الرابعة: خطة من أجل سلام عالمي ودائم، المقترح الثالث عشر Xiii على الرابط:

http://www.la.utexas.edu/research/poltheory/bentham/pil/pil/e0p.html}

كانط عن الفيدرالية الدولية Kant on International Federation

من بين كل منظري عصر التنوير، يبدو كانط بمثابة مؤسس حجر الزاوية لأكبر تنوع للمقولات الليبرالية المعاصرة. فقد رأى كانط بأن لدينا واجباً مطلقاً بمعاملة المخلوقات البشرية كوكلاء أخلاقيين مستقلين. فالضرورات الأخلاقية تعدُّ مطلقة صريحة أكثر منها ذرائعية – فنحن نتصرف بأخلاق؛ لأننا يجب أن نفعل ذلك، وليس لأنها تحقق لنا منافع. وقد رأى كانط، أن لدينا واجباً أخلاقياً ببناء حياتنا السياسية والاجتماعية (ويتضمن هذا السياسة الدولية) بطريقة توفر لنا الظروف الأساسية التي تجعل هذا الهدف الأخلاقي ممكناً. فهو يقدم في كتابه حجته من أجل نظرية أخلاقية نقدية، ويقترح حلاً سياسياً للحالة الفوضوية للشؤون الدولية. فقد تطور في السنوات الأخيرة ليقدم حساباً للحقوق الفردية، حجة من أجل أهمية المؤسسات الديموقراطية للسلام، وحجج أو مقولات تفضل عدالة (اقتصادية) توزيعية عالية.

يعدُّ كانط الأكثر شهرة من بين كل الفلاسفة الكوزموبوليتانيين (العالميين). يأتي لقب "الكوزموبوليتان" من الكلمات اليونانية "كوزموس"(عالم) و"بولى"(مدينة)، ويشير إلى فكرة أن هناك، أو يجب أن يكون هناك، مجتمع عالمي للجنس البشري، (سواءً أكان أخلاقياً أم سياسياً). وقد تمثلت الحجة في أنه لكي تحصل على مثل هذا التأثير الضخم لليبرالية في العلاقات الدولية، فقد كان من الضروري أن يكون الحل سياسياً ومؤسسياً لمشكلة الفوضوية الدولية. لقد تمثل قلب الفلسفة الأخلاقية لكانط في افتراض أن الحرية الفردية (الاستقلال) كانت ضرورية لكل سبب عملي، ولكل الفضيلة. يري كانط أن لدينا التزاما صريحاً وضرورياً، أو التزاماً مطلقاً لاحترام استقلال الآخرين، وأن الفشل في ذلك يعدُّ مصدر الصراع.

بالنسبة لكانط، تتمثل الأسباب الأولية للصراع في عدم الاستقرار الموروث والظلم في حالة الطبيعة. لذلك، يعدُّ تأسيس السلام متمثلاً في التغلب على حالة الطبيعة. وهنا، فإن كانط، وبالطبع قد قام بنفس التشخيص للاعتلال الرئيس للعلاقات الدولية مثل الواقعيين. إنها الفوضوية التي تسبب الحرب. ويستمر الواقعيون ليقولوا بأن لا شيء هناك يمكن أو يجب فعله للتخفيف من تلك الفوضوية. لماذا يؤمن كانط بأننا نستطيع، بل ويجب، أن نتغلب على الفوضوية بينما لا يستطيع الواقعيون ذلك؟ جزئياً، يرجع السبب إلى أن كانط وغيره من الليبراليين يعتقدون أن العقل سوف يسود. وبشكل مفيد، فإننا نستطيع أن نقابل هذا بالرؤية الواقعية لهوبز بأن الخوف، وليس العقل، هو الذي سينتصر. يعنى هذا أن نقابل بين تفاؤل الليبرالية وتشاؤم الواقعية. فقد كانت السياسة العالمية تبدو، ولوقت طويل، كما لو كانت واقعة في فخ دائرة الخوف، وعدم الثقة، والحرب المتكررة. لكن لكى تشير إلى هذا، فإنه يعنى أن نخلط بين السبب والنتيجة. فالفوضوية تسبب الخوف وعدم الثقة. ومن هنا، فإن نظاماً قانونياً وسياسياً عادلاً يستطيع أن يكسر هذه الدائرة، وأن يعرض انسجاماً حقيقياً في المصالح. وقد تمثل برنامج كانط "سلام دائم" في مخطط لمثل هذا النظام. فعلى المستوى الداخلي، فإننا نطلب دساتير سياسية جمهورية حيث يُعاملُ المواطنون الأفراد على أساس من المساواة دولياً، فإننا نستطيع أن نضع نهاية لحالة الطبيعة من خلال الدخول في فيدرالية

من الدول الجمهورية في ظل قانون الأمم. عالمياً، نستطيع أن نؤسس قانوناً عالمياً "كوزمو بوليتانياً" للشعوب، يكتسب الأفراد في ظله حقوقاً معينة دولياً. ومن المؤكد، وكما رأى كانط في ١٩٧٥، أن شعوب أوروبا المتعبة من الحرب في أوروبا سوف يدركون هذا، وسوف يبدأون في بناء فيدرالية للدول الجمهورية ذات نظام أكثر عالمية يستطيع أن ينهي الحرب فيما بينها. أيضاً، يمكن للمرء القول بأنهم قد فعلوا هذا في بناء الاتحاد الأوروبي، بنظامه الأعلى كفاءة في نظام حقوق الإنسان الموجود. يرجع السبب الآخر في رؤية كانط للسلام من خلال السياسة، إلى أن التدخل لمغادرة حالة الطبيعة لم يكن مجرد تدخل ذرائعي، بل على العكس، فقد كان تدخلاً ضرورياً، وواجباً أخلاقياً. وهكذا، فإن إنهاء حالة الطبيعة تتمثل في تأسيس الظروف السياسية والتي في ظلها يستطيع البشر أن يعيشوا، وأن يحترموا، وعلى المستوى الأخلاقي، حرية كل الآخرين، وبذلك، يجتثون المصدر الأساسي للصراع.

إن فكرة أن الأفراد مهمون أخلاقياً تعدُّ فكرة نحن كلنا على علم بها. فهي فكرة مركزية لفكرة حقوق الإنسان التي تشكل جوهر السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. فإذا كانت حقوق الإنسان وبحق عالمية ومطلقة، فلا يوجد حينئذ شيء يبرر التصرفات (الأفعال) والمؤسسات التي تهدد تلك الحقوق. بالطبع، هناك أوقات أو ظروف قد لا نستطيع معها الارتفاع بالمعايير الأخلاقية، إلا أن الفضيلة تظل، ومع ذلك، مرشداً للتصرف أو العمل. ومن ثم، فليس لدينا أي مشكلة حقيقية في القول بأن (القتل الجماعي) الإبادة الجماعية، أو أي انتهاكات شاملة لحقوق الإنسان تعدُّ خطأً أياً كانت الظروف. لكن هذا يتضمن أن لدينا أسباباً للإعلاء من قيمة البشر، والاعتقاد بأنهم يجب أن يكونوا أحراراً من طغيان القهر السياسي، أو، وفي صياغة أكثر حداثة للمقولات الكانطية الجديدة، حتى طغيان الفقر والمرض (انظر الفصل الثامن). عندما نأخذ هذا الأمر بجدية أكثر، فسوف نجد، أن علينا واجب بناء المؤسسات التي تضمن هذه الحرية. وفي الحقيقة، فإن هذا موقف أخلاقي وقانوني واضح في ممارساتنا السياسية الحالية. آنذاك، لماذا يجب علينا أن نقبل بأن القوة أكثر من الأخلاق يجب أن تكون مرشداً للسياسة الدولية؟

الليبرالية الآن

Liberalism Today

لايزال هناك الكثير الذى يمكن اكتسابه من الارتباط والتفاعل مع أعمال لوك، وبنتام، وكانط (الصندوق ٤,١). لازال هناك الكثير من استكشاف أكثر قوة للأفكار الليبرالية المتسعة في العلاقات الدولية {انظر: (Brown 2002; Keene 2005; Boucher 1998: 2002)}. على أي حال، فإن دليلاً أساسياً لليبرالية لا يستطيع أن يفعل أكثر من إظهار كيف يستطيع هذا الميراث الكلاسيكي لليبرالية تغذية المناقشات الجارية. نستطيع أن نقسم الليبرالية المعاصرة إلى معسكرين. تعتمد الصيغة الأولى لليبرالية على الادعاءات البنيوية بأن المؤسسات الليبرالية تؤثر في العلاقات الدولية بطرق محددة. هنا، فسوف نجد أن مجمل نظرية العلاقات الدولية الليبرالية متضمنة فكرة "السلام الديموقراطي" المشهورة، والصيغة الأكثر شهرة لليبرالية في العلاقات الدولية، المؤسسية الليبرالية الجديدة. أما الصيغة الثانية لليبرالية فهي صيغة الليبرالية الوضعية القيمية أو الكوزموبوليتانية، والتي تتضمن أدبيات متنامية عن الحرب العادلة، والتدخل الإنساني، والعدالة التوزيعية.

الصندوق (٤,١). الليبرالية في تاريخ الأفكار.

جون لوك ١٦٣٢-١٧٠٤	-مقالتان عن الحكومة ١٦٨٨ Two Treatises on Government, 1688	القانون الطبيعي	-الحقوق الاقتصادية - حقوق الإنسان
جيرمى بنتام ١٧٤٨-١٨٣٢	-مقدمة لمبادئ وأخلاقيات التشريع ١٧٨٩ Introduction to the Principles and Morals of Legislation, 1789 -مبادئ القانون الدولي ١٧٨٩ Principles of International Law, 1789	النفعية	-القانون الدولي
إيمانويل كانط ١٧٢٤-١٨٠٤	-السلام الدائم ١٧٩٥ Perpetual Peace, 1795 -أساسيات ميتافيزيقا علم الأخلاق ١٧٨٥ Metaphysics of Morals, 1785	-المثالية المتجاوزة - الإلزامية المطلقة	- الكوزموبوليتانية - اتحاد الدول الجمهورية

فكرة السلام الديموقراطي The Democratic Peace Thesis

يعلق (Michael Doyle) مايكل دويل بشكل شهير على إحدى رؤى كانط ليقول مفضلاً ما أصبح معروفاً بفكرة السلام الديموقراطي. ففي عام ١٩٨٣ ، كتب دويل قائلاً :

> "شكلت اتفاقيات الاحترام المتبادل أساسًا تعاونياً للعلاقات بين الديموقراطيات الليبرالية من النوع الفعال بشكل ملحوظ. على الرغم من أن الدول الليبرالية قد أصبحت متورطة في حروب متعددة مع الدول غير الليبرالية، فإن الدول الليبرالية الآمنة دستورياً كان عليها أن تشتبك في حرب فيما بينها"
>
> (Doyle, 1983 a: 214, Original emphasis)

يعدُّ رأي دويل مطلباً إمبيريقياً "تجريبياً" يعتمد على اثنتين من الأفكار الجوهرية لكانط. تتمثل أولى الفكرتين في أن الدساتير الجمهورية تحد من طموحات الدول الشبيهة بالحرب، إلى المدى الذي تذهب فيه الدول الليبرالية الجديدة إلى الحرب، وفقط، من أجل أسباب ليبرالية جيدة (دويل، ١٩٨٣ أ : ٢٣٠). إن الطبيعة الليبرالية الداخلية للدولة تعني أن هناك احتراماً داخلياً لحقوق الإنسان والحريات. أكثر من ذلك، فإن موافقة المواطنين أمر مطلوب لإعلان الحرب. أخذاً في الاعتبار أن المواطنين هم الذين يحاربون وهم الذين يدفعون فاتورة الحرب، لذلك فمن المحتمل أن يكونوا مترددين. كل من هذين العاملين يساعدنا في شرح لماذا تعدُّ الدول الليبرالية أقل تشابهاً مع الدول التي تفضل الحرب عن إمارات أوروبا الحديثة. ثانياً، ففي مجتمع للدول الليبرالية، لا يوجد سبب جيد للذهاب إلى الحرب ضد دولة ليبرالية أخرى. فالدول الليبرالية تتشارك في عدة مبادئ، وإذا كان لدولة أن تعتبر دولة أخرى كدولة عادية أو جيدة، فحينئذ، فلن يكون هناك سبب للتصرف بعدوانية تجاهها. تتمثل الفكرة في أن الرسالة الأخلاقية والسياسية لكانط في كتابه "السلام الدائم ١٩٧٥" تعدُّ أكثر من كونها نظرية لطيفة؛ ذلك إن البنية الدستورية للدولة الليبرالية تجعلهما واقعياً مختلفين (دويل ١٩٨٣ : ٢٣٥).

لقد أفرخت هذه المقولة عدداً كبيراً من الدراسات "الإمبريقية" للعلاقات بين الدول الديموقراطية. يُظهرُ التأكيدُ على نمط العلاقات بين الدول الديموقراطية عدم لجوء تلك الدول إلى الحرب مع بعضها بعضاً، الأمر الذي تم وصفه بأنه "قريب إلى أي شيء نعرفه منه إلى قانون تجريبي في العلاقات الدولية" (ليفي، ١٩٨٩ : ٧٢٠، وقد تم اقتباسه في شان، ١٩٩٧ : ٦٠). وبتزايد عدد الدول التي تصبح ديموقراطية، فإن هذه الملاحظة تصبح أكثر أهمية. فقد وجدت فكرة السلام الديموقراطي طريقها إلى شعارات صانعي السياسة الأقوياء، مثل رئيس الولايات المتحدة بل كلينتون (أوون، ١٩٩٤ : ٨٧)، كما تم الاعتراف بها باعتبارها تحدياً حقيقياً للواقعية (ميرشايمر، ٢٠٠١ : ٣٦٧). وفي صورة أكثر تبسيطاً، فإننا نستطيع أن نرى أنه إذا كان من الممكن أن تستطيع فرضية السلام الديموقراطية النهوض كحقيقة، حينئذ، فإن الادعاء الواقعي بأن الفوضوية الدولية هي السبب البنيوي للصراع ستكون زائفة. بالطبع، فقد تكون وببساطة أن الدول الديموقراطية لم تذهب بعد إلى الحرب فيما بينها. أيضاً، يجب أن نكون على حذر من الحاجة إلى استخدام هذه المعلومات الإمبريقية لكي نفرض الديموقراطية عبر العالم، أو لكي تقوم بحملة صليبية من أجل الليبرالية (Doyle, 1983 b: 324) . ومع ذلك، فإن هذه الصيغة من الليبرالية تعدُّ صيغة مركزية للعلاقات الدولية المعاصرة.

المؤسسية الليبرالية الجديدة Neo-Liberal Institutionalism

على أي حال، تضع الصيغة المسيطرة لليبرالية في مجال العلاقات الدولية مطالب بنيوية تذهب بعيداً أكثر من فكرة السلام الديموقراطي. فالمؤسسية الليبرالية الجديدة تقدم علماً للسياسة للاعتماد الدولي المتبادل، ووصفاً للعلاقات بين الدولة والفاعلين من غير الدول في البيئة الفوضوية للسياسة العالمية. يتمثل السبب المبدئي أن تلك المدرسة للتفكير تؤهل لعنوان الليبرالية في أن أعضاءها يقولون بأن السياسة الدولية لديها فرص أكبر للتعاون المستدام. وفي تقديم حالتهم، فإن المؤسساتيين الليبراليين الجدد يتحدون بعضاً من الافتراضات الأساسية للواقعية. على أي حال، وكما سوف نرى، فإن المؤسسية الليبرالية الجديدة لديها أيضاً الكثير المشترك مع الواقعية الجديدة.

تتمثل الفكرة الجوهرية التي تدفع بالليبرالية الجديدة إلى الاعتماد المتبادل المعقد. والاعتماد المتبادل المعقد هو مصطلح يصف :

> "عالماً يشارك فيه الفاعلون من غير الدول مباشرة في السياسة الدولية، والتي لا يُوجدُ فيها ترتيبُ تصاعديُ واضحُ للموضوعات، والتي تكون القوة فيها أداة غير فعالة للسياسة"
>
> (Keohane and Nye, 1977: 24)

كل من هذه الادعاءات مهم. فالادعاء الأول يتحدى التحليل المتمركز حول الدولة الواقعية ، قائلاً إنه في الحقيقة توجد "قنوات متعددة للتفاعل السياسي". ويعني هذا ، أن علماً صحيحاً للعلاقات الدولية ينبغي أن ينظر إلى دور المنظمات الدولية مثل الشركات المتعددة الجنسية ، والمنظمات الدولية الحكومية ، والمنظمات الدولية غير الحكومية ، وكذلك الأعراف القائمة ، وشبكات العلاقات عندما نحاول أن نحدد النتائج في الشؤون الدولية. على سبيل المثال ، لنأخذ القوة أو القدرة على التأثير في النتائج. إن واقعياً جديداً مثل والتز سوف يسألك أن تقييم القوة النسبية للدول أو توزيع القدرات بينها - الفكرة ، وقد تحددت بكونها أن مصالح الأكثر قوة سوف تسود. وعلى الجانب الآخر ، فإن المؤسساتيين الليبراليين الجدد مثل كوهان و ناي (١٩٧٧) سوف يسألونك أن تنظر إلى :

> "القدرات التابعة تنظيمياً، مثل قوة التصويت، القدرة على تشكيل الائتلافات، وسيطرة شبكات النخب، والتي تتحدد بقدرات تتأثر بالأعراف، وبشبكات المنظمات، والمؤسسات المرتبطة بالتنظيم الدولي"
>
> (Keohane and Nye, 1977: 55, Original emphasis)

هنا ، فإن "التنظيم الدولي "يكون تقييماً تنافسياً لبنية السياسة العالمية ، ونموذجاً مثالياً يمكن وبشكل مفيد مقابلته مع النموذج الذي اقترحه والتز". ويعدُّ الادعاء الثاني ، والمتعلق

بغياب الترتيب التصاعدي للموضوعات، ذا أهمية مساوية. فالمؤسسية الليبرالية الجديدة تشغل نفسها "بالسياسات الدنيا" (الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية)، وكذلك بما يسمى "السياسات العليا" (موضوعات الأمن). تمثل العلاقات الدولية، والتي تتعامل مع الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية، جزءًا مهماً وكبيراً من العلاقات الدولية، كما أن العلاقات السياسية من هذا النوع تعدُّ ضخمة الأهمية بالنسبة للدول. فالدولة التي تعطي أولوية للأمن لدرجة تستبعد التعاون الاقتصادي (وهي الدولة التي تصرفت بطريقة متسقة مع التنبؤات الواقعية) لاتعدُّ فقط نموذجاً نادراً، ولكنها أيضاً سوف تفتقد عدداً من فرص التعاون المتميزة. وهنا، فإن الادعاء مزدوج، ذلك أن نظرية الواقعية الجديدة على خطأ فيما يتعلق بدوافع الدول للتصرف (لأنها تؤسس تراتبية تصاعدية للموضوعات وتعطى أولوية للسياسات "العليا" منها للسياسات "الدنيا")، وأن سيطرة الواقعية تمنع التعاون في الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية؛ (لأن الدول قد أصبحت مهيأة للتفكير من منطلقات واقعية). أما الادعاء الأخير، فإنه ينبع من هذه الأفكار الأساسية. ومع التسليم بالاعتماد الكوني المتبادل والمعقد، يصبح من الواضح أن القوة العسكرية لم تعدُّ ذات أهمية حاسمة لكل جوانب العلاقات الدولية. أما القول بأن الواقعية تستثني هذه الخصائص المهمة للشؤون العالمية، وهي إذ تفعل ذلك إنما تبالغ بلا فائدة في الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية. وسوف نفحص دور الفاعلين من غير الدول في الفصل الخامس.

لذلك، فإن ما يُميز المؤسساتيين الجدد عن المدرسة الواقعية الجديدة يتمثل في الادعاء بأن الاعتماد الدولي المتبادل، وقد تدعم بوجود المؤسسات الدولية، يعنى أن هناك مجالاً مهماً للتعاون في الشؤون الدولية. ويظهرُ هذا بالطبع في المقابلة المذهلة بالرؤية المتمركزة حول الدولة للصراع الدولي المحتم الذى رأيناه في الواقعية الجديدة. فمن الصعب أن ننظر إلى السياسة بين أمم الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى بدون الإقرار أن الفاعلين من غير الدول مهمون. وهنا يصبح السؤال "إلى أي درجة تقوم المنظمات الدولية بتعزيز التعاون أكثر من الصراع؟"، هل تستطيع القول بأن الدولة التي تستهدف المكاسب المطلقة من خلال

التعاون مع آخرين أكثر عقلانية؟ وفي الحقيقة، فإن المناظرة الكبيرة بين الواقعيين الجدد مثل ميرشايمر والمؤسساتيين الليبراليين الجدد مثل كوهان تطور هذه النقطة. كلاهما يدعى برهاناً إمبريقياً لدعم ادعاءاته. على الرغم من أن الفرق الواضح بين الواقعيين الجدد، والمؤسساتيين الليبراليين الجدد يقترب من هذه الصيغة النظرية الأيديولوجية بما لها من الكثير المشترك مع الواقعية الجديدة عنها مع الليبرالية التقليدية (كوهان، ١٩٨٨؛ جيرفيس، ١٩٩٩). ذلك أن المؤسساتيين الليبراليين الجدد يقبلون عدة أفكار رئيسة تقدم الأساس للواقعية الجديدة. فهم يقبلون فكرة أن العلاقات الدولية فوضوية. كما أنهم يقبلون أيضاً القول بأن الدولة ذات السيادة هي الفاعل الأكثر أهمية. كذلك، فهم يقبلون الادعاءات الإبيستمولوجية للواقعية الجديدة، ولذلك فهم يقبلون منهاجيتها. يتمثل ما يعنيه هذا في أنهم يقبلون تقييماً تجريبياً (إمبريقياً) لما هو قائم هناك، وكيف يذهبون إلى اكتشاف ما يتعلق به. يعني هذا أن ما يعدُّ دراسات بحثية صحيحة في العلاقات الدولية يجب أن يتفق مع النموذج العلمي للملاحظة والتجريب. وعلى نحو ما كانت الحالة مع الواقعية الجديدة، فقد كان لهذا التأثير المباشر بإبعاد القضايا الأخلاقية من مجالنا البحثي والمعرفي. الهدف هو وصف العالم بدقة علمية — توليد نظريات قابلة للاختبار نستطيع أن نقارنها مع العالم. مع التسليم بهذا، فكيف يكون من الممكن أن يرى المؤسساتيون الليبراليون الجدد مثل هذا العالم المختلف بالنسبة للواقعيين الجدد؟ وعلى نحو ما يلاحظ جيرفيس (١٩٩٩):

> "يعكس بعض هذا الاختلاف الموضوعات التي تحللها مدارس التفكير. فالمؤسساتيين الليبراليين الجدد يركزون على موضوعات الاقتصاد السياسي الدولي، والبيئة، بينما يعدُّ الواقعيون أكثر ميلاً لدراسة الأمن الدولي، وقضايا، وسلوكيات، وإدارة، ونتائج الحروب. وهكذا، وعلى الرغم من أنه قد يكون صحيحاً القول بأن المرء يرى صراعاً أكثر في عالم من تحليل الباحثين الواقعيين عنه في عالم يحلله الليبراليون الجدد، فإن هذا يرجع، وعلى الأقل، جزئياً إلى أنهم يدرسون عالمين مختلفين"

(Jervis, 1999: 45)

تتمثل إحدى النتائج الممكن استخلاصها من هذا الخلط الفكري في أنك لا تستطيع، ولكل الوقت، الاقتصار تماماً على تبني منهج ليبرالي على وجه الحصر، أو منهج واقعي على وجه الحصر في العلاقات الدولية. فهناك أوقات تحتاج فيها إلى رؤى نافذة يقدمها كلاهما. إن الاقتراح بأن يتشارك المؤسساتيون الليبراليون الجدد مع الواقعيين الجدد في منهج للعلاقات الدولية، وعلى أن ينظروا إلى جوانب مختلفة من السياسة العالمية، اقتراح له تداعيات أبعد. فقد أصبح روتينياً التفكير في "مناظرة كبرى ثالثة" بين الواقعيين الجدد، والليبراليين الجدد، لا تكون على شاكلة الجدال داخل النظام المعرفي، ولكن في شكل مناظرة بين نظامين معرفيين. ذلك أن مدرستي التفكير تتشاركان في منهجية عقلانية علمية استطاعت أن تسيطر على العلاقات الدولية كحقل معرفي متخصص. على أي حال، وكما رأى الليبراليون الجدد، فإن الواقعيين قد قدموا صورة غير مكتملة لما يجب أن نتناوله بالدراسة في العلاقات الدولية، بينما ترى مجموعة أخرى من الباحثين أن الفكرة المركبة الجديدة تستثنى، وبشكل مصطنع، بعض الموضوعات المهمة من الدراسة في العلاقات الدولية، وتصنع افتراضات تنحرف بفهمنا لحدود وإمكانات السياسة الدولية. فقد وضع الواقعيون افتراضات معينة (الدولة هي الفاعل المهم الوحيد، أولوية السياسات العليا على تلك الدنيا)، والتي بدا أنها تصيبهم بالعمى عن أهمية التنظيم الدولي في تقييد أو تعديل سلوك الدولة. وعلى نحو مشابه، فقد رأى عدد من المفكرين النقديين، أن الافتراض بأن العلاقات الدولية يجب أن تتم دراستها علمياً قد اتحد مع تقييم عقلاني وموضوعي لما يمكن أن يعدُّ حقيقة علمية موضوعية تستثنى عدداً من الرؤى لما هو مهم في العلاقات الدولية. في الفصل السادس سوف نستكشف إسهامات النظرية النقدية، وما بعد الحداثة، والنظرية النسائية لدراسة العلاقات الدولية، كما نُظهرُ تقدم المناهج المختلفة لموضوع دراستك رؤى مختلفة ومهمة في الشؤون الدولية، وهي رؤى تجاهلتها الفكرة المركبة الوضعية الجديد – الجديد.

الكوزموبوليتانية (العالمية)

Cosmopolitanism

تمتلك المقولات الكوزموبوليتانية (العالمية)، في جوهرها، التزاماً قيمياً نحو العالمية والفردية. الكوزموبوليتانيون (العالميون) ليسوا بالضرورة ليبراليون. وفي الحقيقة، فإن هناك فرعاً مهماً من الكوزموبوليتانية ينساب عبر الماركسية والاشتراكية. ومع ذلك، فإن الكوزموبوليتانية الليبرالية تصبح وبشكل متزايد، مقتربة من السيطرة على المناقشات حول العولمة، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي، والعدالة العالمية. إن الصيغة الرئيسة التي تتخذها الكوزموبوليتانية الليبرالية هي الكانطية الجديدة. وقد اتخذ اتباع كانط الجدد الملامح الأساسية لمقولات كانط، وتوجهوا لاستكشاف طبيعة العدالة الكوزموبوليتانية (العالمية). ففي كتاب كانط "السلام الدائم"، فإن العدالة الكوزموبوليتانية قد تحددت بتوفير الظروف للكرم (استضافة) العالمية. ففي النظرية الكانطية الجديدة، فإن هذا قد تطور ليستكشف أسئلة ذات أهمية حيوية حول العدالة الكونية "Global Justice". وهنا، فإن الباحثين من أمثال جون راؤول، وتوماس بوج، وتشارلز بيتز، وأونورا أو نيل يتساءلون عن الالتزام الأخلاقي لمعاملة كل المخلوقات البشرية الأخرى كأحرار، أو كغايات لذواتهم، أكثر منه كوسيلة لغايتنا (والتي تعدُّ واحدة من الطرق التي يصف بها كانط رؤيته للقانون الأخلاقي) والتي تلزمنا بالعمل من أجل موضوعات مثل الفقر العالمي، والمجاعة، أو حقوق الأفراد من غير ذوي الدول "Stateless" مثل اللاجئين، وطبيعة ومجال حقوق الإنسان العالمية. إن الأسئلة موضع الاستكشاف هنا هي أسئلة ضرورية بالنسبة للسياسة العالمية. يبني الكوزموبوليتانيون ويدافعون عن المقولات الأخلاقية التي ترتكز على حقوق الأفراد، (وعلى واجبات الأفراد والمجتمعات باحترام هذه الحقوق). على سبيل المثال، نجد أن توماس بُوج (Thomas Pogge) وهو يتقدم على طريق كانط، يُظهر أننا نمتلك سلسلة من الالتزامات (التعهدات) الواضحة باحترام كرامة وقيمة الأفراد. ولا يعدُّ هذا متناقضاً نسبياً باعتباره (جزءًا لا يتجزأ من) تم إرسائه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ففي المادة الثامنة والعشرين من نفس هذه الوثيقة، فإننا قد اتفقنا أن "كل فرد له الحق في نظام اجتماعي وعالمي

تتحقق فيه كاملة هذه الحقوق والحريات التي تم تضمينها في هذا الإعلان". ومع ذلك، فإن النظام الدولي الذي يعطى الكلمة الأخيرة في أمور تخص حركة اللاجئين، والسياسة البيئية، والعدالة الاقتصادية للدول ذات السيادة ولمصلحتها الذاتية يفشل بشكل واضح وجلي في هذا الخصوص. وهنا، تعدُّ كوزموبوليتانية بوج ممثلة لهذا التقليد حيث إنها تعرض نقداً حقيقياً للنظام الدولي السائد. وبشكل محدد، فإن بوج يطلب انتشارا للسلطة ذات سيادة على المستويات الوطنية الفرعية، والقومية، والإقليمية والدولية لتمكيننا من الوفاء، وبصورة أكثر كفاءة، بالتزاماتنا الأخلاقية تجاه فقراء العالم (بوج ٢٠٠٢).

وبصورة مشابهة، فإن النفعية لها صوت واضح في المناقشات المحيطة بموضوعي العدالة الاقتصادية العالمية، والعولمة. ففي كتاباته العديدة مثل "المجاعة، والوفرة، والأخلاق" (Singer, 1972)، و"الأخلاق العملية" (Singer, 1979) وكتابه الأكثر حداثة "عالم واحد: أخلاقيات العولمة" (Singer, 2002) يقدم بيتر سنجر مداخلات قوية في هذه المناقشات الأساسية. فبينما تبدأ مقالته (١٩٧٢) بما يبدو تشبيهاً غير إشكالي مقصود ليلقي الضوء على الطريقة التي يستجيب بها الأغنياء للمجاعة، فإنه يستمر وعلى أي حال، ليُظهر أننا نحصل من هذه البداية الأساسية على نقطة انطلاق نحو النفعية مع تطبيقات كوزموبوليتانية قوية:

> "إذا كنت أسير بجوار بركة ضحلة، وأري طفلاً يغرق فيها، ينبغي على أن أخوض فيها، وأجذب الطفل إلى الخارج. إن هذا يعني أن تصبح ملابسي ملطخة بالطين، لكن هذا يعدُّ غير مهم، بينما موت الطفل من المفترض أن يكون شيئاً شديد السوء"
>
> "إن المظهر غير المتناقض لهذا المبدأ الذي انتهينا تواً منه يعدُّ مظهراً خادعاً. فإذا تصرفنا طبقاً له، وحتي في صورته المؤهلة، فإن حياتنا ومجتمعنا، وعالمنا سوف تتغير بشكل أساسي"
>
> (Singer, 1972: 230-231)

وهنا، فإن النقطة التي يودُ سنجرُ بيانها تتصفُ بالوضوح التام، ذلك أنه عندما نستطيع فعل الخير لأنفسنا، بتكلفة قليلة أو حتي بدون تكلفة، فإنه ينبغي علينا أن نفعل

ذلك. وفي سياق مقالته، فإن سينجر يظهر أن إعطاء النقود للسنغاليين الجوعى ليس عملاً من قبيل الصدقة، لكنه، ومثل إنقاذ الطفل الذي يغرق بتكلفة بلل البنطلون وتلطيخه بالطين، إنه أمر واجب. وبالمثل، يُظهرُ سينجر في موضع آخر، أنه يبدو واضحاً أنه "طالما كانت هناك موضوعات وموضوعات تحتاج حلاً عالمياً، فإن المدى الذى تستطيع عنده دولة أن تقرر باستقلالية مستقبلها يتلاشى" (سينجر، ٢٠٠٢: ١٩٨).

تمثل الليبرالية الكوزموبوليتانية تحدياً واضحاً للواقعية. فهي تعارض الافتراض الواقعي بأن بقاء النظام الداخلي للدولة يمثل جوهر العلاقات الدولية، وتعارض أيضاً الادعاء الواقعي بأن القوة هي الهدف الصحيح الوحيد للدراسة بالنسبة للعلاقات الدولية. إن مدى التحدي الذى تفرضه الكوزموبوليتانية على الأرثوذكسية الواقعية في العلاقات الدولية قد أصبح يعني، ولسنوات عدة، أن العلاقات الدولية قد فشلت في اتخاذ أي إجراء لهذا التقليد. فهو وببساطة لم يتلاءم مع نموذج العلوم الاجتماعية، وبذلك كان من المعتقد أنه غير قادر، وبشكل بارد، على مواجهة الدليل القوى مما تتطلب أي نظرية مفيدة للعلاقات الدولية. وإلى حد ما، فقد تغير هذا منذ أوائل التسعينيات. وقد تمتعت النظرية المعيارية بوجه عام بعملية إحياء، كما كان للكوزموبوليتانية صوت غاية في الأهمية داخل هذه المناقشة. ومع ذلك، فما تزال هي الحالة التي لا تمتلك فيها الواقعية والكوزموبوليتانية أرضية مشتركة يستطيعان عليها أن يربطا جهدهما معاً.

هل هناك طريق وسط بين الواقعية والليبرالية؟

A Middle Way Between Realism and Liberalism

تتمثل واحدة من كبريات المشكلات في المناظرة بين الواقعيين والليبراليين في الميل نحو استقطاب حاد في المواقف، أو إلى أن يعمل الواقعيون الجدد، والليبراليون الجدد داخل نظام معرفي وفكري مشترك. يرجع السبب في كون هذا مشكلة إلى أنه يبدو واضحاً بدرجة كافية

أن فهماً كاملاً للسياسة العالمية يتطلب رؤى من الواقعية والليبرالية. إن تشعب العلاقات الدولية إلى معسكرين واقعي وليبرالي يعدُّ نتاجاً، وعلى الأقل، لعاملين مترابطين. يتمثل العامل الأول في أن هناك، وفي أي محاولة لبناء نظرية ذات قوة تفسيرية مهمة، اتجاهاً للمبالغة، أو لزيادة التأكيد على الفكرة الجوهرية التي تؤيد النظرية المفضلة. هذه هي وبالتأكيد الحالة لدى الواقعيين والليبراليين الذين قمنا بفحصهم، حيث يعترف الكل بأن النظرية المقابلة لها مزايا. ومع ذلك، فإنه، ومن أجل تطوير فرض قابل للاختبار، أو لإلقاء الضوء على المقولات الأخلاقية الرئيسة، فإن هذه التنازلات تفتقد، وإلى حد ما، الوضوح والتحديد أو الرغبة في الفوز في المناظرة. العامل الثاني، إذا تم تقديم تطور العلاقات الدولية كسلسلة من المناظرات بين النظم المعرفية (انظر الفصل الأول)، فإن تشعب المواقف يصبح متجذراً وبعمق في البنية الفكرية للحقل. هناك، الكثير مما يمكن الفوز به من التداخل المبدئي في هذه المناقشات بين الواقعية والليبرالية. على أي حال، يحتاج المرء أن يكون نقدياً في رؤيته لكل من الفرد الواقعي، أو المقولات الليبرالية، وفكرة أنهم يجب أن يتم التفكير فيهما باعتبارهما رؤيتين عالميتين متميزتين تماماً. تعدُّ هذه الفكرة الأخيرة ذات أهمية خاصة للمناهج النقدية المعاصرة للعلاقات الدولية، وفي الفصل السادس، سوف ننظر في محاولات لكسر المركب الفكري العقلاني الجديد- الجديد، وأن نشيد نظريات ما بعد الوضعية للعلاقات الدولية. هنا، فسوف نقدمك إلى أحد تقاليد الفكر الدولي والذي حاول أن يشق طريقاً وسطاً بين رؤى الواقعية والليبرالية.

إن منهج "المجتمع الدولي" لنظرية العلاقات الدولية، والتي غالباً ما يُشارُ إليها "بالمدرسة الانجليزية"(Jones, 1981)، أو "مدرسة جوريتان" (Wight, 1991)، يوجد خارج التيار العام لمناقشات العلوم الاجتماعية التي تسيطر على الدراسات الدولية بالولايات المتحدة. ويتميز تاريخها الثرى بمحاولته لتجنب التشعب الذى تعكسه المناقشات بين الواقعيين والليبراليين، وبالتزامها بدراسة ما أسماه Hedly Bull ، أحد أكثر أهم المشاركين بالمدرسة، "بالمجتمع الفوضوي"(Bull, 1995: 74-94). وكما يقترح هذا المصطلح، فإن منهج المدرسة

الانجليزية يعترف بأن الفوضوية تعدُّ ملمحاً بنيوياً للعلاقات الدولية، ولكنه يعترف أيضاً بأن الدول ذات السيادة تشكل مجتمعاً يستخدم مفاهيم النظام والعدالة في شعاراته وحساباته. وهكذا، فإن المنهج ينظر إلى توازن القوى والقانون الدولي، وسياسات القوى الكبرى، وانتشار القيم الكوزموبوليتانية "العالمية". إن القوة الكبرى لهذا المنهج تتمثل في رفضه للتدخل مع التحول المنهجي الوضعي في العلاقات الدولية. وبدلاً من تبني منهج وضعي للعلوم الاجتماعية في دراسة الشؤون العالمية، فإنه يعرض مقترباً "جماعياً منهجياً" للعلاقات الدولية معتمداً على دراسة التاريخ والفلسفة والقانون (Buzan, 2001: 472) . أيضاً، يتمثل الضعف الأكبر لهذا المنهج المفتوح للعلاقات الدولية، وعلى نحو ما يثير البعض، في أنه لا يقدم نموذجاً بحثياً مستقيماً، يمكن اختباره في مواجهة العالم وبطريقة علمية (Finnemore, 2001).

إن منظري المجتمع الدولي لا يعارضون رؤى هوبز أو كانط. بل هم يعملون معهم، يبحثون عن الطرق التي تربط رؤاهم (معارضين المطالب بأن يكون لهم رؤى حصرية في العالم الحقيقي للعلاقات الدولية)، وأن تدمج عمل المحامين الدوليين الكلاسيكيين من أمثال هوجو جروشيوس وإميريش فاتيل. وكما هو مع المناهج الأخرى للعلاقات الدولية، فإن هناك تنوعاً داخل التقليد. وقد تتبع بال (Bull) هذا التنوع وصولاً إلى الأسلاف الفكريين للمدرسة الانجليزية. يرتبط جورشيوس بالجناح "التضامني" للمدرسة والذي تميز بالتفاؤل المهم حول تضامن الدول باعتبارها مؤلفي "كاتبي" القانون الدولي. وعلى الجانب المعاصر لهذا المنهج، فإن الكتاب المعاصرين يتضمنون (Nicholas Wheeler) -نيقولاس ويلر- الذي يناقش في كتابه "إنقاذ الغرباء" مدافعاً عن العرف الآخذ في الظهور والخاص بالتدخل الإنساني في المجتمع الدولي المعاصر(بال، ١٩٦٩ ؛ ويلر، ٢٠٠٠). تتميز تضامنية جروشيوس عن كوزموبوليتانية كانط. وفي الحقيقة، فإن كانط قد أشار إلى جروشيوس، جنباً إلى جنب مع غيره من الضالعين في القانون الدولي باعتباره "مهدىء بائس" (as a miserable comforter) في كتابه "السلام الدائم" بسبب الطريقة التي يكيفون بها استخدام الحرب تحت ظروف معينة. أما فاتيل (Vattel) (مهدىء بائس آخر) فيرتبط بالجانب التعددي المحافظ للمنهج. يرى أنصار مدرسة التعددية في

المدرسة الإنجليزية أنه بينما تستطيع الدول الاتفاق على جوانب معينة للمجتمع الدولي فإن الطبيعة الأساسية للقانون الدولي تحدد قدرة الدولة على تطويرها (أي هذه الجوانب) فيما وراء إقامة الضروريات اللازمة لعمل المجتمع الدولي. وقد أصبحت هذه المناقشات متزايدة الأهمية لدراسة العلاقات الدولية. وبينما يستجيب المجتمع الدولي للإبادة الجماعية في كوسوفا ورواندا، وإلى "الحرب ضد الإرهاب"، وإلى محاكمة رؤساء الدول السابقين المتهمين بجرائم حرب، وبجرائم ضد الإنسانية، فإن أفكار التدخل الإنساني، والتطور التقدمي للقانون الدولي تعدُّ أساسية. وسوف نعود للموضوع في الفصل الثامن.

خاتمة: الوصول إلى اتفاق مع نظرية العلاقات الدولية

Coming to Terms with I R Theory

قدم الفصلان الثالث والرابع وفقط أساسيات نظرية العلاقات الدولية. فكل تقليد يعرض أفكاراً رئيسة عديدة للسياسة العالمية. ومع ذلك، فهي تقدم رؤى عالمية معارضة. كيف يمكن أن نتعايش مع هذا وفي مثل هذه المرحلة المبكرة للاشتباك مع السياسة العالمية؟ تتمثل الإجابة البسيطة في تعليق الحكم حتى نصبح في موقف أكثر قوة لصنع القرار بخصوص أي مجموعة من المقولات تعتقد أنها الأكثر أهمية. أما الآن، فيجب أن تركز وببساطة على الحصول على فهم نقدى لأساسيات كل تقليد أو مدرسة. وسوف يسمح لك هذا بتقدير ما الذي تحاول الدراسات التي ستتناولها أن تفعله؟ وسوف تضعك في موقف قوى لتفهم ما يتفاعل تحت السطح في المقولات حول الأحداث العالمية، والسياسة الخارجية والأمنية، أو السياسة الاقتصادية للفاعلين الأساسيين. إذا كان عليك أن تلقى نظرة على الأخبار الدولية اليوم فسوف ترى هناك آراء حكومية وصحفية حول موضوعات متعددة. بينما نكتب هذا، فإن الموضوعات تتضمن "الدفء العالمي"، والحاجة إلى أن تفعيل بروتوكول ليعمل بكامله، والحرب على الإرهاب، ومنهج الأمم المتحدة لتجارب الطاقة النووية في الشرق الأوسط،

ومحاكمة الجرائم الدولية، وتوسيع الاتحاد الأوروبي، وارتفاع تكاليف الطاقة، والحاجة إلى التدخل الدولي في إفريقيا. إذا اقتربت من هذه الموضوعات نقدياً، وليس كمحاولة لجمع المعلومات عن الحقائق، ولكن برؤية لفهم المواقف المتعددة في المناقشة، وسوف تجد أمثلة واضحة للأفكار الواقعية والليبرالية. وكلما زاد التعمق في الرؤية للقضايا التي نواجهها في السياسة الدولية اكتسبنا من هذا فائدة لا تُقدر بثمن في تقدمنا في العلاقات الدولية.

موضوعات للمناقشة

Topics For Discussion

١- ماهي الاختلافات الأساسية بين الليبرالية البنيوية والمعيارية؟

٢-ماهي القيم الجوهرية لليبرالية الكوزموبوليتانية؟

٣-بأي معنى تكون نظرية الاعتماد المتبادل المعقد "نظرية ليبرالية"؟

٤- ماهي فكرة السلام الديموقراطي؟

٥- إلى أي مدى تعتقد أن المدرسة الانجليزية تستطيع أن تشق طريقاً بين الليبرالية والواقعية؟

قراءات إضافية

Further Readings

تقدم معظم الكتب الدراسية قسماً عن الليبرالية أو المثالية. هنا، فإننا نوصيك (كدارس أو قارئ) بأن تقرأ بعض الكتب الدراسية الكلاسيكية، والتي تشكل جوهر هذه المناقشات. وكنقطة بداية، يجب أن تقرأ "مقالة قصيرة" لكانط، وتشكل حجر زاوية لكثير من الليبرالية المعيارية (القيمية):

Kant, I. (1983 [1795]) Perpetual Peace, trans. T. Humphrey, Indianapolis, IN: Hackett.

A specialist textbook will help here, for example:

Boucher, D. (1998) Political Theories of International Relations from Thucydides to The Present, Oxford: Oxford University Press.

حول فكرة السلام الديموقراطي On Democratic Peace Thesis

Doyle, M. (1983a) 'Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs', Philosophy and Public Affairs 12 (3): 205–235.

Doyle, M. (1983b) 'Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs Part 2', Philosophy and Public Affairs 12 (4): 323–353.

عن الليبرالية الدولية On Liberal Internationalism

Keohane, R. and Nye, J. (1977) Power and Interdependence: World Politics in Transition, Boston, MA: Little, Brown.

Keohane, R. (1988) 'International Institutions: Two Approaches', International Studies Quarterly 32 (4): 379–396.

عن الكوزموبوليتانية المعاصرة On Contemporary Cosmopolitanism

Kant, I. (1983 [1795]) Perpetual Peace, trans. T. Humphrey, Indianapolis, IN: Hackett.

O'Neill, O. (1991) 'Transnational Justice', in D. Held (ed.) Political Theory Today, Cambridge: Polity Press.

Pogge, T. (2002) World Poverty and Human Rights: Cosmopolitan Responsibilities and Reforms, Cambridge: Polity Press.

عن المدرسة الإنجليزية On The English School

Bull, H. (1969) 'International Theory: The Case for a Classical Approach', in K. Knorr and J.N. Rosenau (eds) Contending Approaches to International Politics, Princeton: Princeton University Press, pp. 20–38.

Buzan, B. (2001) 'The English School: An Underexploited Resource in IR', Review of International Studies 27: 471–488.

الفصل الخامس

تحدي الفوضوية: بناء السياسة العالمية

CHALLENGING ANARCHY: BUILDING WORLD POLITICS

قمنا في الفصول من الأول وحتى الرابع من هذا الكتاب، بتقديم الأصول النظرية للعلاقات الدولية كحقل معرفي، واقترحنا أن "الواقعية" أحد المنظورات في العلاقات الدولية، قد أصبحت النظام المعرفي المسيطر لدراسة العلاقات الدولية في كل من المجالات الأكاديمية (الجامعات)، وفي مجالات العمل ذات العلاقة بتوجهات السياسة العامة كمجالات الدفاع، والفنيين العسكريين، وصانعي السياسة الخارجية. وبطرق متعددة، تبدو الواقعية باعتبارها وجهة النظر المستقيمة للسياسة الدولية. فهي تنسجم، وبشكل وثيق الصلة بالمنافسات العالمية بين الدول والتي تسيطر على صفحات الصحف، وأخبار التليفزيون. على أي حال، فإن أحد الانتقادات للواقعية يتمثل في أنها نظرية تتمحور حول الدولة (نظرية مركزية) تغفل الدور الذي تلعبه منظومة متنوعة من التنظيمات المختلفة في تحدى وجود الفوضوية. هكذا، فإن قسماً كبيراً من هذا الفصل سوف يركز على الأهمية المتنامية لدراسة العلاقات الدولية لعدد مما يسمى "الفاعلين من غير الدول"، أو " الفاعلون عبر القوميين" مثل الشركات المتعددة

الجنسية، أو المنظمات غير الحكومية. فقد أصبحت هذه المنظمات ذات تأثير متزايد في السياسة العالمية، كما أن وجودها غالباً ما يخدم في إثارة موضوعات جديدة على أجندة السياسة العالمية - قضايا اقتصادية، ومسائل التجارة، والموضوعات البيئية، وقضايا حقوق الإنسان، وغيرها كثيراً. أكثر من ذلك، وغالباً ما يؤدي ظهور هذه القضايا على أجندة السياسة الدولية إلى ضبابية في التمييز بين السياستين الدولية والداخلية (ما يسمى بالسياسة "العليا"، والسياسة "الدنيا").

يساعد هذا الاستكشاف لدور الفاعلين من غير الدول في العلاقات الدولية على تدعيم النقد للواقعية، والذي طورناه في الفصول السابقة. وعلى نحو ما رأينا، فإن الافتراض أن الدول كانت دائماً موجودة، وأن هذه الدول دول ذات سيادة، ومحددة إقليمياً، وفاعلون عقلانيون، يُعدُّ افتراضاً مثالياً طالما ندر وجوده. فالدول لم تكن أبداً الفاعل الأساسي أو الوحدات الوحيدة للتنظيم السياسي، وهي نادراً ما تمتعت بالسيطرة الكاملة على أراضيها، وكما رأينا في الفصل الرابع، فإن الإشارة إلى التصرف العقلاني تمثل موضوعاً لعدد من العوامل المؤهلة، وهو في الغالب بلا فائدة كمفهوم له قيمة تحليلية.

يستخدم مصطلح "الفاعل من غير الدول"، و بوجه عام، كمصطلح جامع لمنظومة من المنظمات المختلفة تتميز حالياً بالنشاط داخل السياسة العالمية. ويمكن، وعلى أي حال، لمصطلح الفاعل من غير الدول، وفي بعض المرات، أن يؤدى إلى الاضطراب. فبعض المنظمات قد لا تكون بوجه خاص مستقلة عن الدول، بينما المنظمات ما بين الحكومات - منظمات مثل الأمم المتحدة على سبيل المثال - لديها عضوية تتكون من الدول، وتهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول بطريقة ما. وقد يقترح بعضهم، وعلى سبيل المثال، إن المنظمات التي تتضمن عضويتها من الدول (مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي) يجب أن تُسمى المنظمات فوق القومية - ؛ لأن الدول لا تزال هي الوحدات المنشئة التي تقوم عليها بنية تلك المنظمات. مشكلة أخرى لمصطلح الفاعل من غير الدول تتمثل في أن الدول هي المسيطرة،

وأن الفاعلين الآخرين ثانويون، وبذلك تكرر الموقف الواقعي بأن الدول هم الفاعلون المسيطرون في السياسة العالمية. وقد اقترح ويليتز (Willetts, 2005: 427) أنه ربما يكون أكثر فائدة استخدام مصطلح :الفاعل فوق/عبر القومي" لوصف المجموعات والمنظمات المتعددة من غير ذات الدول، والتي لها دور سياسي عالمي مهم. إن النظر إلى ما وراء الدولة، وتمييز الفاعلين العديدين المختلفين، وجماعات المصالح التي تشكل شبكة معقدة من العلاقات التي تحدث على مستوى عالمي، يُمكنُنا من الاعتراف بأن الكيفية التي تؤثر بها الطبيعة فوق القومية للعديد من الفاعلين في العلاقات الدولية، هذه الطبيعة بذاتها تمثل تحدياً لفكرة السياسة الدولية (مركزية الدولة).

على أي حال، فحتى استخدام مصطلح "الفاعل فوق القومي/عبر القومي" ليس استخداماً مستقيماً. فكما سوف نرى في هذا الفصل، فإن هناك بعض المنظمات محددة إقليمياً (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي، أو اتحاد أمم جنوب شرق آسيا) وغيرها، مثل بعض المنظمات غير الحكومية التي تعدُّ بشكل أساسي منظمات داخلية ترتبط بفضاءات عبر قومية من خلال شبكات النشاط. وبدلاً من القلق كثيراً جداً حول المصطلحات، فإننا لذلك نقترح أن النقاط الأساسية المكتسبة من هذا الفصل هي: أولاً؛ فهم للطبيعة المعقدة للتفاعلات بين مجموعة كبيرة من الفاعلين المختلفين في السياسة الدولية، وثانياً؛ فهم بأن التفاعلات بين كل هؤلاء الفاعلين المتنوعين هي تفاعلات سياسية - فهي تتشارك في تفاهمات جديدة حول مصادر وجود القوة والسلطة في عالم اليوم.

المنظمات الدولية

International Organizations

تهتم العلاقات الدولية، ومنذ وقت طويل، بدور المنظمات بين الحكومات "المنظمات الحكومية"، انطلاقاً من رؤية لهذه المنظمات باعتبارها مكونة من الدول، وباعتبارها جزءًا من مجال السياسة الدولية، أو "السياسة العليا". ترجع جذور المناظرات حول دور المنظمات بين الحكومات في السياسة العالمية إلى نظرية العلاقات الدولية عند المثاليين في أوائل القرن العشرين، والذين رأوا دوراً محدداً لهم في الحفاظ على علاقات سلمية بين الدول. أحد أكثر المفكرين المثاليين شهرة كان رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث طالب بتأسيس "عصبة الأمم"، والتي كان عليها أن تتصرف كرقيب على قوة الدول العدوانية والعسكرية. ونحن نزودك باقتباسات من كلمة ويلسون الشهيرة "المبادئ الأربعة عشر" في الصندوق (٥,١) فقد اعتقد ويلسون أن منظمة تمثل مصالح كل الدول سوف تتصرف لإضفاء الشرعية على الالتزام بالأمن الجماعي (الدول تعمل معاً لتأكيد الحفاظ على علاقات دولية سلمية). وغالباً ما يتم تقديم عصبة الأمم باعتبارها فشلاً ؛ بسبب تقاعسها في مواجهة صعود الفاشية خلال الثلاثينيات. على أي حال، فإن الالتزام تجاه منظمات دولية متعددة الأطراف كان قد تدعم بتأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٤. فقد تأسست الأمم المتحدة كمنظمة كان عليها أن تساعد في المحافظة على السلام بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان على الأمم المتحدة أن تتكون من عضوية كل دول العالم – مؤكدة بذلك على الالتزام بفكرة التعددية - تعددية الأطراف- حيث تعمل كل الدول معاً من خلال المنظمات الدولية، وتلتزم بقواعد وقوانين السياسة الدولية للتوصل إلى حلول مشتركة. تمثل تعددية الأطراف فكرة قوية ومؤثرة، كما كانت فكرة مركزية في تأسيس كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة، على نحو ما يمكن رؤيته في الاقتباسات من ويلسون وميثاق الأمم المتحدة التي تقدمت في الصندوق (٥,١).

الصندوق (٥,١). تعددية الأطراف والمنظمات الدولية .

(أ) نقاط ويلسون الأربعة عشرة (من كلمة ويلسون حول "المبادئ الأربعة عشرة) ألقيت في ٨ يناير ١٩١٨

-"اتحاد عام من الأمم يجب أن يكون طبقاً لاتفاقات محددة بهدف تقديم ضمانات متبادلة بالاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الكبرى والصغرى على حد سواء" .

المصدر: متاحة على الرابط التالي:

http://www.yale.edu/lawweb/avalon/wilson14.htm

(ب) المادة (١) من ميثاق الأمم المتحدة (موقع في ٢٦ يونيو ١٩٤٥):

أغراض الأمم المتحدة هي:

١- الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية: اتخاذ إجراءات جماعية فعالة لمنع وإزالة تهديدات السلام، وقمع أعمال العدوان، أو أي انتهاكات للسلام، والعمل بالوسائل السلمية، وبالاتساق مع مبادئ العدالة والقانون الدولي، على تعديل أو تسوية المنازعات الدولية، أو المواقف التي قد تؤدى إلى خرق السلام.

٢- تطوير علاقات صداقة بين الأمم تقوم على احترام مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتقوية السلام العالمي؛

٣- تحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أو الإنساني، وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دونما تمييز على أساس من الجنس، والنوع، واللغة، أو الدين؛ و

٤- أن تكون مركزاً لتحقيق الانسجام بين تصرفات الأمم في تحقيق هذه الأهداف المشتركة.

المصدر: ميثاق الأمم المتحدة، متاح على الرابط:

http://www.unorg/aboutun/charter

لكل دولة عضو في الأمم المتحدة صوت داخل جمعيتها التمثيلية -الجمعية العامة. على أي حال، فإن القوة الحقيقية للمنظمة تكمن في مجلس الأمن. ذلك أن مجلس الأمن

يعكس علاقات القوة غير المتساوية الموجودة بين الدول – مع بعض من معظم أقوى الدول في العالم (أو على الأقل دول كانت قوية في أعقاب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية)، ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن. هذه الدول هي روسيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والصين، وباعتبارهم أعضاء دائمين، فإنهم يمتلكون سلطة الفيتو على القرارات. يُعدُّ مجلس الأمن الذراع الوحيدة للأمم المتحدة، والتي لديها القوة لصنع القرارات الملزمة لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (طبقاً لشروط ميثاق الأمم المتحدة). وتعرف القرارات التي يتخذها مجلس الأمن على أنها قرارات مجلس الأمن. وتتضمن نماذج قرارات مجلس الأمن القرار (١٤٤١)، والذي طالب العراق "بالالتزام بقراراته بنزع السلاح" في سياق الإعداد لحرب العراق (والتي كانت، وبشكل مثير للجدل، غير مصدق عليها بقرار مجلس الأمن). وتتضمن قرارات أخرى القرار (٧٩٤) لسنة ١٩٩٢، والذي خول بالتدخل العسكري في الصومال تأييداً لعمليات الإغاثة الإنسانية، والقرار (١٣٢٥) لعام ٢٠٠٠، والذي طالب الدول بالاعتراف بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المرأة (النساء) في حفظ السلام، وفي مجتمعات ما بعد الصراع.

على أي حال، فإن الأمم المتحدة لا تهتم فقط بقضايا السلام والأمن، ولكنها تؤدي أيضاً دوراً مهماً في القضايا الاقتصادية والاجتماعية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) . بإلقاء نظرة على صفحات الأمم المتحدة على الشبكة العنكبوتية (www.un.org) سوف يظهُر تماماً كم هيئة ووكالة مختلفة تقع تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. هناك عدد من مختلف منظمات الأمم المتحدة مهتمة ومتداخلة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) والمفوضية العليا للاجئين (UNHCR)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF). ويتم تمويل هذه المنظمات، وبشكل مباشر، من الأمم المتحدة، ومن المساهمات التطوعية. وهناك أيضاً عدة هيئات متخصصة تعدُّ جزءًا من نظام الأمم المتحدة، لكنها تتمتع بدرجات متنوعة من الاستقلالية عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الحقيقة، فإن كثيراً من هذه المنظمات

يمكن اعتبارها، وفقط، اسمياً جزءًا من نظام الأمم المتحدة. على سبيل المثال، فقد تسيطر هذه المنظمات على ميزانياتها الخاصة، وتتولى زيادة مصادرها المالية، وتدير برامجها الخاصة بها. تتضمن هذه الوكالات المتخصصة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (IMF)، وكذلك منظمة العمل الدولية (ILO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO).

إن الدور المهم الذي تلعبه هذه المنظمات الدولية في الشؤون الاقتصادية العالمية يمكن أيضاً ملاحظته في وجود ثلاث منظمات ذات تأثير شامل. إلى جانب تأسيس الأمم المتحدة، فقد تم خلال الأربعينيات تأسيس منظومة متنوعة من المنظمات الاقتصادية لتحكم، وبفاعلية، الاقتصاد العالمي: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والجات (GATT)، والتي أصبحت تُعرفُ، ومنذ عام ١٩٩٥، بمنظمة التجارة العالمية (WTO). وإن كانت مناقشة أكثر تفصيلاً لهذه المنظمات ستتم في الفصلين السابع والثامن، فإنها تُعرف وبشكل جماعي بمؤسسات "بريتون وودز" بعد مؤتمر ١٩٤٤ في نيوهامشير، حيث تم تأسيسها بداية. إن منظوراً ليبرالياً جيد المعلومات حول مؤسسات بريتون وودز يقترح أنها منظمات قد استطاعت أن تساعد في تطوير إطار عمل متعدد الأطراف للقواعد الحاكمة للاقتصاد العالمي. لذلك، وبهذا المعنى، فإن ظهور مؤسسات تمويلية قوية متعددة الأطراف مثل هذه المؤسسات، إنما يتم إدراكه وفهمه على ضوء شروط إعادة تشكيل القوة والسلطة في السياسة الكونية — جزء من نظام للحكم العالمي/الكوني (وهو مصطلح سوف نعود لنناقشه فيما بعد في هذا الفصل).

على أي حال، فإن الواقعيين قد يرون أن وجود المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية لا يفعل سوى شيء قليل ليتحدى رؤيتهم للسياسة العالمية — فالدول القوية من المحتمل أن تلتزم بقرارات الأمم المتحدة، أو بقواعد منظمة التجارة العالمية، وفقط عندما تلائمهم. أكثر القرارات شهرة هو قرار الأمم المتحدة بغزو العراق ٢٠٠٣، والذي كان عملاً ضد إجراءات الأمم المتحدة. لكننا نستطيع أيضاً أن نشير إلى نماذج أخرى مثل الطريقة التي استطاعت من خلالها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تتجنب الانصياع لقواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتحرير الزراعة. أكثر من ذلك، فإن قوة اتخاذ القرار داخل

الأمم المتحدة تستقر مع مجموعة صغيرة من الدول (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن)، وعدد من مؤسسات بريتون وودز والتي تسيطر عليها مصالح الدول الغنية. ففي البنك الدولي، وعلى سبيل المثال، فإن قوة التصويت للدول تتناسب مع التمويل الذي تسهم به في المنظمة. أحد الانتقادات الرئيسة التي قدمتها مؤسسات بريتون وودز يتمثل في أنها منظمات يتم استخدامها من قبل الدول الصناعية الغنية للسيطرة على الدول الأكثر فقراً في جنوب الكرة الأرضية، وإجبارها على تبني سياسات اقتصادية واجتماعية معينة في مقابل المساعدة المالية. وهكذا، فإن الواقعيين قد اقترحوا أنه وعلى الرغم من بلاغة تعددية الأطراف، فإن نفس الصراعات القديمة بين الدول تستمر متخفية وراء واجهة دولية. ولكن على الرغم من هذه الاهتمامات الواقعية، فمن المهم أن نشير إلى أن وجود المنظمات الدولية ذاته يتحدى الطريقة التي تفكر بها في السياسة العالمية - فهناك دول كثيرة ملتزمة بالتعددية، ومن ثم، فهي - التعددية- تظل مفهوماً قوياً ومهماً لدرجة أنه لا يمكن تجاهله عند مناقشة العلاقات الدولية اليوم.

المنظمات الإقليمية

Regional Organizations

إن نوعاً خاصاً من المنظمات الدولية، يُعدُّ ذو أهمية خاصة جداً للباحثين في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، ويتمثل في ظهور منظمات ملتزمة بالتكامل الإقليمي. غالباً، ما تتخذ هذه المنظمات شكل مناطق التجارة الحرة، حيث تتفق الدول في إقليم معين بذاته على أن تسقط بعض الحواجز التجارية والاستثمارية، والتي كانت تستخدمها من قبل ضد بعضها بعضاً. وقد تصاحب مجالات التكامل الإقليمي أيضاً عملية تسهيل القيود على انتقال الأفراد للعمل في الدول الأخرى بالإقليم، وإصدار عملة مشتركة، وظهور مؤسسات سياسية مشتركة، وحتى سياسات مشتركة حول الأمن والسياسة الخارجية. ربما يكون الاتحاد الأوروبي (EU) أكثر المنظمات الإقليمية المعروفة وجيدة التأسيس - فهو يعكس تقريباً،

وبدرجات متنوعة، كل الصفات السابقة. هناك أيضاً مجموعات متنوعة من المنظمات الإقليمية الأخرى والتي يأتي من بينها كل من: الآسيان (رابطة شعوب جنوب شرق آسيا)، والميركيسور (منطقة التجارة الحرة بين البرازيل، وأورجواي، والأرجنتين، وفنزويلا، وباراجواي)، والنافتا (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية).

أحد جوانب المناظرة فيما يتعلق بالإقليمية يهتم بالطريقة التي تتحدى من خلالها الأشكال الإقليمية للحكم والتنظيم التفاهمات التقليدية عن القوة والسلطة في السياسة الدولية. على سبيل المثال، فإن فكرة الحكم متعددة المستويات (Marks and Hooghe, 1996) قد تم تقديمها لتغلف ضبابية السيادة التي حدثت في فضاءات مثل الاتحاد الأوروبي. إن الإشارة إلى الحكم متعدد المستويات يعدُّ، وبصفة خاصة، وثيق الصلة بمناقشة كيف يمكن، وداخل دول معينة مثل المملكة المتحدة، أن يكون هناك تفويض للسلطة السياسية إلى مستويات فرعية وطنياً أو فرعية إقليمياً (في ويلز واسكتلندا) لتأخذ مكانها إلى جانب القوة الصاعدة والتأثير للأشكال الإقليمية للحكم على المستوى الأوروبي.

كذلك، فقد ظهر، وبشكل متزايد، الاهتمام بأبعاد الأمن والسياسة الخارجية للمنظمات الإقليمية. فغالباً ما تعتبر هذه الأدبيات المدى الذي تكون المنظمات الإقليمية عنده قادرة على اتخاذ القرار جماعياً – على سبيل المثال، هل من الممكن للاتحاد الأوروبي أن يكون لديه سياسة أمن جماعية بنفس الطريقة التي يتبعها في السياسة الزراعية المشتركة؟ أحد المقترحات تمثل في البناء على التفاهمات البنائية الاجتماعية للسياسات الدولية لاقتراح أن أجندات الأمن الجماعي من المحتمل أن تظهر أو تبرز في سياقات إقليمية؛ بسبب الطريقة التي يمكن بها استخدام الأعراف والأفكار لبناء هويات إقليمية. هذه فكرة سوف نستكشفها بتفصيل أكبر في حالة دراسية للآسيان يتم تقديمها في الصندوق (٥,٢).

الصندوق (٥,٢). الآسيان: بناء لتعاون ومجتمع إقليمي.

الآسيان: اتحاد دول جنوب وشرق آسيا، تم تأسيسه في ١٩٦٧ من كل من إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلاند. وقد تطور ليصبح واحداً من أكثر المنظمات الإقليمية قوة وفعالية في العالم النامي. وقد انضمت سلطنة بروناي لمجموعة الخمسة الإقليمية هذه عام ١٩٨٤. وبنهاية الحرب الباردة، انضمت كل من فيتنام (١٩٩٥)، ولاوس (١٩٩٧)، وميانمار(١٩٩٧) وكمبوديا (١٩٩٩). وبشكل مبدئي، فإن المنظمة كانت قد تم إنشاؤها ليصبح لها دور سياسي محدود، ولتصبح منتدي لمناقشة المشكلات والقضايا المشتركة. وقد سعت المنظمة فيما بعد، لتتطور وتصبح مشروعاً للتكامل الاقتصادي الإقليمي. وقد وافقت دول مجموعة الآسيان في عام ١٩٩١ على تأسيس منطقة التجارة الحرة للأسيان (AFTA)، وقد تحركت المنظمة بشكل تدريجي باتجاه هذا الهدف.

وببساطة تعدُّ الآسيان أكثر من مشروع للتكامل الاقتصادي الإقليمي: فقد تطورت لتصبح فاعلاً مؤثراً في السياسة الدولية. فعلى سبيل المثال، فقد أثبتت الآسيان أنها شديدة الفاعلية في منتدى دولي أوسع – منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك آبيك (APEC). وتعدُّ الآبيك منظمة متسعة من الدول حول المحيط الهادي. وقد أكدت الآسيان على أن الاجتماعات الوزارية للأبيك يتم عقدها في دول عضو بالآسيان كل عامين. نظراً لأن الدولة المضيفة تستطيع إعداد جدول أعمال اجتماعات الأبيك، فإن هذا قد أعطي الآسيان درجة مهمة من النفوذ داخل الآبيك، وليتم من خلاله احتواء مصالح الدول الأكثر قوة من أعضاء ألابيك، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة واليابان. كذلك، فقد أصبح على المنظمة أن تلعب دوراً هاماً في قضايا الأمن على المستوى الإقليمي. ففي عام ١٩٩٤، فإن إطار العمل للأمن فيما بعد الحرب الباردة بالنسبة للإقليم قد تم مناقشته في المنتدي الإقليمي للآسيان (ARF) ، والذي تضمن مشاركة ١٨ (ثمان عشرة دولة) متضمنة روسيا، والصين، واليابان، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. وقد تمثلت أهمية ذلك في أنه كان يعني أن الآسيان كانت قادرة، وبشكل فعال على السيطرة على جدول الأعمال فيما يتعلق بقضايا الأمن الإقليمي بدلاً من ترك المناقشات لتهيمن عليها الصين والولايات المتحدة (Stubbs 2004).

أحد الأسباب الكامنة وراء أهمية الآسيان وأخذها في الاعتبار في هذا الفصل يرجع إلى أن وجودها قد أدَّى دوراً في إعادة صياغة مدركات الدول الأعضاء لمصالحهم الوطنية، وبطرقهم في إدارة السياسة الخارجية. يتمثل أحد الموضوعات الذي غالباً ما تتم مناقشته

بالعلاقة إلى مجموعة الآسيان في الطريقة التي طورت بها المنظمة ثقافتها المتميزة إلى تحكم العلاقات بين الدول الأعضاء. وغالباً ما يشارُ إلى هذا بمصطلح ("الطريقة الاسيوية ASEAN WAY") (Acharya 2001). وقد تم تطوير المقولة بأن الآسيان قد دعمت علاقات سلمية، مستقرة، وبناءة بين أعضاءها نتيجة لعدة عوامل مختلفة. يتمثل العامل الأول في أن هناك التزاماً بين كل الدول الأعضاء بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها. وعلى الرغم من أن هذه الخاصية للآسيان تشبه كثيراً الواقعية التقليدية ، فمن المهم أن نعترف بأنها، وفي الحقيقة، مختلفة إلى حد ما. إن ما تفعله هذه الدول يتمثل في اتفاقها معاً داخل المنتدي المتعدد الأطراف على احترام سيادة كل منها. ومن ثمن فهذه فكرة مختلفة، عن المفهوم الواقعي للسيادة باعتبارها شيئاً تستطيع الدول أن تدافع عنه بشكل صحيح وفقط من خلال القوة، أو التهديد باستخدام القوة. أما العامل الثاني، فيشير إلى أن الدول الأعضاء قد أسبغت أهمية على صنع القرار بالإجماع على المستوي الإقليمي. وغالباً ما قام القادة بشرح هذا الالتزام ببناء الإجماع بالاعتماد على الأفكار الثقافية المتميزة لجنوب شرق آسيا — وفي هذه الحالة، فإن الأفكار التي تجد جذورها في مجتمع القرية اليابانية، والتي تؤكد على الثقة والالتزام المتبادل بدلاً من المواجهة (على سبيل المثال، فإن أعضاء الآسيان قد استبعدوا استخدام القوة ضد بعضهم البعض) (Narine 2002) . لكن بناء الإجماع يُعدُّ أيضاً انعكاساً للعلاقات والروابط الشخصية الوثيقة، والعلاقات الداخلية بين القادة السياسيين، وكبار البيروقراطية في الإقليم. فنادراً ما تظهرُ الخلافات بين القادة علانية، كما تبنت المنظمة منهجاً عقلانياً عملياً للغاية في اتخاذ القرار يتفق القادة من خلاله على أطر عامة واسعة، والعمل التدريجي تجاه تأسيس المعاهدات أو المؤسسات الثابتة. لذلك، فقد تم اقتراح أن الآسيان قد تطورت إلى منظمة ذات هوية إقليمية متفردة. وأن هذا قد زاد من قوة موقفها في الشؤون الدولية. غالباً ما يتم توظيف الآسيان كمثال للإشارة إلى حدود المنظورات الواقعية في العلاقات الدولية – لتحل محل تأكيد غالب على الدولة، و"المصلحة القومية" مع التركيز على الهويات الإقليمية كأساس لاتخاذ القرار الجماعي (Eaton and Stubbs2006)

المنظمات غير الحكومية

Non-Governmental Organizations

بينما قد تم الاعتراف بأهمية أو عدم أهمية المنظمات الدولية الحكومية، وإثارة المناقشة حولها في حقل العلاقات الدولية منذ أوائل القرن العشرين، فإن الأهمية التي اقترنت بدراسة الفاعلين عبر القوميين والمستقلين عن الدول، ربما تكون ظاهرة أكثر حداثة فالمنظمات الدولية غير الحكومية (والتي يرمز إليها اختصاراً بالأحرف NGOs، وفي الأيام الحالية، تتميز بالنشاط حول موضوعات شديدة مثل إزالة الغابات، والتلوث، والأنشطة الدينية، والتدخل الإنساني في أوقات الحروب، والكوارث الطبيعية، وحقوق الإنسان الدولية، والرياضية الدولية، والأحداث الثقافية. نظراً لطبيعة عملها تقريباً في كل مكان في الكرة الأرضية، فإن المنظمات الدولية غير الحكومية تعدُّ أكثر من جماعات مصالح باحثة عن التأثير على السياسات الداخلية، فهي منظمات لها دور لتلعبه في السياسة العالمية - سواءً لأنها تتداخل (أو تتشابك) مع موضوعات ذات أهمية كونية، أو لأنها منظمات كبيرة تعمل عبر مجموعات من البلاد المختلفة، أو لأنها تعدُّ جزءًا من شبكة عالمية من المنظمات محلية التأسيس تقود حملاتها حول موضوعات وقضايا ذات أهمية كونية (Salamon 1994) .

بوجه عام، فإن الأكبر والأغنى من بين المنظمات الدولية غير الحكومية هي فقط التي تعدُّ قادرة على المشاركة في العمل خارج حدودها. وهذه المنظمات تتضمن منظمات مثل جماعة الخضر "Green Peace"، ومنظمة العفو العام الدولية "Amnesty International"، والصليب الأحمر، والدواء عبر الحدود. وغالباً ماتتم الإشارة إلى هذه المنظمات العالمية الكبيرة من المنظمات الدولية غير الحكومية باعتبارها منظمات دولية غير حكومية. وكمثال لإحدى هذه المنظمات غير الحكومية القومية تأتي منظمة "جماعة الخضر" "Green Peace" (المنظمة المختصة بعمل حملات لحماية البيئة). وسوف نُظهرُ الآن بعضاً من الطرق التي أصبحت من خلالها هذه المنظمة فعالة في السياسة العالمية. بصفة خاصة، فسوف نركز على المدى الذي يعدُ فيه ظهور مثل هذه المنظمات تحدياً للرؤية الواقعية بأن الدول تظلُ هي الفاعل الأكثر أهمية في السياسة العالمية.

غالباً ما تتضمن الحملات التي تديرها "جماعة الخضر" عملاً مباشراً لحماية البيئة، ولجذب الاهتمام إلى الممارسات التي من المحتمل أن تكون ذات تأثير مدمر للبيئة من قبل كل من الدول أو الشركات. تعتمد "جماعة الخضر"، مثلها مثل كثير من المنظمات الدولية غير الحكومية، على تقنية تجريس / فضح "Shaming" الحكومات ذات السجلات البيئية السيئة. يُظهرُ النجاح الذي استطاعت "جماعة الخضر" تحقيقه بتوظيف مثل هذه التقنيات كيف أن القوة والنفوذ في السياسة العالمية لا تنبع فقط من القدرات العسكرية، أو الثروات الاقتصادية، لكن أيضاً من "السلطة الأخلاقية" لبعض الفاعلين. فالدول غالباً ما تكون مهتمة جداً بتأثير أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية مثل "جماعة الخضر". وقد تم مناقشة ذلك بوضوح عام ١٩٨٥ عندما قامت الخدمات السرية الفرنسية بزرع قنبلتين في سفينة ل "جماعة الخضر" "قوس قزح المحارب" وإغراقها. وقد اضطرت الحكومة الفرنسية أن تدفع، وبشكل محدد، ٨,١٦ مليون دولار كتعويض ل "جماعة الخضر". وفي الحقيقة، فإن حالة جماعة "جماعة الخضر" تشير أيضاً إلى شيء غاية في الأهمية في السياسة العالمية المعاصرة – كيف أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية، وبشكل لايصدق، فاعلين مهمين في مجال السياسات البيئية الدولية، متحدية فكرة أن "النشاط السياسي الدولي هو من "اختصاص الدولة" فقط" (Raustiala 1979, Nowell 2006).

تتم ملاحظة تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في السياسة العالمية من خلال الاعتراف بها من قبل المنظمات الدولية الحكومية. فالمادة (٧١) من ميثاق الأمم المتحدة قد مكَّنت المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة من منح "وضع استشاري" في موضوعات كثيرة. فجماعة الخضر، وعلى سبيل المثال، قد استطاعت أن تحصل، ومنذ ١٩٩١، على وضع الاستشارى في منظمة الأمم المتحدة المُوكل إليها إدارة الشحن الدولي، ومنظمة الملاحة الدولية، منذ ١٩٩١ (على الرغم من أنه كانت هناك محاولات من قبل الدول الأعضاء في منظمة الملاحة الدولية لرفض منح وضع الاستشارى لجماعة الخضر). كذلك، فقد أخذ البنك الدولي، وبشكل متزايد في الاعتراف بأهمية تضمين (وغالباً ناقداً

أكثر) أصوات المنظمات الدولية غير الحكومية في أنشطتها - على الرغم من أنها لم تذهب بعد بعيداً في هذا الخصوص مثل اليونسكو. كما أن النقاد قد عبروا عن اهتمامهم حول نقص المساءلة داخل بُنى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (Woods, 2001).

لم يتنامى تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية خلال السنوات الأخيرة فقط، بل إن عددها قد تزايد أيضاً بشكل سريع. يرجع هذا إلى عدد من العوامل: أولاً أن دمقرطة عدد من الدول عبر العالم منذ انتهاء الحرب الباردة قد أدى إلى خلق فضاء مرحب للمنظمات الدولية غير الحكومية، والتي لم تكن لتتسامح معها النظم السلطوية. ثانياً، ضعف عدد كبير من الدول مما دفعها للاعتماد على المنظمات الدولية غير الحكومية في أداء المهام التي كانت الدولة تقوم بها من قبل. غالباً ما تكون هذه الحالة عندما تواجه الدول كوارث إنسانية واقتصادية رئيسة. على سبيل المثال، ففي كثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء، تقدم المنظمات الدولية غير الحكومية خدمات صحية واجتماعية ضرورية في المجتمعات المتأثرة بوباء الإيدز. أكثر من ذلك، فغالباً ما تكون الدول في العالم النامي مضطرة إلى تخفيض الإنفاق الاجتماعى والدعم من أجل تسديد الديون الخارجية مما يدفع بالمنظمات الدولية غير الحكومية للدخول في هذه المجالات، وتولى مسئولية بعض الأدوار الاجتماعية والرفاه. ثالثاً، يرتبط كل من النمو والتأثير المتزايد لقطاع المنظمات الدولية غير الحكومية بالتغييرات التكنولوجية – وبصفة خاصة التطورات في تكنولوجيا الاتصالات. فقد أتاح الإنترنت وسائل الاتصال لكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية صغيرة الحجم مع غيرها من المنظمات في أنحاء أخرى من العالم الذي يتشارك معها في قضايا مشتركة، ونشر رسالتهم عبر جمهور أوسع. وبدورها، فإن الشبكات الواسعة من التحالفات بين المنظمات الدولية غير الحكومية قد أخذت في الظهور في العقود الأخيرة. أمثلة ذلك تتضمن أنشطة الجماعات المختلفة المتنوعة والمشتركة في حملات لتحسين ظروف العمل في صناعة الملابس العالمية (Connor 2004). تتضمن الجماعات المنفذة للحملات حول هذا الموضوع كلاً من اتحادات المستهلكين، جماعات المصالح للتجارة الحرة، والجماعات الدينية، ومنظمات التنمية الدولية، واتحادات العمال في كل من الدول الغنية والفقيرة في العالم، إضافة إلى جماعات المرأة من بين

جماعات أخرى. مثال آخر من هذا النوع من شبكات الحركات الاجتماعية يمكن أن نراها في التقاء واتحاد جماعات المرأة، والنشطاء في الحملات من أجل الاعتراف بالعنف ضد المرأة باعتباره أحد موضوعات حقوق الإنسان. وبنجاح كبير، فقد استطاعت جماعات المرأة تنسيق حملاتها واستطاعت أن تلقى الضوء على القضية في منتديات متعددة للأمم المتحدة واجتماعاتها خلال التسعينيات (Bunch, 1995 Merry, 2006) .

إن تشكيل مثل هذه الأنواع من الشبكات قد أصبح وبشكل متزايد، أمراً معتاداً، كما أصبح من الغالب استخدام مصطلح "المجتمع المدنى العالمي" لتلخيص هذه العمليات المتنوعة. وسوف نعود إلى النظر في بعض من هذه الحركات الاجتماعية / المنظمات الدولية غير الحكومية NGOs عندما نستكشف ظهور ما يُسمى بالحركة "المضادة للعولمة" في الفصل السابع.

تمثل الأمثلة السابق ذكرها أعلاه - جماعة الخضر، والحملات ضد إنتاج الملابس الجاهزة Sweatshop Production أهمية خاصة لسبب آخر. فهى قد أثارت موضوعات تتجاوز ما اعتادت العلاقات الدولية التقليدية إحالته إلى جدول الأعمال. ذلك أنها قد دفعت الحملات حول القضايا البيئية العالمية، أو حقوق العمل في الاقتصاد العالمي، وبذلك تكون قد لعبت دوراً في توسيع نطاق وتحدي حدود حقل العلاقات الدولية. فقد أصبحنا مضطرين لإعادة النظر في الطريقة التي كانت تميز العلاقات الدولية في مصطلحات واقعية مثل النضال من أجل القوة والثروة بين الدول القومية المتنافسة. كذلك، فإن هذه الاهتمامات الجديدة يمكن ملاحظتها بمعنى أن لها بعداً معيارياً "قيمياً" مهماً - فهى تتحدانا لنفكر حول أى نوع للعالم نريد أن نعيش فيه. أكثر من هذا، فإن هذه قضايا تجبرنا على مواجهة زيف التمييز بين السياسات "الدولية" و "الداخلية". وفوق كل هذا، فإن أموراً مثل الإنتاج الدولي، وقضايا العمل، والقضايا البيئية العالمية تتضمن تفاعلاً معقداً للفاعلين والموضوعات التي تكمن داخل وخارج حدود الدولة. ومن ثم، فإن المنظمات البيئية غالباً ما تسألنا أن "نفكر محلياً، ونتصرف عالمياً"، ومثل هذه الجملة تحمل وبدقة رسالة توضح أن بؤرة التركيز الوحيدة على ما هو "دولي" قد أصبحت الآن، وبشكل متزايد، غير كافية في فهم العلاقات الدولية.

الشركات متعددة الجنسيات

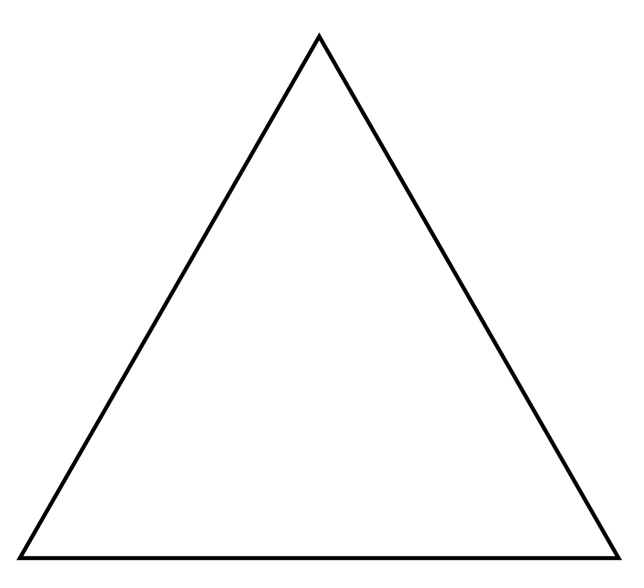
Multinational Corporations

تعدُّ الشركات المتعددة الجنسيات واحدة من أكثر الفاعلين من غير الدول أهمية، كما أن دورها معترف به منذ فترة طويلة في السياسة الدولية. وهي شركات تمتلك العمليات (المصانع، والمكاتب، ...الخ) في مناطق متفرقة من العالم تقع خارج حدود دولة المنشأ التي تأسست فيها. وتتم الإشارة إلى أجزاء الشركة فيما وراء البحار باعتبارها شركاتها التابعة. وتمثل الشركات المتعددة الجنسيات واحدة من الملامح المتيزة للاقتصاد العالمي عبر قرون عدة. فعلى سبيل المثال، فإن شركات البترول قد تم تنظيمها، ومنذ وقت طويل، على أساس متعدد الجنسيات، وكانت ولا تزال من اللاعبين ذوي الأهمية في السياسة العالمية. فقد تزامنت تلك الأهمية مع نمو قطاع التصنيع العالمي منذ الستينيات فصاعداً، حيث توسعت الشركات عبر البحار من أجل البحث عن مصادر جديدة للعمل الرخيص في العالم النامي، وهي الفترة التي شهدت معها أكثر درجات النمو سرعة في أعداد الشركات المتعددة الجنسية (Held *et. al*., 1999).

من المعترف به، وعلى نطاق واسع، أن الشركات المتعددة الجنسيات قوية اقتصادياً، كما أنه قد أصبح، وإلى حد ما ممارسة مقبولة في الأدبيات، أن تتم مقارنة العوائد السنوية لعدد من كبريات الشركات المتعددة الجنسيات بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول. على أي حال، وعلى نحو ما يشيرُ إليه (هلد وآخرون، ١٩٩٩)، فإن مقارنة بسيطة من هذا النوع لا تخبرنا الكثير عن العلاقات المعقدة بين الدول ورأس مال الشركات المتعددة الجنسيات. فهذه الشركات تستخدم قوتها الاقتصادية بطرق مختلفة لتساوم الدول (وأيضاً بعضها ببعض). وقد اقترح البعض أن هذه الشركات كانت قادرة على إجبار الدول في العالم النامي على تخفيض معايير العمل لديهم، أو لتحاصر حقوق اتحادات العمال، في محاولة لتأمين الاستثمارات القادمة من الشركات. وقد أشار بعضهم الآخر إلى الطرق التي تمتلك من خلالها هذه الشركات قوة ضاغطة – للتأثير على سياسات الحكومة تجاه أمور مثل التغييرات المناخية،

والأطعمة المعدلة وراثياً، أو حتى القرارات المتعلقة بدخول حرب من عدمها. لكننا، وفي الوقت نفسه، نحتاج أن نعترف بأن قوة الشركات المتعددة الجنسيات غالباً ما تنبع من حقيقة أن الدول قد قامت بتمكين الشركات من الذهاب عالمياً من خلال تعديل تنظيم اقتصادياتها، والتنافس على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

وقد رأى (Stopford and Strange, 1991: 2) ستوب فورد وسترانج، أن العلاقة بين الدول والشركات قد اتخذت طابعاً ثلاثياً. ففي عالم اليوم، تحدُثُ الدبلوماسية على تقاطعات ثلاثة يوضحها الشكل (٥,١). أولاً، هناك التفاعلات الدبلوماسية التقليدية بين الدول - أمور مثل مفاوضات التجارة، والمعاهدات الثنائية، والقرار بدخول الحرب، أو بمحاولات تجنب الحرب. تظل هذه التفاعلات التقليدية فيما بين الدول عنصراً مهماً في المسرح السياسي الدولي (النقطة المهمة هنا ليست أن الدول لم تعدٌّ كما كانت الفاعل المهم الوحيد في السياسة الدولية). ثانياً، أنه من الممكن الإشارة إلى العلاقات بين الدول والشركات. على سبيل المثال، فإن الشركات قد تشكل قوة ضاغطة ضد حكومات الدول لتتخذ مجرى معين للتصرف، أو أن الدول قد تبحث عن طرق لتقييد أنشطة الشركات المتعددة الجنسية، أو قد تبادر بأمور مثل الإصلاح الضريبي، أو فرض قيود على أنشطة اتحادات العمال كوسيلة لجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية (عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء شركات تابعة لها في دول أخرى). وأخيراً، فإن الأهمية المتزايدة لعمليات دمج الشركات، وإقامة التحالفات بين الشركات المتعددة الجنسية، إنما تعني أيضاً أنه حتى العلاقات الوحيدة بين الشركات لها نتائج سياسية عالمية مهمة".



شكل (٥,١).ستوبفورد (Stopford) وسترانج (Strange) عن الدبلوماسية الثلاثية.

وفي الحقيقة، فإن ما يُعدُّ مهماً حول نموذجهم للدبلوماسية الثلاثية يتمثل في أنهم يرون كل الأنواع الثلاثة من العلاقات المتداخلة باعتبارها سياسة. وبعبارة أخرى، حتى المفاوضات بين الشركات المتعددة الجنسية (على سبيل المثال، حول دمج شركة أو عمل أو تحالف) لها نتائج سياسية بالنسبة للعالم الذي نعيش فيه اليوم، كما تعدُّ مهمة تماماً لدارسي العلاقات الدولية للمساومة الدبلوماسية التي تحدث بين الدول.

القوة الخاصة والسلطة: النظر إلى ما وراء الشركات المتعددة الجنسيات

Private Power and Authority Looking Beyond the MNCs

من الأمور التي أثيرت في النقاش القول بأن القوة والنفوذ المتزايدين للشركات المتعددة الجنسية في العلاقات الدولية يمثلان انعكاساً لعملية خصخصة متزايدة للسلطة في السياسة الدولية اليوم. تلك هي الفكرة القائلة بأن الدول قد تنازلت بالفعل عن بعض من قوتها لعدد من الفاعلين الأقوياء اقتصادياً من غير الدول، أي لبعض شركات بذاتها. أحد الأمثلة على ذلك يمثلها ظهور شيء ما، يسمي الشركات العسكرية الخاصة (PMCs)، التي توفر أفراداً مدربين عسكرياً وأمنياً للدول (Shearer, 1988). وبوجه عام، فقد ارتبط استخدام الشركات العسكرية الخاصة بالدول الضعيفة المتورطة في صراعات في أفقر مناطق العالم. فعلى سبيل المثال، فقد ارتبطت هذه الشركات العسكرية الخاصة بالصراعات في كل من سيراليون، وبابوا غينيا الجديدة. غير أن هذه الشركات قد أصبحت موضع استخدام كثيف من قبل الولايات المتحدة مع احتلال العراق الذي تميز بالاستخدام المتزايد للتعاقدات الفرعية للأعمال العسكرية للشركات خاصة.

عند البحث في دور القطاع الخاص في السياسة الدولية، من المهم أيضاً أن نلاحظ أن صناعتين من أكثر الصناعات ربحية في العالم - التجارة غير المشروعة للسلاح والمخدرات - تحكمها، وإلى درجة كبيرة، مجموعة من الفاعلين الخاصين الدوليين غير الشرعيين. فقد تزايد مجال وفعالية الأنشطة الإجرامية المنظمة بشكل خطير عبر مجرى القرن العشرين. فمن الممكن الآن الحديث عن الجريمة المنظمة باعتبارها "عابرة للقوميات" في طبيعتها. فهناك عدد كبير من المنظمات الإجرامية - بعض من أكثرها شهرة وأكبرها حجماً - تتضمن الجريمة المنظمة الإيطالية مثل (As The Cosa Nostra of Sicilly) و نيبوليتان كامورا، وبورو يوكودان اليابانية، والترايدز الصينية، وكارتلات جنوب شرق آسيا، وكارتلات أمريكا اللاتينية للمخدرات، وظهور المافيا الروسية (والتي غالباً ما لا تكون روسية على الإطلاق، بل من جورجيا وأوكرانيا، وشيشنيا).

إن ما تشترك فيه هذه المنظمات الإجرامية مع الشركات المتعددة الجنسية، والشركات التي تم مناقشتها في هذا الفصل، إنما يتمثل في أنها جميعاً ذات نشاط عالمي – كوني – أي أنها تصبح من الفاعلين عبر القوميين. وغالباً، ما اتبعت الأنشطة الإجرامية المنظمة أماكن المنفى العرقية "الإثنية"، حيث يتحركون عبر البحار، لكنهم دائماً ما كانوا يبحثون عن حلفاء خارجيين عبر البحار. لذلك، فإن (Galeotti, 2001) يرى أن المنظمات الإجرامية غالباً ما تأخذ بعض خصائص الشركات المتعددة الجنسيات، "لديها في الواجهة عمل مشروع في مظهرها الخارجي الآخذ في التزايد على المستوى العالمي، واتجاهاً نحو التعددية القومية (Galeotti, 2001:208).

المنظمات الإرهابية الدولية

International Terrorist Organizations

تعدُّ مناقشات الفاعلين غير الشرعيين في العلاقات الدولية غير مكتملة بدون التطرق إلى المنظمات الإرهابية. ذلك أن الأعمال السياسية العنيفة ضد الأهداف المدنية كانت، ولزمن طويل، خاصية لكل من السياستين الداخلية والدولية. ومع ذلك، فإنه، ومع الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فإن دراسة المنظمات الإرهابية العالمية قد تصدرت أجندة العلاقات الدولية. فقد أظهرت أحداث ٩/١١ للعالم أن السياسة العالمية لم تكن وببساطة حول الصراعات بين الدول – حيث استطاعت منظمة مثل القاعدة، ولا تزال، أن تلحق أضراراً كثيرة، بل وربما في الحقيقة دماراً أكثر، ضد أكثر الدول قوة اقتصادياً وعسكرياً في العالم أكثر من أي "دولة عدو" أخرى. وغالباً ما تتم الإشارة إلى القاعدة باعتبارها منظمة إرهابية دولية، أو كونية. ترجع أحد أسباب ذلك إلى الطريقة التي تتم بها رؤية الإرهاب باعتبار "عولمته" المتزايدة، أو عولمة الإرهاب المتزايدة (Cornin, 2002)، فالمنظمة يتم إدراكها باعتبارها شبكة عالمية تعمل عبر الحدود الوطنية، مستخدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة. كذلك، تعدُّ القاعدة منظمة إرهابية دولية ذات بؤرة تركيز عالمية فيما يتعلق بأهدافها. فبينما قامت عديد من المنظمات الإرهابية بالعمل داخل فهم

للسياسة الدولية حيث الدولة الفاعل الأكثر أهمية - على سبيل المثال، فإن جماعات مثل أييتا ETA في إسبانيا تعدُّ جماعات انفصالية تستهدف تأسيس دولتهم الذاتية، فإن الجماعات الإرهابية العالمية يتم إدراكها باعتبارها تتحدى قدرة النظام الدولي على البقاء، والتي تقوم بدورها على وجود الدول. بالطبع، فإن القاعدة ليست المنظمة الإرهابية الأولى التي تمتلك هذه المقاصد والأهداف الأكثر تركيزاً على البعد العالمي - يمكننا الإشارة إلى المنظمات الإرهابية الشيوعية والفوضوية خلال القرنين التاسع عشر، والعشرين، والتي ارتبطت بأفكار مماثلة (Jensen, 2001).

تثور واحدة من المشكلات الرئيسة لطالب العلاقات الدولية عند تناول قضية الإرهاب. تتمثل المشكلة في شدة صعوبة الوصول إلى تعريف دقيق للمنظمة الإرهابية، على وجه الدقة، ماذا تكون؟ (هل يختلف الإرهابي عن المقاتل من أجل الحرية؟) (Chomsky, 2002) . وقد يثير بعضهم، وبشكل أكثر جوهرية، أن الدول نفسها يمكن أن تتورط في أعمال للإرهاب - الاغتيالات، أعمال القتل الجماعي، اختطاف الطائرات، التفجيرات، اختطاف الأفراد، والابتزاز العنيف -، وهي كلها أعمال نفذتها دول. كذلك، فإن الدول تؤدي دوراً مهماً في تأييد المنظمات الإرهابية، لتزيد بذلك الضبابية حول الخط الفاصل بين الدولة والفاعلين من غير الدول (Byman, 2005). هكذا، فإننا نستطيع أن نرى، وبشكل أساسي أن النظر إلى المنظمات الإرهابية في العلاقات الدولية يثير أسئلة عدة حول دور الدولة في السياسة الدولية الذي لا يمكن التعامل معه بشكل كاف داخل الإطار الواقعي.

تحدي مركزية الدولة: إعادة الصياغة المفاهيمية للسياسة العالمية

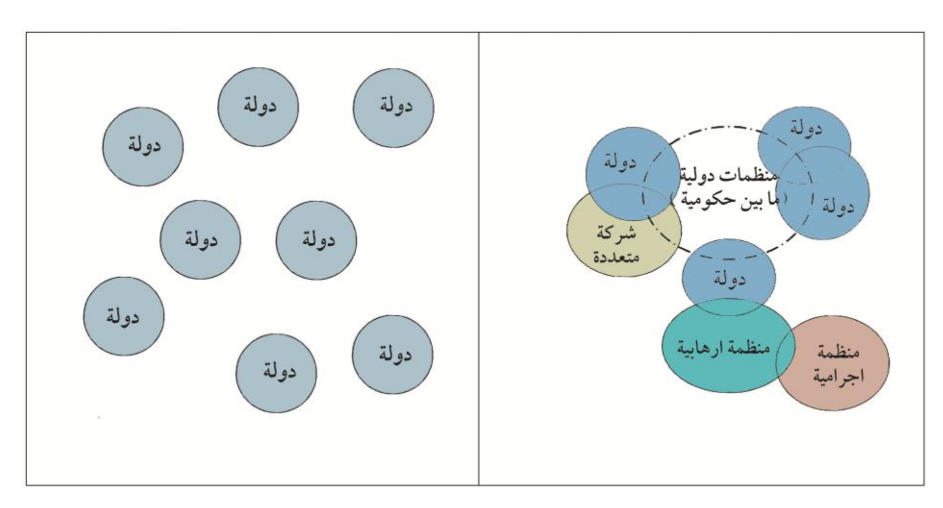
Challenging State Centricism: Reconceptualizing World Politics

في التعليق على المراجعة لكل الفاعلين عبر القوميين المختلفين الذين تمت مراجعتهم في هذا الفصل، دعنا نتحول الآن للتفكير بشكل أكثر اقتراباً حول التساؤل عن الكيفية التي يشكل بها ظهور هؤلاء الفاعلين العالميين مواجهة وتقويضاً للرؤية الواقعية للسياسة العالمية.

أولاً، هناك النقطة الأكثر وضوحاً بأن ظهور كل هؤلاء الفاعلين المختلفين يمثل تحدياً للرؤية القائلة بأن الدولة هي الفاعل الأكثر أهمية في السياسة العالمية. ثانياً، بينما قد لا تمتلك منظمات عديدة نفس أنواع القوة والموارد مثل الدولة، إلا أن هذه المنظمات تشكل بالفعل تحدياً لفكرة سيادة الدولة (المبدأ الذي يؤسس الدولة القومية كفاعل مستقل له السلطة السياسية العليا داخل النظام الدولي)؛ لأن أنشطتها تتخطى ، وبسهولة، حدود الدولة، وغالباً ما تهرب تلك المنظمات نتيجة لذلك من سيطرة الدولة. على سبيل المثال، فقد ترغب دولة في تنظيم أنشطة إحدى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة داخل حدودها، والتي تقوم بتلويث البيئة المحلية، لكن الدولة تخشى أنها إذا مارست ضغطاً على تلك الشركة، أن تنتقل هذه الشركة إلى دولة أخرى حيث النظم البيئية أكثر مرونة. وقد يتمثل مثال آخر في أن دولة قد ترغب في متابعة أنشطة العصابات الإجرامية، ولكنها، أي الدولة، تجد أنه يستحيل تقريباً أن تقتفى أثر أنشطة الأعمال لهذه العصابات؛ بسبب الطريقة التي تتم بها عمليات غسيل الأموال (التمويل الإجرامي) من خلال المراكز البنكية خارج الإقليم. أخيراً، يمكن أيضاً الادعاء بأن تطوير شبكات متسعة من العلاقات البينية في السياسة العالمية، وظهور مراكز جديدة للسلطة والقوة فيما وراء الدولة، إنما تمثل مجتمعة تحدياً ليس فقط لأفكار السياسة العالمية، والتي تتشكل من الدول ذات السيادة، لكنها تتحدى أيضاً الفكرة الفوضوية التي تعدُّ جوهرية للتحليل الواقعي.

في الشكل (٥,٢) نقدم، وعلى سبيل المثال، صورتين مختلفتين تماماً للنظام الدولي. على الجانب الأيسر، نرى الرؤية الواقعية والتي تتكون العلاقات الدولية فيها من الدول ذات السيادة فقط (وأن هذه الدول تتصادم مع بعضها بعضاً مثل كرات البلياردو). وعلى الجانب الأيمن من الشكل، نقدم صورة مختلفة تماماً تتكون العلاقات الدولية فيها من سلسلة من الفاعلين المختلفين، وهم يعملون داخل وخارج الدولة. وهكذا، يسمح التفكير في العالم من منطلق شبكات الفاعلين المترابطة معاً بفهم أكثر تعقيداً للعالم عما تقدمه كرات البلياردو المتصادمة في الواقعية (Rise-Kapen 1995, Dicken et., al., 2000)

إن ما رأيناه في هذا الفصل يتمثل في أن هناك تنوعاً معقداً من الفاعلين في السياسة العالمية. لكن كيف يجب أن نحاول إعادة صياغة مفاهيم السياسة العالمية وصولاً إلى تقييم لكل هؤلاء الفاعلين المختلفين؟ لقد وصلنا من قبل إلى بعض المفاهيم التي تقدم طرقاً جديدة للتفكير في السياسة الدولية – على سبيل المثال – الحكم متعدد المستويات، والدبلوماسية الثلاثية. نستطيع الآن التحول إلى النظر في بعض من الطرق الأكثر عمومية لصياغة مفاهيم سياسية دولية مكونة من فاعلين متعددين ومتنوعين.



شكل (٥,٢). صورتان للفاعلين في السياسة العالمية.

الاعتمادية المتبادلة المعقدة والتفكير في المؤسسات

Complex Interdependency And Thinking About Institutions

يمكن رؤية مناقشة الفاعلين من غير الدول في السياسة الدولية في الأعمال المبكرة للمؤسساتيين الليبراليين الجدد مثل روبرت كوهان، وجوزيف ناي (انظر الفصل الرابع). ففي أوائل السبعينيات، قدم كوهان وناي (١٩٧١) أفكار "العلاقات عبر القومية"، التي أكدت على الدور المهم الذي كان الفاعلون من غير الدول يمارسونه، وبشكل متزايد في

الشؤون الدولية. وقد تم إنتاج تلك الأفكار خلال فترة من التاريخ الدولي كان الانفراج، أو تدفئة العلاقات، بين الزعامات الرئيسة في الحرب الباردة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) آخذاً في الحدوث. وعلى أي حال، ففي أواخر السبعينيات، وبتزايد سخونة الحرب الباردة، فقد كان هناك إعادة تأكيد على طرق واقعية أكثر تركيزاً حول الدولة في التفكير في السياسة الدولية. وهكذا، وبشكل مهم، فإن عمل هؤلاء المؤسساتيين الليبراليين الجدد لم يكن أبداً متناقضاً تماماً مع أكثر النظريات المركزية للدولة. يرجع ذلك إلى أنها قد سلمت بأنه بينما ظهرت سلسلة من الفاعلين عبر القوميين من غير الدول، فقد ظلت الدولة الفاعل الأكثر أهمية في السياسة الدولية. وهكذا، فقد كان الفاعلون عبر القوميين مهمين؛ لأنهم أدوا دوراً في استثارة الفوضوية — فقد أسهموا في خلق بيئة سياسية دولية تتميز "بالاعتمادية المعقدة" بين سلسلة من الفاعلين من غير الدول، والتي كان يُرى أنها ستسهم في قدرة الدول على التعاون (ما أطلق عليه التعاون في ظل الفوضوية). إن الأهمية التي أضفاها كوهان على المؤسسات الدولية في دعم التعاون تتم مناقشتها في الاقتباس المقدم في الصندوق (٥,٣).

الصندوق (٥,٣). روبرت كوهان عن أهمية المؤسسات الدولية.

اعتقد أن المؤسسات الدولية تستحق الدراسة لأنها منتشرة ومهمة في السياسة العالمية، ولأن عملها وتطورها يصعب فهمهما. لكنني أيضاً أحثُ على الاهتمام بهم على أسس معيارية "قيمية". فالمؤسسات الدولية لديها قدرة كامنة على تسهيل التعاون، وبدون التعاون الدولي، فإنني أعتقد أن الآفاق لمخلوقاتنا "لكائناتنا" سوف تكون في الحقيقة شديدة الفقر. فالتعاون ليس دائماً لطيفاً أو عديم الخطر. لكن بدون التعاون، فإننا سوف نتوه أو نضل الطريق، وبدون المؤسسات، فلن يكون سوي قدر ضئيل من التعاون. وبدون معرفة كيف تعمل المؤسسات — وما الذي يجعلها تعمل بشكل جيد، فهناك احتمالية أن يقل عدد وجودة تلك المؤسسات عنه فيما لو كانت تلك المعرفة واسعة الانتشار.

Robert Keohane, International Institutions and State Power (1989a 1974, Original Emphasis).

ففي كتابه بعنوان "المؤسسات الدولية وقوة الدولة" (١٩٨٩ أ)، قسم كوهان فكرته بأن السياسة العالمية مؤسسية – وأن تلك المؤسساتية هي التي تقدم فضل تمكين لآفاق التعاون بين الدول بعضها ببعض. ويحدد كوهان ثلاثة أنواع مختلفة للمؤسسات الرسمية. النوع الأول هو المؤسسات الرسمية. وهذه المؤسسات الرسمية ليست مجرد منظمات ما بين الحكومات مثل الأمم المتحدة، أو الآسيان، فهذه المجموعة تتضمن أيضاً سلسلة متسعة ومتنوعة من الفاعلين عبر القوميين مثل المنظمات الدولية غير الحكومية NGOs، والشركات متعددة الجنسيات.

أما المجموعة الثانية من المؤسسات فتتمثل فيما أسماه كوهان النظم Regimes. وتتمثل النظم بالأساس في تجسيد لحل المشكلات الدولية للموضوع المحدد، حيث تجتمع مجموعة من الدول والفاعلين من غير الدول معاً حول موضوعات مثل الانتشار النووي، والتجارة الدولية، أو تغير المناخ. وأخيراً، يرى كوهان أن الأعراف (طرق عمل الأشياء) لها أيضاً نوعية مؤسسية. وهكذا، بالنسبة لكوهان فإن عرف التبادلية "المبادلة" في الشؤون الدولية (بمعنى أن دولة تستطيع أن تتوقع دائماً أن تتم معاملتها بطريقة تتماثل مع أفعالها) لها نوعية مؤسسية. وقد تم تقديم الحجة بأن هذه الأعراف هي بمثابة أحجار بناء أساسية في تأسيس المؤسسات والنظم الرسمية.

فكرة العصور الوسطى الجديدة

The Idea of New Medievalism

بينما يزودنا كوهان بتبويب وصفي لسلسلة من الفاعلين المختلفين، فقد ظل ملتزماً بفكرة أن الدولة كانت ماتزال الفاعل الأكثر أهمية في السياسة الدولية. بهذا المعنى، فإن تقسيم كوهان يعدُّ إلى حد ما محدوداً في المدى الذي يستطيع فيه فعلاً تحليل الطبيعة المتغيرة لمجال السياسة الدولية. لذلك، فقد سعت المنظورات الأخرى لمحاولة تغليف الذي تتم عنده إعادة تشكيل القوة في عالم السياسة العالمية اليوم. ويتمثل ما تقترحه هذه المنظورات في أن القوة ليست شيئاً يجب أن نربطه وفقط بالدول. ففي السبعينيات، فإن الباحث بالمدرسة

الإنجليزية هيدلي بال (Hedley Bull) قد بدأ التفكير في هذه المشكلة، وقدم عدداً من السيناريوهات المختلفة للكيفية التي قد تتطور بها السياسة الدولية. أحد هذه السيناريوهات، والذي عنونه "القرون الوسطى الجديدة"، قدم رؤية أن السياسة العالمية قد تصبح مشابهة للتنظيم غير الإقليمي والمتداخل للسلطة (السياسية) في العصور الوسطى (Bull, 1977: 254-255). ففي فترة العصور الوسطى، فإن ذلك كان يتمثل في أشياء مثل سلطة الكنيسة (فاعل من غير الدول)، ووجود الإقطاعيات والإمبراطوريات ودول المدينة المتداخلة فيما بينها. لذلك، فإن موقف العصور الوسطى الجديدة يقترح ان العالم يقترب من التشابه مع تلك الحالة للأمور داخل المنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني العالمي، والحكومات المحلية والإقليمية التي تمارس السلطة على قضايا مختلفة.

وقد وجه بال انتباهنا إلى عدد من خصائص السياسة الدولية التي من الممكن أن تتطور لتغير العالم من عالم تُرتب فيه القوة والسلطة بشكل أساسي مع الدول، إلى عالم يوجد فيه مصادر متعددة، ومتداخلة للقوة والسلطة. فهو أولاً قد أشار إلى التكامل الإقليمي لبعض الدول (وتحديداً تلك الواقعة في أوروبا)، والتجزئة والتفكك في بعض الدول الأخرى؛ نتيجة للانفصال (Bull, 1977: 264-268). لقد كان بال مهتماً، وبصفة خاصة، بحالات حيث الانفصالية لا تقود إلى خلق دول جديدة — ومن ثم فإن تحلل السلطة السياسية الذي حدث داخل المملكة المتحدة في ويلز وسكوتلاند قد يكون مثالاً جيداً لهذا.

ثانياً، فإن إعادة إحياء العنف الدولي الخاص يتم تقديمه باعتباره تحدياً لقوة وسلطة الدولة (Bull, 1977: 268) . وبالتحديد، فقد أشار بال إلى صعود الجماعات الإرهابية. على أي حال، فإن صعود الشركات العسكرية الخاصة هو الذي خلق أو أوجد تحدياً أكبر لسلطة الدولة. يرجع هذا إلى أن التعريفات الكلاسيكية للدولة تدعى بأن الدول لها سلطة كاملة على الاستخدام المشروع للعنف في كل من المجالين الداخلي والمجال الخارجي. وهكذا، فإن ما يمكن أن نراه هنا يتمثل في التخلي عن هذا الجانب الأساسي لسيادة الدولة إلى فاعلين خاصين من غير الدول.

ثالثاً: أشار بال إلى نمو الشركات متعدية القوميات، ورابعاً، إلى دور التكنولوجيا في توحيد العالم (وبذلك هدم الأفكار القائلة بأننا نعيش في وحدات من الدول محددة ومنفصلة إقليمياً). وبذلك، فإن ما يقدمه لنا هو صورة للسياسة العالمية ، تعدُّ وبشكل أساسي، متناقضة مع الرؤية الواقعية للعلاقات الدولية المركزية حول الدولة. فعندما قدم بال هذه الأفكار خلال السبعينيات، فقد تمت رؤيتها باعتبارها سيناريو ممكن (والسيناريو الذي شعر بأنه لن يحقق كثيراً من الاستقرار للسياسة الدولية، ولذلك كان مستقبلاً غير محتمل). على أي حال، فإن هذه الأفكار قد اتسع انتشارها بشكل مهم في السنوات الأخيرة (Linklater, 1998, Freiderichs, 2001) وقد يكون ذلك، وبصعوبة، أمراً مثيراً للدهشة، حيث الاتجاهات السابقة التي لاحظها بال، قد أصبحت جميعها، وبشكل متزايد، مهمة بذاتها، بل ومهمة لفهمنا للسياسة العالمية اليوم.

الحكم العالمي

Global Governance

إن أفكار الاعتمادية المتبادلة المعقدة، والقرون الوسطي الجديدة غالباً ما تتم رؤيتها باعتبارها أفكاراً مفاهيمية أساسية في ظهور حقل مهم للدراسة داخل العلاقات الدولية – ألا وهو حقل "الحكم العالمي". وغالباً ما يتم توظيف مفهوم "الحكم العالمي" لتغليف طبقات متعددة ومختلفة من السلطة التي توجد في عالم متزايد التعقيد (Rosenau, 1995). على أي حال، فإن الحكم العالمي مصطلح أكثر اتساعا هو الآخر، وهو يعني أشياء مختلفة تماماً لمجموعات مختلفة من الناس. وفي الحقيقة، ومثل العولمة (مفهوم نناقشه بتفصيل أكثر في الفصل السابع)، فإننا قد نقترح أن الحكم العالمي مفهوم مختلف عليه بالضرورة.

بالنسبة لكثيرين من الباحثين، فإن الحكم العالمي مفهوم يتم توظيفه بشكل أساسي فيما يتعلق بالحاجة إلى الإصلاح وتوسيع نطاق سلطات المنظمات الدولية الحكومية (ما بين الحكومات) في عالم متزايد العولمة والتعقيد، ويواجه تهديدات متعددة للنظام العالمي. بالنسبة لآخرين، فإن المفهوم يُوظفُ في النظر إلى الطريقة التي يتم بها التفاعل المعقد بين الدولة، وبين الفاعلين من غير الدول، وقد اجتمعت للتعامل مع مشكلات ذات أهمية عالمية. وبصفة خاصة، يُعدُّ عمل (كتاب) روبرت كوهان مؤثراً بالنسبة لهذه الجماعة من الباحثين، ليس فقط لأنه يقدم أفكاراً عن الاعتمادية المتبادلة المعقدة، والتعاون في ظل الفوضوية - لكن أيضاً، وكما رأينا في الصندوق (٥,٣)؛ لأن كوهان ملتزم بفكرة أن التعاون يؤدى إلى نتائج إيجابية. إذاً، في كل من هاتين الحالتين، فإن الحكم العالمي يُنظرُ إليه على أنه خطوة جيدة وإيجابية - إعادة تشكيل علاقات القوة والسلطة في السياسة العالمية، والتي يمكن أن تؤدي دوراً في مساعدة شعوب العالم لتأتى بحلول لسلسلة من المشكلات العالمية المتنوعة (مثل ديون "العالم الثالث"، والفقر العالمي، والتدهور البيئي، وتغير المناخ).

على أي حال، فقد تبنى باحثون عديدون رؤية أقل خطورة "لحل المشكلات" في رؤية الحكم العالمي كمفهوم. فعلى سبيل المثال، فقد قام المنظر النقدي روبرت كوكس بتوظيف مصطلح "الحكم العالمي" في الإشارة إلى الطريقة التي بها قام الفاعلون من الشركات القوية مثل المتعددة الجنسيات، وحكومات معينة، أو عناصر داخل الحكومات، وسلسلة من الفاعلين من غير الدول، بالاتحاد فيما بينها حول تأييد نموذج "للعولمة" التي تجذر وتحمى مصالح الرأسمالية العالمية. ويتركنا كتاب مثل كوكس باقتراح أن الحكم العالمي قد يكون طريقة مفيدة لفهم إعادة تشكيل علاقات القوة والسلطة في السياسة العالمية - لكن هذا قد لا يكون بالضرورة شيئاً يفيد الجميع بالطريقة التي يقترحها كتاب مثل روبرت كوهان. وفي الحقيقة، فإن كوكس يقول بأن التخلص التدريجي من وهم الرأسمالية العالمية داخل المجتمع المدني يمكن أن تكون، وفي الحقيقة، أساساً تقوم عليه عملية إعادة تشكيل راديكالية، وحتى ثورية، للسياسة العالمية.

خاتمة

Conclusion

لقد حاولنا أن نقدمك (كدارس للعلاقات الدولية) إلى نظام ضخم من الأفكار المختلفة في هذا الفصل. وقد بدأنا بالنظر إلى العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات الإقليمية، قبل التحول إلى النظر في التحدي لقوة الدولة وسلطتها، والذي قد أتى من قبل مجموعة متنوعة من الفاعلين من غير الدول. إن ما يجب أن تكون هذه المناقشة قد أشارت إليه بالنسبة لك هو أن العلاقة بين الدول، وبين الفاعلين من غير الدول/من المنظمات الدولية الحكومية هي أمر بالغ التعقيد. إن مالم نقدمه في هذا الفصل هو مقولة أن الدولة فاعل غير مهم في السياسة الدولية. وفي الحقيقة، فإن هدف هذه المناقشة التي أثيرت في القسم الأخير من هذا الفصل كان محاولة تقديم فكرة أن ما يحدث هو إعادة تشكيل للقوة السياسية في السياسة الدولية، والذي تستمر فيه الدول في أداء دور مركزي مهم (وإن كان مختلفاً بعض الشيء).

تتمثل إحدى الأفكار التي يمكن استخلاصها من هذا الفصل في أنك لا تستطيع، وبشكل ذي معني، أن تحصل على مجال "سياسي" دولي منفصل. فالمنظورات الواقعية، ومنظورات الواقعية الجديدة على وجه الخصوص، قد قدمت لنا فكرة أن "الدولي" هو مجال للسياسة الدولية يختلف عن السياسة الداخلية؛ بسبب غياب السلطة (أو على نحو ما يطلقون عليها "الفوضوية"). وعلى نحو ما ذكر كوكس، فإن النظام الدولي يجب أن يتم فهمه – إدراكه – مثل مركب الدولة – المجتمع الذي يتقاطع عبر المستويات الداخلية والدولية للتحليل.

موضوعات للمناقشة

Topics For Discussion

١ – ماهي تعددية الأطراف ؟ وهل تعتقد أنها تظل مبدأً مهماً للسياسة الدولية اليوم؟

٢ - من وجهة نظرك، ماهي العوامل الرئيسة وراء الإقليمية المتزايدة للسياسة العالمية اليوم؟

٣ - ماهي القضايا والمناظرات الجديدة التي تعتقد أن المنظمات الدولية غير الحكومية قد دفعت بها إلى الأجندة السياسية الدولية؟

٤ - هل تعتقد أن الشركات المتعددة الجنسية تعدُّ أكثر قوة من الدول؟

٥ - أي من المنظورات النظرية التي تم تقديمها حتى الآن في هذا الكتاب تعتقد أنها تقدم لنا الفهم الأفضل لدور الفاعلين من غير الدول في الشؤون العالمية؟

قراءات إضافية

Further Readings

عامة، وعن "الفاعلون من غير الدول General, Non-State Actors

Nicholson, M. (2002) International Relations: A Concise Introduction, second edition, Basingstoke: Palgrave Macmillan. See Chapter 3, ‘Beyond the State: Non-State Actors in the Modern World’, pp. 34–49.

Willetts, P. (2005) ‘Transnational Actors and International Organisations in Global Politics’ in J. Baylis and S. Smith (eds) The Globalization of World Politics, third edition, Oxford: Oxford University Press, pp. 425–450.

Risse-Kapen, T. (1995) Bringing Transnational Relations Back In: Non-state Actors, Domestic Structures and International Institutions, Cambridge: Cambridge University Press.

Keohane, R. (1989) International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory, Boulder, CO: Westview Press.

الأمم المتحدة The United Nations

Weiss, T., Forsythe, D. and Coate, R. (2004) The United Nations and Changing World Politics, fourth edition, Boulder, CO: Westview Press.

الإقليمية Regionalism

Stubbs, R. and Underhill, G. (eds) (2000) Political Economy and the Changing Global Order, second edition, Oxford: Oxford University Press.

See section 3, ‘Regional dynamics’, pp. 231–296.

المجتمع المدني العالمي Global Civil Society

Glasius, M., Kaldor, M. and Anheier, H. (eds) (2006) Global Civil Society 2005/6, London: Sage.

الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Corporations

Stopford, J. and Strange, S. (1991) Rival States, Rival Firms: Competition for World Market Share, Cambridge: Cambridge University Press.

منظمات الجريمة عابرة القوميات Transnational Organized Crime

Galeotti, M. (2001) 'Underworld and Upperworld: Transnational Crime and Global Society', in D. Josselin and W. Walace (eds) Non-state Actors in World Politics, Basingstoke: Palgrave, pp. 203–217.

الإرهاب Terrorism

Booth, K. and Dunne, T. (eds) (2002) Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order, Basingstoke: Palgrave MacMillan, pp. 128–137.

الحكم (الحوكمة) العالمي Global Governance

O'Brien, R. and Williams, M. (2004) Global Political Economy: Evolution and Dynamics, London: Palgrave MacMillan. See Chapter 11, 'Governing the Global Political Economy'.

Wilkinson, R. (2005) The Global Governance Reader, London: Routledge.

الفصل السادس

نقد السياسة العالمية
CRITICIZING WORLD POLITICS

صاحب تطور العلاقات الدولية الواقعية تطورُ سلسلة من الانتقادات للسياسة الدولية. وقد رأينا، وعلى سبيل المثال، في الفصل الخامس، أنه بينما تستقر الواقعية على رؤية للسياسة العالمية تكون الدولة فيها هي الفاعل الرئيس، فإن الحقيقة تعدُ أكثر فوضوية. فهناك العديد من الفاعلين عبر القوميين المتنوعين يتفاعلون مع دول، وفيما بين بعضها البعض، وبطرق متزايدة التعقيد. ويعدُّ التفكير في دور الفاعلين عبر القوميين مجرد إحدى الطرق التي يمكن أن نصل من خلالها إلى بديل للتفاهمات الواقعية للسياسة العالمية. وسوف نبحث في هذا الفصل توسيع بعض الأفكار التي قمنا بتطويرها في الفصل الرابع، لنظهر لك كيف حاولت النظريات المختلفة للعلاقات الدولية الوصول إلى بدائل للعلاقات الدولية الواقعية.

هناك تنوع من المنظورات النظرية المختلفة داخل الحقل الأكاديمي لدراسة العلاقات الدولية. ومن المفيد التفكير في هذه النظرية المختلفة كعملية رسم لصور مختلفة تماماً للسياسة العالمية. فهي كلها تنظر إلى نفس الشيء، لكن كل مُنظر يقررُ التأكيد على أشياء مختلفة في صورهم الخاصة للسياسة العالمية. دعنا نأخذ في الاعتبار بعضاً من النظريات الرئيسة

للعلاقات الدولية، والتي قمنا بتغطيتها من قبل في هذا الكتاب: الواقعية، المثالية، والمدرسة الانجليزية. وعلى الرغم من أن هذه النظريات الثلاث تهتمُ كلها بفهم طبيعة السياسة العالمية، فإنها تأتي بتفسيرات مختلفة تماماً انظر الصندوق (٦,١).

الصندوق (٦,١). صور متنافسة للسياسة العالمية

الواقعية: يتكون العالم من دول قومية، موحدة، وذات سيادة، تعمل في بيئة تنافسية تعتمد على مساعدة الذات (فوضوية). تتصرف فيها الدول بعقلانية خدمة لمصالحها الوطنية، من أجل تعظيم القوة، ومن ثم تأكيداً لبقائها. يجبُ أن تكون المصالح السياسية للدول (القوة) ودائماً ذات أولوية في علاقاتها مع الدول الأخرى، وغالباً ما يكون الطريق إلى القوة ودائماً محدداً على ضوء القدرات العسكرية. نظراً لأن السياسة العالمية مكونة من دول ذات مصالح قوة متنافسة، فإن هناك بعضاً من الحتمية أن تلك الدول سوف تذهب إلى الحرب فيما بينها.

المثالية: يجب أن يكون الفرد، وليس الدولة، في موضع المركز لنظرية السياسة الدولية. فالدول، نتيجة لذلك، تُعدُّ شراً ضرورياً، وأن وجود دول كبيرة، غير تمثيلية، وغير ديموقراطية، يغذي الطريق إلى الحرب.

الأفراد عقلانيون، وهم "يعظمون الفائدة" – هم يتمنون أن يفعلوا أشياء جيدة لأنفسهم، قدر استطاعتهم. لذلك، فهم يتشاركون في "انسجام للمصالح" عميق الجذور. تتضمن هذه المصالح أشياء مثل الحريات الشخصية، وحقوق الإنسان، والفرص للاشتراك في الثروة. إن الدول التي تنتظم حول مبادئ الديموقراطية والتجارة الحرة تُمكنُ مصالح الأفراد من أن تنعكس في العلاقات ما بين الدول. ومن المحتم، أن هذه الدول الديموقراطية الليبرالية اقتصادياً (التجارة الحرة) تُعدُّ أقل احتمالاً للذهاب إلى الحرب فيما بينها، وضد بعضها البعض، لأن هذا يسير ضد "تناغم المصالح" للأفراد.

المدرسة الانجليزية: يقدم اتباع المدرسة الانجليزية رؤيتهم بأن الدول تعد فاعلين مهمين في السياسة العالمية، وأنها تعمل في ظل ظروف الفوضوية، لكنها تستطيع أن تتعايش مع بعضها البعض داخل سياق مجتمع الدول. وقد تطور مجتمع الدول هذا تاريخياً، وهو يشير إلى الأعراف المتنوعة للسلوك الدولي، والقانون الدولي، والعلاقات المتقاطعة بين الدول، والتي تشكل العلاقات بين الدول، وتدخل بعض النظام على السياسة الدولية.

لدينا ثلاث صور شديدة الاختلاف للسياسة العالمية. هناك الرؤية الواقعية التي تؤكد على دور الدولة في الشؤون الدولية - وتقدم صورة للدول باعتبارها ساعية للقوة، تعمل من أجل "المصلحة الوطنية". وفي هذه الرؤية، هناك مجال صغير نسبياً لمناقشات الأخلاق والأخلاقية، فالدول، وببساطة، تفعل ما تضطر إليه من أجل البقاء. على النقيض من ذلك، فإن المثاليين يركزون اهتمامنا على الفرد، ويثيرون اسئلة معيارية "قيمية" حول كيفية وجوب تطور السياسة العالمية من أجل التأكيد على سيادة / غلبة العلاقات الدولية السلمية. وأخيراً، فإن المدرسة الانجليزية قد حاولت تطوير موقف وسط بعض الشيء بين المنهجين السابقين، وذلك بإلقاء الضوء على كل من الطبيعة السيادية للدول، والحاجة إلى التفكير في هذه الدول باعتبار أنها تتصرف داخل سياق شيء ما يطلقون عليه "المجتمع الدولي".

لكن الاختلافات بين النظريات المختلفة للعلاقات الدولية لا تقتصر على أي صورة يرسمونها للسياسة الدولية، فهناك أيضاً اختلافات في الطريقة التي يرسمون بها صورهم - الأدوات والأساليب التي يستخدمونها ليرسموا لنا رؤيتهم للعالم. لذلك، فعند النظر إلى الاختلافات المميزة بين النظريات، فإننا نحتاج أيضاً إلى أن نأخذ في الاعتبار موضوع المنهجية؛ الأدوات والأساليب التي يستعملها الباحثون للوصول إلى شروحاتهم وتحليلاتهم للسياسة العالمية. وهذه قضية مهمة؛ لأن أكثر الانتقادات الحديثة وأكثرها ابتكارية في نقدها للواقعية قد ركزت على قضايا منهجية (كيف توصل الواقعيون إلى مقولاتهم).

المنهجيات في العلاقات الدولية

Methodologies In IR

يتبع كل من النظريات الثلاثة التي تم تلخيصها أعلاه ما يمكن أن نُطلق عليه مقترب منهجي كلاسيكي - مقترب يقوم على أن يغوص المرءُ في الموضوع، ويأتي بتحليل حريص ومهم يقوم على فهم عميق للتاريخ والفلسفة (Bull, 1969). وأثناء مجريات القرن العشرين،

فقد أصبحت عديد من نظريات العلاقات الدولية غير مقتنعة بهذا التقليد الكلاسيكي في البحث - فقد أرادوا تطوير نظريات تكون أكثر دقة كثيراً، ويمكن اختبارها وإثباتها تماماً مثل التجربة العلمية.

وقد شوهد التحول التدريجي نحو منهجية "أكثر علمية"، أو "وضعية" في العلاقات الدولية، ولأول مرة، في كتابات الباحثين الواقعيين مثل مورجانثاو، وإي إتش كار. فقد أعلن مورجانثاو أن السياسة تحكمها القوانين الموضوعية التي تجد جذورها في الطبيعة البشرية (مورجانثاو، ١٩٨٥ [١٩٤٨]: ٤). وهذا يفترض أن السياسة هي بالضرورة علم، ذلك أن المبادئ الأساسية التي تحكم السلوك السياسي يمكن اكتشافها من خلال تبنى منهج أكثر موضوعية وعلمية في دراسة الظاهرة الاجتماعية. وهكذا، فقد استهدف مورجانثاو عند كتابته لمؤلفه "السياسة بين الأمم" (١٩٤٨)، تطوير نظرية عامة للواقعية مؤسسة على الدراسة النظامية والتجريبية للسياسة الدولية. على أي حال، فمن المؤكد أن مورجانثاو قد صادق على البحث عن قواعد عامة للسياسة الدولية يمكنها أن تساعدنا في فهم العالم المادي - ذلك أن نظرياته لا تُفهمُ، وبوجه عام، كمصادقة قاطعة الوضوح على هذه الأنواع من المنهجية الوضعية التي تصدرت خلال ما يسمي بـ "الثورة السلوكية" خلال الستينيات. يمكن أن يرتبط عمل مورجانثاو بالتقليد المنهجي الكلاسيكي. وفوق كل شيء، فإن كثيراً من افتراضاته المتعلقة بالطبيعة البشرية، قد اعتمدت أكثر على افتراضات ميتافيزيقية حول الطبيعة البشرية وقراءة دقيقة للتاريخ أكثر من اعتمادها على محاولة حقيقية نحو موضوعية علمية.

لقد كان باحثون من أمثال كينيث والتز هم الذين تبنوا، وبوضوح أكثر، منهجاً لتطوير نظريات العلاقات الدولية يُعرفُ بالنزعة الإمبريقية "التجريبية" الوضعية - والتي كانت قادرة، ومن خلال تطبيق المبادئ العلمية، على أن تحدد حقائق ذات معنى عن العالم الاجتماعي وتستطيع أن تصمد أمام الاختبار الصارم. لقد كان والتز واقعياً، لكنه ومن خلال إدخال المبادئ الوضعية للتطبيق على موضوع العلاقات الدولية، قد أعاد صناعة وتبسيط الواقعية، وليخلق شيئاً نعرفه الآن بالواقعية الجديدة (انظر الفصل الثالث). وبينما

اتفق مع مورجانثاو في اعتبار أن الموضوعية مطلوبة، وأن الاستفادة من المنهج العلمي واجبة، فإنه وباعتباره من الواقعيين الجدد، قد اختلف مع فكرة أننا نستطيع أن نؤسس فهمنا للعلاقات الدولية على دراسة للطبيعة البشرية (والتز، ١٩٥٩). ذلك أن الإنسانية، وبالنسبة إلى الواقعيين الجدد، تُعدُّ موضوعاً هامشياً وغير مهم- فنحن نحتاج إلى أن نكون قادرين على فهم القوانين "العلمية" للعلاقات الدولية (مثال ذلك، المبادئ العامة التي يمكن تمييزها من خلال عملية للاختبار الموضوعي والتحقق). لقد تمثل السياق الأوسع لهذه التطورات للواقعية الجديدة في الصخب والجلبة عبر مجموعة من النظم الأكاديمية لتطوير برنامج بحثي علمي خلال ما أصبح يُعرفُ بالثورة السلوكية للخمسينيات والستينيات (Jakson and Sorenson, 2003: 229-233).

لقد كان منظور الواقعية الجديدة شديد الإغراء حيث قدم نظرية بسيطة، وشديدة البخل للعلاقات الدولية، قدمت نموذجاً عاماً لشرح كيفية عمل السياسة العالمية. ففي خلال فترة الحرب الباردة، بدت الواقعية الجديدة تقدم تفسيراً ممتازاً لصنع قرارات السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. طبقاً لمنطق الواقعية الجديدة، فإننا لا نحتاج إلى النظر داخل الدول لنفهم سلوكها السياسي (يُشارُ إلى هذا برؤية الصندوق الأسود للدولة). ذلك أن رؤية الصندوق الأسود هذه إنما تقوم على أساس من افتراض والتز بأنه يمكننا أن نفهم وعلمياً العلاقات الدولية، وفقط، من خلال النظر في كيف يصطدم السياق الدولي (الفوضوية) بسلوك الوحدات (الدول). فالنظام الدولي الفوضوي يُولد مناخاً من عدم التأكد يضطرُ كل الدول أن تكون متشككة كثيراً في نوايا الدول الأخرى. لذلك، فسوف تسعى الدول إلى تحقيق امتلاكها لأقصى ما يمكنها من القوة قياسًا على ما تمتلكه الدول الأخرى. وقد بدت هذه الخاصية المميزة للسياسة العالمية ملائمة تماماً مع حقيقة الحرب الباردة. فقد كان هناك، وخلال الحرب الباردة، دولتان مختلفتان تماماً، الولايات المتحدة – دولة ليبرالية رأسمالية ديموقراطية، والاتحاد السوفيتي الشيوعي، وكانت كلتا الدولتين تتبعان، وبدرجة متشابهة واسعة النطاق، سياسات خارجية، وسياسة دولية تميزت بمناخ عدم الثقة بين الدولتين وحلفائهما.

بالطبع، فإن دولاً بذاتها تعدُّ أكثر قدرة عن غيرها في هذا السعي نحو القوة. وهكذا، فمن أجل تدعيم موقفها في السياسة الدولية بالعلاقة إلى الدول الأخرى، فإن الدول الأضعف قد تشكل تحالفات فيما بينها (على الرغم من محدودية المدى الذى يمكن لهذه الدول أن تثق فيه حقيقة بشركائها في التحالف). وهناك العديد من أشكال التحالف قائمة، لكن الواقعيين الجدد رأوا أن الموقف ثنائي القطبية (عندما يكون هناك مركزان رئيسان للقوة في النظام، دعم كل منهما تحالفاته مع الدول الأضعف) يحقق قدراً مهماً من الاستقرار للنظام الدولي؛ لأنه قد تضمن درجة تقريبية من توازن القوي في السياسة الدولية. إن توازن القوي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة كان يراه الواقعيون الجدد على أنه يحقق استقراراً ونظاماً للسياسة الدولية.

إن ما بدا وكأنه الحالة خلال الحرب الباردة قد تمثل في أن الواقعيين الجدد قد قاموا بعرض أفضل طريقة لفهم السياسة العالمية. ففي الحقيقة، وخلال السبعينيات، فإنه وحتى الباحثين الليبراليين الأكثر تأثيراً في ذلك الوقت، قد عارضوا الوسائل الفلسفية الكلاسيكية للواقعية مفضلين نظرية ليبرالية للعلاقات الدولية تقبل بالخصائص البنيوية للفوضوية في تشكيل سلوك الدول والمصادقة على وسيلة (وضعية) علمية في محاولة الوصول إلى فهم "شرح" للسياسة العالمية. وقد تمثل الفرق الحقيقي الوحيد بين الواقعيين الجدد، وأولئك المؤسساتيين الليبراليين الجدد (الفصل الرابع) في أن الأخيرين (المؤسساتيين...) قد رأوا دوراً للمؤسسات (على سبيل المثال، المنظمات الدولية، المعاهدات، الطرق المستقرة لإدارة العلاقات الدولية) في التخفيف من آثار البنية الفوضوية للسياسة الدولية على سلوك الدولة. وكما رأينا في الفصل الأول، فإن هذه الهيمنة للموقف الوضعي قد تجذرت في نظرية والتز للواقعية الجديدة التي قادت (De Weaver, 1996: 163-164) إلى القول بأن المناقشة بين الواقعيين الجدد، والمؤسساتيين الليبراليين الجدد، والتي حدثت في الحقل خلال السبعينيات والثمانينيات، لم تكن أكثر من "مركب بين الجديدين" "فكرة مركبة جديدة – جديدة". ففي جوهره، فإن هذا لم يكن نوعاً من المناقشة على الإطلاق، فقد حددت الواقعية الجديدة معايير المناقشة الفكرية في العلاقات الدولية، وكل ما استطاع هؤلاء الباحثون من ذوي

القناعات الأكثر ليبرالية أن يفعلوه هو صنع كثير من الضوضاء حول دور المؤسسات والأعراف الدولية، بينما يقبلون المطالب الأوسع للنظام الواقعي الجديد.

على أي حال، فقد كان هناك تحول منهجي جديد آخذٌ في الحدوث خلال الثمانينيات داخل النظام الأكاديمي للعلاقات الدولية. فقد ظهرت مجموعة مختلفة من الباحثين الذين تداخل عملهم نقدياً مع المشكلات المنهجية التي فرضتها الوضعية. وقد سأل هؤلاء الباحثون (والذين غالباً ما يُشارُ إليهم جماعياً بأنهم "ما بعد الوضعيين") أسئلة على نمط:

• إلى أي مدى نستطيع حقيقة أن نصل إلى "حقائق" قابلة للتجريب والتحقق إمبيريقياً حول السياسة العالمية. (وبذلك مساءلة الافتراض حول التجريبية الإيبستمولوجية - بأننا نري العالم على ضوء حقائق معينة قابلة للإثبات).

• هل من الممكن حقاً أن نخلق نظرية بطريقة علمية محايدة. (بمعنى أنه، هل يخلق المنظر حقيقة نظريات على أساس من المعرفة العلمية، أو هل يؤثر موقف المنظر الذاتي، وطبقاتهم، وعرقهم، ونوعهم، ...الخ، وبطريقة ما على الطريقة التي يرون بها العالم؟).

• هل هذه المطالب بالحيادية خالية القيم تحجب عملياً المدى الذى تخدم عنده النظريات مصالح الجماعات الأكثر قوة داخل المجتمع؟ (ذلك من خلال ادعاءاتها بشيء باعتباره محايداً، فهل النظريات تعطي أولوية لمجموعة من التفضيلات على مجموعة أخرى متساوية في التحقق؟.

أمثلة ما بعد الوضعية

Examples of Post Positivism

إن ما تحاول نظريات ما بعد الوضعية أن تفعله يتمثل في تقديم صورة أو شكل أكثر انعكاساً للمعرفة النظرية. فهم يثيرون أسئلة إيبستمولوجية (كيف نستطيع أن نصل إلى قبول نظريات بذاتها باعتبارها أفضل، أو أقرب إلى الحقيقة عن غيرها؟)، وأسئلة تتعلق بالوجود

(لماذا يتحتم أن نقبل مجموعات معينة من التحليل باعتبارها ثابتة أو طبيعية؟، وأسئلة قيمية أو معيارية (هل للنظرية دورٌ لتلعبه في تنفيذ التغيير وإثارة الأسئلة الأخلاقية أو المعنوية، ..إلخ.). ما بعد الوضعية ليست موقفاً سياسيا متماسكاً - "فهي تمثل نفسها كمظلة متسعة وضعت معاً لسلسة مضطربة، وفقط، من الصياغات الفلسفية هامشية الارتباط" (Lapid, 1989: 239). على أي حال، فإن محاولات قد بُذلت لترسم أوجه الشبه الواسعة الموجودة في الأدبيات البحثية لما بعد الوضعية (مثال ذلك، Lapid, 1989). تتضمن أوجه الشبه هذه: الاعتراض على النظريات الكبرى للعلاقات الدولية، والتي تجد جذورها في التزام علمي بالمعرفة الموضوعية والقابلة للتعميم عن العالم، والاهتمام بإظهار كيف أن المعرفة بالعالم تتجذر دائماً في منظور المنظر (القائم بالتنظير)؛ والالتزام بتعددية أكبر للوسائل المنهجية في بناء نظرية أكثر قدرة على أن تعكس السياسة الدولية نظرية يعترفُ الباحث فيها بمواقفه الذاتية بالعلاقة إلى الوجود المادي موضع الدراسة. على أي حال، وكما يلاحظ سميث (٢٠٠٠)، فإن هذه "المناهج الانعكاسية تميل إلى أن تكون أكثر اتحاداً بموقفهم تجاه الواقعية والوضعية عنه بواسطة أي فكرة مشتركة لما يجب أن يحل محلها" (سميث ٢٠٠٠: ٣٨٣). وهنا، فإننا نلخص ثلاثة تقاليد ترتبط بوجه عام بتحول ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية: النظرية النقدية، ما بعد الحداثة، والنسوية، وتحول رابع هو "البنيوية"، والذي يبحث عن طريق بشكل ما بين الوضعية، وما بعد الوضعية.

على الرغم من أن ظهور الأداة الوضعية (والواقعية الجديدة بوجه خاص) في فترة الستينيات قد حول، وبشكل مهم، أغلبية العملية البحثية في العلاقات الدولية، فإن تحول ما بعد الوضعية كان أقل تأثيراً بدرجة كبيرة فيما يتعلق بإجبار كبار الباحثين على إعادة التفكير في بعض من أفكارهم الرئيسة. فغالباً ما واجه الباحثون العاملون في تقليد ما بعد الوضعية التشكك والسخرية، وهو أمر أمكن ملاحظته من قبل أحد منظري العلاقات الدولية، ستيف سميث، وعلى نحو ما يوضح الصندوق (٦,٢).

الصندوق (٦,٢). ستيف سميث يُقيمُ ما بعد الوضعية.

بمجرد تأسيسها كفهم مشترك، تصبح النظريات وبشكل لا يصدق قوية، نظراً لأنها ترسم وبدقة ليس ببساطة ما يمكن معرفته، لكن أيضاً ما هو محسوس، لنتحدث أو لنقترح بشأنه. إن أولئك الذين يسبحون خارج المياه الآمنة يخاطرون أكثر مما يخاطر، وببساطة، الحكم بأن نظرياتهم خاطئة؛ فقد تتم السخرية من موقفهم الأخلاقي الكلي، أو موقفهم المعنوي، أو النظر إليه باعتباره خطيراً لمجرد أن افتراضاتهم النظرية قد وصفت بأنها غير واقعية.

لذلك، فإن تحديد الفهم العام يعدُّ التصرف المحدد للقوة السياسية. بهذا المعنى، فإن ما يواجهه الخطر في المناقشات حول نظرية المعرفة "الإيبستمولوجية" ذو أهمية كبيرة للممارسات السياسية. فالنظريات لا تشرح أو تتنبأ، إنها تخبرنا عن الإمكانيات –الاحتمالات– القائمة للتصرف الإنساني والتدخل؛ وهي لا تحدد مجرد قدراتنا الشارحة، ولكن أيضاً آفاقنا الأخلاقية والعملية.

Steve Smith, " Positivism and Beyond" in " S. Smith, K. Booth and M.Zawelski (eds.) "International theory: Positivism and Beyond", 1996:16)

النظرية النقدية Critical Theory

اتسم عمل سلسلة من "المنظرين النقديين الدوليين" بكونه ذا تأثير كبير فيما يتعلق بوضع اهتمامات الناس العاديين في مجال العلاقات الدولية. يتمثل كل ما يشترك فيه المنظرون النقديون في أنهم يتشاركون في الاهتمام بالسياسة التحريرية – بإدخال تغييرات جوهرية لصالح المجموعات الأُقل مزايا داخل المجتمع، وذلك بإزالة البني الاجتماعية التصاعدية "الهيراركية". ومن المحتم، أن كثيراً من المنظرين النقديين يدينون بالفضل لأعمال كارل ماركس – فيلسوف القرن التاسع عشر، والاقتصادي السياسي الذي كتب عن إخضاع الطبقة العاملة (البروليتاريا) في مجتمع رأسمالي. لكن إسهامهم يعدُّ أيضاً "تقليداً لما بعد الوضعية" ؛ لأنهم يثيرون اهتمامات حول الطريقة التي يتم بها صنع النظرية، والطرق التي تكون من خلالها الجماعات القوية من الناس قادرة على الدفع قدماً بأفضل النظريات التي تلائم مصالحها.

في مقالته عام ١٩٨١، ميز المنظر الناقد روبرت كوكس بين نوعين من النظريات: " نظرية حل المشكلات"، و "النظرية النقدية". تأخذ نظرية حل المشكلات العالم كما تجده، وتري الغرض من النظرية في دراسة العالم (كما هو) من أجل التوصل إلى طرق لصناعة المؤسسات المتعددة والعلاقات الاجتماعية التي تجعل السياسة الدولية تعمل "تؤدى عملها" بسهولة وبفاعلية. على النقيض من ذلك، تقف النظرية النقدية بعيداً عن النظام السائد للعالم، وتسأل كيف أتى هذا النظام إلى الوجود" (كوكس، ١٩٨١ : ١٢٩). وهي لا تقبل العالم كما هو، لكنها تسأل أسئلة تتعلق بكيفية تكون "نشأة" المنظمات المتنوعة، والعلاقات الاجتماعية، وما إذا كان يمكنها التحول (كيف أتت؟، وهل يمكنها التحول؟). على ذلك، فإن الواقعية، والواقعية الجديدة يُعدان، وبوضوح، "نظريات حل المشكلات"، فهم لا يتحدوننا أن نفكر نقدياً حول كيف يعمل العالم، لكنهم يؤسسون مطلبهم بالشرعية على اقتراح بأنهم يقدمون التقييم الأكثر "واقعية" للسياسة العالمية. هذا المنهج الواقعي يعدُّ أيضاً لا تاريخي (غير متغير) - فهو يقوم على الافتراض أن الدول هم الفاعلون الأساسيون في السياسة العالمية، بينما، وكما رأينا في الفصلين الأول والثاني، أن نفس فكرة الدولة هي اختراع حديث نسبياً.

تثير النظرية النقدية أسئلة تتعلق بالبنية الاجتماعية للمعرفة. هذه هي فكرة أن ما نقبله باعتباره "معرفة" يعكس عملية يقوم المجتمع من خلالها بالوصول إلى قبول معلومات معينة يدعي أنها أفضل، أو حقيقية أكثر عن غيرها. فعلى نحو مشهور، كتب كوكس، "دائماً ما تكون النظرية لشخص ما، ولغرض ما" (كوكس، ١٩٨١ : ١٢٨، تأكيد أصلي). وهكذا، فقد استهدف كوكس تحدي الافتراض بأن العالم "الاجتماعي يستطيع حقيقة أن يدرس بموضوعية العالم، وبطريقة لا تتخلل معها مصالحه واهتماماته الذاتية العمل الذى يقوم به. لكن الأكثر أهمية أن ما يقوله كوكس يتمثل في أن هناك نظريات معينة يتم قبولها كأمر عادي أو معتاد، أو كرؤية قائمة على "فهم مشترك" للسياسة، بينما هذه النظريات في الحقيقة تنصرف لخدمة مصالح الأكثر قوة. تتمثل تداعيات هذا في أننا لا نستطيع أبداً أن نحصل على تحليل سياسي محايد للظاهرة اجتماعية.

وفي الحقيقة، فإن تقديم تفسيرات للظاهرة الاجتماعية في مصطلحات محايدة غير مسيسة يعدُّ بذاته عملاً من أعمال القوة السياسية (Hutchings, 1999). وبصفة خاصة، يمكن انتقاد التحليل الاقتصادي على أساس من هذه الخلفيات. فتقديم الاقتصاد كمجال مستقل عن المجتمع يتطلب تطبيق نظريات "علمية" على مستوى فني عالٍ حتى يمكن فهمها، فصانعي السياسة قادرون على تقديم الإصلاحات الاقتصادية باعتبارها محايدة سياسياً - بينما في الحقيقة يعدُّ تقديم سياسات مثل خفض الانفاق على الرعاية الاجتماعية، أو احتواء حقوق اتحادات العمال (إصلاحات يتم تبريرها تقليدياً في ضوء توفير الكفاءة الاقتصادية) ربما تخدم، وبشكل جيد مصالح المجموعات الأقوى (والأغنى) في المجتمع.

عند التفكير فيما يتعلق بنظريات العلاقات الدولية، فإن المنظر النقدي قد يثير أيضاً أسئلة تتعلق بالكيفية التي تخدم بها العلاقات الدولية الواقعية مصالح النخب المسيطرة. الواقعية نظرية للعلاقات الدولية كانت دوماً ذات تأثير شامل في دوائر السياسة الخارجية، كما أنها قد تم قبولها وكفهم عام لرؤية العالم. على أي حال، فإن الفكرة الواقعية بأن القوى العظمى مطلوبة لتوفير الاستقرار في النظام الدولي تنصرف لتبرير الوضع القائم، بنفس القدر الذى تنصرف فيه لتشرحه. أيضاً، فإذا كان منطق الواقعية هو اقتراح أن كل الدول يجب أن تستثمر في قدراتها العسكرية - فإن ذلك قد يلائم دولة غنية مثل بريطانيا، أو الولايات المتحدة تماماً، لكن هل تستطيع دولة مثل تانزانيا، التي يعوقها الدين الدولي، وتعدُّ من أفقر دول العالم، أن تتحمل حقيقة تبعات اتباع مثل هذه السياسات؟. إن ما نحتاج إلى السؤال عنه هو هل تستفيد الدول الأقوى من دوام "الوهم" الواقعي للسياسة العالمية؟.

تستمد كثير من النظريات النقدية إلهاماً خاصاً من عمل المفكر الماركسي الإيطالي انطونيو جرامشاي. فقد استهدف جرامشاي وهو يكتب في أوائل القرن العشرين بإيطاليا، أن يشرح - يفسر- لماذا كانت الطبقة العاملة مستمرة في تأييد النظام الرأسمالي، حتى على الرغم من أنه قد بدا يؤدي إلى إفقارها بشكل ملحوظ. لماذا كانت هذه الطبقات العاملة من الناس التي لم تشارك في سياسات ثورية يمكن أن تقود إلى الإطاحة بالنظام؟. وقد قدم جرامشاى مفهوم

"الهيمنة" ليشرح كيف أن النظام الرأسمالي قد استطاع أن يصبح مقبولاً من قبل الجميع باعتباره أفضل نظام اقتصادي. والهيمنة لا تتكون فقط من عنصر قاهر (كيف يلعب العنف السياسي من قبل الدولة دوراً مهماً في ردع التمرد)، لكنه يعمل أيضاً من خلال الرضا (الطريقة التي تصبح فيها قيم الطبقات الاجتماعية الأغنى وقد نُظر إليها، وتمت رؤيتها كأمر مقبول). لذلك، فإن الهيمنة تتعلق بالأشكال الماكرة للضبط الاجتماعي، والابتزاز المتكرر داخل ما يسمى المجتمع المدني (من خلال أشياء مثل النظام التعليمي، والكنيسة، والإعلام)، والذي يخدم في دعم البنى القمعية والاستغلالية التي تدعم المجتمع الرأسمالي.

وقد سعى كتاب مثل روبرت كوكس، و (Stephen Gill) ستيفن جيل (واللذان يشار إليهما في أغلب الأوقات باعتبارهما من الجرامشيين الجدد) إلى تطبيق هذا المفهوم للهيمنة على المستوي العالمي. وقد قاموا بطرح فكرة أن تنمية الهيمنة عابرة القوميات أمر آخذ في الحدوث. وسوف ننظر مرة أخرى في هذه الفكرة في الفصل السابع، لكن الفكرة الأساسية هي أن رأس المال الدولي له وضع خاص، وقوة تدعمت في اقتصاد اليوم العالمي. يري كوكس أن الرؤية المتمركزة حول الدولة للواقعية تحجب المدى الذى لا ترتبط فيه القوة في السياسة العالمية بالدول، لكنها تكون ظاهرة في ممارسة القوة من قبل "القوى الاجتماعية". إن التأثير المتزايد لطبقة عالمية من الرأسماليين، على، وفي داخل، المؤسسات الدولية، والدول والشركات المتعددة الجنسية إنما يقدم مثالاً لفكرة قوة القوى الاجتماعية في السياسة العالمية. إن مفهوم الهيمنة يقدم وبشكل لطيف، وبصورة مغلفة، فكرة أن هذه القوى الاجتماعية القوية، وغير المقيدة بحدود وطنية، تُعدُّ قادرة على إعادة إنتاج هيمنتها السياسية من خلال مزيج من القهر والرضا.

في شرحه لكيفية مواجهة هذا النظام العالمي المهيمن، فإن كوكس يستخدم ولمرة ثانية مفهوماً آخر لجرامشى، وهو مفهوم الهيمنة المضادة. لكي يتم تغيير، أو قلب، نظام مهيمن، يجب أن تكون هناك أيديولوجية بديلة تؤيدها جماعات اجتماعية من طبقات مختلفة. نموذج حالي لهذه الهيمنة المضادة، تم اقتراحه من قبل الجرامشيين الجدد، يمكن أن يوجد فيما يسمى

بالحركة "المضادة للعولمة" (انظر الفصل السابع) (Eschle and Maiguashca, 2005). فمن خلال مفهوم الهيمنة المضادة، طور الجرامشيون الجدد نظرية تحريرية للعلاقات الدولية (نظرية ملتزمة بقلب الهيراركيات القمعية التي تتصرف لتقيد مجموعات معينة من الشعب إلى أدنى النظم الاجتماعية). لذلك، فإن النظرية النقدية للجرامشيين الجدد تُعدُّ وببساطة أكثر من مجرد "نقد" للأنماط الحالية للتفكير في السياسة العالمية - كما أنها تقدم لنا أيضاً رؤية بديلة، أو عودة للفكرة التي قدمت في بداية هذا الفصل، صورة العلاقات الدولية: نظرية تحريرية للتغيير الاجتماعي على مستوى كونى تجد جذورها في فحص الارتباط بين القوى الاجتماعية، والأيديولوجية، والهيمنة، والرأسمالية.

ما بعد الحداثة Post Modernism

تعدُّ ما بعد الحداثة (والتي تُعرفُ أيضاً بـ "ما بعد البنيوية")، وفي جوانب عدة نظرية ما بعد الوضعية للتميز. وهي منهج يقوم، وفوق كل شيء، على التساؤل عن الادعاءات المعرفية، وتركز على الروابط بين خلق المعرفة والقوة. وهذا نوع من الاهتمام يعكس عمل فيلسوف ما بعد الحداثة "فوكو" (Foucault) الذي ناقش الطريقة التي تقوم من خلالها القوة والمعرفة بخلق بعضهما ببعض (فهما تبادلياً مؤيدان لبعضهما). وهكذا، فإن المعرفة، وفهمنا للعالم، بالنسبة لما بعد الحداثيين، مثلهم مثل المنظرين النقديين، ليسا محايدين، أو فهماً مشتركاً، لكنهما يعكسان علاقات القوة المسيطرة في مجتمع.

كأحد المناهج داخل العلاقات الدولية، فإن ما بعد الحداثة تُعدُّ، وإلى حد كبير جداً، على هوامش النظام المعرفي. يرجع هذا جزئياً إلى الطريقة التي تطور بها خارج العلوم الاجتماعية في مجالات مثل النقد الأدبي والدراسات الثقافية. على أي حال، فإن العلاقات الدولية كانت، وبصفة خاصة، معادية لتطور المنظور ما بعد الحداثي. فقد تحسر الناقدون على استخدام لغة عالية التنظير للتحليل ما بعد الحداثي، كما تحدوا الهجوم على المعايير العلمية - متسائلين كيف للنظريات الجادة ذات التطبيقات العملية في "العالم الحقيقي" أن

تتطور بدون بعض الارتباط بالمبادئ العلمية الاجتماعية الأساسية (Osterud, 1996: 389). وفي استجاباتهم، يرى ما بعد الحداثيين أن ما بعد الحداثة يجب ألا يتم الحكم عليه من قبل نفس المعايير مثل النظريات الوضعية، والنظريات الكلاسيكية للعلاقات الدولية التي سعت لتعريف بعض "الحقائق" عن العالم. بالنسبة لما بعد الحداثيين، فإن الغرض لمشروعهم الفكري ليس التوصل إلى نظرية قابلة للاختبار لكيفية عمل العالم، لكنه بدلاً من ذلك، هو إدخال الاهتمامات النقدية والمعيارية في مجال العلاقات الدولية من خلال استعراض بُنى القوة التي تُنتجُ التقسيمات النظرية للتيار العام (سميث، ١١٧).

من بين ما يُعدُّ محورياً للمنهج ما بعد الحداثي، يمثل الهجوم على ما يُسمى "metanarratives" ، وهي نظريات ارتبطت بمجموعة معينة من "ادعاءات الحقيقة" حول العالم. يقترح منظرو ما بعد الحداثة أن تبني إيبستمولوجية تأسيسية (رؤية للعالم تجد جذورها في مثل هذه الادعاءات بالحقيقة) يعدُّ أمراً ذا إشكالية عالية. يرجع ذلك إلى أنهم يقترحون أنه يمكن ألا يكون هناك معرفة موضوعية للعالم – لا يوجد أساس يمكن أن نبني عليه هذه الادعاءات إلى موقف عالمي "للحقيقة". وهكذا، فإن الموضوعية المفترضة لنظرية مثل الواقعية الجديدة يتم كشفها باعتبار أنها تعكس أكثر الانحيازيات الشخصية، وافتراضات وهويات هؤلاء الباحثين الذين قدموا للأمام نظريات الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية. إن معظم باحثي الواقعية الجديدة كانوا رجالاً من الطبقة الوسطي البيضاء المتمركزة في أمريكا الشمالية، وهو أمر مهم لمنظري ما بعد الحداثة؛ لأن هذا الوضع كأعضاء في واحدة من أكثر الجماعات عالية التمييز في المجتمع، يؤدي دوراً في تشكيل رؤيتهم للعالم، ومطلقاتهم النظرية تجاهها.

كان منظور الواقعية الجديدة هدفاً خاصاً للباحث ما بعد الحداثي (Richard Ashley, 1984, 1988) "ريتشارد آشلي". فقد اهتم آشلي بالطريقة التي قدمت بها الواقعية الجديدة رؤية كلية للسياسة الدولية تم فيها شرح كل شيء بالإشارة إلى ارتباط بسيط بالخصائص البنيوية للفوضوية. وهكذا، فقد بترت الواقعية الجديدة إمكانية بزوغ أو ظهور رؤى بديلة للسياسة الدولية، لتغلق بذلك وبفاعلية، الجدال. إن تجنب المنظور التأسيسي، والدعوة إلى المناقشة

والحوار في العلاقات الدولية من قبل الباحثين ما بعد الحداثيين، قد تم تفسيره في الغالب من قبل منتقدي ما بعد الحداثة باعتباره فشلاً في المجيء بمنظور بديل عن العلاقات الدولية. يتمثل أكثر النقد المشترك الذى تم توجيهه لما بعد الحداثة في أنه يوجد باعتباره أكثر قليلاً من نقد (Walt, 1998) . على أي حال، فإن مثل هذه المواقف تفتقد ، وإلى حد ما، نقطة تحليل ما بعد الحداثة. فكما يشير آشلي، فإن وجهة نظر النظرية ليست في أن تحل محل نظرية أو رؤية كلية ومهيمنة للسياسة الدولية رؤيةُ أو نظريةُ أخرى، ولكن لتقوض مثل هذه الاتجاهات. وهكذا، فإن موقف ما بعد الحداثة يجعل من الممكن أن:

> " الممارسات قد تتم مقاومتها أو تعويقها، والحدود قد توضع موضع شك، ويتم التعدي عليها، والتمثيل يمكن أن يتم تحويله وحرمانه من التسليم بالبرهان الذاتي، وتسيسه، وتأريخه: فقد تصبح الارتباطات الجديدة بين العناصر الثقافية المختلفة أمراً ممكناً، كما قد تتفتح طرق جديدة للتفكير ولعمل السياسة العالمية"
>
> (Ashley, 1988: 254)

بالطبع، فإن كثيراً مما تفعله ما بعد الحداثة مشابه جداً لنظيره عند المنظرين النقديين. وفي الحقيقة، قد يقول بعضهم أن ما بعد الحداثة تعدُّ شكلاً للنظرية النقدية، ويميز بين نظرية نقدية ما بعد حداثية، ونظرية نقدية ماركسية. يكمن الفرق بين المنهجين في النقد ما بعد الحداثي لفكرة الحداثة. فبالنسبة لهم، فإن الحداثة تتكون من الاعتقاد، الذي أصبح شائعاً خلال فترة التنوير في القرن الثامن عشر، في قوة التحليل العلمي خالي القيم "المتحرر من القيم" لإحداث تغيير تقدمي تجاه هدف سابق التحديد. بينما المنظرين النقديين (الماركسيين) مثل كوكس يعارضون بقوة فكرة المعرفة العلمية المحايدة غير القيمية، فإن التزام النظرية النقدية لفكرة "نظرية تحريرية" للتغيير الاجتماعي لا تتقاطع تماماً مع تقليد التنوير.

في البحث عن التعرض للعلاقة بين المعرفة والقوة، فإن ما بعد الحداثيين قد تبنوا مجموعة من التكتيكات المنهجية المتميزة. يتمثل أحدها في تكنيك "تحليل النصوص" – تحليل

اللغة، أو "تفكيك النص". إن ما يتضمنه ذلك يتمثل في قلب الفكرة بأن هناك أي مفاهيم مستقرة في دراسة الظواهر الاجتماعية، وتحدى الاتجاه في التفكير الغربي لبناء الحدود حول ما نعدُّه العكس أو الضد (Opposites) (على سبيل المثال، الذات والآخر، الرجل والمرأة، العقل والعاطفة). وهكذا، فإننا قد نأخذ مفهوماً مثل "العقلانية"، وهي شيء ذو تميز عالي المستوى في العلاقات الدولية الواقعية، والذي يتكلم دوماً عن الدولة كفاعل رشيد، ونقابل ذلك بفكرة "العاطفة". بشكل واضح، تبدو العقلانية مفهوماً يحظى بقيمة عالية في التيار العام للعلاقات الدولية، وأن فهمنا المشترك أن العقلانية فضيلة هامة يمتلكها أي دبلوماسي أو شاغل لوظيفة في السياسة الخارجية. على أي حال، هل يعكس تمييز العقلانية على العاطفة نظاماً عالمياً يكون العنف والعدوان فيه من الممكن الدفاع عنهما بطريقة عقلية، بدلاً من رؤيتهما باعتبارهما أمراً مقيتاً، وعلى نقيض من إنسانيتنا المشتركة؟.

في قلب التفكير ما بعد الحداثي يكمن الاعتقاد بأن الفرد الدارس للعلاقات الدولية لا يستطيع أن ينفصل عن موضوع دراساته. ومن ثم، أينما تضع بعض نظريات العلاقات الدولية (الواقعية الجديدة بوجه خاص) تأكيداً على حاجة الباحث للنظر إلى العالم من وجهة نظر غير منحازة، وموضوعية، وغير منحازة قيمياً، فإن ما بعد الحداثيين يدعون بأن هدف الحيادية والتحرر من تأثير القيم لا يمكن أن يتحقق أبداً. ذلك أن أموراً مثل الطبقة الاجتماعية، والعرق، والجنس البشري، والنوع، وجنسية المؤلف تؤثر كلها، وبطريقة ما، في كيفية صنع المعرفة. إن النظريات التي تقدم نفسها على أنها غير منحازة قيمياً، وعلمية، تفعل ذلك؛ لأن وصفها على هذا النحو يضيف شرعية على عمل الباحث- إلا أن ما بعد الحداثيين، وبدلاً من ذلك، يقولون بأن هذه النظريات غير علمية ومتحيزة وممتلئة بالقيم والآراء، مثل أي مجموعة أخرى من النظريات. ونحن نستمر الآن في المناقشة، فإن كثيراً من هذه الاهتمامات المهمة حول موقف المنظر أو الباحث تُعدُّ مركزية للمنظورات النسوية في العلاقات الدولية أيضاً.

النزعة النسوية / حركة منح حقوق المرأة Feminism

ظهرت العلاقات الدولية النسوية خلال الثمانينيات، وقدمت نقداً قوياً للطرق التي تتشكل من خلالها معرفتنا بالعلاقات الدولية بواسطة خبرة الرجال، مهملة كل الطرق المختلفة التي مارست النساء من خلالها خبرة السياسة العالمية. ففي دراستها النسوية للعلاقات الدولية، والتي كسرت الأرضية أو الثوابت، والمعنونة بـ " Bananas, Beaches, and Bases: Making Feminist Sense of International Relations " (الموز، والخوخ، والقواعد: نحو فهم نسوى للعلاقات الدولية)، فإن سنسيا إنلو ١٩٨٩ (Cynthia Enloe) قد أثارت السؤال: "أين النساء؟". وقد كان هذا سؤالاً مهماً؛ لأن النساء كن، وبشكل ملحوظ، غائبات من مجال السياسة الدولية. فقد كان تمثيل النساء ضعيفاً في كل المجالات التي تربطهن تقليدياً بالعلاقات الدولية: كرؤساء للدول، دبلوماسيات، مسئولون عسكريون، قادة أعمال، رؤساء لمنظمات دولية،...الخ. إن ما استهدفت إنلو عمله كان اقتراح أن النساء لسن غائبات عن العلاقات الدولية - لكنهن كن مهملات: نظراً لأننا نعرف العلاقات الدولية بأنها تتعلق "بالسياسات العليا" للعلاقات بين الدول، فإننا نفشل في الاعتراف بالأدوار الضرورية والتي مازالت تُبخسُ قيمتها، والتي تلعبها النساء كزوجات دبلوماسيات، عاملات في الشركات المتعددة الجنسية، او كعاملات زراعيات.

بإثارتها للسؤال "أين النساء؟"، فإن إنلو تتحدي فهمنا للعلاقات الدولية، وتوجه الانتباه إلى الطريقة التي من خلالها تستقر عمليات السياسة العالمية (وكذلك الاقتصاد) على خضوع المرأة. وعلى نفس النهج، فإن (Peterson and Runyan, 1990) يريان أن نظريات العلاقات الدولية تحتاج إلى أن تطبق "عدسة للنوع"، وبمعنى آخر، اعتبار كيف يضطرنا التفكير في النوع إلى إعادة التفكير في دراسة العلاقات الدولية. ذلك أن معظم نظريات العلاقات الدولية يتم تقديمها على أنها محايدة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، وبصفة خاصة، فسوف تلاحظ أنك لن ترى مناقشات للرجال والنساء، الذكورية والنسوية في معظم التيار العام للكتب الدراسية للعلاقات الدولية. لكن عندما نطبق عدسة النوع، فإننا نستطيع أن

نبدأ في إعادة التفكير في الطريقة التي تعكس من خلالها هذه النظريات افتراضات نوعية. وكما يرى (Pettman, 1996: VII) ، فإن العلاقات الدولية تعدُّ واحدة من أكثر النظم العلمية "الأكاديمية" ذكورية. ترتيباً على ذلك :

" ليس من قبيل المصادفة، أن واحداً من أكثر المقاومين للعمل البحثي النسوي، أنه يتقدم، وبدرجة كبيرة، كما لو لم تكن النساء في السياسة العالمية. ويقترح هذا أن "الدولي" يعدُّ حرفياً "عمل الرجال"، أو من المحتمل أن النساء والرجال يلعبون أدواراً متشابهة، وأنهم يتأثرون، وبشكل متشابه، بالعلاقات والعمليات الدولية. فالعلاقات الدولية كانت مترددة كثيراً في أن تلحق بسياسات صنع معرفتها، متضمنة سياستها الذاتية للنوع. وحتى وقت قريب، فقد كانت ولاتزال، وفي أماكن متعددة، تحتفظ بالدراسات النسائية، وأنصار حركة المرأة بعيداً..."

(Pettman, 1996:vii)

لقد وجه أنصار الحركة النسائية الاهتمام إلى الطريقة التي نبني بها أفكارًا معينة عن خصائص الذكر والأنثى. بشكل نمطي ، فإن الرجال تتم رؤيتهم باعتبار أنهم أقوياء ، عنيفون ، ولكنهم أيضاً عقلانيون. أما النساء فتتم رؤيتهن باعتبارهن سلبيات ، مهتمات ، وعاطفيات (لا يقول أنصار الحركة النسوية بأن النساء والرجال ليسوا بطبيعتهم هكذا ، لكن هذه عبارة عن تقسيمات اجتماعية تشكل الطريقة التي نفكر من خلالها في موضوع اختلاف النوع الاجتماعي. ومن خلال التفكير على ضوء هذه المجموعات ، فإننا نستطيع أن نرى أن كلاً من الواقعية والواقعية الجديدة بتأكيدهم على الدول العقلانية التي تناضل من أجل البقاء في عالم معادي وعنيف ، هي نظرية تم وبوضوح تطويرها على خلفية من افتراضات ذكورية.

هناك عدد من الخلفيات المختلفة ، على أساس منها ، يهدف النسويون تحدي مصداقية المنظورات الواقعية والواقعية الجديدة. فهم أولاً ينتقدون المبالغة في التأكيد على العنف ، والعدوان ، والمنافسة الموجودة في الفكر الواقعي. فقد أقام كتاب مثل مورجانثاو فهمهم للواقعية على أساس من ادعاءات معينة حول الطبيعة البشرية (مغرورة ، وتنافسية ،

وعنيفة). وقد تحدى النسويون هذه الفكرة متسائلين من هم هؤلاء البشر الذين يشكلون نموذجاً لهذا السلوك (Pettman, 1996: 92) ؟ بالنسبة للنسويين، فإن ما يفعله مورجانثاو يمكن أن يطلق عليه مركزية اندرو – أخذ خصائص مرتبطة بالذكورية وتعميمها. وتمثل القيمة التي توضع على العقلانية والتصرف العقلاني في كثير من العلاقات الدولية مثالاً آخر للمركزية الذكورية – سيادة خصائص مرتبطة بالذكورية على الخصائص المرتبطة بالأنثوية. كذلك، فإن كثيراً من النسويين قد اعتمدوا على المنهجيات ما بعد الحداثية مثل تحليل المقال/ النص "Discourse Analysis" من أجل تفكيك التحيزات الذكورية التي يتم بناؤها في نفس لغة العلاقات الدولية. على سبيل المثال، فإن Carol Cohn (1987)، تستخدم تحليل النصوص في دراستها للطريقة التي يتم بها تأسيس لغة العلاقات الدولية في افتراضات ذكورية. وقد توصلت إلى أن تفكيك اللغة العقلانية، والاستراتيجية الفنية (كوهن، ١٩٨٧ : ٧١٥) التي يستخدمها مفكرو الدفاع، لتقديم استراتيجيات دفاعية في لغة موضوعية وعلمية مصطنعة إنما يحجب التأثير المدمر للصراع على الإنسانية.

ثانياً، يتحدى النسويون الطريقة التي تم بها فهم الدولة بطريقة تقليدية في معظم نظرية العلاقات الدولية. ذلك أن التيار العام للعلاقات الدولية يفترض، وببساطة، أن السياسة الدولية هي شيء ما تتم إدارته من قبل دول ذات سيادة – لكن، وعلى نحو ما يشير إليه (Jill Steans, 1989) فإن مثل تلك الصياغات المبسطة يمكن إخضاعها للاختبار على عدد من الأسس باستخدام رؤي من النسوية. إن اتجاه العلاقات الدولية الواقعية للتركيز تماماً على العلاقات بين الدول يحجب المدى الذى إليه تحدث الأشياء فيما دون الدولة، وبشكل فعال تحديد دراسة علاقات النوع إلى مجال داخلي ليس له مكان في "السياسة العليا" للمجال الدولي. بهذا المعنى، فإن باحثي العلاقات الدولية قادرون على الاحتفاظ بالخيال المفيد لحياد النوع ؛ لأن النوع لا يُرى أن له مكاناً مشروعاً داخل دراسة السياسة الدولية. على أي حال، فقد أشار النسويون إلى أن تفاهمات الدولة باعتبارها "محايدة للنوع" إنما تحجب المدى الذي إليه قد تصرفت فيه الدول لتأسيس عدم المساواة النوعية من خلال بُنيهم القانونية

والبيروقراطية وفي تطبيقات السياسات. أكثر من ذلك، فإن تكوين الدولة الحديثة ذات السيادة في السياسة الدولية يرتبط بأفكار "الأمة" ككيان سياسي مستقل (من هنا الدول القومية). لكن، وعلى نحو ما أشار عدد من الباحثين، فإن القومية أيديولوجية شديدة النوعية ظهرت في القرن التاسع عشر، واشتملت على عدد من الافتراضات حول "الدور الأنسب" للرجال والنساء في المجتمع (Yuval-Davis & Anthias, 1989) . وبينما تأخذ معظم العلاقات الدولية بتصنيف أو بمجموعة الدولة على أنه أمر مضمون، فإن العلاقات الدولية النسوية تثير اهتمامات مهمة حول السيطرة الذكورية الفعلية القائمة في معظم العلاقات الدولية النسوية تثير اهتمامات مهمة حول السيطرة الذكورية الفعلية القائمة في معظم الدول عبر العالم، والعمليات التي ظهرت من خلالها الدول كدول نوعية- كدول رجال (manly States - (Hooper, 2001. وكما يشير بيتمان " ببساطة، ليس من الممكن أن نشرح قوة الدولة بدون أن نشرح الاستبعاد المنظم للمرأة منها" (Pettman, 1996: 5).

ثالثاً: إن الانتقادات المحددة استخرجت من نظريات التيار العام للعلاقات الدولية مثل الواقعية الجديدة التي تتبني وسائل وضعية. مثل كثيرين من بعد الحداثيين، فإن كثيراً من النسويين يقترحون أن شروحات العلاقات الدولية لا يمكن تطويرها بطريقة موضوعية غير متحيزة. وبذلك، فإن سيطرة الباحثين الذكور داخل النظام الأكاديمي للعلاقات الدولية يبدو ظاهراً في التحيز المركزي للذكور في النظام. إن الارتباط بوسيلة علمية اجتماعية، وموضوعية عقلانية والقائم في التيار الوضعي العام لنظرية العلاقات الدولية هو بذاته مؤشر للتحيز الذكوري داخل النظام. فعلى سبيل المثال، فقد جادل روبرت كوهان (١٩٩١ ، ١٩٩٨) بأن الدراسات النسوية قد احتاجت أن تطور برنامجاً بحثياً أكثر وضوحاً وعلمية (وأن تبتعد عن ارتباطها بما بعد الحداثة) – بينما استجابت باحثة العلاقات الدولية النسوية (J. Ann Tickner, 117)، قائلة "انت فقط لا تفهم". إن المدى الذي وصل إليه التيار العام للعلاقات الدولية في سوء فهم وسوء تفسير المطالب الجوهرية للعلاقات الدولية النسوية ربما تم رؤيتها بشكل أكثر نجاحاً في مقالة كتبها (Steans, 2003).

أخيراً، فإن النسويين يثيرون اهتمامات بمستوى التجريد في نظريات العلاقات الدولية مثل الواقعية الجديدة. فالمناهج الوضعية في العلاقات الدولية تُولدُ حقلاً أكاديمياً يدور في كليته حول القيم "العلمية" الموضوعية أكثر منه حول من الطرق التي تقترب بها السياسة الدولية من، وتؤثر على الحياة اليومية للناس العاديين. يصف يونجز (٢٠٠٤) هذا الإصلاح النسوي للسياسة الدولية بأنه "تنقيحية وجودية "Öntological revisionism" مشيراً بذلك إلى العملية التي يذهب الباحثون من خلالها إلى ما وراء التعريفات المقبولة (على سبيل المثال للدولة) لإظهار الكيفية التي تشكل بها هذه التعريفات "قناعاً" لعلاقات القوي بين النوعين؛ الرجل والمرأة، (وأشكال أخرى للوجود الاجتماعي). هكذا، فإن إحدى فوائد العلاقات الدولية النسوية تتمثل في أنها قد فتحت مجالاً "لأصوات المحرومين" لكي يظهر في الحقل الأكاديمي. بينما يأخذ بعض باحثي العلاقات الدولية من النسويين ما يُعرفُ باعتباره "موقف أو وجهة نظر نسوية" – النظر إلى السياسة الدولية من منظور المرأة، فقد أصبح من المعترف به وبشكل متزايد أن هناك مواقف نسوية متعددة تتخللها الاختلافات العرقية والإثنية والدينية والجنسية والطبقية. وهكذا، فإن بعضاً من الدراسات النسوية الأكثر إثارة للاهتمام في العلاقات الدولية قد أخذت في الظهور خلال السنوات الأخيرة، وتقوم على تطورات في النظرية ما بعد الاستعمارية لبناء منهج أكثر تعبيراً عن التنظير النسوي، منهج يعترف بالمنظورات والخبرات المنفردة "للجنوب" في إعادة بناء الأجندات السياسية الدولية (Chowdhry and Nair, 2002).

البنيوية / البنائية/ التركيبية Constructivism

أصبح الموقف البنيوى في السياسة الدولية، يحظى وبشكل متزايد بالقبول كموقف نظري هام في العلاقات الدولية. يتشارك البنيويون الرؤية بأن كل المعرفة بالعالم ذات بُنية اجتماعية" – فهي تعكس تحيزاتنا، وأفكارنا، وافتراضاتنا أكثر من كونها نوعاً من الحقيقة الاجتماعية الموضوعية. لذلك، فإن البنيوية، مثل مناهج أخرى تمت مراجعتها عبر هذا الفصل، تتحدى المدى الذى إليه يمكن عنده معاملة السياسة الدولية باعتبارها "علماً اجتماعياً وضعياً"؛ لأنها تنظر إلى الكيفية التي تلعب فيها أشياء مثل الأعراف (القواعد)

والأفكار والثقافة دوراً في بناء الحقائق السياسية (Williams, 1998). بهذا المعنى، تُعدُّ السياسة الدولية، وبشكل جوهري، انعكاسا لأفكار الناس عن العالم أكثر منها انعكاسا للقوى المادية التي تشكل خبرات الناس عن العالم. على أي حال، فإن بعض الأفكار التي لدينا عن العالم تُعدُّ أكثر تأثيراً عن غيرها - على سبيل المثال أفكار مثل "أن الدولة مهمة في العلاقات الدولية"، أو أن "العولمة تغير طبيعة السياسة الدولية"، هي أفكار موضع اعتناق مشترك. إنها تلك الأفكار المشتركة بين الناس هي التي يهتم بها البنيويون بشكل خاص، فيتمثل هدفهم في التركيز على كيفية ظهور الإجماع حول أفكار بذاتها - كيف يصبح لبعض الأفكار "وضع الحقائق" في السياسة الدولية. وبشكل متكرر، فإن هذه الأفكار يشارُ إليها بأنها "معتقدات ذاتية متبادلة"، وهي أفكار ذات بنية اجتماعية لكنها تعتبر، وعلى نطاق واسع، حقيقة.

أكثر من ذلك، فإن المعتقدات الذاتية المتبادلة مثل تلك تعدُّ انعكاسا للكيفية التي تقوم بها الأفكار الاجتماعية بتكوين الإشارات عن هوية الفاعل في تشكيل مصالحهم في السياسة الدولية. هكذا، وعلى سبيل المثال، فإن الاعتقاد بأن "الدور الأساسي للدولة هو البحث عن الأمن في "المصلحة الوطنية" يُمكنُ الدولة من بناء هويتها باعتبارها دولة موحدة، وفاعل عقلاني، وأن مصلحتها (الوطنية) في السعي إلى تقوية قوتها العسكرية والاقتصادية من أجل التأكيد على "الأمن" والبقاء. يتم تلخيص هذه المقولة من قبل (Alexander Wendt) (الكسندر ونت) عندما يقول بأن "الهويات هي أساس المصالح" (وينت، ١٩٩٢ : ٣٩٧). على أي حال، فإن الهويات بذاتها هي نتاج للمعتقدات الذاتية المتبادلة، فهي ليست ثابتة، لكنها علاقية (أي يتم تحديدها بالعلاقة إلى هويات ومصالح فاعلين آخرين). أحد أكثر التداعيات أهمية لهذا التحول البنيوى الاجتماعي يتمثل في التركيز على العلاقات بين التصوري (التخيلي) (مثال ذلك، المعتقدات الاجتماعية ذاتية التبادل)، والمادي ("العالم الحقيقي" للأمن والاقتصاد الذي تحدث فيه الأنشطة السياسية الدولية)، حول هذا الموضوع، فإنه يمكننا أن نرى الفرق بين البنيوية والتقاليد الأخرى للبحث في العلاقات الدولية.

أولاً، تختلف البنيوية عن تلك المناهج الوضعية للعلاقات الدولية مثل الواقعية الجديدة التي تؤكد على الدور المادي للفوضوية الدولية في بناء سلوك الفاعل (الدولة مثلاً). ومن ثم، فإن البنيوية تؤكد على أن الطريقة التي تشكل بها هذه البُنى سلوك الفاعل هي نتاج المعتقدات الذاتية المتبادلة (وينت، ١٩٩٤ : ٣٨٥). لذا، فعندما أثار الكسندر وينت أن "الفوضوية هي ما تصنعه الدول منها"، فإن ما كان يقترحه هو أن فكرة الفوضوية في السياسة الدولية هي تحديداً فكرة، لكنها فكرة قوية ومؤثرة لدرجة أن كل الدول قد أخذت بها واعتقدت في وجودها. يشترك وينت في رؤية أن الواقعية الجديدة ترى أن السياسة الدولية تعمل تحت ظروف الفوضوية، وأن الفوضوية لها نوعية بنيوية، لكنها تقترح أن السبب في وجود هذا النظام الفوضوي له الكثير مما يفعله بالكيفية التي تقوم بها الدول بتحديد مصالحها وهوياتها (باعتبارها دولاً ذات سيادة).

لم يكن وينت بذلك متحدياً لبنيوية الواقعية الجديدة ومفهومها الجوهري للبنية. فالواقعيين الجدد يرون البنية "Structure"باعتبارها ثابتة لا تتغير – تعدُّ الفوضوية بالنسبة لهم حالة أساسية للسياسة الدولية تتصرف لتنظيم وتقييد الكيفية التي يتصرف بها الفاعلون. الواقعية الجديدة هي ما يمكن أن نُطلق عليه نظرية حتمية بنيوياً – البنية تشرح كل شيء. ويرى وينت في ذلك مشكلة؛ لأنه لا يوجد تفسير مضمون فيما يتعلق بسبب وجود هذه البني في المقام الأول. أكثر من هذا، فليست هناك إمكانية للتغيير داخل مثل تلك الرؤية الحتمية بنيوياً للعالم. إن التفاهمات البنيوية للسياسة الدولية تفتح بالفعل بعض الإمكانية للتغيير؛ لأنه إذا كان للفوضوية أن توجد على أساس من المعتقدات الذاتية المتبادلة التي تجد جذورها في النشاط الإنساني، فحينئذ، فمن الممكن أن يتم وببطء تخطيهم. لذلك، فإن البنيوية تستهدف أن تكسر الحد الفاصل الحاد بين البنية والوكالة (وقد تم فهمها على ضوء العلاقة بين الدول ذات السيادة (الوكلاء) والفوضوية الدولية) التي تميز معظم التفكير في العلاقات الدولية.

غير أن القبول بأن الفوضوية ذات نوعية بنيوية - على الرغم من أنها نوعية ذاتية متبادلة أكثر منها مادية، يجعل النقاد يقترحون أن ونت يدعم منهجاً ينظر إلى بناء هوية الدولة تماماً فيما يتعلق بعلاقات الدولة مع الدول الأخرى في النظام، كما يرى الناقدون أنه يفشل في اعتبار الكيفية التي تعكس بها أيضاً عملية تكوين هوية الدولة العمليات الداخلية (Zehhuss, 2002). على أي حال، فإن هذا ليس أمراً نمطياً لكل الدراسات البنيوية. على سبيل المثال، فإن (Peter Katzenstien) قد سعى خلال عمله إلى اكتشاف العلاقة بين المصالح الداخلية والمصالح الدولية، والدور الذي تلعبه الأفكار في تشكيل النتائج السياسية. فعلى سبيل المثال، في مقالة بعنوان "لماذا لا يوجد ناتو في آسيا"، فإن (Hemmer & Katzenstien, 2002) يستكشفان كيف أن سياسة الولايات المتحدة تجاه آسيا خلال الحرب الباردة كانت قد تخللتها بعض الأفكار العنصرية تماماً عن آسيا، والتي تجد جذورها العميقة في الثقافة السياسية الأمريكية والإشارات إلى هوية الولايات المتحدة كأمة "غربية". (هذه البُني عن آسيا كانت، وفي المقابل، واجهت أفكار أُعيد بناؤها عن الهوية الإقليمية الآسيوية داخل آسيا، وهي المناقشة التي تناولناها بعمق أكثر في الفصل الخامس، الصندوق ٥,٢).

ثانياً: يجب أن نوجه الاهتمام إلى الطريقة التي تختلف بها البنيوية عن ما بعد الحداثة. فكل من المنظورين يؤكد على أهمية البني الاجتماعية. على أي حال، بالنسبة لما بعد الحداثة، فإن جاذبية البنية الاجتماعية تكمن في الطريقة التي يمكن أن يُمكننا بها الاعتراف بالطبيعة الاجتماعية لبنية العالم من تحدى معتقداتنا الجوهرية، وقيمنا، وطرقنا للمعرفة - تحدى الفكرة الجوهرية ذاتها بأن هناك "عالماً حقيقياً" موجود. بهذا المعنى، فإن ما بعد الحداثة يعدُّ موقفاً مضاداً للتأسيسية. وفي المقابل، فإن معظم الباحثين البنيويين يسعون إلى القبول بأن هناك بعض أنواع الحقيقة الاجتماعية الموضوعية، غير أن أهداف البنية الاجتماعية قد أدت دوراً في ظهورها. ربما، حينئذ، تكون واحدة من أفضل طرق التفكير في البنيويين في العلاقات الدولية أنهم يسعون إلى تطوير نوع من "الطريق الثالث" بين منهجي الوضعية، وما بعد الوضعية (Adler, 1997; Check, 1997).

على أي حال، فإن معظم البحث البنيوى يستهدف وتحديداً الاهتمام بمناهج أكثر "عقلانية" في الحقل، أكثر منه بالنسبة للمناهج ما بعد الوضعية التي نوقشت في هذا الفصل. وفي الحقيقة، فإن كثيرين قد يتحدون ما إذا كانت الأعمال البحثية البنيوية ما بعد وضعية على الإطلاق، أخذاً في الاعتبار أن كثيراً من الباحثين البنيوين قد فكروا في مجرد إضافة اهتمام بالأفكار وبالهويات في منهجهم "حل المشكلات"، ومنهج غير مسيس بدرجة كبيرة في التنظير (Sterling-Folker, 2000,Teschke and Heine, 2002) . أكثر من ذلك، فإن بعض الاهتمامات البنيوية عن دور الأفكار والأعراف والثقافة قد تم إضافتها بشكل مستقيم إلى أعمال الباحثين الوضعيين التقليديين – باعتبار ذلك وسيلة من خلالها تتم هزيمة المتغيرات الأخرى" في عملهم (انظر على سبيل المثال: (Goldstein & Kohane, 1993) .

إلا أن تبني التفاهمات البنيوية فيما يتعلق بالعلاقة بين التصوري والمادي لا يعدُّ بذاته عملاً من أعمال عدم التسييس. وعلى نحو ما يرى (Reus-Smith, 2002)، فإن المفكرين البنيويين يحتاجون إلى التحرك بعيداً عن ميلهم للاشتباك مع العلاقات الدولية العقلانية، وعليهم بدلاً من ذلك أن يتبنوا الاهتمام بالقضايا المعيارية والأخلاقية التي قد تدفع بالبنيوية بعيداً عن منهج "حل المشكلات" إلى نظرية، وباتجاه شيء يُمَكِّنُ منهجاً أكثر تحريراً للتنظير السياسي الدولي. على سبيل المثال، فقد رأى (Locher and Prugl, 2001) أن على البنيويين أن يأخذوا بدرجة أكبر من الجدية بعضاً من المشكلات السياسية المهمة حول كيفية إنتاج المعرفة، والتي أثارتها العلاقات الدولية النسوية. وقد يمثل هذا الاهتمام طريقاً يمكن أن يتم من خلاله تطوير بنيوية أكثر تسييساً وتحرراً، وبالتحديد بنيوية أكثر ما بعد وضعية. سنناقش أكثر بعضاً من هذه المناهج البنيوية الاجتماعية الأكثر نقدية عند مناقشة "العولمة" الموجودة في الفصل الثامن.

ما بعد الوضعية: ماذا كانت ولاتزال تعني لدراسة العلاقات الدولية؟

What Post-Positivist Meant/Mean for the Study of IR.?

ربما قد لاحظت أن تقاليد ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية قد ظهرت خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ما أهمية هذا التاريخ؟ لماذا عنده، وعنده فقط، كان الحقل ناضجاً لمثل هذا التحدي الجوهري لأسسه المنهجية؟ بعد كل شيء فإن النسوية "الحركة النسوية" (Feminism) كمذهب سياسي كانت هناك منذ القرن الثامن عشر، وما بعد الحداثة كانت لها جذورها خلال الأربعينيات، كما أن النظرية النقدية تدين كثيراً إلى الكتابات الماركسية من القرنين التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين. لماذا كانت هذه التقاليد الفكرية الثلاثة موضع تجاهل لهذه الفترة الطويلة من قبل العلاقات الدولية؟.

تكمن الإجابة جزئياً في الظروف التاريخية لأواخر الثمانينيات. فقد فتح انتهاء الحرب الباردة المجال لتحدى الطريقة التي تفكر بها في العلاقات الدولية. وبصفة خاصة، فقد عرضت الواقعية، والواقعية الجديدة شرحاً ملائماً للحرب الباردة، لكنهما فشلتا في التنبؤ بنهاية هذا الصراع (بعد كل شيء، فإن الواقعية الجديدة تعدُ نظرية لا تاريخية، فهي لا تسمح بمجال للتغيير). فكان من الطبيعي في هذا الفراغ النظري أن يخطو العديد من المثاليين، ومن مفكري المدرسة الانجليزية (Kegley, 1993)، لكنه أيضاً قد أوجد مساحة لعملية إعادة التفكير في الأسس الجوهرية للموضوع.

كل من النظريات الثلاث ما بعد الوضعية التي قمنا بالنظر فيها، تعكس تحولاً معيناً داخل العلاقات الدولية تجاه التفكير المعياري والنقدي (وإلى حد ما، وبصفة خاصة في حالة "النسوية"، والنظرية النقدية، تحررياً). ومن ثم، فإن التحول الأخلاقي في العلاقات الدولية يعدُّ موضوعاً قمنا بتطويره وبعمق كبير في الفصول الأخيرة من هذا الكتاب. إن ما قام هذا الفصل بإلقاء الضوء عليه يتمثل في أن المجال لدراسات العلاقات الدولية والذى يبحث وببساطة عن وصف لرؤيتهم للحقيقة يصبح وبشكل متزايد موضوع تحدى.

موضوعات للمناقشة

Topics For Discussion

١- هل توافق أو لا توافق مع الرؤية القائلة بأن دراسة العلاقات الدولية يمكن أن تتم معاملتها باعتبارها علماً بذاته؟

٢- هل هناك موقف متماسك لما بعد الوضعية في العلاقات الدولية؟ ماهي الاهتمامات التي يشترك فيها معظم الباحثين ما بعد الوضعيين؟

٣- ماذا كان روبرت كوكس يعني عندما قال أن "النظرية دائماً لشخص ما، ولغرض ما؟

٤- ماذا يعنى أن نطبق "عدسة النوع"؟

٥- كيف نستطيع تفكيك النظرية الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية؟

٦- هل أنت مقتنع بمقولة ألكسندر ونت بأن "الفوضوية هي ما تصنعه الدول منها"؟

قراءات إضافية

Further Readings

عامة: نظريات ومنظرون General: Theories and Theorists

Burchill, S. and Linklater, A. et al. (eds) (2005) Theories of International Relations, third edition, Basingstoke: Palgrave MacMillan.

Griffiths, M. (1999) Fifty Key Thinkers in International Relations. London: Routledge. See entries on Robert Cox, Alexander Wendt, Richard Ashley, Cynthia Enloe and J. Ann Tickner.

Brown, C. with Ainley, K. (2005) Understanding International Relations, third edition. Basingstoke: Palgrave Macmillan.See Chapter 3.

Smith, S. and Owens, P. (2005) ‘Alternative Approaches to International Theory’, in J. Baylis and S. Smith (eds) The Globalization of World Politics:An Introduction to International Relations, third Edition, Oxford: Oxford University Press, pp. 271–290.

مجادلات منهجية Methodological Debates

Jackson, R. and Sørenson, G. (2003) Introduction to International Relations: Theories and Approaches, second edition, Oxford: Oxford University Press. See Chapters 8 and 9.

Lapid, Y. (1989) 'The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era', International Studies Quarterly 33: 235–254.

Smith, S., Booth, K. and Zalewski, M. (eds) (1996) International Theory: Positivism and Beyond, Cambridge: Cambridge University Press

مجادلات منهجية Methodological Debates

Jackson, R. and Sørenson, G. (2003) Introduction to International Relations:

Theories and Approaches, second edition, Oxford: Oxford University Press.See Chapters 8 and 9.

Lapid, Y. (1989) 'The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era', International Studies Quarterly 33: 235–254.

Smith, S., Booth, K. and Zalewski, M. (eds) (1996) International Theory:Positivism and Beyond, Cambridge: Cambridge University Press.

النظرية النقدية Critical Theory

Cox, R.W. (1996) Approaches to World Order, Cambridge: Cambridge University Press.

ما بعد الحداثة Postmodernism

Ashley, R. (1988) 'Untying the Sovereign State: a Double Reading of the Anarchy Problematique', Millennium: Journal of International Studies 17 (2): 227–262.

النوع الاجتماعي Gender

Steans, J. (1998) Gender and International Relations: An Introduction, Cambridge: Polity Press.

البنيوية Constructivism

Wendt, A. (1992) 'Anarchy is What States Make of It: the Social Construction of Power Politics', International Organization, 46 (2): 391–426.

الفصل السابع

تشكيل السياسة العالمية: العولمة

Configuring World Politics: Globalization

قد يكون من المعقول أن يتوقع الطلاب الذين يدرسون مقرراً في السياسة الدولية أن تتناول دراستهم موضوعات تتعلق بالحرب والسلام في النظام الدولي والدبلوماسية، وصنع السياسة الخارجية، والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة. غير أنهم قد يكونوا أقل توقعاً للتفكير بأن السياسة الدولية تتعلق بالتجارة الدولية، والنقود والتمويل، وصنع السياسة الاقتصادية، والهجرة، أو الفقر العالمي وعدم المساواة. وفي الحقيقة، ففي داخل الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية، فقط كانت الحالة دائماً أن القضايا الاقتصادية كان ينظر إليها باعتبارها ذات أهمية أقل بالنسبة "للسياسات العليا" للعلاقات فيما بين الدول. في هذا الفصل، نحن نتحدى هذه الرؤية الواقعية من خلال مناقشة أحد الحقول الفرعية الرئيسة للعلاقات الدولية – الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) – ونقدم مفهوم العولمة، والذي كان بؤرة تركيز رئيسة للدراسات في الاقتصاد السياسي الدولي.

على أي حال، فإن تقديم العولمة ليس مهمة سهلة. فقد أشار (Rosenberg, 2000: 11). إلى أننا نعيش اليوم حقيقة في "عصر دراسات العولمة". وليس لدينا النية بالتأكيد أن نأخذك عبر كل الأدبيات عن العولمة في فصل واحد قصير! أكثر من ذلك، فنحن لا نهدف إلى أن نقدم لك

تعريفاً شاملاً لماهية العولمة، ولكن لنقدمك إلى المناقشات الساخنة المكثفة المحيطة بموضوع العولمة. أكثر أهمية، فإننا نثير السؤال فيمل يتعلق بالعلاقات بين العولمة والدولة. ويعدُّ هذا موضوعاً ذا أهمية مركزية في دراسة العلاقات الدولية، فإذا كنا مضطرين لإعادة التفكير في الطريقة التي تتصرف بها الدول، فلا أقل من أن نضطر أيضاً إلى إعادة التفكير في مصداقية النظام المعرفي الواقعي، والذي تم تقديمك إليه في الفصول السابقة من الكتاب.

تقديم منظور الاقتصاد السياسي الدولي
Bringing In International Political Economy Perspective

إن الاعتراف بالطبيعة المزدوجة للسياسة والاقتصاد قد أعطى دفعة خلال السبعينيات لمنهج جديد في العلاقات الدولية عرف بالاقتصاد السياسي الدولي. يجد الاقتصاد السياسي الدولي جذوره فيما أسماه القرنان الثامن عشر والتاسع عشر "الاقتصاد السياسي"، وبشكل أساسي في دراسة النشاط الاقتصادي داخل السياقات السياسية والقانونية. وتتضمن قائمة أفضل المعروفين من بين الاقتصاديين السياسيين كلاً من آدم سميث، مؤلف القرن الثامن عشر الذي كتب بحثه عن الاقتصاد السياسي بعنوان "ثروات الأمم"، وكارل ماركس، الفيلسوف الراديكالي والثوري خلال القرن التاسع عشر. ففي القرن العشرين، تحول الاقتصاد السياسي إلى حقل معرفي مستقل عن العلوم السياسية والاقتصاد. وهكذا، وبأحد المعاني، فإن الاقتصاد السياسي الدولي يمثل عودة إلى منهج أكثر كلية لفهم العالم الاجتماعي - على الرغم من أنه منهج يتطلب فهماً العلاقة بين السياسة والاقتصاد نضع فيه مثل هذا التحليل داخل سياق دولي، (أو ربما أكثر ملائمة سياق "كوني").

بينما كتب بعض الباحثين مثل Jacob Viner (جاكوب وينر) في الأربعينيات موجهاً الاهتمام إلى دراسة "القوة والثروة" في السياسة الدولية (Viner, 1948)، فإن الفضل كان يعود إلى الباحثة الأكاديمية البريطانية Susan Strange (سوزان سترانج) في تعزيز وتحفيز الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي كمجال رئيس للدراسات الدولية (Brown, 1999). وبشكل

واضح ، وفي ترديد لصدى جذور الحقل داخل الاقتصاد السياسي ، قدمت سترانج هذا الحقل باعتباره دراسة للعلاقة بين "الدولة والسوق" (سترانج ، ١٩٩٤ : أ). وقد مال كثير من الدارسين الأوائل للاقتصاد السياسي إلى تأكيد كيف كانت تتم المساومة الاقتصادية بين الدول حول قضايا مثل الممتلكات الإقليمية ، أو اتفاقيات السلام (Spero, 1990). وبشكل أساسي ، فما يزال بعض الكتاب داخل الاقتصاد السياسي الدولي ينتمون إلى رؤية الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها مجرد أداة من أدوات متعددة تستفيد منها الدول في التأكيد على مكاسبها النسبية في مواجهة الدول الأخرى. وهكذا ، فإن أموراً مثل العقوبات الاقتصادية ، والمساومة حول التجارة في منظمة التجارة العالمية ، والتوصل إلى اتفاقيات حول الهجرة غير المشروعة ، أو القرار بانضمام عملة أوروبية منفردة ، تعدُّ كلها قرارات تتخذها الدول لمصلحتها الوطنية الذاتية ، وعينها على الكيفية التي تؤثر بها مثل هذه الاتفاقيات على وضع القوة للدول الأخرى. وفي هذه الصورة الأكثر "واقعية" للاقتصاد السياسي الدولي ، تظل الدول بمثابة الفاعلين الأساسيين ، والأكثر أهمية مستخدمين الأدوات الاقتصادية مثل التعريفة الجمركية ، والعقوبات الاقتصادية تأميناً لأقصى قدر من القوة.

على أي حال ، فإن معظم باحثي الاقتصاد السياسي الدولي لا يلتزمون بهذا المنظور الواقعي (أو القومية الاقتصادية). وفي الحقيقة ، فقد مالت الكتابات المبكرة في تقليد الاقتصاد السياسي الدولي إلى التأكيد على حدود التفكير حول العلاقات فيما بين الدول ، وفقط فيما يتعلق بعلاقات القوة. مؤلفون من أمثال كوهان و ناي (١٩٧٧) ، وعلى سبيل المثال (المؤسساتيين الليبراليين الجدد ، الذين توقفنا عندهم في الفصول السابقة) ، كانوا جادين في التأكيد على دور الاعتماد المتبادل في الاقتصاد الدولي في بناء ودعم ما أطلقوا عليه "الاعتمادية المتبادلة المعقدة". في هذه الرؤية الليبرالية ، فإن المستويات المتنامية للاعتماد المتبادل في الاقتصاد الدولي تعدُّ أكثر أهمية عن رغبات الدول للتفاعل مع بعضها بعضاً بشكل دائم. لذلك ، فإن أحد التقاليد الليبرالية للاقتصاد السياسي الدولي قد وضعت تأكيداً خاصاً على الطريقة التي قامت بها المستويات المتنامية للاعتماد المتبادل اقتصادياً ، وانتشار التجارة الحرة

في تقويض سلوكيات المصلحة الذاتية للدول (مثال ذلك: الواقعية). وفي هذه الرؤية إذاً، فإن المجال الاقتصادي يكون دائماً متوجهاً لأن يكون أكثر أهمية عن الضرورات السياسية للدول. إن التأكيد على الاعتماد الاقتصادي المتبادل الموجود في هذه الكتابات قد توسع وتطور في السنوات الأخيرة حيث بدأ الباحثون في الاقتصاد السياسي الدولي في تضمين تحليل الظاهرة المعروفة بالعولمة في دراساتهم للنظام الدولي.

إن ما يجب أن يصبح واضحاً من هذا الفصل هو أنه بينما تعدُّ الليبرالية أحد المنظورات المسيطرة للاقتصاد السياسي الدولي في تحليلات العولمة، إلا أنها تظل واحداً فقط من منظورات عديدة عن العولمة. ولنتذكر الفصل الأول الذي ناقشنا فيه أن الواقعية كانت المنظور المسيطر في العلاقات الدولية، وأن ذلك المنظور قد واجه تحدياً من قبل عدد من البدائل، والمنظورات النقدية. وفي داخل الاقتصاد السياسي الدولي، فإن الواقعية قد أخذت أكثر كثيراً مقعداً خلفياً – فهي هنا الليبرالية التي أصبحت معترفاً بها باعتبارها "التيار العام" للبحث والدراسات في الاقتصاد السياسي الدولي. فمن جانب، نستطيع أن نشير إلى اقتصاد سياسي ليبرالي وضعي مفتوح يبنى على النظرية الاقتصادية الليبرالية، ويقدم تفسيرات وشروحات للعولمة نراها على نطاق واسع باعتبارها عملية اقتصادية محتمة. وغالباً ما ترتبط هذه الدراسات بتحول ليبرالي جديد في النظرية الاقتصادية – الرؤية بأن الدولة لا يجب أن تلعب دوراً هاما في الاقتصاد، وأن سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة تمثلان أفضل الوسائل التي يمكن أن تظل الاقتصادات من خلالها تنافسية. ومن المهم عندما تناقش الليبرالية الجديدة في سياق هذا الفصل أن نعي أننا نناقش الليبرالية الجديدة كنظرية اقتصادية (وفي الحقيقة، ربما تكون أكثر النظريات الاقتصادية تأثيراً). لتتأكد من أنك تحتفظ بهذه النقطة في ذهنك لأنه غالباً، وفي داخل العلاقات الدولية، فإن مصطلح الليبرالية الجديدة يتم توظيفه عند الإشارة إلى أعمال المؤسساتيين الليبراليين الجدد (مثل كوهان و ناي). وعلى الجانب الآخر، فإننا نستطيع تحديد مفكرين ليبراليين ممن يتخذون خطاً اقتصادياً أقل من الليبرالية الجديدة، قائلين بأن عولمة الرأسمالية إذا تم تنظيمها بطريقة صحيحة يمكن أن تحقق تغييراً

اجتماعياً إيجابياً ورخاءً للجميع (Cerny, 2000, Giddens, 2000). على أي حال، إنه الفهم الليبرالي الجديد للاقتصاد السياسي هو الذي يُعدُّ، وإلى حد كبير، الأكثر تأثيراً بين الاثنين: فقد استطاع التأثير على السياسات الاقتصادية للدول حول العالم، كما يعدُّ أيضاً، وعلى نطاق واسع، الفلسفة الاقتصادية التي تؤسس لمؤسسات تمويلية دولية قوية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

خارج التيار الليبرالي العام، يمكننا تحديد بعض المنظورات البديلة والمهمة. يتمثل البديل الأكثر أهمية من بين هذه البدائل في عمل الباحثين المرتبطين بالاقتصاد السياسي الماركسي. وفي الحقيقة، فإن (Robert Gilpin, 1987) قد قال بأنه إلى جوار الليبرالية والقومية الاقتصادية (الواقعية)، فإن الماركسية تعدُّ واحدة من الأيديولوجيات الرئيسة للاقتصاد السياسي. وقد قيل ذلك، فقد أثير أيضاً أن المنظورات الماركسية في الاقتصاد السياسي الدولي قد ظلت وبدرجة كبيرة على الهوامش - وأن المناهج الماركسية والماركسيين يتم تهميشهم بصورة خاصة- عندما ينظر المرء إلى حقل العلاقات الدولية ككل (Bieler and Morton, 2003).

هناك تنوع كبير من التفاهمات الماركسية والماركسيين المتنافسة للعولمة. إذا كان عليك متابعة الاهتمام في الاقتصاد السياسي الدولي خلال دراستك ومقرراتك، فسوف تمر، وبلا شك، على هذه الأدبيات الماركسية المختلفة، والأكثر أهمية أنك تمر على روبرت كوكس، ومجموعة من الباحثين الماركسيين الملهمين، والذين يطلقُ عليهم "الجرامشيون الجدد". إن ما يجمع بين هذه التطورات يتمثل في أنها تشترك في الاهتمام بالطريقة التي تتم بها علاقات هيمنة الطبقة (ولذلك عدم المساواة) باعتبارها خاصية أساسية في توسيع الانتاج الرأسمالي، والتي تحدث في فترة العولمة. لذلك، فالعولمة في هذه الرؤية تعدُّ رأسمالية، وأن الأدوات التحليلية والأفكار التي طورها ماركس في القرن التاسع عشر، وبالعلاقة إلى دراسة تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، تُعدُّ على قدر من الأهمية لتحليل عولمة رأسمالية اليوم. لنأخذ، وعلى سبيل المثال، هذا الاقتباس من "البيان الشيوعي"، والذي تم نشره وللمرة الأولى عام ١٨٤٨ :

"لقد أضفت البرجوازية من خلال استغلالها للسوق العالمي خاصية كوزموبوليتانية (عالمية) للإنتاج والاستهلاك في كل بلد... كل الصناعات الوطنية من الطراز القديم قـد تم تحطيمها أو يتم تحطيمها يومياً... وبدلاً من العزلة القديمة المحلية والقومية، والاكتفاء الذاتي، فإن لدينا علاقات متداخلة في كل اتجاه، عبر الاستقلال العالمي للأمم".

(Marx and Engels, 1992: 6)

يُظهرُ الاقتباس السابق، وبشكل واضح، أن ماركس (وشريكه إنجلز) قد لاحظا، وحتى قديما في القرن التاسع عشر، الطريقة التي كانت الرأسمالية تأخذ من خلالها طابعاً كونياً. على أي حال، فإن هذا ليس تحليلاً مستقيماً لظهور اقتصاد السوق العالمي، ولا مماثلاً لما قدمه عدد من الاقتصاديين الليبراليين. إن التأكيد على "استغلال" العمال من قبل الطبقة الرأسمالية المسيطرة (البرجوازية) يحدد الماركسية كمنهج نقدى لدراسة العولمة - منهج تعدُّ الاهتمامات المعيارية حول القهر للشعوب المهمشة أساسية لتطوير نقد للعولمة باعتبارها رأسمالية. نجد اهتمامات مشابهة عن الاستغلال والتهميش في الأدبيات النسوية عن العولمة، حيث يتم تقديم الادعاء بأن ظهور اقتصاد معولم قد عمق نُظم عدم المساواة - بصفة خاصة عدم المساواة القائمة على النوع - ذكر/أنثى - ليخلق تأنيثاً للفقر العالمي (Joekes, 1987, Razavi, 1999, Rai, 2002) . كيف أدت هذه الانتقادات للعولمة إلى تطوير منظورات بديلة تحريرية عن العولمة، إنما تمثل الفكرة التي نطورها في القسم الأخير لهذا الفصل، حيث ننظر إلى مقاومات العولمة.

فهم العولمة

Understanding Globalization

يتمثل أحد التعريفات الأكثر استخداماً للعولمة في تعبير (David Harvey) دافيد هارفي "ضغط فراغ الوقت" (Harvey, 1989). يرتبط هذا بفكرة أننا نعيش الآن في "قرية كونية"، يتزايد فيها ارتباط الجميع، واقترابهم أكثر من الآخر. إن فكرة هارفي عن "ضغط فراغ الوقت" تعبر عن

فكرة أن الوقت فراغ يتصدع بصورة متزايدة - ذلك أن الوقت المطلوب للناس والبضائع ليتحركوا عبر الكرة الأرضية اليوم قد أصبح، وبدرجة مهمة، متلاشياً بواسطة التطورات في أشياء مثل تكنولوجيا الاتصال والمواصلات. وأصبحت عبارة "العولمة" حديثاً شائعاً في وسائل الإعلام والسياسة منذ الثمانينيات. ومع ذلك، فإن ما يعانى قصوراً الآن يتمثل في غياب أي اتفاق حقيقي لما تعنيه العولمة بالفعل. ومثلما أشار (Bernner, 1999:3)، فإن العولمة هي ما يمكن أن نطلق عليه "مفهوماً قابلاً للاختبار بالضرورة". ويعنى هذا أن هناك عدم اتفاق أياً كان نوعه حول ماهية العولمة، وحتى سواءً ما إذا كانت تحدث، وبشكل أكثر جوهرية، كيف نحدد معنى (أو أن نفهم، ونفسر، ونحلل) العمليات المرتبطة بالعولمة. أكثر من ذلك، فإن المناظرات تثير الغضب حول تأثير العولمة فيما يتعلق بتوسيع عدم المساواة، وعولمة الفقر.

قد يُحاجُ كثير من الباحثين الليبراليين بأن العولمة تفتح الفرص لبعض من الدول والشعوب الأكثر فقراً في العالم. فعلى سبيل المثال، فإن افتتاح مركز كبير لصناعة الاتصالات في بلد مثل الهند، كان نتيجة لعمليات عادة ما نربطها بالعولمة مثل: نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، والانتشار العالمي السريع لتكنولوجيات الاتصالات. وكما يمكن أن يشير محلل اقتصادي ليبرالي إلى العوائد الإيجابية لهذه الاستثمارات، مُظهراً كيف أنها توفر فرصا جديدة للوظائف، والتي لها في المقابل تأثيرات مفيدة على كل الاقتصاد المحلى. على أي حال، فإن المنتقدين قد يشيرون إلى اتساع عدم المساواة الاجتماعية الذي غالباً ما يصاحب هذه الأنواع من الاستثمارات، وبالتالي فإن مراكز الاتصالات قد توفر توظيفاً للعمالة مطلوب بشدة في دول مثل الهند، لكن هذه الفرص تظل وفقط للأغنياء والمتعلمين الذين يكونون قادرين على الاستفادة من هذه الفرص الجديدة. وبالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من فقراء الدولة من الفلاحين، يظل الفقر، وبدرجة كبيرة، خاصية لوجودهم اليوم كما كان دوماً.

العولمة متعددة الأبعاد

Multidimensional Globalization

تربط التعريفات القياسية للعولمة العولمة ذاتها بعدد من عمليات التغيير المختلفة – فكرة أن شيئاً ما قد تحول كلية في العالم الذي نعيش فيه اليوم. في هذا الفصل، نركز على ثلاثة أبعاد مختلفة للعولمة – الاقتصادي، والثقافي، والسياسي. على أي حال، ليس هذا لنقترح أننا نضع قدماً تعريفاً متماسكاً لما تكون عليه العولمة. لكن هدفنا يتمثل في مراجعة عدد من العمليات المختلفة التي يجب أن تتضمنها تعريفات العولمة. وفي هذه النقطة، يجب أن نلاحظ، وعلى أي حال، أن فصل الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، والثقافية للعولمة يُعدُّ، وإلى حد ما، عملية مصطنعة – ففي الحقيقة، فإننا نود أن نقترح أن كل هذه العمليات الثلاث، هي وبطرق مختلفة، مرتبطة ببعضها البعض بشكل لا يمكن فصله.

بعد اقتصادي An Economic Dimension

غالباً ما تركز مناقشات العولمة على تعريف العولمة، والتي غالباً ما تراها كلية كظاهرة اقتصادية. تعدُّ الطبيعة المتغيرة للإنتاج (كيف يتم تصنيع السلع) واحدة من أكثر الأبعاد وضوحاً للعولمة الاقتصادية (Dicken, 2003). فإنتاج السلع في اقتصاد اليوم الكوني يبدو مختلفاً تماماً بمقارنته بأوائل القرن العشرين حيث كان الإنتاج الصناعي تسيطر عليه بضعة دول في شمال أمريكا، وأوروبا، و اليابان في آسيا. إن نمو وسائل أسرع للنقل، وروابط الاتصالات، إنما يعنى أن كثيراً من الشركات قد سعت إلى إعادة توطين بعض من عناصر عملية إنتاجها المعتمدة على العمل الكثيف إلى دول حيث تكاليف العمل تعدُّ أرخص بدرجة هامة. كما أصبح إنتاج السلع المصنعة، وبشكل متزايد، أكثر تعقيداً – ففي إنتاج الملابس على سبيل المثال، هناك شبكات واسعة من الشركات الصغيرة التي تنتج الملابس للماركات الرئيسة مثل "The Gap" أو "Levis" . وفي الغالب، فإن هذه الماركات ليس لديها أي فكرة حقيقية عن المكان الذي تتم فيه صناعة منتجاتهم على الإطلاق. كذلك، فقد أصبحت صناعات قطاع الخدمات، وبشكل متزايد، صناعات كونية. كذلك، فقد أصبح لدينا إمبراطوريات إعلامية كونية، ومراكز اتصالات في بانجالور تخدم الأسواق الأوروبية والأمريكية، وإدارة عالمية ضخمة، وشركات كبرى للاستشارات والتأمين والبنوك.

يتمثل أحد العناصر المهمة للعمليات المرتبطة بالعولمة الاقتصادية في نمو ما يمكن أن نطلق عليه "سوق التمويل العالمي"، (والذي يدور حول مبادلة العملات المختلفة، والمنتجات المالية الأخرى بعضها بعضاً). وقد نمت بنوك الاستثمار الكبرى في قوتها، وفي تأثيرها على دعم ومساندة قدرتها، على صنع الأرباح الضخمة من دورات العملة (القيم المتغيرة الدائمة للعملات). ولم يقتصر دور التكنولوجيا الحديثة، وفقط على زيادة السرعة التي يمكن أن نتنقل بها، أو نسافر ونتصل، ولكنه قد امتد أيضاً ليجعل من الممكن التحويل الإلكتروني للأموال، ومن ثم يمكن أن تتحرك النقود عبر العالم بمجرد ضغطة على الزر. وبلا شك، فإن سهولة تحويل النقود عبر حدود الدول يعدُّ شيئاً سوف تمر بخبرته عند السفر إلى الخارج، واستخدام كارت ATM للسحب النقدي. وهكذا، وبشكل واضح فإن التحويل الإلكتروني للنقود يعدُّ في بعض جوانبه أمراً جيداً؛ لأنها تكنولوجيا ملائمة أسهمت في جعل حياتنا أسهل. على أي حال، فإن الانسياب السهل للنقود عبر حدود الدول يمكن أن تكون له أيضاً نتائج مدمرة في أوقات الأزمات المالية. تلك هي أهمية أسواق التمويل العالمي الآن، حيث يمكن أن يؤثر انهيار عملة في جزء من العالم، وفي تتابع سريع، على دول أخرى حول العالم. ففي يوليو ١٩٩٧، فقد أطلق انهيار العملة في تايلاند انهيارات في أسواق العملة وأسواق البورصات في كل من إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وكوريا الجنوبية، حيث اندفع المستثمرون إلى الانسحاب من هذه الدول. تتم الإشارة إلى تلك الأحداث الآن باعتبارها "الأزمة المالية الآسيوية". وقد أرسلت الأزمات موجات الصدمة حول العالم، وتمت رؤيتها على نطاق واسع كنقطة تحول هامة في التاريخ الاقتصادي والسياسي لهذه الدول الآسيوية. إن ما يُظهرهُ نموذج الأزمة المالية الآسيوية يتمثل في أن الأحداث الاقتصادية في دولة ما يمكن أن يكون لها تأثيرات مهمة في مكان آخر، وكثيراً ما تكون تلك هي الحالة أكثر من ذي قبل. يعدُّ هذا المستوى من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بالنسبة إلى كثيرين دليلاً على أننا نعيش في اقتصاد مالي مُعولم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن "دور العمل" يعدُّ أحد الموضوعات المهمة، والذي غالباً ما يتم تنحيته جانباً في مناقشات العولمة الاقتصادية. جزئياً، هناك سبب جيد لهذا. حيث يجد رأس المال أنه من السهل، وبشكل متزايد، أن يتنقل حول العالم- بينما لا تعد الحالة هكذا بالنسبة للعمال (Munck 2002; Caster *et. al.*, 2004) . ويكفى أن نلاحظ المناظرات الشاملة المتعلقة بالهجرة واللجوء التي تحدث تقريباُ في كل الدول في العالم الصناعي خلال الأعوام الأخيرة. وفي الحقيقة، فقد كان هناك تقييد شديد للحدود - فقد كان أسهل كثيراً التحرك حول العالم في القرن التاسع عشر عنه اليوم. على أي حال، فإن عدداً من الدراسات قد سعت إلى فحص الكيفية التي تؤثر بها العولمة على العمال الموظفين في بعض من أكثر صناعات العالم عولمة - صناعة الملابس، ومصانع السلع الإلكترونية، ومراكز الاتصالات، والسياحة (Freeman, 2000, Rosen, 2002, Salzinger, 2003, and dler, 2004, Elias, 2004)،. إن ما تشير إليه هذه الدراسات هو الكفاءة الكبرى، والتي أصبحت من خلالها هذه الشركات قادرة على الحصول على توفير إمدادات للعمل منخفضة التكاليف عبر العالم. في هذا السياق، فغالباً ما يتم تصوير الدول باعتبار أنها تتنافس في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال أمور مثل القيود على أنشطة اتحادات العمال، أو تخفيض الحد الأدنى للأجور. وبدرجة مهمة، تحدث هذه العملية في كل من الدول المتقدمة والنامية.

بعد ثقافي A Cultural Dimension

لقد امتدت تفاهمات العولمة لتذهب فيما وراء العمليات الاقتصادية، كما سعت أيضاً إلى النظر في الأبعاد الثقافية للعولمة (Stevenson, 2000) وقد يقترح البعض، وعلى سبيل المثال، أن شعوب العالم إنما تصبح متشابهة أكثر فيما يتعلق بأذواقها، وقيمها، وتوقعاتها، وأن الأعمال تتبع وبصورة متزايدة نفس أنواع الممارسات، وأننا نشاهد، وبتزايد، نفس العروض التلفزيونية، ونأكل نفس الطعام، ونشترى من نفس المحلات.

وقد يرى بعضهم أيضاً أن العولمة الثقافية هي عملية تصبح من خلالها كل شعوب العالم متشابهة ثقافياً، أو على الأقل، تتعرض لنفس القيم والمنتجات الثقافية. لذلك، فإن

إحدى الرؤى للعولمة الثقافية، تزاوجها مع عملية العالمية "Universalization"، والتي نصبح كلنا، ومن خلالها، أكثر تشابهاً ثقافياً. وبالنسبة لآخرين، فإن هذه العملية لا تُعدُّ عالمية، لكنها تغريب - وهنا نلاحظُ، وعلى سبيل المثال، الاستخدام واسع الانتشار والمتزايد للغة الانجليزية. تبدو أفكار العالمية والتغريب في عمل المفكر الليبرالي (Francis Fukuyama) (فرانسيس فوكوياما). فعلى نحو مشهور، فإن فوكوياما قد جادل بأننا قد وصلنا "نهاية التاريخ" بانتهاء الحرب الباردة، وأن كل شعوب العالم قد اعتنقت قيماً "عالمية" كالديموقراطية، وحقوق الإنسان، ومن الأهمية نظام اقتصادي رأسمالي - قيماً تجد جذورها في النظم الاقتصادية، والثقافية، والسياسية للغرب (فوكوياما، ١٩٩٢). في هذا المنظور الليبرالي المتعلم عن العولمة، فإن تجانساً ثقافياً بازغاً يمكن رؤيته كتطور إيجابي، وفي الحقيقة، قفزة من أجل السلام والرخاء.

وبينما يقبل آخرون أن عمليات العولمة الثقافية آخذة في الحدوث، فإنهم يبحثون عن تحدى المدى الذي يمكن عنده اعتبار هذا تطوراً إيجابياً. وعلى سبيل المثال، فقد تم اقتراح أن الثقافات الوطنية المتنوعة تتم تنحيتها جانباً لصالح ثقافة عالمية جديدة تقوم تقريباً على استهلاك شطائر البرجر الكبيرة (Big Mac)، أو الأحذية الرياضية ماركة Nike. وترى وجهة النظر هذه أيادي شركات الأعمال الكبرى في تقويض التنوع الثقافي من أجل أن تبيع أكثر ما يمكنها من المنتجات الاستهلاكية. وهكذا، فقد أطلق على العولمة الثقافية مصطلح "التحول إلى ماكدونالد" (Macdonalldization)، حيث يبرز الأفراد من خلالها وببساطة كمستهلكين للسلع الجماهيرية المنتجة على نطاق واسع. إن العلاقة المميزة الرئيسة والدامغة لهذه الثقافة العالمية بالنسبة إلى كتاب مثل (Leslie Sklair, 2002) هي التزام عالمي لثقافة استهلاكية تعمل لمصلحة الشركات الكبرى. وقد قدم آخرون فكرة أن العولمة الثقافية هي وبفاعلية عملية "للأمركة"، عملية تتم من خلالها الهيمنة الثقافية (ذلك أن نقول الولايات المتحدة تتصرف لتدعم هيمنتها السياسية والاقتصادية). أما منظرو النوع للعولمة فإنهم يقومون أيضاً بتوظيف أفكار الهيمنة الثقافية. فعلى سبيل المثال، فقد ذهب

(R.W.Cornnell, 2005) إلى القول بأن ظهور نظام اقتصادي رأسمالي عالمي يجد جذوره في صيغة خاصة من سياسات النوع، والتي يتم من خلالها تمييز القيم الثقافية والخصائص التي ترتبط بالقيم والخصائص الثقافية لنخبة غربية من الذكور من الطبقة الوسطى من رجال الأعمال. إن هذه الهيمنة الذكورية تدعم الوضع المسيطر لطبقة معينة من رجال الأعمال في السياسة العالمية المعاصرة.

بعد سياسي A Political Dimension

عند التفكير في العولمة كعملية سياسية، من المهم أن نعترف بأن ما لا نتحدث عنه هو ظهور صيغة أو شكل فوق قومي من الحكومة العالمية. غير أن ما أخذ يزحف وبشكل متزايد في لغة العلاقات الدولية، وكما رأينا في الفصل الرابع، هو المناقشات حول "الحكم العالمي، والتي قد يتم فهمها كمجموعة من الأطر للقواعد التي تم إعدادها للتعامل مع المشكلات العالمية التي تم الاتفاق عليها من قبل كل المنظمات الدولية والحكومات الوطنية. وهكذا، فقد رأينا، وعلى سبيل المثال، ظهور إجماع حول كيفية التعامل مع موضوعات مثل التجارة الدولية، والتدهور البيئي، وحقوق الإنسان.

وقد تعرضت مناقشات الحكم العالمي للنقد من قبل كثيرين. وعلى سبيل المثال، فقد تم تقديم مقولة أن المفهوم يركز على ثوابت فنية لمشكلات عالمية جارية، لكنه يفشل في البحث عن كيفية ظهور نظم الحكم العالمية، وكيف يمكن أن تعكس في الحقيقة مصالح الدول، أو الجماعات الأكثر قوة وتميزاً في العالم اليوم (Cammack, 2002, Oberbeek, 2005). وهكذا، فهل يجب، وعلى سبيل المثال، اعتبار منظمة التجارة العالمية كمؤسسة تعرض لكل دول العالم مساعدة عملية في تكييف اقتصادياتها للتجارة الحرة؟ أم أنه تجب رؤيتها كمؤسسة تضفي شرعية على نظام اقتصادي قائم على التجارة الحرة والليبرالية الجديدة التي تعمل لمصلحة الدول الأغنى؟

لكن الحديث عن الحكم العالمي ليس الأمر الوحيد الذي يؤخذ في الاعتبار عند النظر إلى البعد السياسي للعولمة. وبصورة أكثر عمومية، فقد أثيرت أفكار حول "إعادة تشكيل"

القـــوة السياســـية الـــتي يعرفهـــا كـــثيرون بأنهـــا أساســـية لتفاهمـــات العولمـــة (Held and McGrew, 2002: 9-24) . أحد عناصر هذه العملية لإعادة التشكيل يتمثل في المناظرات التي تدور حول دور الدولة في عصر العولمة (وهي مناقشة سوف نركز عليها ، وبشكل أكثر تفصيلاً فيما يلي بعد). لكن أفكار العولمة كعملية سياسية تتضمن عدداً من القضايا المعقدة الأخرى. فقد شهدت السنوات الأخيرة ، وعلى سبيل المثال ، انقساماً للقوة السياسية حيث أدى انتهاء الحرب الباردة إلى ظهور عدد من "الدول الجديدة " في شرق ووسط أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق. كذلك ، فقد شهدت السنوات منذ انتهاء الحرب الباردة صعود المد والجزر في السياسات الوطنية ، والحركات الانفصالية في أماكن مثل شيشنيا ، وتيمور الشرقية ، وكردستان ، وتحللاً للحكومة الوطنية في أماكن مثل الجزر البريطانية. وعلى القمة من تلك التطورات ، رأينا ، كما في الفصل الخامس ، أنه كانت هناك عملية تدعيم للقوة السياسية في تحالفات إقليمية ، ومنظمات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ، والآسيان. وعلى الرغم من أننا ، وبشكل مشترك ، قد قدمت إلينا صورة للعولمة تظهرُ الدول وهي تفقد القوة لصالح قوى عالمية ، فإن العولمة تبدو أيضاً وهى تكشف عن القوى المتعارضة والمتناقضة. لذلك ، فإن سنوات العولمة ، كانت أيضاً وبصورة مثيرة للسخرية ، سنوات صعود القومية. وقد يرى البعض أن هاتين العمليتين تذهبان معاً يداً بيد ، فالتجزئة هي الخط المحتم الموازي للعولمة ، حيث الثقافات الوطنية تأخذ في النظر إلى الداخل ، في الذات ، لتحمي نفسها من التهديد المتصور للعولمة. وكما يقول أنتونى جيدينز (Antony Giddens, 2000) :

> "يفكر معظم الناس في العولمة باعتبارها "تجذب بعيداً القوة أو النفوذ من المجتمعات المحلية والدول إلى المجال العالمي أو الكوني. وفي الحقيقة، فإن هذا هو أحد نتائجها. فالـدول تفقد بالفعل بعضاً من القوة الاقتصادية التي كانت تتمتع بها من قبل. ومع ذلك، فإن لهـا أيضاً تأثيراً معاكساً. فالعولمة لا تجذب فقط إلى أعلى فصاعداً، لكنها أيضاً تدفع إلى أسفل، لتخلق ضغوطاً جديدة للسلطة المحلية ".
>
> (Giddens, 2000:31)

وهكذا، فإن أسئلة الحوكمة، مثل أين تكمن القوة السياسية والسلطة، وعن دور الدولة في السياسة الدولية، تعدُّ اليوم أسئلة أساسية لفهم العولمة كعملية سياسية. وقد اقترحنا سابقاً أن مصطلح "الحكم العالمي" يمكن أن يكون، وبشكل ما، إشكالياً - لأنه يستند، وفي الغالب، على افتراضات بأن التخلي عن القوة السياسية للمؤسسات والنظم متعددة الأطراف يعدُّ أمراً جيداً. لكن هذا لا يعنى اقتراح أننا يجب أن نتخلى عن التفكير في قضايا الحوكمة أو الحكم العالمي في عالم اليوم. وكما يناقش جان آرت (Jan Aart):

> "إن انتشار الحوكمة في التاريخ المعاصر قد حدث ليس فقط عبر طبقات ومستويات مختلفة للعلاقات الاجتماعية من المستوى المحلى إلى المستوى العالمي، لكنه حدث أيضاً جنباً إلى جنب مع ظهور الآليات التنظيمية المتعددة في القطاعات الخاصة إلى جوار تلك في القطاع العام. كثير من القواعد بالنسبة للشركات العالمية، والتمويل العالمي، والاتصالات العالمية، وعلم البيئة العالمي، وغير ذلك من الأمور العالمية قد تم تصميمها وإدارتها عبر ترتيبات غير حكومية..... هذا الموقف متعدد الدرجات، وانتشار الحوكمة يمكن أن نطلق عليه "مركزية متعددة" إشارة إلى خاصيته المميزة المنبثقة من مواقع متعددة ومترابطة فيما بينها".
>
> (Scholte, 2005: 86-87)

فهم العولمة داخل الاقتصاد السياسي الدولي

Understanding Globalization Within International Political Economy

إن جزءًا كبيراً من إعادة تشكيل القوة السياسية، وعلى نحو ما سبقت ملاحظته في هذا الفصل، يتضمن أسئلة تتعلق بدور الدولة في السياسات العالمية المعاصرة. فقد ركزت الدراسات البحثية للاقتصاد السياسي الدولي حول العولمة ركزت، وبشكل حصري تقريباً، على موضوعات تتعلق بإعادة تشكيل (وكما يرى بعضهم)، أو "إعادة تخيل" الدولة. وسوف نراجع فيما يلى الأدبيات المتنوعة في الاقتصاد السياسي الدولي حول العولمة والدولة. ونقر هنا بأن مراجعة تلك الأدبيات الضخمة والمتنوعة للاقتصاد السياسي الدولي حول العولمة ليست بالمهمة السهلة أو الميسورة. ولكي نساعد في إرشاد طريقنا عبر هذه الأدبيات المتشابكة، فسوف نطبق ما يُطلقُ عليه تقسيم نوعى - أو نظام للتبويب. استعارة من عمل (Hay and Marsh, 2000).،

فإننا نقترح أن أفضل فهم للأدبيات حول العولمة في الاقتصاد السياسي الدولي يمكن الحصول عليه من خلال توالى "موجات" البحث والدراسة. ففي بعض الجوانب، يعدُّ تقسيم "الموجات" هذا أولياً، فسوف نلاحظ، وبعد كل شيء، أن الباحثين ليسوا كلهم ملائمون تماماً في كل مجموعة. على أي حال، فإن التقسيمات تعدُّ أداة مفيدة الاستخدام من أجل المساعدة في تلمس الطريق خلال هذا الموضوع المعقد (وغالباً ما يوصف استخدام التقسيمات بهذه الطريقة بأنه يعدُّ مثل استخدام نظام التبويب، أداة مشجعة).

الموجة الأولى: العولمة باعتبارها المستقبل المحتم

The First Wave: Globalization as the Inevitable Future

تقدم الموجة الأولى من المنح العلمية والأعمال البحثية حول العولمة مقولة إن العولمة قوة لا تقاوم، إن لم تكن حتى محتمة، تقوم، وبشكل جوهري، بإعادة تشكيل السياسة العالمية، والعلاقات الاقتصادية. ويمكن أن نقترح أن هناك نوعين من الموجة الأولى البحثية: أحد منظوراتها يُسمى "العولمة المفرطة Hyper Globalization، (Higgott and Reich, 1998, Held *et.al.*, 1999)، أما المنظور الآخر فيسمى "عولمة الأعمال" (Hay and Marsh, 2000, Cameron and Palan, 2004) . وهذه فكرة متشددة للعولمة، وأطروحة تكون العولمة فيها نذيراً بنهاية الدولة القومية على نحو ما نعرفها. فقد قال كتاب مثل (Ohame 1999) بأن العولمة آتية بعالم "بلا حدود" (Borderless world) . ومع مستوى للنشاط مثل الذي يحدث الآن على مستوى كونى، فإن الدولة قد أصبحت منطوية على مفارقة تاريخية- مؤسسة أصبحت مقوضة إلى الدرجة التي لم تعدُّ معها فاعلاً مفيداً في السياسة العالمية. وتستقر هذه الرؤية على تدهور حاد، وفكرة اللاقومية (Denationalization) بمعنى أنه لم يعد من الممكن التفكير في السياسة باعتبار أنها تحدث داخل حدود وطنية محددة إقليمياً (أو "دول قومية").

تُوضعُ الشركاتُ المتعددة الجنسيات، وقد تم تقديمها كقوى دافعة وراء العولمة الاقتصادية، في دور مركزي الأهمية في هذه الموجة من أدبيات العولمة (ومن ثم، مصطلح "عولمة الأعمال"). (Reich, 1992, Barnet and Cavanagh, 1996). أكثر من ذلك، فإن هذه النوعية من العولمة -عولمة الأعمال المفرطة - تأخذ وبشكل علني، منهجاً ليبرالياً للاقتصاد

السياسي. يعني هذا أن هؤلاء الكتاب يرون في ظهور اقتصاد السوق العالمي، وتراجع قوة الدولة شيئاً جيداً، وشيئاً محتماً في الوقت نفسه. بهذا المعنى، فإن منهجهم يعدُّ منهجاً غائياً (Telelogical) للعولمة المرتبطة بأفكار التقدم والتحديث.

وقد رأى كثيرون أن فكرة العولمة المفرطة هذه لا يجب أن تؤخذ بجدية (Bruff, 2005). فهي تعدُّ رؤية شديدة التبسيط، وفكرة لا تصمد مع ما نراه حولنا - الطريقة التي تظل بها الدول، والحدود الإقليمية، مركزية للممارسات اليومية للسياسة الدولية. وعلى أي حال، فقد رأى كل من (Cameron and Palan, 2004) أن ما نطلق عليه "عولمة الأعمال" يعدُّ مهماً ليس لأنه يرسم صورة بغيضة للسياسة الدولية، ولكن لأنه يمثل مجموعة من الأفكار شديدة التأثير، وربما مررت أيضاً وعلى سبيل المثال، بمصطلح العولمة وقد استخدم بنفس الطريقة التي وظفه بها (Ohame, 1999) وآخرون. إن تأثير هذه الأفكار يمثل فكرة سوف نعود إليها عندما نتحول إلى مناقشة "الموجة الثالثة" من دراسات العولمة.

موجة أولى معدلة: العولمة كتحول

A Modified "First Wave": Globalization as Transformation

بينما كانت هناك شكوك خطيرة مثارة حول مدرسة التفكير الخاصة بالعولمة المفرطة، فمن الممكن أيضاً أن نحدد موجة أولى معدلة من الدراسات. هذه الرؤية تقدم العولمة كعملية تقوم أساساً بتغيير طبيعة السياسة الدولية - لكنها تعترف بأن الدول قادرة على التكيف والبقاء في هذا النظام التنافسي العالمي الجديد. وقد تم تغليف الطبيعة المتغيرة للدولة تحت ظروف العولمة في مفهوم فيليب كيرني (Philip Cerny, 1990) "دولة المنافسة" (Comptition State) . وبينما شاهدت الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية (وعلى الأقل في الدول الأغنى والدول الصناعية في العالم) تأسيس دول الرفاه الملتزمة بالتوظيف الكامل، وإعادة توزيع الضرائب، وخدمات الرفاه، فإن دول (المنافسة) اليوم تدفعها أكثر الحاجة إلى جذب الاستثمارات الخارجية داخل "سباق المعدل التنافسي للاقتصاد العالمي المفتوح" (Cerny, 1990: 229) وهكذا، فإنهم، أي الدول، يميلون إلى اتباع سياسات ليبرالية جديدة مثل تخفيض الإنفاق، وإعادة تنظيم أسواق العمل (على سبيل المثال التخلص من حقوق كثير من اتحادات العمال)، وتخفيض معدلات الضرائب (وبصفة خاصة بالنسبة للأعمال).

وقد أُطلق على هذه الموجة الأولى من الدراسات المنظور "التحويلي" (Higgott and Reich, 1998) علما بأن التأكيد كان على التحول أكثر منه على "نهاية" الدولة. وقد عرض ظهور هذه الأدبيات في أواخر الثمانينيات، وأوائل التسعينيات، تحدياً مباشراً لنظرية العلاقات الدولية التقليدية (الواقعية). فعلى سبيل المثال، فإن باحثين مثل سوزان سترانج (1994b) قد ذهبت إلى القول بأن حقل العلاقات الدولية كان وبدرجة كبيرة خارج الصلة مع هذه الأنواع من الموضوعات التي كان باحثو الاقتصاد السياسي الدولي مهتمين بها، وفي مقالة لها بعنوان "استيقظ كرازنر إن العالم قد تغير"، فإن سوزان سترانج (1994b) قد قامت وبعنف بتأنيب زميلها الأكاديمي لفشله في أخذ الأمر بجدية فيما يتعلق بالطريقة التي كانت العولمة تغير بها وجه حقل العلاقات الدولية. بالنسبة إلى سترانج، فقد كانت المنطلقات الواقعية للعلاقات الدولية تعني أن باحثين مثل ستيفن كرازنر قد استمروا يكتبون عن العلاقات الدولية كما لو كان العالم لم يتغير... كما لو كان نفسه كما كان خلال الباردة، تسيطر عليه سياسات دول قوية. من وجهة نظر سترانج، فإن مثل هذا الموقف كان يتعذر الدفاع عنه في عالم يتميز بنظم للتجارة الدولية، والاتصال، وأسواق المال والإنتاج.

يجب أن يؤخذ التيار البحثي التحويلي بالجدية اللازمة باعتباره يمثل أكثر من مجرد فارق ضئيل في فهم العلاقة بين العولمة والدولة، عما يقدمه منظرو العولمة المفرطة. وبدرجة مهمة، فبينما يميل التيار البحثي التحويلي إلى أن يرى قوة الدولة باعتبارها تعرضت للتقييد بشكل أساسي من قبل العولمة، فإنه يعترف أيضاً بأن العولمة ليست عملية مستقيمة للتكامل الاقتصادي. وعلى العكس من الموقف المتشدد للعولمة المفرطة، والذي تتم رؤية العولمة الاقتصادية فيه باعتبارها النتيجة المحتمة لتكامل السوق، فإن التحويليين يشيرون إلى الدور الذي أدته الدول نفسها في خلق العمليات المرتبطة بالعولمة. بهذا المعنى، فإن الدول بنفسها قد مكَّنَتْ من حدوث العولمة من خلال التزامهم بالسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة للخصخصة، وإعادة الهيكلة التي مكَّنَتْ الخدمات المالية والسلع من التحرك بسرعة وبسهولة عبر الحدود الوطنية. على سبيل المثال، فإن نمو الأسواق المالية العالمية الذي لوحظ أعلاه كان ممكناً، وفقط؛ لأن القوة القيادية

الاقتصادية قد وافقت على عمليات إعادة تنظيم عملاتهم خلال السبعينيات، للتحرك من نظام ثابت إلى تعويم أسعار الصرف (ومن ثم، فبينما كانت أسعار العملات في الماضي لا تتنوع بشكل هام لأن الدول قد قررت أنها يجب تدعيمها بأسعار الذهب، أما اليوم فإن أسعار العملات تتنوع طبقاً لطلب السوق). وفي صورة مبسطة، فإن الفكرة التحويلية تتمثل في أن الدول تصنع العولمة، والعولمة تصنع دولة المنافسة.

الموجة الثانية: الشك العالمي The Second Wave: Global Scepticism

تمثل الموجة الثانية من التيار البحثي في الاقتصاد السياسي الدولي، وفي جوانب معينة، رد فعل للموجة الأولى. ففي كتابهما بعنوان "العولمة موضع تساؤل"، رأى (Hirst and Thompson, 1999) هيرست وتومسون أنه بينما هناك مستوى متزايد من الترابطية "Interconnectedness" في السياسة العالمية اليوم، فإن الفكرة بأننا بصدد دخول فترة جديدة "للعولمة" لا تعدُّ شيئاً أكثر من "وهم". ذلك أن الارتباطية (من خلال التجارة والمواصلات، ...الخ) آخذة، وبشكل ثابت، في التزايد عبر القرون. ومن ثم، تتمثل الفكرة الأساسية لهيرست وتومسون في أنه لا يوجد شيء جديد بخصوص العولمة، كما لا يوجد شيء أيضاً "عالمي" عن العولمة. ذلك أن أعلى مستويات الترابطية توجد بين الدول الأكثر تقدماً في أمريكا الشمالية، وأروبا، وشرق آسيا، بينما تظل المناطق الأكثر فقراً من العالم هامشية بالنسبة لذلك. ولنأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمثال لذلك (عندما تقرر الشركات متعددة الجنسيات إقامة مصانع في موقع أجنبي) فإن قليلاً جداً منها يذهب إلى دول العالم النامي على الإطلاق، فهي - أي الاستثمارات، مركزة في ثالوث (Triad) من الدول الصناعية (أمريكا الشمالية، شرق آسيا، وأروبا). وفي الحقيقة، فإن الاستثمار الأجنبي الذي كان يذهب بالفعل إلى دول في العالم النامي يميل إلى أن يكون مركزاً في بضعة دول مثل المكسيك، والبرازيل، والصين- بينما يصعب أن تستقبل دول إفريقيا، إن لم يكن بالكاد، أي استثمار من أي نوع، مما يؤدى إلى زيادة في تهميش بعض من أفقر الدول في العالم عن الاقتصاد العالمي..

وقد أشار باحثون آخرون ممن ينتمون إلى المعسكر المتشكك إلى قدرة تحمل الدول التحكم في اقتصاداتهم (Weiss, 1998). مثال ذلك، فإن دولاً في شرق آسيا، وعلى الأقل قبل الأزمة الآسيوية، كانت غالباً ما يتم تصويرها أو تقديمها باعتبارها دولاً قادرة على البقاء والتقدم في الاقتصاد العالمي، من خلال تدخل الدولة القوى في تعزيز الصناعة المعتمدة على التصدير.

وقد أثار هيرست وتومسون (١٩٩٩) موضوعاً مهماً آخر، وكما سنرى، فهو موضوع أصبح مركزياً بالنسبة للموجة الثالثة من دراسات العولمة. إن العولمة "وهم ضروري"، فالدول في العالم النامي قد استخدمتها لحماية مصالحها الذاتية. على سبيل المثال، فنحن نعيش الآن في عصر الأسواق المالية العالمية، فالعملات تستطيع أن تتحرك بحرية عبر الحدود الدولية، والبنوك الاستثمارية الكبرى قد ازدادت ثراءً من الفوائد التي يتم صنعها في الأسواق النقدية الكبرى. وهنا، فإن المشكلة تتمثل في أن هذه الأسواق المالية العالمية، هي وبشكل موروث، أسواق غير مستقرة: فقد كانت هناك خلال التسعينيات أزمات مالية شاملة في روسيا، والبرازيل، وفي شرق آسيا. ويقترح هيرست وتومسون (١٩٩٩) أن القوى الاقتصادية الرئيسة لديها القدرة على تنظيم هذه الأسواق المالية، لكنها تفتقد إلى الإرادة، ولتقدم بذلك الانهيارات المالية كخاصية محتمة للعالم المعولم الذي نعيش فيه الآن.

موجة ثالثة: تحول فكري A Third Wave: An Ideational Turn

قامت الموجة الثالثة للدراسات البحثية عن العولمة بالمزاوجة بين الاهتمام بالعلاقة بين العولمة والدولة، مع فهم بنيوى اجتماعي قوى لدور الأفكار في السياسة الدولية. بهذا المعنى، تمثل هذه الموجة الثالثة منظوراً نقدياً يبنى على أفكار مرتبطة بالتحول ما بعد الوضعي في العلاقات الدولية (انظر الفصل الخامس). وفي القلب من هذا المنهج، يكمن اهتمام بتحديد العولمة كموضوع قوي يؤدي دوراً في تشييد العالم الذي نعيش فيه. إن ما تستخدمه هذه الموجة من الدراسات يجبرنا على القيام بالبحث كي نعترف بالعلاقة بين نظريات العولمة والكيفية التي يتم إظهار العولمة من خلالها كمجموعة من الممارسات. وعلى نحو ما أشار (Weldes, 2001)، فإننا نحتاج إلى تحليل العولمة كموضوع:

"يسمح لنا مثل هذا المنهج بأن نسأل عما تفعله العولمة، وبالضبط، كموضـــوع. تكمن أهمية هذا في أن الموضوعات هي، وفي عمقها سياسية، وتنتج آثاراً ماديـــة وفكريـــة هامة. وببساطة، فإن الصور التي يحملها معظم الناس عن العولمة – ما يعتقدون أنه العولمـــة، وكيفية عملها – تؤثر على الكيفية التي يتصرفون بها. وهنا، فإن هذا التأثير هو الذي يمكـــن أن يعطى العولمة كموضوع نبوءة التحقق الذاتي".

(Weldes, 2001: 648)

يتمثل أحد اهتمامات الموجة الثالثة في تحدي الطريقة التي تعدُّ بها العولمة كحقيقة، "حقيقة حياة"، أو أكثر أهمية كعملية لا فكاك منها "محتمة" غالباً ما تكون وراء السيطرة الإنسانية. إنها الموجة الأولى من الدراسات التي يمكن انتقادها في هذا الخصوص لأن هؤلاء الكتاب "قد بدوا وكأنهم يقبلون التأكيد الأساسي بأن الرأسمالية المعاصرة قد دخلت مرحلة جديدة" (Amoore *et. al.*)، إن هذا التأطير لفكرة العولمة تأطير مثير للقلق لأنه يقدم العولمة كمرحلة جديدة في السياسة الدولية تعدُّ الدول القومية فيها غير قادرة، وبشكل متزايد، على التعامل مع الهجوم على سيادتها، والمفروض من قبل هذا الشيء المسمى بالعولمة. لذلك، فإن هذه الموجة البحثية الثالثة تثير اهتمامات حول المدى الذي تسيطر فيه رؤية العولمة المفرطة، أو رؤية عولمة الأعمال، على تفاهماتنا اليومية للعمليات المعاصرة للتغيير في السياسة العالمية. وكما يقول كاميرون و بالان (٢٠٠٤):

"هناك شيء ما شاذ وغريب في قلب جدال العولمة. ذلك أن الصـــيغة المبســـطة "لعولمة الأعمال""، والتي تقدم العولمة على أنها قوة عالمية متجانسة تقوض الدولة والمجتمـــع، هذه الصيغة قد أصبحت أكثر تأثيرا وربما عن فائدتها في الواقع، وعلى أساس من خلفيـــات الدقة العلمية التجريبية أو التعقيد النظري".

(Cameron and Palan, 2004: 89)

إن هذه القراءة لفكرة العولمة، هي التي تخلق إحساساً "بغياب البديل" للعولمة. فعلى سبيل المثال، فإن (Hay, 1999, 2004) قد انتقد الطريقة التي قامت بها حكومة العمال في المملكة المتحدة، بتقديم العولمة كقوة اضطرت حكومة العمال إلى التخلي عن مبادئها الاشتراكية، لصالح نمط أكثر ليبرالية، من أنماط صنع السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وكما ترى روزاموند (Rosamond, 2003): :

"ما يُعدُّ ذو أهمية قصوى هنا، هو المدى الذي تصبح فيه مفاهيم سياســة المكــان المشترك للعولمة هي نفسها دعامات الحقيقة، وهو نفس المدى الذي يكون لها فيه ما يسمى "بتأثيرات الحقيقة". وهكذا، فإذا تصرفت الحكومات بطرق متسقة مع مبادئ فرضية "العولمة المفرطة"، فإن التأثير الصافي لهذه التصرفات قد يكون خلق عالم يعمل تحديداً بهذه الطريقة" (Rosamond, 2003: 666).

وهكذا، فما نراه في هذه الموجة الثالثة أنه بدلاً من معارضة أدبيات عولمة الأعمال مباشرة، فإن ما يهم هنا هو الطريقة التي قامت من خلالها هذا الرؤية بتشكيل حقيقة اجتماعية. على سبيل المثال، ففي عمل كاميرون وبالان (٢٠٠٤)، فإننا نُواجهُ بفكرة أن منظومة من الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، (وقد أُطلق عليها "اقتصاديات مُتصورة" (Imagined Economies) قد شكلت العالم الذي نعيش فيه. وتتضمن هذه الاقتصاديات المتصورة عالم ما وراء البحار — نوع من المناطق مفرطة العولمة للاقتصاد العالمي–، والتي تتجول الشركات المتعددة الجنسيات من خلالها في العالم بحثاً عن العمل الرخيص، والتحويلات المالية عبر أسواق المال العالمية بمجرد الضغط على ذر، وتكنولوجيا الانترنت التي تُمكِّنُ الانسياب السهل للمعلومات الإلكترونية. إلى جانب عالم ما وراء البحار، فإن كامرون و بالان (٢٠٠٤) يحددان ظهور "الاقتصاد الوطني" المتحول، (أفكار مشابهة لتلك التي قدمها التحويليون مثل كيرني). وكما لاحظنا من قبل، فإن فراغ الاقتصاد الوطني هذا، قد تم تحويله بصورة مهمة خلال أفكار مثل "لا بديل" للمد المتزايد للعولمة. وأخيراً، فإنهم يحددون اقتصاداً ثالثاً متخيلاً – اقتصاد "الاستبعاد أو الإقصاء الاجتماعي"، وهو مجموعة من الأفكار التي تخصُ الطريقة التي تصبح بها مجموعات داخل المجتمعات مستبعدة ومهمشة من العولمة. تتمثل النقطة المهمة هنا في أن هذه الاقتصاديات الثلاثة قد تم تصورها، فهي بأحد المعاني وهمية أو خرافات، لكنها، وهي أوهام أو تخيلات قوية، قد أدت دوراً مهماً في تشكيل العالم الذي نعيش فيه الآن.

إن ما تشير إليه كتابات مثل هذه، هو أن العولمة ليست عملية منفردة، عالمية، أو متجانسة. تكمن المشكلة مع رؤية العولمة كعملية متجانسة، وكل العمليات المتضمنة ثم إلقاء الضوء عليها من قبل (Germain, 2000a)، والذي يقول بأن رؤى العولمة كأمر محتم، وكشيء يتخلل تدريجياً كل جانب للنشاط الإنساني إنما هي رؤية مُضللة. على العكس من ذلك، فإن جيرمين (2000b) يدعو إلى "منظور تاريخي" نفحص من خلاله كيف تصبح العولمة نظاماً داخل سياقات متعددة عبر التاريخ. تكمن أهمية ذلك، وعلى نحو ما يشير روزنبرج (٢٠٠٠)، في أن الموجة الأولى من الدراسات لديها اتجاه لرؤية العولمة كمعطى تاريخي – باعتبارها شيئاً "يشرح الطبيعة المتغيرة للعالم الحديث"، متجاهلة الطريقة التي تكون بها العولمة "النتيجة المتطورة لبعض العمليات التاريخية" (روزنبرج، ٢٠٠٣ : ٣). ذلك أن المنظور التاريخي يجبرنا أولاً على التفكير النقدي في الكيفية التي أسهمت الممارسات الاجتماعية التي تدخل فيها في خلق فراغات عالمية (مثل عالم "ما وراء البحار" عند كاميرون وبالان). وثانياً، فإن القبول بأن العولمة ليست معطى تاريخياً، وعملية محتمة، يفتح أيضاً فضاءات لتحدي ومواجهة العولمة – وهو موضوع نتحول الآن إلى مناقشته.

تحدي العولمة

Challenging Globalization

تتمثل قوة دراسات الموجة الثالثة في الاعتراف بأن القيود المنطقية والأيديولوجية القوية قد أدت دوراً في تشكيل الأفكار عن العولمة. لذلك، فإن المناقشات تتالى بأنه بتحديد علاقات القوة هذه، سنصبح قادرين على بناء أساس يمكن على ضوئه مقاومة الأفكار المسيطرة عن العولمة (وبصفة خاصة الاقتصاد الليبرالي الجديد)، وتحديها أيضاً. يحتاج تحدي العولمة، وكما يقول (Chin and Mittleman 1997) إلى أن يوضع داخل تحليل لدور القوة في تشكيل ما نعتقد أننا "نعرفه" عن العولمة. ولذلك، يأتي في موضع المركز من هذا التركيز على المقاومة تفنيدُ أدبيات العولمة المفرطة، أو عولمة الأعمال، حيث يتم تقديم رؤية اقتصادية مفتوحة للعولمة كطريق نحو الرخاء والتقدم.

إن التحديات الفكرية التي تواجه التيار العام لخطاب العولمة غالباً ما تقوم بتوظيف مقولة أنها تعرفُ العولمة بالليبرالية الجديدة (Gills, 2000: 4). ففي هذه الرؤية يتم تقديم العولمة باعتبارها التزاماً بالرأسمالية الليبرالية الجديدة التي يتم اتباعها تحقيقاً لمصالح الأقوى (الدول والطبقات الأغنى من الناس) على حساب الضعيف والفقير. مثل هذه التحديات يمكن دعمها بتقديم الإحصائيات الدالة على اتساع الفقر العالمي. فعلى سبيل المثال، فإن تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ للتنمية البشرية يقول بأنه خلال فترة الرخاء في التسعينيات، فإن هناك (٥٤) أربعاً وخمسين دولة قد أصبحت أكثر فقراً طبقاً لمقاييس التنمية البشرية وترتيبهم في هذا التقرير (مجموعة من الإجراءات تتضمن أموراً مثل معدلات وفاة الأطفال، مستويات التعليم المتحققة، وتوافر مصادر المياه النقية) (UNDP, 2003). ومن ثم، فعلى الرغم من ادعاء الليبراليين الجدد بأن العولمة تمثل قوة للرخاء والتقدم، فإن كثيراً من الشعوب حول العالم تظل متشككة حول المدى الذي يمكن أن يحقق فيه نظام اقتصادي عالمي قائم على الرأسمالية الليبرالية الجديدة فائدة لكل شعوب العالم.

تتمثل أكثر المظاهر الواضحة لهذه الاهتمامات فيما يطلق عليه "الحركة المضادة للعولمة" (انظر الصندوق ٧,١)، وهو المصطلح الذي يُطلقُ غالباً على الأطر الواسعة لمنظمي الحملات الذين يسعون إلى الاحتجاج على النتائج السلبية للعولمة الاقتصادية، وسيطرة المؤسسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. فهذه المؤسسات ترتبط بدعم نظام اقتصادي يفيد الأغنياء على حساب الفقراء. على سبيل المثال، وعلى مدى سنوات عديدة، فإن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي قد اتبعا سياسات للتكيف الهيكلي اضطرت الدول في العالم النامي لتخفيض الإنفاق الاجتماعي (الرفاه) لصالح تسديد الديون، وانفتاح اقتصادياتها على قوى السوق من خلال سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة. وبينما يرى صندوق النقد، والبنك الدولي أن هذه السياسات سوف تؤدي وبالتحديد إلى تحقيق الرخاء للدول النامية، فإن المنتقدين قد قالوا بأن هذه السياسات قد أسهمت بالفعل في سوء مستويات عدم المساواة والفقر العالميين، وعلى نحو ما أظهر تقرير التنمية البشرية.

وبالطبع، وعلى نحو ما نعبر عنه في الصندوق (٧,١)، فإن فكرة حركة مناهضة العولمة هي بذاتها فكرة إشكالية بدرجة كبيرة، كما أنها نوع من المفاهيم الخاضعة للاختبار.

الصندوق (٧,١). الحركة المناهضة للعولمة.

لا تكتمل مناقشة مقاومة العولمة بدون النظر فيما يطلق عليه حركة "مناهضة العولمة". وغالباً ما يطبق هذا المصطلح على جماعات وشبكات منظمي الحملات الذين يسعون إلى تحدى سيطرة الأفكار الاقتصادية لليبرالية الجديدة في السياسة العالمية، وما يرونه باعتباره رأسمالية كونية تدفعها وتحركها الشركات المتعددة الجنسيات. ويعدُّ تعبير "مناهضة العولمة" تعبيراً مُضللاً – فالحركة غالباً ما ينظرُ إليها، وفوق كل شيء، باعتبارها منتجاً للعولمة، يستفيد من الابتكارات التكنولوجية في تكنولوجيا المواصلات والاتصالات بالشبكات في نشر رسالتهم وأفكارهم عبر العالم. وقد تم تحديد الطبيعة الإشكالية لمصطلح "مناهضة العولمة"، فمن المحتمل إذا – وباعتبارك دارس للعلاقات الدولية، أن تمر وضمن عناوين أخرى بمصطلحات مثل حركة مناهضة الرأسمالية، وحركة المقاومة العالمية، وحركة العدالة الكونية. بالنسبة لكتاب مثل(Richard Falk 2000) فإن ظهور أولئك المحتجين المناهضين للشركات الكبرى يعدُّ ظاهرة ممثلة "للعولمة من أسفل"، بينما هناك آخرون يستخدمون فكرة "المجتمع المدني العالمي" ليشرحوا الشبكات المتنوعة لنشطاء مناهضي العولمة.

إن ظهور حركة مناهضة للعولمة أمر مرتبط بشكل كبير بما يعرف "بالمعركة من أجل سياتل" ١٩٩٩، والتي اجتمعت فيها شبكات كبرى من المحتجين في مدينة سياتل للاحتجاج على اجتماع منظمة التجارة العالمية. وقد جمعت الاحتجاجات والمظاهرات مجموعات متسعة من الجماعات مختلفة الأنواع، والمنظمات، والأفراد – عمال الصلب، الطلاب، اتحادات العمال، أنصار البيئة، جماعات المرأة، الفوضويين، المواطنين المحليين، وغيرهم كثير، في احتجاج على ما رأوه عدم عدالة في نظام آخذ الظهور للاقتصاد العالمي لليبرالية الجديدة. وقد أصبحت اجتماعات كل من منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الثمانية، وصندوق النقد الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي الهدف المتميز لهذه الحملات، لأنها كانت تُرى باعتبارها ممثلة للمؤسسات التي تدعم نظاماً اقتصادياً عالمياً يقوم على المبادئ الاقتصادية الليبرالية الجديدة. وبينما تتصف الجماعات المتعددة المتضمنة في هذه الاحتجاجات بالتنوع الشديد، فإنها، وفي بعض المستويات تشترك في اهتمام بذاته، بأن النظام الاقتصادي لليبرالية الجديدة لا يحقق التقدم والرخاء لكنه يؤدى إلى عدم المساواة، والظلم.

إن المفكرين على المستوى العام من أمثال ناعوم تشومسكي، وناعومي كلاين (مؤلفة الكتاب المهم "لا شعار" ٢٠٠١ غالباً ما يرتبطون بحركة مناهضة العولمة . كذلك من المرتبطين بهذه الحركة تمرد الزاباتستا ١٩٩٤ في إقليم التشيباس المكسيكي. وهو التمرد الذي حدث في نفس تاريخ توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، والتي أسست منطقة تجارة حرة بين كندا، والولايات المتحدة، والمكسيك، والتي غالباً ما يتم تصويره (هذا التمرد) على أنه جزء من السياسات المعولمة لمقاومة المؤسسات (مثل النافتا)، والتي يُنظرُ إليها كمؤسسات مساندة لليبرالية الجديدة.

هناك جدال حول المدى الذي يمكن أن توصف عنده وبحق "مناهضة العولمة" بأنها حركة. فهي بعد كل شيء تؤسس شبكة واسعة ومتنوعة من الأنشطة، ذات أهداف متنوعة تماماً، إن لم تكن متناقضة في الغالب (Eschle, 2005). إن ظهور المنتديات الاجتماعية العالمية اعتباراً من عام ٢٠٠١ فصاعداً قد أصبح واحداً من أكثر التطورات المثيرة فيما يتعلق بسياسات المقاومة العالمية. هذه المنتديات الفرعية الإقليمية والمحلية، قد قامت بتوفير فضاء للمناقشة، والمجادلة، حول الموضوعات المتعلقة بالعولمة الليبرالية الجديدة، وتعميق استراتيجيات المقاومة.

لذلك، فإننا نستطيع أن نشير إلى ظهور نوع من الحركة الاجتماعية الملتزمة بتحدي رأس المال العالمي لليبرالية الجديدة، كجزء من التحدي للهيمنة الملعونة "لعولمة الأعمال". فقد رأى آمور وآخرون (١٩٩٧) أن: (Amoore *et. al.*, 1997)

> "يجب أن تتصرف حركات المقاومة لتحطم الوهم، والذي غالباً ما يتم ترديده من قبل الحكومات، بأنها تقف عاجزة في مواجهة العولمة، ولترفض قبول أن أيديهم مكبلة باندفاع القوى الاقتصادية العالمية"

(Amoore *et. al.*, 1997: 193)

لكننا نستطيع، وأكثر من هذا، أن نشير إلى دور الدراسات الأكاديمية في مساعدة تطوير انتقادات للرأسمالية العالمية. أحد الفروع المهمة لهذه الدراسات التي تُعرفُ العولمة بعدم المساواة والظلم، إنما تأتى من الحركة النسائية (النسوية). فعلى سبيل المثال، فقد أُثيرت الاهتمامات بتأثير التعديل الهيكلي على النساء في العالم النامي (Rai, 2002)، وعن الأجور

المنخفضة، وأحوال العمل الاستغلالية التي عادة ما تعاني منها قوى العمل النسائية في "المصانع العالمية" حول العالم (Elson and Pearson, 1981). وغالباً ما تعدُّ هذه الظروف الاستغلالية لبيئة العمل انعكاساً للفكرة واسعة الاعتناق عالمياً بأن "النساء" لسن سوى "عاملات ثانويات" يعملن ليدعمن أجور الذكور من "كاسبي الخبز". لذلك، ترى كثيرات من النسويات (نصيرات حركة المرأة) أننا بحاجة إلى التفكير في أن الافتراضات بأن النساء ينتمين إلى مجال هو بالضرورة "لإعادة إنتاج، إنما تشكل أساساً للتيار العام لأحاديث العولمة" (Peterson, 2003). وربما يكون من غير المفاجئ حينئذ، أخذاً في الاعتبار التأثيرات المهمة للعولمة الاقتصادية على النوع (ذكر/أنثى)، أن الحركات النسائية قد لعبت دوراً هاماً داخل ما يسمى حركة مناهضة العولمة.

وقد قام بعض من باحثي الموجة الثالثة للعولمة، والمهتمين بسياسات المقاومة باستحضار "منظور تاريخي" مستندين على أعمال باحثين مثل أنطونيو جرامشاى، وكارل بولانى (Gramscie and Polany) والذين سعوا في الفترة من بدايات القرن العشرين، وحتى منتصفه إلى تنظير المقاومة لرأس المال العالمي (Chin and Mittleman, 1997). فعلى سبيل المثال، فإن روبرت كوكس، مستنداً إلى عمل جرامشاى، قد كتب حول احتمالات المقاومة المضادة للهيمنة، هيمنة رأس المال العالمي (Cox, 1983). إن أفكار كارل بولانى عن الحركة المضادة تستدعى فكرة أن المجتمع الإنساني يعدُّ، وبشكل محدد، غير قادر على التعامل مع الاختلال الاجتماعي (Social dislocation) الذي تسببه التحولات الرأسمالية، الأمر الذي يؤدى، وبشكل محتم، إلى حركات مقاومة حيث يتحرك الناس ليحموا أنفسهم من النتائج القاسية لاقتصاد السوق العالمي (Polany, 1957).

يتمثل ما تظهره هذه المناقشة للمقاومة في أن العولمة، وعلى أي صورة كان فهمنا لها، تثير قضايا معيارية مهمة بالنسبة لطالب أو دارس العلاقات الدولية. فيما يتعلق بالأسئلة الخاصة عن الفقر (وبدرجة أقل عدم المساواة بين الجنسين)، فإنها تعدُّ اليوم مزيجاً لا يمكن فصله من المناظرات والمجادلات حول العولمة. إن هذا الاهتمام بالتأثيرات السلبية للعولمة

والمآسي الأخلاقية التي تفرضها العولمة على العالم، إنما يُعدُّ، وإلى حد كبير؛ نتيجة لحقيقة أن الناس قد تجرأت لتصبح أكثر نقداً للتفاهمات القائمة عن العولمة. في الفصل الأخير من هذا الكتاب، نحن نركز وبعمق أكثر على الموضوعات الحالية الأخلاقية والمعنوية التي تواجه العالم. هذه مناقشة لا يمكن أن تحدث بدون أن نأخذ في الاعتبار التغييرات الشاملة في السياسة العالمية، والتي نربطها بالعولمة. بهذا المعنى، فبينما ركز هذا الفصل على كيف استطاعت أفكار العولمة أن تغير فهمنا للسياسة العالمية، فإن الفصل الثامن سوف يهتم بإبراز الكيفية التي استطاعت بها النظرية المعيارية، والتنظير في العلاقات الدولية أن تواجه موضوع العولمة (وكذلك الموضوعات المعاصرة الأخرى في السياسة العالمية).

موضوعات للمناقشة

Topics For Discussion

١- ما هو الاقتصاد السياسي الدولي؟ وما هي التقاليد النظرية الرئيسة لدراسات الاقتصاد السياسي الدولي؟

٢- ما هي أنواع العمليات والتغيرات التي ترتبط تقليدياً مع العولمة؟

٣- كيف يمكن أن نقوم بالتنظير للعلاقة بين العولمة والدولة؟

٤-هل تتفق أو تختلف مع فكرة "العولمة المفرطة"؟

٥- من هم الفائزون والخاسرون الحقيقيون في الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر؟

٦- هل من الممكن الحديث عن حركة "مناهضة للعولمة"؟

قراءات إضافية

Further Readings

الاقتصاد السياسي الدولي International Political Economy (IPE)

O’Brien, R. and Williams, M. (2004) Global Political Economy: Evolution and Dynamics, Basingstoke: Palgrave MacMillan.

Ravenhill, J. (ed.) (2005) Global Political Economy, Oxford: Oxford University Press.

Stubbs, R. and Underhill, G. (eds) (2000) Political Economy and the Changing Global Order, second edition, Oxford: Oxford University Press.

Gilpin, R. (1987) The Political Economy of International Relations, Princeton: Princeton University Press.

العولمة الاقتصادية Economic Globalization

Dicken, P. (2003) Global Shift: Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century, London: Sage.

الجوانب السياسية للعولمة Political Aspects of Globalization

Ba, A.D. and Hoffman, M. (eds) (2005) Contending Perspectives on Global Governance, London: Routledge.

العولمة: رؤى عامة للحقل Globalization: Overviews of the Field

Rosenberg, J. (2000) The Follies of Globalisation Theory: Polemical Essays, London.

Scholte, J.A. (2005) Globalisation: A Critical Introduction, second edition, Basingstoke: Palgrave MacMillan.

Bruff, I. (2005) 'Making sense of the globalisation debate when engaging in political economy analysis', British Journal of Politics and International Relations 7(2): 261–280.

العولمة المفرطة Hyperglobalization

Ohmae, K. (1999) The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy, Revised edition, London: Collins.

العولمة كتحول Globalization as a Transformation

Cerny, P. (1990) The Changing Architecture of Politics: Structure, Agency and the Future of the State, London: Sage.

Strange, S. (1994a) States and Markets, second edition, London: Pinter.

المناهج المتشككة للعولمة Scepticale Approaches to Globalization

Hirst, P. and Thompson, G. (1999) Globalisation in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance, second edition, Cambridge: Polity Press..

المناهج البنيوية الاجتماعية Social Constructivist Approaches

Cameron, A. and Palan, R. (2004) The Imagined Economies of Globalisation, London: Sage.

المقاومة العالمية Global Resistance

Amoore, L. (ed.) (2005) The Global Resistance Reader, London: Routledge.
Eschle, C. and Maiguashca, B. (2005) Critical Theories, International Relations and 'the Anti-Globalisation Movement', London: Routledge.
Gills, B. (ed.) (2000) Globalisation and the Politics of Resistance, Basingstoke: Palgrave, pp. 46–56.

النوع (الاجتماعي) والعولمة Gender and Globalization

Peterson, S.V. (2003) A Critical Rewriting of Global Political Economy: Integrating Reproductive, Productive and Virtual Economies, London: Routledge.
Connell, R.W. (2005) 'Globalisation, Imperialism and Masculinities', in M.S. Kimmel, J. Hearn and R.W. Connell (eds) The Handbook of Studies on Men and Masculinities, London: Sage, pp. 71–89.

الفصل الثامن

من الاستقرار إلى العدالة:
التحديات المعاصرة في العلاقات الدولية
From Stability to Justice: Contemporary Challenges in International Relations

إن التحديات التي تواجه العالم في الألفية الجديدة لا تُصدق. وسوف ننظر في هذا الفصل إلى خاصيتين أساسيتين للشؤون الدولية المعاصرة. سوف نستكشف كيف أن التطورات في استخدام القوة العسكرية، وفي سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل توتراً حقيقياً في الطريقة التي تمثلت فيها ردة فعل العالم للعمليات المرتبطة بالعولمة. فمن جانب، هناك إجماع سياسي واضح حول الحاجة إلى تطوير حوكمة عالمية، وإلى أن يعكس القانون الدولي والسياسة الوطنية استجابة متعددة الأطراف لتهديدات ما يُطلقُ عليه بصورة مشتركة الأمن الإنساني. وعلى الجانب الآخر، هناك أيضاً مقاومة واضحة تماماً لما يتضمنه ذلك بالضرورة من وهن للسيادة الوطنية. إن محاولة عمل مسح للتطورات الرئيسة في الطريقة التي يوظف بها "المجتمع الدولي" (أو على الأقل دول محددة داخله) قواته المسلحة، أو يخلق بها سياسة تنمية اقتصادية، تُعدُّ - أي هذه المحاولة- أكبر من أن يتم فهمها في كتاب لمقدمة العلاقات الدولية. إن الطريقة التي اخترناها لنعرفك (كطالب للعلاقات الدولية) على أساسيات هذه التطورات إنما تتمثل في وضع إطار للموضوع من خلال النظر إلى موضوعين اثنين أساسيين في السياسة العالمية المعاصرة. يهتم الموضوع الأول

بالاستخدام الأكثر صواباً للقوة في السياسة العالمية. فهناك قواعد تتعلق بتحديد متى يكون صواباً اللجوء إلى الحرب من أجل الألفية، وهناك أيضاً قواعد حول الكيفية التي يجب أن يدير من خلالها الفرقاء المتقاتلون أنفسهم في أرض المعركة، وعندما يتعاملون مع الأعداء المهزومين من حيث أقاليمهم ومدنييهم. على أي حال، فإن السماح بهذه القواعد (والطريقة الأكثر مرونة التي تم بها ترجمتها إلى ممارسة) قد يدهش القارئ الجديد. وقد تمثلت أكثر التغييرات للقواعد المتعلقة باستخدام القوة في محاولات للإبقاء على ممارسات القوى الكبرى، أو لتكنولوجيات الحرب المتطورة دائماً. على أي حال، فإن التطور السريع لفهمنا السياسي لمكان القوى العسكرية في العلاقات الدولية، وبالمثل فإن التطور السريع للقانون الدولي العام فيما يتعلق باستخدام القوة منذ ١٩٤٥ يقترح تغييراً مستمراً وغاية في الأهمية في اتجاه المجتمع الدولي لما كان دائماً يعتبر أداة السياسة الرئيسة للسياسة الدولية. أما الموضوع الثاني الذي نكتشفه فيتمثل في مشكلة العدالة الاقتصادية العالمية. إن الدعوات لإنهاء الفقر في العالم النامي تحتل مكانة عالية في العلاقات الدولية المعاصرة. فهي قضية يؤيدها كبار المشاهير (في سياقات مثل: المساعدة من أجل الحياة، الحياة ٨، أو لنجعل الفقر تاريخاً، أو الإغاثة الهزلية)، كما أنها قضية يتم مناقشتها بشكل دائم على أعلى مستوى في الأمم المتحدة، وفي لقاءات قمة مجموعة الثمانية. هنا، فإننا نستكشف التقدم الذي تم تحقيقه تجاه الوفاء بمطالب العدالة الاقتصادية العالمية، وكذلك النظر في المقولات التي تؤيد إزالة الفقر في العالم النامي باعتبار أنها ليست أمراً يتعلق بإعطاء التبرعات والصدقات، لكنها موضوع للعدالة والأخلاق والتي تعدُّ أساسية للاستقرار السياسي للسياسة العالمية.

ما بعد وستفاليا

Beyond Westphalia

في جوهر كل من القضيتين، هناك مناقشة ضارية حول مستقبل السياسة الدولية. فغالباً، ما يقع المؤيدون في واحد من رأيين. فبينما نجد معظم الفاعلين من الدول واضحين تماماً في الإقرار بأن هناك حاجة حقيقية لإجراء رسمي يسمح للمجتمع الدولي بالاشتراك في

التدخل الإنساني. ومع ذلك، ليس هناك، سوى قلة من الدول مستعدين لإعطاء الأمم المتحدة القوة الضرورية سواءً لإضفاء الصفة الرسمية على مثل تلك الإجراءات، أو لصنع القواعد القانونية الضرورية لتأسيس حق التدخل. وفي الحقيقة، فإن استكشاف تلك المعضلة يقدم لنا إحساساً بمفترق الطرق الذى يواجهه المجتمع الدولي. وبالمثل، فهناك اعتراف يقترب من العالمية بأن الفقر في العالم النامي ليس مجرد أمر من "سوء الحظ"، لكنه مشكلة ينبغي على المجتمع الدولي أن يواجهها. ومع ذلك، فمرة ثانية، لا نجد هناك سوى قلة مستعدة للاعتراف بمركزية الفقر العالمي بالنسبة إلى مشكلة العدالة العالمية، أو لتحقيق آلاف الوعود الضخمة التي تم إعطاؤها في مؤتمرات القمة الكبرى من قبل قادة الدول الأغنى في العالم.

إن السؤال الذي ننوي أن نترك القارئ معه في هذا الفصل الأخير ليس سؤالاً نتوقع منه الإجابة عليه الآن. لكنه سؤال يجب أن يفكر فيه عبر تطور تقدمه الأكاديمي كطالب (أو كدارس) للعلاقات الدولية وما وراءها. إنه سؤال يمكن وضعه في أي عدد من الطرق ليلائم أي عدد من السياقات. في هذا الفصل نسألك أن تأخذ في الاعتبار الفكرة التالية. هل يجب أن نعتبر أن الضغط على المجتمع الدولي لتحقيق العدالة على مستوى عالمي يجب أن يدفعنا إلى اعتبار أن نموذج الدولة المركزية "نموذج وستفاليا" للسياسة الدولية هو شيء من الماضي؟ سوف تمر بهذا المطلب كثيراً في مناقشات العلاقات الدولية المعاصرة. إنه ليس ادعاء بأن الدولة القومية آخذة بالفعل في الاختفاء كشكل للمجتمع السياسي (كثيراً مثل دولة المدينة اليونانية القديمة التي اختفت مرة واحدة). إن هذا قد يكون أمراً مبتسراً كثيراً. على العكس، إنها مقولة تجمع ما يلي:

• مطلب حقيقي، فالدول ذات السيادة لم تعد مستقلة على نحو ما كانت عليه منذ معاهدة وستفاليا، حيث توجد هناك حدود أو قيود حقيقية على الكيفية التي تستطيع بها الدولة أن تتصرف داخلياً، وعلى استخدام القوة كأداة للسياسة الخارجية.

• مطلب سياسي- إن الدول ذات السيادة لم تعد تمثل أفضل الطرق لإدارة هذه الأمور التي نعتقد أنها التحديات الاجتماعية الأكثر أهمية بين التحديات التي نواجهها. لذلك، فإن هناك حاجة إلى تصور فضاءات سياسية جديدة؛ عالمية، وإقليمية؛ ووطنية محلية.

• مطلب معياري - ينبغي أن (لدينا أسباب جيدة قيمياً وسياسياً لكي) نعيد، وبشكل مثير، تنظيم السياسة العالمية لنتحرك فيما وراء نظام الدول.

وبالتحديد، فإن مقولات من هذا النوع، إذا ثبت أنها واقعية، تمثل لنا تحدياً لتطوير طرق جديدة للتفكير في طبيعة العلاقات الدولية، ولتصور بُنى جديدة للحكم العالمي. إن الاقتراب من هذه المشكلة يعنى أن نأخذ في الاعتبار الطبيعة الأساسية للعلاقات الدولية، كما قد يؤثر رأيك المهم حول هذه المشكلة تماماً في بنية نظرتك إلى كل المشكلات المتعددة للسياسة العالمية التي سوف تقوم بدراستها.

قيود على استخدام القوة: الحرب العادلة والتدخل الإنساني

Restrictions on the Use of Force: Just War and Humanitarian Intervention

إن نموذج وستفاليا للعلاقات الدولية غالباً ما يتم وصفه في مصطلحات واقعية. على أي حال، فإننا عندما نفكر حول مكان الحرب في تاريخ السياسة الدولية، ربما نجد أننا نحتاج إلى الذهاب فيما وراء الواقعية لنفكر حول منهج أكثر تطرفاً يعرف بالمادية (Nabulsi, 1999). إن الواقعيين يفكرون بالفعل في الأمن بمعنى القوة العسكرية، كما أنهم يقبلون حتمية الحرب؛ نتيجة لسياسات توازن القوى، أو بالعبارة الأدق تماماً "المصلحة الوطنية". بالنسبة إلى الواقعيين، فإن أي محاولة لتقييم الحرب بالمعايير الأخلاقية العالمية إنما تمثل محاولة مضللة. إن الاتجاه للحرب يعدُّ اتجاهاً يرى أنها ضرورية. على العكس من ذلك، فإن التقاليد المادية تعربد وتصخب وتمجد فضائل الحرب، وترى أنها ذروة النضال حول مصير الفرد (Nabulsi, 1999: 80, 92). إن قانون المحارب للمادية، (وسياسة القوة) للواقعية يُعدان مناهج

غاية في الأهمية بالنسبة للحرب، أو لاستخدام القوة في السياسة الدولية. على أي حال، فإن تقليد الحرب العادلة له مكان متساوٍ في الأهمية في تاريخ العلاقات الدولية. إن كبار الكتاب مثل القديس أوجستين في القرن الرابع، والقديس توماس الأكويني في القرن الثالث عشر، وهوجو جروشيوس في القرن السابع عشر، ومايكل والزر في القرن العشرين قد قاموا جميعاً باستكشاف الحرب على ضوء ما إذا كانت مشروعة، وما إذا كان يمكن إدارتها بالقيود المناسبة. وبلغة هذا التقليد المؤثر، يُطلبُ إلينا الأخذ في الاعتبار مشكلات "الحرب العادلة"، أو كيف، وقد تم تبرير الحرب، يمكن أن ندير ذلك الصراع – أسئلة نمطية حول من الذى يجب أن نستهدفه، وما هي الأسلحة التي قد نستخدمها. إن تقليد الحرب العادلة ليس تقليداً سلبياً. فهو سلسلة من الاتفاقات التي تنطبق على الحرب بين خصمين (عدوين) متشابهين، يرغبان في العودة إلى إدارة الأمور كالمعتاد بعد أن يتم حل الصراع أياً كان موضوع الخطر. إن نظرية الحرب العادلة لا تستبعد استخدام القوة، لكنها تصنع بعض القيود على توظيفها. ومع ذلك، فقد قامت بتزويدنا بالأدوات لندين الحروب غير العادلة، والأعمال البربرية العسكرية، وتشكل مجموعة قوية من القواعد الأخلاقية في قلب كثير من التفكير حول الصراع. تتنوع الاتفاقات من تحديد الشخص أو الهيئة التي تستطيع وبشكل مشروع إعلان الحرب، إلى الكيفية التي يجب أن يتم بها معاملة غير العسكريين أو أسرى الحرب. إن الشيء المهم حول هذا التقليد أن الحرب يمكن اعتبارها وبالشروط الأخلاقية باعتبار الطبيعة العادلة لسببها أو نسبية استجابتها. مبدئياً، فإن العنصر الأخلاقي للتقليد يجد جذوره وبثبات في القيم الدينية، ولكن بينما تظل هذه هي الحالة في بعض خيوط التقليد، فإن مبادئ نظرية الحرب العادلة قد أصبحت وبشكل تقدمي متضمنة في القانون الدولي، والفكر السياسي العلماني. المادية والواقعية هما أصوات قوية في المجادلات التاريخية فيما يتعلق بالحرب، وكذلك فإن مناصري الحرب العادلة مقيدون، وعلى نحو ما اعتادوا، بالمؤسسات القوية مثل الكنيسة الكاثوليكية، وبشكل أكثر حداثة بالأمم المتحدة.

لقد تطورت نظرية الحرب العادلة، وبشكل متزايد كاستجابة للضرورة العملية. وتتضمن العوامل الأساسية التي استثارت وأعادت تنشيط المناقشة حول أخلاقيات الحرب في الفترة المعاصرة القدرة على توجيه ضربات مدمرة للسكان المدنيين (من حملات القصف الجوي للحرب العالمية الثانية، إلى القدرة المحتملة على توجيه الرؤوس النووية)، ومعاناة الجرحى وأسرى الحرب في الصراعات واسعة النطاق، والتطورات في تكنولوجيا الأسلحة الكيماوية، والإبادة الجماعية، وأهوال حربين عالميتين، وأكثر قرباً، الحرب الباردة، والحروب الانفصالية التي تبعت نهايتها. وقد تمثل العنصر الأكثر أهمية في إعادة تنشيط تقليد الحرب العادلة في التطور الملحوظ لثقافة حقوق الإنسان في السياسة الدولية. إن الهدفين التوأم للأمم المتحدة يتمثلان في تعزيز السلام وحقوق الإنسان. إن هذه القيم الجوهرية تمنع استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها (المادة ٢,٤) ، وتلزم الأعضاء بالتعاون في حل المشكلات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، أو الإنسانية، وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية (١,٣). يمثل كل من هذين الهدفين طموحات مهمة بالنسبة إلى نظام وستفاليا. وكما سوف نرى، فإنه وعلى الرغم من هذا الإعلان الصريح، فإن سياسات تطبيق قيم النظام الدولي ما بعد ١٩٤٥ (الحرب العالمية الثانية) محفوفة بالتوترات. وتؤثر تلك التطورات السياسية الحيوية على المناقشات فيما يتعلق باستخدام القوة بطريقتين متميزتين. تتمثل الطريقة الأولى في أن السؤال المركزي لنظرية الحرب العادلة (تحت أي ظرف/شروط يمكن للدولة أن تذهب إلى الحرب) قد اكتسب مرة ثانية أهمية كان قد فقدها خلال القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر (Rengger, 2002: 356). أما الطريقة الثانية، فهي تسير مع العمل العسكري والإنسانية. وبشكل متزايد، فإن الإجابة على السؤال "متى يمكن للدولة، وبطريقة مشروعة أن تستخدم القوة العسكرية تصبح إما سواءً للدفاع المشروع، وإمَّا كاستجابة لأزمة إنسانية خطيرة.

إن كثيراً من قلق الواقعيين (الذين يرون هذا التطور مضللا من ناحية، وتحليلياً مشوشاً من جانب آخر) حول الأمن غالباً ما يتم التفكير فيه الآن بمصطلحات أكثر اتساعاً "للأمن الإنساني" أكثر منه بالمعاني الأضيق للأمن العسكري. فالأمن الإنساني مصطلح يُدخلُ الاقتصاد ومشكلات التنمية معاً مع القضايا العسكرية والأمنية. فهو مصطلح عادي لكنه أكثر تعرضاً للاختبار والنقاش. هو مصطلح عادي ؛ لأنه قد أصبح جزءً من لغة العلاقات الدولية في أعقاب نشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية "تقرير التنمية البشرية" لعام ١٩٩٤. فقد أصبحت الفكرة، ومنذ هذا التقرير، أكثر ثباتاً وتأسيساً في الأمم المتحدة حيث قد تم تكليف وحدة الأمن الإنساني بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) بوضع الأمن الإنساني في القلب من سياسة الأمم المتحدة. ويمكن رؤية نجاحها في عمل الأمم المتحدة ووكالاتها، وفي أجندة عمل شبكة الأمن الإنساني، كما في مناقشات السياسات بين مجموعة الثمانية، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي. فقد اتخذ مصطلح الأمن الإنساني موقعه في البحث الأكاديمي والمناظرات، وفي كل مدارس التفكير، حيث المنظرين من الواقعيين والليبراليين والنقديين والبنيويين كلهم يستهدفون الوصول إلى تعريفات أكثر وضوحاً، وطرق لقياس البيانات المتعلقة بالأمن الإنساني من أجل توليد خطط بحثية للسياسات المعنية.

يحدد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مفهوم الأمن الإنساني بالطريقة التالية :

> "الأمن الإنساني شيء أكبر كثيراً من مجرد غياب الصراع العنيف. فهو يتضمن حقوق الإنسان، والحكم الجيد، وتيسير الحصول على الفرص في المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والمشروعات الصحية. إنه مفهوم يتناول وبصورة شاملة كلاً من "التحرر من الخوف"، و "التحرر من الحاجة".

http://ochaonline.un.org

وقد تأسس هذا التطور على أساس من فكرة أن التهديدات التقليدية للأمن القومي – الفرصة في قوة حربية كبيرة – قد تلاشت بينما تزايدت "تهديدات" أخرى مثل الإرهاب، والفقر، والمرض، والكوارث الطبيعية والإنسانية. وفي معنى شديد العمومية، فإنها تقترح أن التهديدات للأمن الإنساني تتطلب تطوراً مهماً في الطريقة التي نقترب بها من دراسة السياسة الدولية. ذلك أن القوة لم تعد "استمرار السياسة" كما تقول المقولة الشهيرة لكلاوزوفيتز (١٩٦٨). بدلاً من ذلك، فقد أصبحت مجرد أداة واحدة متاحة في بحثنا عن الأمن الإنساني.

هذه هي، وعلى الأقل، الكيفية التي تبدو بها القوة في بعض الأحيان. وعلى الرغم مما هناك من اتفاق متسع في البيانات العامة حول استخدام القوة العسكرية لفرض المقاطعات والحظر الاقتصاديين، ولحماية خطوط إمدادات المساعدات الإنسانية دفاعاً عن السكان المدنيين من أهوال الحروب الأهلية والصراع ما بين الدول، فإن الآلية السياسية والقانونية الضرورية لتفعيل هذا التحول لازالت تتوارى وراء النوايا الحسنة للوكالات الأساسية. سبب ذلك بسيط. ذلك أن مبادئ التدخل الإنساني تتعارض مع مبادئ السيادة والنظام القانوني الدولي القوى، كما أن أمماً متحدة قوية وقادرة على العمل طبقاً للمبادئ الإنسانية تمثل بدورها تهديداً للسيادة.

التدخل الإنساني والقانون الدولي

Humanitarian Intervention and International Law

يبدو الفاعلون منقسمين في اتجاهين حول هذا الموضوع. فمن جانب، لم يكن هناك أبداً أي نية لتطوير نظام للتدخل الإنساني عندما تم تأسيس الأمم المتحدة. وطبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن لديه سلطات التدخل بالقوة عندما يتقرر أن صراعاً بذاته قد شكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين (المادة ٤٢). ونلاحظ أن الجملة هنا "السلام الدولي". فالقوة التي كانت الحكومة تستخدمها لمواجهة الاضطرابات الداخلية كانت

لا تزال شأناً داخلياً وراء سلطة المجتمع الدولي (Cassese, 2001: 282). ومع ذلك، فإن من الواضح أن مجلس الأمن قد قام، وبالتدريج، بتأسيس ارتباط بين الأزمات الإنسانية، وتهديدات السلام (Cassese, 2001: 297) الأمثلة الواضحة لذلك يمكن رؤيتها في العمليات في يوغسلافيا السابقة (١٩٩٢-١٩٩٣)، ورواندا (١٩٩٤)، وهايتي (١٩٩٤)، والصومال (١٩٩٢). على أي حال، فإن هذه العمليات غالباً ما تعرضت للانتقاد سواءً؛ لأنها جاءت متأخرة جداً (بفضل تردد مجلس الأمن في التصرف)، أو لتوفير انتدابات غير فعالة للقوات على الأرض. يكمن السبب وراء ذلك في رغبة أعضاء مجلس الأمن، والدول ذات السيادة التي يمثلونها، في الاحتفاظ بقدر مهم من الحذر في التفويض لنظام التدخل الإنساني.

لقد قامت لجنة القانون الدولي في الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، وتقارير وكلمات لا تعد من لجان تقصى الحقائق، قامت كلها بدور في فكرة إضفاء طابع خاص على وضع الأزمات الإنسانية. ترجع الفكرة إلى أن هناك انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان (الإبادة الجماعية، والجرائم الأخرى ضد الإنسانية، وكذلك جرائم الحرب) تتطلب استجابة سريعة نيابة عن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. المصطلح القانوني الخاص بذلك هو "Jus Cogens"، وهو مصطلح يحدد الأعراف أو القواعد الأكثر أهمية للقانون الدولي. وتعتبر هذه القواعد من الأهمية بمكان حتى أن الدول لا يكون لديها اختيار إلا الالتزام بمبادئها، وعلى العكس من معظم القانون الدولي، فإن هذا الالتزام ليس نتاجاً لإجماع الدول أو موافقتها. بالطبع، فإن هذا سوف يزيل درجة الحذر التي تحتفظ بها الدول حالياً في علاقاتها بالتدخل الإنساني، وتجعل من الأمم المتحدة أكثر كفاءة في التعامل مع هذه الكوارث الإنسانية واسعة النطاق. ومع ذلك، وعلى الرغم من تطور لغة الـ "Jus Cogens"، فإن الاتفاق العريض على أن الأزمات الإنسانية، وجرائم الحرب، تقع تحت هذا العنوان، وتمثل بشكل متسق نموذجاً للتدخلات الإنسانية التي تم التفويض بها من قبل مجلس الأمن، كما يظل النظام ككل معبراً عن حالة استعداد كامنة، أكثر منها نظام ثابت التأسيس (Cassese, 2001: 138-148). يرجع هذا، وبشكل أساسي، إلى أن نظام التدخل الإنساني

يعدُّ في وضع معاكس لميثاق الأمم المتحدة. فقد تأسست الأمم المتحدة من قبل القوى الكبرى آنذاك، ويرى بعضهم أن قوتها الأكبر تكمن في استمرارها منتدى للتفاعل بين الدول ذات السيادة. من هنا، فإن تأسيس حق التدخل الإنساني يمثل تهديداً واضحاً لفكرة السيادة. إن تأسيس نظام قانوني للتدخل الإنساني سوف يتطلب نظرة جديدة على ميثاق الأمم المتحدة في حين أن معظم الدول (في الغرب القوى، وفي العالم النامي) غير عازمة على إلغاء الامتيازات (الحمايات) التي تمنحهم السيادة إياها. حينئذ، يبدو أننا سنكون بصدد موقف تم فيه حسم مبادئ التدخل الإنساني، بينما لم يتم حسم الآليات السياسية بعد. فنحن نعلم أن لدينا التزامات لمنع الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، وأن هذا يمثل تقدماً رائعاً على طريق تطوير نظام مساءلة عالمية للعدالة الكونية. ولكن على الرغم من سلسلة التدخلات غير الرسمية والناجحة نسبياً، فإن البناء السياسي التحتي يتمثل في أن هذه التدخلات غالباً ما تكون عشوائية، وانتقائية، أو متأخرة إلى درجة تجعلها غير فعالة. من أجل فهم أفضل لهذه الظاهرة الحديثة نسبياً، دعنا ننظر ببعض من التفصيل في حالة دارفور.

التدخل الإنساني في دارفور

Humanitarian Intervention in Darfur

عادة ما تتم مناقشة موضوع التدخل الإنساني على ضوء الخلفيات التي يمكن معها حث الدولة القومية ذات السيادة على حماية حياة وحقوق الإنسان للشعوب التي تعيش داخل تلك الدولة. بهذا المعنى، يتعلق موضوع التدخل الإنساني بمجموعتين متعارضتين من القواعد يقدسهما القانون الدولي. في المجموعة الأولى، نستطيع أن نشير إلى المعايير المتعلقة بسيادة الدولة، وأن الدول ذات السيادة لا يجب أن تصبح عرضة لتدخل خارجي في شؤونها الداخلية (الأفكار التي تتناولها المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة). على أي حال، يتعارض، وبوضوح، الارتباط الأكثر عمومية في القانون الدولي، وفي العلاقات الدولية بمبدأ السيادة، مع مجموعة أخرى من القواعد المتعلقة بالأفكار العالمية لحقوق الإنسان،

وبصفة خاصة، حقوق الإنسان التي تم إقرارها عام ١٩٤٨ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، وبينما يتمسك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي مجالات معينة، بمبدأ السيادة (حيث إنها الدول ذات السيادة التي تُوكلُ إليها مهمة تنفيذ معايير حقوق الإنسان)، فإن هناك، وبوضوح، مشكلات تثور عندما تتحول الدول ضد شعوبها، وترتكب ضدهم أفعالاً تشكل انتهاكات شاملة لهذه الحقوق، مثل الاغتصاب الجماعي، والتعذيب، وحتى الإبادة الجماعية.

إن إقليم دارفور، الموجود في الغرب من دولة السودان الإفريقية، يعدُّ واحداً من أكثر مناطق العالم التي ثارت بصددها مطالبات كثيرة من أجل التدخل الإنساني. إن القصف الجوي الحكومي، والمدعم بقوات الميليشيا العربية "الجانجاويد"، والمجندة محلياً، ومسلحة بمعرفة الحكومة، هما، وإلى مدى كبير، السبب الرئيس وراء الأزمة الإنسانية الحالية في السودان. وقد وُصف الموقفُ في دارفور بأنه "أزمة إنسانية شاملة"، و "تطهير عرقي"، و "إبادة جماعية". تُعدُّ الحكومةُ السودانية، وحركة الجانجاويد مسئولتان عن الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان، والمرتكبة في حق السكان من الأفارقة السود في هذا الإقليم.

" لقد لاحظ العالم بالصدمة واللامبالاة، ومنذ أوائل ٢٠٠٣، عمليات التطهير العرقي الذى تمارسه الحكومة السودانية التي يهيمن عليها العرب ضد إقليمها الغربي في دارفور من خلال تسليح وتشجيع، بل وبتوفير الدعم الجوي، للميليشيات من الأغلبية العربية، والتي تقوم بأعمال القتل، والتشويه، والاغتصاب، والسلب ضد الأفارقة السود. تتضمن أزمة دارفور أسوأ الخصائص من كل شيء، مثل الصراع المسلح، والعنف المتطرف، والانتهاكات الجنسية، والقيود المشددة على اللاجئين اليائسين ".

(Udombana, 2005: 1149-1150)

وعلى نحو ما يشير الكاتب، وبشكل صحيح في الاقتباس السابق، فإن الأزمة في دارفور لم تؤدِ بعد إلى استجابة دولية منسقة[١]. فقد مُورست الضغوط الدبلوماسية ضد حكومة السودان - على سبيل المثال، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي قرارات أدانت أعمال الحكومة السودانية في الإقليم. على أي حال، فإن مثل هذه القرارات لم يتم دعمها بالتزامات بالتصرف واتخاذ إجراءات ضد الحكومة السودانية إذا استمرت في التورط في هذه "الأعمال الوحشية". من وجهة نظر واقعية، فإن عجز المجتمع الدولي يمكن شرحه بسهولة- فالدول لن تتدخل في دولة ما لم تؤثر على مصالحها الوطنية. على سبيل المثال، فإن تردد الولايات المتحدة في التدخل في رواندا في منتصف التسعينيات قد تم تفسيره بالإشارة إلى فشل الولايات المتحدة في محاولاتها للتدخل في الأزمة الإنسانية في الصومال في أوائل التسعينيات. وفي جوانب كثيرة، فإن هذه الاهتمامات مازالت تلقي بظلالها على سياسات الولايات المتحدة العسكرية تجاه إفريقيا. على أي حال، فإن تأييد التدخل الإنساني في السودان يستند إلى المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في القول بأن "دارفور قد تكون أزمة معقدة سياسياً، لكنها أزمة بسيطة أخلاقياً وقانونياً" (Udombana, 2005: 1190)، ولا تتم رؤية التدخل الإنساني كالتزام أخلاقي فقط، بل يُنظرُ إليه أيضاً باعتباره الطريقة الوحيدة لحل المشكلة الحالية — بإنهاء أعمال القتل، وإرسال رسالة واضحة إلى حكومة السودان، وأن توفر الأمن لعمال الإغاثة الإنسانية المتعلقة بأعمال الإغاثة الضرورية في الإقليم، وأن تُمكن أيضاً من تنفيذ محاكمة الأفراد الذين تم تحديدهم باعتبارهم مجرمي حرب.

وعلى نحو ما تشير التعليقات السابقة بخصوص دارفور، فإن موضوع التدخل الإنساني موضوع مثير للجدل بشكل كبير. فكما رأينا، فإن هناك موقف تيار الواقعيين

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن هذا النص، وكما هو واضح من السياق، قد تمت كتابته في فترة سابقة كثيراً على التطورات الراهنة في جنوب السودان، واقتراب موعد الاستفتاء مع بدايات العام القادم (يناير ٢٠١١)، بينما تتم الآن هذه الترجمة قبيل أسابيع قليلة (نوفمبر ٢٠١٠) من بداية المرحلة القادمة في حياة ومستقبل السودان ودارفور مع بدايات العام القادم ٢٠١١.

المتشددين الذين يقولون بأن "هذه القضايا الأخلاقية" لا مكان لها في الحقيقة القاسية للعلاقات الدولية - إن التدخل في شؤون السيادة لدولة أخرى لا يمكن أبداً تبريره على أساس المصلحة القومية. أمَّا في داخل المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية، فإن موضوع التدخل الإنساني قد ولد سجالاً مهماً. فعلى نحو ما رأينا في الفصل الرابع، فإن المدرسة الإنجليزية لها جناحان. فمن جانب، فإن موقفا تعددياً قد تقدم برؤية مفادها أن التدخل الإنساني يمثل انتهاكاً لقواعد سيادة الدولة، وهى التي تُعدُّ أساسية للحفاظ على النظام داخل المجتمع الدولي للدول. وهكذا، فإن أنصار التعددية يرون، وبالضرورة، أن القاعدة المعيارية الأساسية للنظام الدولي (على سبيل المثال الاستقرار) هي التزام مشترك بين الدول تجاه قواعد عدم التدخل في شؤون السيادة للدول الأخرى. ومن جانب آخر، فإن منظوراً تضامنياً قد قدم دفاعه عن التدخل الإنساني. والموقف التضامني موقف مثير، لاستناده إلى فهم مؤداه أن القواعد تتغير عبر الزمان. ففي أواخر القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت الحالة بوجه عام أن هناك التزاماً من قبل دول أخرى بالتمسك بقواعد عدم التدخل والسيادة واحترامهما، والنظر إليهما باعتبارهما عنصراً ضرورياً للحفاظ على النظام في السياسة الدولية (هذا هو الموقف الذى يتخذه التعدديون). على أي حال، ومع نهاية القرن العشرين، وأوائل القرن الحادي والعشرين، فإن الدول قد توصلت إلى أن تضع تأكيداً أكبر على القواعد المحيطة بحقوق الإنسان والعدالة. وعليه، فقد قدم (ويلر، ٢٠٠٠) فكرة حالة "الطوارئ الإنسانية العليا" - وتشير إلى الظروف التي سوف تتخلى في ظلها الدول عن قواعد عدم التدخل لصالح الاهتمام بحقوق الإنسان والمواطنين الأفراد لتلك الدولة. وهنا، فإن الموقف الحالي في دارفور يلائم، وبوضوح، تعريف (Wheeler) ويلر لحالة الطوارئ الإنسانية العليا.

> "تعد حالات الطوارئ الإنسانية العليا مواقف يكون فيها المدنيون في دولة أخرى في خطر شديد بفقدان حياتهم، أو بمواجهة صعوبات قائمة، حيث القوات الأهلية لا يمكن الاعتماد عليها لإنهاء هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان"
>
> (Wheeler, 2000: 50)

وعلى أي حال، فبالنسبة لكُتاب مثل (Alex Bellamy, 2003) أليكس بيلامي (٢٠٠٣)، فإن موضوع التدخل الإنساني يعدُّ أكثر تعقيداً من المجادلات حول الأسس التي يتم على أساسها تبرير انتهاك سيادة الدولة. إن تداعيات مقولات مثل مقولة ويلر بأن المجتمع الدولي عليه مسئولية حماية المواطنين في دولة ما، وفقط في أسوأ وأكثر الحالات تطرفاً، تُنتجُ، وإلى حد ما، موقفا إشكالياً. ذلك أن هذه المقولة تضفى غموضاً على المدى الذي لا تكون عنده الأغلبية الكبرى من المعاناة في العالم اليوم وليدة أو نتيجة تصرفات بعض من النظم العنيفة والقمعية، بل من المحتمل أن تكون هذه المعاناة نتيجة للفقر الشديد. لذلك، يرى بيلامى (٢٠٠٣) أن تركيزاً أكبر ينبغي أن يتم توجيهه إلى دور الأمم الغربية في دعم النظام الاقتصادي العالمي (الذى يعمل، وبشكل عام، ضد مصلحة الفقراء). ذلك أن الفقر وعدم المساواة غالبا ما يكونا العاملين الأساسيين في المجتمعات التي تخلصت من الصراع، وبذلك تقدم الحجة لتفضيل بؤرة تركيز أوسع على فكرة "الأمن الإنساني" – منهج للأمن يتضمن الاهتمام بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية في تأكيد الأمن الشخصي للأفراد.

الأمم المتحدة والتدخل المشروع

The UN And The Legitimate Intervention

سوف نقوم باستكشاف أكثر لفكرة العدالة الاقتصادية العالمية في القسم التالي. هنا، وعلى أي حال، فإننا يجب أن نتناول مطلبين للتيار التضامني. يتمثل المطلب الأول في أن المعايير والقواعد تتغير عبر الزمان. فعلى نحو ما رأينا، فإن معظم نظرية العلاقات الدولية المعاصرة تستكشف تطور و دور المعايير والقواعد في السياسة العالمية، وهو ما يعكس المقولات التي نستطيع أن نراها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وجمعيتها العامة، وفي إجراءات محكمة العدل الدولية. فهناك موجة عاصفة للرأي ترى أن ميثاق الأمم المتحدة (رمز لاتجاه المجتمع الدولي) هو وثيقة حية تم، ويتم تفسيرها، وإعادة تفسيرها توسيعاً للفهم بالاستخدام الأكثر صوابًا للقوة، وبالتزامنا بالعدالة الدولية بشكل أكثر عمومية. ومع ذلك، نظراً لأن النظام القانوني الدولي المرتبط بالتدخل الإنساني هو ما يطلق عليه المحامون

"lex Ferenda" (القانون كما يجب أن يكون، أو المعايير في عملية التحول إلى قانون) أكثر مما تم تأسيسه كلية (Lex Lata) . هذه ليست الحالة بأننا لا نستطيع الإشارة إلى عجز الأمم المتحدة في أوقات الأزمات، وأن نقول، وبشكل غير قابل للشك أن الدول الأعضاء تواجه فشلاً في الارتفاع إلى مستوى التزاماتها الدولية. بدلاً من هذا، علينا أن نجد طرقاً لإظهار لماذا نعتقد بأن التدخل الإنساني يجب أن يشكل أولوية لمجلس الأمن، ومن ثم، نقنع أولئك الذين ليس لديهم مصلحة وطنية في مثل تلك العمليات، بأنهم يجب أن يشتركوا فيها، أو على أقل القليل، ألا يتسببوا في إحداث إحباط لآليات صانعي القرار في مجلس الأمن بممارسة حق الفيتو. هكذا، فإن الموقف التضامني يربط نظرية الحرب العادلة بالبنيوية الجديدة والقديمة، ليقدم لنا فهماً أو تفسيراً لتطور المعايير المتعلقة بالتدخل الإنساني، كاستجابة لحالات "الضرورة العليا"، مثل حالات الإبادة الجماعية، والقتل الجماعي، والتطهير العرقي، والتي كانت في مقدمة الأخلاقيات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية. هنا، فإن الفكرة الجوهرية تتمثل في أن الاستقرار يتطلب العدالة بدلاً من القوة العسكرية ضمن ترتيبات توازن للقوى.

أما المطلب الثاني الذى نحتاج أن نتدبره ونفكر فيه، فهو يتمثل في المطلب التضامني بأن التفويض بالتدخل من قبل الأمم المتحدة، وبصفة خاصة من قبل مجلس الأمن، يعدُّ ضرورياً لشرعية التدخل. بالنسبة إلى بعض الباحثين، فإن الالتزام الأخلاقي بمساعدة أولئك الذين يواجهون المعاناة التي لا يمكن تصورها من جراء الحروب الأهلية ونظم الطغيان، يصبح- أي هذا الالتزام-، وبمجرد حدوثه، الموضوع الأكثر أهمية. ففي كتابه بعنوان "العدالة، والشرعية، وحق تقرير المصير: الأسس الأخلاقية للقانون الدولي"، يرى Allen Buchanan (آلان بوكانان) "أن الصراع الواضح بين مبادئ التدخل الإنساني والمصلحة الوطنية للدول ذات السيادة يتطلب معارضة كاملة "لقانون التدخل الإنساني المستند إلى الأمم المتحدة"، و "لنموذج رضا/ قبول الدولة للقانون الدولي" بشكل أكثر عمومية (Buchanan, 2004: 1-14) . فالفكرة واضحة: إذا كانت لديك مبادئ العدالة، التي تلزمنا بمساعدة أولئك الذين يواجهون معاناة قاسية، في الوقت الذى لا تقوم فيه المؤسسات السياسية والقانونية بتمكينك من ذلك؛ لأنها لا تستطيع بنيوياً أن تقوم بالوفاء بتلك

الالتزامات، فإننا نحتاج حينئذ إلى إصلاح تلك المؤسسات أو شطبها. إن بنية ميثاق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن إنما تقدم أمثلة لتلك الحالات من الكوارث الإنسانية التي تم التأخر في التعامل معها، أو يتم التعامل معها على أساس انتقائي إذا حدث أي نوع من التعامل، ومن ثم، تصبح كل آفاق الإصلاح الدستوري معزولة. لذلك، فإنها تستند إلى منطق العقل بأننا نحتاج أن نتحرك إلى ما وراء الأمم المتحدة، ونظام القانون الدولي الذى يعطى الفاعلين ذوى السيادة الحرية بأن يكونوا فوق القانون. على أي حال، فبالنسبة إلى ويلر (٢٠٠٠)، وللتضامنيين، فإن علينا أن نعترف بأن تطور قواعد التدخل الإنساني معرضة لنفس التحذير الهام بأن مجتمع الدول لا يُظهرُ حماساً، أو يظهرُ حماساً قليلاً لإضفاء الشرعية على أعمال التدخل الإنساني التي لم يصرح بها مجلس الأمن (Wheeler, 2000: 236). وبكلمات أخرى، فإن هناك تردداً جوهرياً يقيدنا في التنازل عن حقوق وحمايات السيادة. كيف يجب أن نقرر حول أي قرار نتبنى (وليست تلك كل الاحتمالات الممكنة فقط)؟ بشكل محدد، فإن الأمر سيتطلب استخدام كل المقولات السياسية والقانونية والأخلاقية، التي تشكل نظرية العلاقات الدولية. حقيقة، فإن الأمر ليس إيجاد "الحقيقة"، لكنه أمر يتعلق بأن تصبح أكثر علماً بما فيه الكفاية، لتضيف صوتك إلى الحوار الدبلوماسي الذى يشكل، وبالضرورة، التطور في نظامنا السياسي الدولي.

الفقر العالمي والعدالة الاقتصادية العالمية: أهداف التنمية للألفية

World Poverty and Global Economic Justice: Millennium Development Goals

تُعدُّ الفكرة القائلة بأن العدالة هي، وفقط، التي ستحقق الاستقرار الحقيقي، فكرة ذات تاريخ طويل. لكنها تثير وبدرجة أكبر السؤال عن "ماهية العدالة"، وهو أيضاً سؤال له تاريخ أطول. فقد استهدفت العلاقات الدولية، ولوقت طويل، أن تتجنب السؤال باعتباره قناعاً يخفى الأسئلة الحقيقية المتعلقة بعلاقات القوة. غير أن عالم ما بعد ١٩٤٥ قد أثبت أنه فترة متزايدة الخصوبة لاستكشاف مشكلات العدالة الدولية، كما تم إنفاق كثير من الوقت والمال في محاولة للاستجابة للمطالب التي يضعها ذلك على المجتمع الدولي.

الأهداف التنموية للألفية والفقر العالمي

Millennium Development Goals and Global Poverty

يُمكن، وعلى نطاق متسع، أن نرى مثالاً لذلك في تأسيس أهداف التنمية للأمم المتحدة. فقد أتاح فجر الألفية الجديدة، وطبقاً لكلمات السكرتير العام كوفي عنان، الفرصة لشعوب العالم، وتحت رعاية الأمم المتحدة، لكى "يتدبروا مصيرهم المشترك في لحظة وجدوا أنفسهم فيها مترابطين بشكل غير مسبوق من قبل"(A/54/200) . ففي قمة الألفية التي عقدت في نيويورك خلال سبتمبر ٢٠٠٠، قامت مائة وتسع وثمانون دولة بتبني قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٥/٢ "إعلان الألفية". وقد وفر هذا القرار الأساس للتعاون السياسي تجاه ثمانية أهداف للتنمية خلال الألفية (MDGs). تتحدد تلك الأهداف على النحو التالي :

الهدف الأول : استئصال الفقر المدقع والجوع

الهدف الثاني : تحقيق تعليم أساسي عالمي

الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف الرابع : تخفيض وفيات الأطفال

الهدف الخامس : تطوير الصحة الإنجابية

الهدف السادس : مجابهة فيروس الإيدز، والملاريا، وغيرها من الأمراض.

الهدف السابع : تأكيد الدعم، والمساندة البيئية.

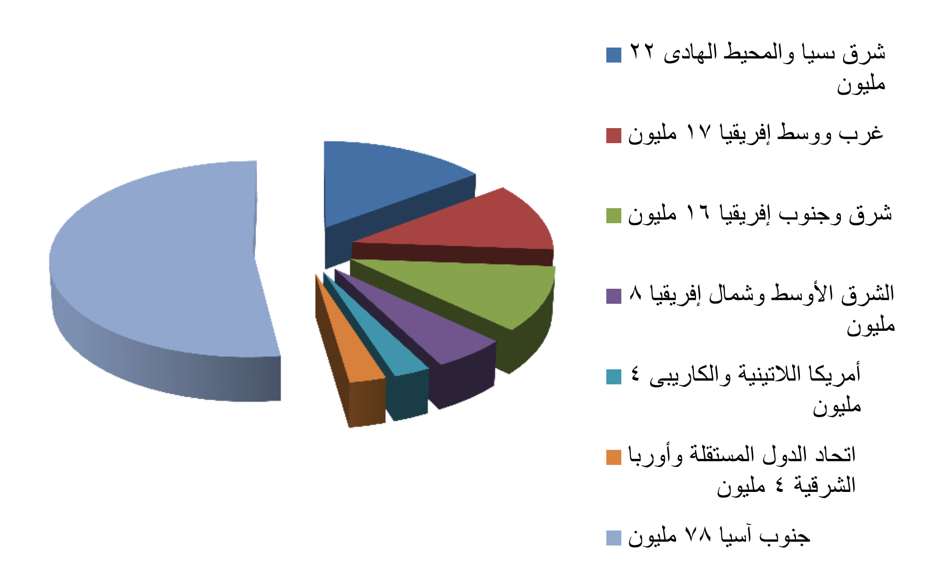
الهدف الثامن : تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

وقد تحدد العام ٢٠١٥ لاستكمال تحقيق تلك الأهداف. ذلك أن الأهداف التنموية للألفية ليست إعلانات كلامية. فهي أهداف لها توقيتات محددة، وقابلة للقياس، وتتمتع بتأييد سياسي مهم. ومع ذلك، فإن التقدم تجاه هذه الأهداف، وطبقاً لتقرير أهداف التنمية للألفية الصادر ٢٠٠٥، لم يحقق قراءات مشجعة. ومع التسليم بأن كل تلك الأهداف غاية

في الأهمية، فضلاً عن كونها تمثل تحديات حيوية للمجتمع الدولي، فإن الحصول على معنى وفهم لنطاق المشكلة، ومنهج الاقتراب من معالجة هذه القضايا، ودرجة التقدم التي تحققت حتى الآن، يتطلب كل هذا منا أن نركز بشكل منفرد على قضيتي الفقر ووفيات الأطفال.

يتمثل الهدف الرئيس الذى نهتم به في اجتثاث الفقر المدقع والجوع. تسعى أهداف التنمية للألفية إلى تخفيض عدد الناس الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف. وبينما يتضمن هذا الهدف كل الشعوب وليس الأطفال فقط، فإننا نستطيع تكوين فكرة عن ضخامة هذه المشكلة من خلال معلومتين أساسيتين. تتمثل المعلومة الأولى في أن أكثر من ربع الأطفال في العالم النامي يعانون من سوء التغذية، ويقدر عددهم بحوالي ١٤٦ مليون طفلٍ. انظر الشكل (٨,١).

١٤٦ مليون طفل يعانون من نقص الوزن في العالم النامي وأكثر من نصف هؤلاء الأطفال يعيشون في جنوب آسيا



شكل (٨,١). سوء تغذية الأطفال في العالم النامي.

المصدر: اليونيسيف، تحليل عدد الأطفال ناقصي الوزن في العالم النامي، ٢٠٠٦

أما المعلومة الثانية ، فهي تتعلق بأن هناك حوالى أحد عشر مليون طفلٍ تحت الخمس سنوات من العمر يموتون سنوياً. يعنى هذا أن هناك (٣٠٠٠٠) ثلاثين ألفاً من الأطفال يموتون يومياً. وترتبط وفيات الأطفال ، وبدرجة وثيقة بالفقر ، ومن ثم ، فليس من المدهش أن نرى أن شعوب الأمم المتحدة قد سعت إلى التصرف. على أي حال ، فقد مرَ نحو ثلث الوقت الذى نبذله لتخفيض عدد الفقراء إلى النصف. بينما يتم تحقيق التقدم ، فإن تقرير أهداف التنمية للألفية الصادر عام ٢٠٠٥ واضح تماماً في أننا مازلنا بعيدين عن تحقيق الفوز في هذه المعركة الحيوية (See: www.childinfo.org)

وفي الحقيقة ، فإن المشكلة تتمثل في أن التقدم تجاه استئصال الجوع لا يرقى إلى معدل النمو العالمي للسكان ، ومن المحتمل أن الوصول إلى تحقيق الهدف سوف يستغرق أكثر من مائة وثلاثين عاماً بدلاً من الخمسة عشر عاما التي وضعتها الأمم المتحدة (UNDP 2002). فالحالة هنا تتمثل في أنه بينما يتحقق تقدم في مجال معين ، تحدث خسارة في مجال آخر. ومن ثم ، فبينما من الحقيقي أن متوسط دخل شديدي الفقر في معظم دول العالم النامي قد تزايد من(0.80$) لليوم إلى ($ 0.82) لليوم ، فإن دخل الفرد الأكثر فقراً في إقليم الصحراء بإفريقيا قد تناقص فعلياً من ($ 0.62) لليوم ، إلى (0.60$) يومياً. ويؤدى هذا إلى أن هناك حوالي (٣٤) أربعة وثلاثين مليونا آخرين يعانون نقص الغذاء.

إن اللغة والجهد السياسيين للأمم المتحدة والشراكة العالمية للتنمية لا يجب أن يتم التقليل من شأنها. ولكن ما الذى يمنع الأمم المتحدة ، وبما يتوافر لديها من وحدة معقولة ، من تحقيق أهدافها؟ غالباً ما يتم تمييز المشكلة في صفات مشابهة لتلك التي قمنا باستكشافها فيما يتعلق بالتدخل الإنساني. ذلك أن نظاماً من الدول ذات السيادة ، حيث الأولوية للفاعلين تتحدد بمساعدة الذات ، لا يبدو أنه الخلفية الأكثر فائدة لبذر بذور العدالة الاقتصادية العالمية. بالنسبة إلى بعض المعلقين السياسيين ، فإن التزاماتنا الأخلاقية تُعدُّ شديدة الوضوح. فنحن ملتزمون بحقوق الإنسان ، وباستئصال الفقر ، (طبقاً للمادة (٢٨) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) ، وبإقامة المؤسسات الاجتماعية القادرة على الوفاء بهذه الالتزامات. ومع ذلك ، فنحن نفشل وبإصرار في الالتزام بهذه المعايير.

منهج نقدي للعدالة الاقتصادية العالمية

A Critical approach to Global Economic Justice

يرى المفكرون العالميون مثل Thomas Pogge (توماس بوج)، والنقديون مثل Jan Art Scholte (جان آرت سكولتي) نتائج راديكالية تماما تترتب على ذلك. فبالنسبة إلى كل من المفكرين، فإن مؤسسات الرأسمالية العالمية، والتي يسحب منها العالم النامي كثيراً من ثروته، تُعدُّ السبب الرئيس لمثل هذا الفقر المدقع وعدم المساواة السياسية (Pogge, 2002, Scholte, 2005) كل منهما يكون رأيه، ومن منطلقات مختلفة تماماً. فبينما يستهدف سكولتي (٢٠٠٥) السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة والتي تفضلها حكومات قوية، ومنظمات متعددة مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). بالنسبة إلى سكولتي، فإن تبني سياسة اقتصادية لليبرالية الجديدة يعني أن تختار استبعاد إدارة عدم المساواة التي تثور من العولمة. وفي الحقيقة، فإنها تعني تبني سياسة تشجع هيكلياً ظهور انقسام بين الأغنياء والفقراء. إن نتيجة سيطرة الليبرالية الجديدة في السياسة الاقتصادية قد يكون له بعض الفوائد الإنتاجية، لكن، وعلى نحو ما يظهره سكولتى، فإن هذا يتحقق بتكلفة مرتفعة.

> " غالباً ما أدت "الأسواق الحرة" في الفضاءات فوق القومية إلى دوام أو تعميق التدهور البيئي، والفقر، واستغلال العمال، وكراهية الأجانب، والتراتبيات الطبقية بين الدول، وسلبيات الديموقراطية، وغير ذلك من أشكال العنف. وهكذا، تحتاج ترتيبات الحركة ليس فقط إلى تمكين الرأسمالية العالمية، ولكن أيضاً لتسخيرها لخدمة الضعفاء والمتميزين على حد سواء"
>
> (Scholte, 2000: 286-287)

وبمعنى آخر، فإن الأغنياء والأقوياء في العالم يسعدهم تقديم التزامات بالأمن الإنساني في الأمم المتحدة، ولكنهم وبشكل نشيط يتبعون التحرر الاقتصادي، ليتسببوا بذلك في عدم المساواة التي تهدد الأمن الإنساني من خلال نفس الوكالات التي قد يكون من

الممكن من خلالها تناول المشكلة. في الحقيقة، قد لا يكون من الممكن تحقيق الأمن الإنساني بدون إعادة التفكير جذرياً في سياسات واقتصاديات الحوكمة العالمية. من هنا، تتطلب الرؤية "الإصلاحية الطموحة" التي قدمها سكولتي ديموقراطية اجتماعية عالمية ذات قيود حقيقية على ديناميكيات السوق الرأسمالي، وإنهاء مبدأ السيادة، وتأسيس حوكمة متعددة المستويات، وتأمين التمويل المناسب للمؤسسات "المعنية" بتحقيق أمن أكبر، وعدالة وديموقراطية في عالم معولم (Scholte, 2000: 283-319). وبالتحديد، فإن سكولتي يرى أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على رأسمالية ما بعد ليبرالية، وسياسات ما بعد الإقليمية، وما بعد السيادة. وبكلمات أخرى، فإننا نحتاج إلى أن نعيد، وبشكل كامل، تطوير الطريقة التي ندير بها حياتنا الاقتصادية والسياسية.

أما ليبرالية توماس بوجي الكوزموبوليتانية (العالمية)، فتقترح أيضاً أننا بحاجة إلى إعادة مراجعة شاملة لالتزاماتنا الأخلاقية والسياسية على ضوء عدم المساواة الاقتصادية العالمية. على أي حال، فإن بوجي يقدم مقولاته القوية بطريقة مختلفة، تقترح إصلاحات مؤسسية عالمية ومهمة لكنها في الوقت ذاته متواضعة وقابلة للتحقيق، بحيث يمكنها وبشكل أفضل أن تجعل نظامنا الدولي أكثر انحيازاً إلى قيمنا الأخلاقية" (Pogee, 2002: 1-2). ويعتمد بوجي على نفس الإحصائيات الصادمة التي قمنا بفحصها أعلاه، ليصل بذلك إلى دعم قضيته. وبوضوح، فإنه يضيف إلى هذه الحقيقة الواضحة والمؤسفة مقولة أخرى بأن هذه الحالة للأمور ليست تأثيراً سلبياً غير محظوظ للعولمة أو حادثة للطبيعة، لكنها حالة نحن الذين نسببها. ومن ثم، فنحن مدانون في السلسلة السببية للفقر العالمي بحقيقة أننا نشارك في سلسلة من المؤسسات العالمية السياسية والاقتصادية تتسبب في كل جزء من الضرر والأذى على نحو لم يفعله الرق والاستعمار من قبل. وفي الحقيقة، فإننا نستفيد ماديا من هذا الموقف تماماً مثلما فعل أسلافنا ممن امتلكوا العبيد، وشيدوا الامبراطورية. أن تكون متورطاً في وفاة أكثر من (٣٠٠٠٠) ثلاثين ألف طفل يومياً ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات، لهو أمر مسبب للصدمة، ولا تبدو معه الحجة الأخلاقية التي يقدمها لنا بوجي متناقضة كثيراً. فهو يرى:

" ليس للوكالات الإنسانية أن تتعاون في الإبقاء على نظام مؤسسي قمعي يقـــوم، وبطريقة لا يمكن تجنبها، بتقييد حرية البعض ليحولوا بينهم وبين الوصول الآمن لاحتياجاهم الأساسية، بلا مقابل أو مكافأة على تعاوهم، وذلك من خلال حماية ضحاياه أو العمل على إصلاحه"

(Pogge, 2002: 70)

إن إخلاصنا المشترك لمبادئ حقوق الإنسان يوفر المبرر الأساسي لهذا المطلب الأخلاقي، كما أن تميز نظرية بوجي الأخلاقية يكمن في أننا لدينا التزامات أخلاقية تجاه فقراء العالم ليس لأنهم فقراء، ولكن لأننا مرتبطون مؤسسياً بأسباب فقرهم. ومع ذلك، فعلى الرغم من وضوح القضية الأخلاقية، فإننا نصنع، وعلى نحو ما رأينا، تقدماً قليلاً. إن الطريق التي يرسمها بوجي للخروج من هذه المعضلة له فروع عديدة. فمثل كثير من أصحاب النظريات السياسية المعاصرة، فإن بوجي يريد "إصلاحاً مؤسسياً عالمياً مع تخفيضات مهمة في السيادة الوطنية" (Pogge, 2002: 195)، كما أنه يعرض تصوراً مفاهيمياً لمثل هذا المجال. على أي حال، فإن عمله يكون في أقصى تأثيره عندما يُظهرُ أن ما نحتاجه قليل لنصنع بداية حقيقية للوفاء بوعودنا. ويرى بوجي أنها سوف تتكلف، وفقط، ١,٢٪ من الدخول الإجمالية السنوية للاقتصاديات ذات الدخل المرتفع لمواجهة العجز بين ابتلاء الفقر العالمي وبين خط الفقر عند (2$) دولارين يومياً (Pogge, 2002: 7) . إذا كان علينا أن نفكر أن مثل هذا العجز في مستويات المعيشة يمثل عبئاً كبيراً من أجل استئصال الفقر العالمي (!)، فإنه يقترح نظامين ضريبيين يمكنهما زيادة الدخل. النظام الأول يتمثل في ضريبة تفرض على مضاربات أسواق العملة التي تبلغ قيمتها (١,٨) تريليون دولار يومياً. وهنا، فإن ضريبة يتراوح مقدارها ما بين (٠,١٪) إلى (٠,٢٥٪) (ما قيمته ١٠ إلى ٢٥ سنت لكل مائة دولار يتم استبدالها)، تستطيع أن تولد ما تتراوح قيمته بين ١٠٠ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً دونما أي تثبيط أو تعويق للاستثمارات طويلة الأجل. أما الضريبة الثانية فتتعلق بإيراد الموارد العالمية- وهي ضريبة تفرض على استنزاف (نضوب) وتلويث موارد العالم الطبيعية

(غير المتجددة). وسوف نحتاج وبشكل مبدئي إلى (٣٠٠) ثلاثمائة بليون دولار (نتيجة لسنوات من عدم المساواة)، وهنا، فإن ضريبة مقدارها (٢) دولارين على كل برميل من البترول الخام سوف توفر ١٨٪ من هذا المبلغ. وهكذا، تناضل كوزموبوليتانية (عالمية) بوجي الليبرالية من أجل التواضع في مقولتها الأخلاقية، وفي إصلاحاتها العملية، وقد أسهم هذا في إسباغ الشهرة الطوباوية التي تمتعت بها النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية. غير أن التركيز على العدالة الاقتصادية العالمية التي أدخلتها كل من النظرية النقدية لـ سكولتي، وكوزموبوليتانية (عالمية) بوجي إلى نظرية العلاقات الدولية قد أضافتهما وبثبات في قلب المناظرات الملحة المعاصرة.

الترابطية ومستقبل السياسة العالمية

Interconnectedness and the Future of World Politics

لا تُعدُّ الدعوات إلى العدالة في الشؤون الدولية أمراً جديداً، كل ما في الأمر أنها اصطبغت بلون العولمة. وفي الحقيقة، فإن الجملة الشهيرة التي أطلقها كوفي عنان بأننا قد أصبحنا "مترابطين كما لم يحدث من قبل" إنما تمثل، وبشكل جيد جداً، نقطة الانطلاق للتعقيب على المنظرين النقديين، ومنظري الحرب العادلة، وأنصار المتروبوليتانية (العالمية). بالنسبة لمفكرين مثل Wheeler (ويلر)، و Walzer (والزر)، و سكولتي، و بوجي، فإن الظروف الاجتماعية والسياسية لعالم ما بعد ١٩٤٥ هي التي قادتنا إلى المشروع الذي لم يكتمل بعد لتطوير القواعد والمؤسسات السياسية للعدالة الكونية. إن الثقافة المعقدة لحقوق الإنسان التي تتخلل عالمنا المعولم كان لها تأثيرٌ ملحوظٌ على الشعارات والتصرفات السياسية من جانب الدول القومية، على المستويين الداخلي والخارجي.

إن وصفاً دقيقاً للدولة ذات السيادة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الآن تأثير القانون الدولي وسياسات العدالة الدولية. بينما تبدو مواقف ويلر، و والزر، و بوجي، وسكولتي مواقف طوباوية في منتصف الأربعينيات، فإننا الان نُواجهُ وبشكل دائم بصور المعاناة والصرخات من أجل العدالة، ونحتاج بشكل يائس للأدوات الفكرية والاجتماعية لمواجهتها.

ولا يتمثل المطلب هنا في أننا يمكن أن نتخلى عن البحث عن الاستقرار، ونستبدله بالبحث عن العدالة، أو أننا نتحرك من الواقعية إلى أحد المنظورات البديلة حول السياسة الدولية. بدلاً من ذلك، فإننا نقول بأن "عدم العدالة – الظلم" يولد عدم الاستقرار، وأن الأمن العسكري ليس سوى أحد العناصر في البحث عن الأمن الإنساني. يتمثل المطلب الأبعد من ذلك في أن لدينا سبباً جيداً للاهتمام بعدم الاستقرار، ليس فقط باعتباره يمثل تهديداً للسلام والاستقرار في المجتمع الدولي بوجه عام، ولكن لأنه يسبب الضرر وبشكل دراماتيكي لفرص الحياة وحقوق الإنسان للفقراء والمعوزين في العالم. وربما يكون مصطلح "الأمن الإنساني" أكثر عمومية، وأكثر شمولاً من أن يكون أي شيء أكثر من عنوان أو شعار تتطور تحته مشروعات مختلفة ومتعددة الاتجاهات. لكن إذا قبلنا فكرة أن النضال من أجل الأمن الإنساني يمثل جزءاً أساسياً للحوكمة العالمية، فإن نوعاً من الأسئلة التي سيكون على دارس العلاقات الدولية أن يواجهها حينئذ، سوف يكون متسعاً أو ممتداً بشكل مثير. فمن ناحية لا يمكننا أن نكتفي وفقط بقبول "حقيقة" السيادة، وأن نتوقع أن الإجابات المحتملة للأسئلة عن العدالة العالمية سوف تكون محدودة بتلك الحقيقة الاجتماعية. فالسياسة الدولية، قد استطاعت أن تجد، ومن قبل، عدداً من الطرق لتقييد تأثير هذه الحقيقة على إدارة الشؤون العالمية، وبعمل هذا، فهي قد أوجدت مجالاً تتعايش فيه الأسئلة الأساسية عن الأخلاق والعدالة مع الأسئلة الصعبة عن الحوكمة الاقتصادية، والهوية الوطنية، والبقاء الأيكولوجي، وتطوير القانون الدولي، وكذلك كل من الأمن العسكري الوطني والعالمي. وفي الحقيقة، فربما كانت الحالة أن هذه العملية قد ذهبت بعيداً لدرجة أن مطالب ودعوات مؤلفين مثل بوكانان، و سكولتي، و بوجي لسياسات ما بعد السيادة، وما بعد وستفاليا ينبغي أن تؤخذ بالجدية التامة. وربما يكون الأمر أنك قد وقعت على المقرر الدراسي الأكثر روعة، لكنها اللحظة الأكثر تعقيداً في تاريخ التخصص.

ملاحظات ختامية

Concluding Remarks

سواءً كنا ننظر إلى المناظرات حول التدخل الإنساني ، أو العدالة الاقتصادية العالمية ، فمن الواضح أن هناك ضغطاً متزايداً على الأشكال التقليدية للحوكمة العالمية. على أي حال ، فإنه من الواضح تماماً أيضاً أنه على الرغم من تزايد عدد القيود على التصرفات الخارجية والداخلية للدول ذات السيادة ، فإننا مازلنا نعيش في عالم تتحدد تركيبة بنيته بسيادة الدولة. فهل من الممكن ، إن لم يكن من المرغوب ، أن نقوم بحل هذا التوتر؟ وإذا لم يكن ذلك ممكناً ، فما هي النتائج بالنسبة للسياسة الدولية؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فماذا بعد؟ إن إجابة لهذه الأسئلة تتجاوز وبشكل مهم إطار مقدمة إرشادية لأساسيات العلاقات الدولية. إلا أنه وبطريقة أخرى ، فإن البحث عن إجابة لهذه الأسئلة سوف يشكل جوهر الدراسات الدولية المعاصرة. إن بحثك عن الإجابات سوف يسترشد بأفكار قمنا بعرض موجز لها في هذه المقدمة. إن تصميم بحثك يبدأ بمحاولة لأن تستدل على اتجاهك في المناقشات حول أفضل ما يمكن أن تقوم به العلاقات الدولية. إن الإجابات المبكرة التي تقدمها ينبغي أن تستمر بشكل دائم ، ووصولاً إلى التدقيق النقدي للأفكار الجديدة والنقاط المختلفة لوجهات النظر ؛ لأن في الاشتراك في موضوعنا ، فإنك تضيف صوتاً متعلماً للحوار السياسي للعلاقات الدولية.

موضوعات للمناقشة

Topics For Discussion

١- هل يعني الفهم الحالي للاستخدام المشروع للقوة في الشؤون الدولية أننا قد تخطينا نظام وستفاليا للسياسة الدولية؟

٢- لماذا تبدو شعوب العالم في الأمم المتحدة مقاومة لتأسيس حق للتدخل الإنساني؟

٣-لماذا يجب أن نعتبر أن الفقر العالمي يعدُّ موضوعاً لعدم العدالة أكثر من كونه سوءًا للحظ؟

٤- هل تمثل العولمة فترة لعدالة دولية أكبر، أم لاستغلال أكبر للفقراء والضعفاء سياسياً؟

قراءات إضافية

Further Readings

تمثل التقارير الصادرة عن أجهزة مثل الأمم المتحدة، واللجنة الدولية حول التدخل وسيادة الدولة مصادر أولية جيدة، ويجب أن نبحث وبانتظام عن المعلومات على مواقعها على الشبكة العنكبوتية. وبصفة خاصة، فإن البحث يجب أن يكون موجهاً نحو المصادر التالية:

ICISS (2001) The Responsibility to Protect, published by the International Development Research centre and available at http://www.iciss.ca/pdf/Commission-Report.pdf.

UN (2005) The Millennium Development Goals Report 2005, New York, available at http://unstats.un.org/unsd/mi/pdf/MDG%20Book.pdf.

عن تطور الأعراف الدولية حول استخدام القوة:

On The Development Of International Norms On The Use Of Force

Cassese, A. (2001) International Law, Oxford: Oxford University Press.

Wheeler, N. (2000) Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society, Oxford: Oxford University Press.

Walzer, M. (2004) Arguing about War, New Haven, CT: Yale University Press.

Walzer, M. (1978) Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, New York: Basic Books.

عن العدالة الاقتصادية الكونية:

On Global Economic Justice

Scholte, J. (2005), Globalization: A Critical Introduction, second edition, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Pogge, T. (2002) World Poverty and Human Rights: Cosmopolitan Responsibilities and Reforms, Cambridge: Polity Press.

المراجع
REFERENCES

Acharya, A. (2001) *Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the Problem of Regional Order*, London: Routledge.

Adler, E. (1997) 'Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics', *European Journal of International Relations*, 3 (3): 319–363.

Adler, P.A. and Adler, P. (2004) *Paradise Labourers: Hotel Work in the Global Economy*, Ithaca, NY: Cornell University Press.

Amoore, L., Dogson, R., Gills, B.K., Langley, P., Marshall, D. and Watson, I. (1997) 'Overturning "Globalisation": Resisting the Teleological and Reclaiming the "Political"', *New Political Economy* 2 (1): 179–195.

Armstrong, J.D., Lloyd, L. and Redmond, J. (2004) *International Organisation in World Politics*, third edition, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Ashley, R. (1984) 'The Poverty of Neorealism,' *International Organization* 38 (2): 225–286.

Ashley, R. (1988) 'Untying the Sovereign State: a Double Reading of the Anarchy Problematique', *Millennium: Journal of International Studies* 17 (2): 227–262.

Barnet, R.J. and Cavanagh, J. (1996) *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order*, Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Bellamy, A. (2003) 'Humanitarian Responsibilities and Interventionist Claims in International Society', *Review of International Studies* 29 (3): 321–340.

Bentham, J. (1996 [1789]) *An Introduction to the Principles and Morals of Legislation*, ed. J.H. Burns and H.L.A. Hart, Oxford: Clarendon Press.

Bentham, J. (1843) *Principles of International Law*, from vol. 2 of the Bowring edition of Bentham's Works,

http://www.la.utexas.edu/research/poltheory/bentham/pil/ index. html

Berridge, G.R. (2002) *Diplomacy: Theory and Practise*, Basingstoke: Palgrave.

Bieler, A. and Morton, A. (2003) 'Globalisation, the State and Class Struggle: a "Critical Economy" Engagement with Open Marxism', *British Journal of Politics and International Relations* 5 (4): 467–499.

Booth, K. and Dunne, T. (eds) (2002) *Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Boucher, D. (1998) *Political Theories of International Relations from Thucydides to the Present*, Oxford: Oxford University Press.

Brenner, N. (1999) 'Beyond State Centricism? Space, Territoriality, and Geographical Scale in Globalisation Studies', *Theory and Society* 28: 39–78.

Brown, C. (1999) 'Susan Strange: A Critical Appreciation', *Review of International Studies* 25 (3): 531–535.

Brown, C. (2002) *Sovereignty, Rights, and Justice: International Political Theory Today*, Cambridge: Polity Press.

Brown, C., Nardin, T. and Rengger, N. (eds) (2002) *International Relations in Political Thought: Texts from the Ancient Greeks to the First World War*, Cambridge: Cambridge University Press.

Bruff, I. (2005) 'Making sense of the globalisation debate when engaging in political economy analysis', *British Journal of Politics and International Relations*, 7 (2): 261–280.

Buchanan, A. (2004) *Justice, Legitimacy and Self-Determination: The Moral Foundations of International Law*, Oxford: Oxford University Press.

Bull, H. (1969) 'International Theory: The Case for a Classical Approach', in K. Knorr and J.N. Rosenau (eds) *Contending Approaches to International Politics*, Princeton, NJ: Princeton University Press, pp. 20–38.

Bull, H. (1995 [1977]) *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, second edition, Basingstoke: Macmillan.

Bunch, C. (1995) 'Transforming Human Rights from a Feminist Perspective', in J. Peters and A. Wolper (eds) *Women's Rights, Human Rights: International Feminist Perspectives*, London: Routledge, pp. 11–17.

Buzan, B. (2001) 'The English School: An Underexploited Resource in IR', *Review of International Studies* 27: 471–488.

Byman, D. (2005) *Deadly Connections: States that Sponsor Terrorism*. Cambridge: Cambridge University Press.

Cameron, A. and Palan, R. (2004) *The Imagined Economies of Globalization*, London: Sage.

Cammack, P. (2002) 'The Mother of All Governments: The World Bank's Matrix for Global Governance', in R. Wilkinson and S. Hughes (eds) *Global Governance: Critical Perspectives,* London: Routledge, pp. 36–53.

Carr, E.H. (1939) *The Twenty Years' Crisis 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations*, London: Macmillan.

Cassese, A. (2001) *International Law*, Oxford: Oxford University Press.

Castree, N., Coe, N., Ward, K. and Stammers, M. (2004) *Spaces of Work: Global Capitalism and Geographies of Labour*, London: Sage.

Cerny, P. (1990) *The Changing Architecture of Politics: Structure, Agency and the Future of the State*, London: Sage.

Cerny, P. (2000) 'Globalisation and the Restructuring of the Political Arena: Paradoxes of the Competition State', in R. Germain (ed.) *Globalization and its Critics*, Basingstoke: Palgrave Macmillan, pp. 117–138.

Chan, S. (1997) 'In Search of Democratic Peace: Problems and Promise', *International Studies Review* 41 (1): 519–91.

Checkel, J. (1997) 'International Norms and Domestic Politics: Bridging the Rationalist Constructivist Divide', *European Journal of International Relations* 3 (4): 473–495.

Chin, C. and Mittleman, J. (1997) 'Conceptualising Resistance to Globalisation', *New Political Economy* 2 (1): 25–37.

Chomsky, N. (2002) 'Who are the Global Terrorists?', in K. Booth and T. Dunne (eds) *Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order*, Basingstoke: Palgrave MacMillan, pp. 128–137.

Chowdhry, G. and Nair, S. (eds) (2002) *Power, Postcolonialism and International Relations: Reading Race, Gender and Class*, London: Routledge.

Clausewitz, K. (1968) *On War*, Harmondsworth: Penguin.

Cohn, C. (1987) 'Sex and Death in the Rational World of Defence Intellectuals', *Signs: Journal of Women in Culture and Society* 12 (4): 687–718.

Connell, R.W. (2005) 'Globalisation, Imperialism and Masculinities', in M. Kimmel, J. Hearn and R.W. Connell (eds) *The Handbook of Studies on Men and Masculinities*, London: Sage, pp. 71–89.

Connor, T. (2004) 'Time to Scale-up Cooperation? Trade Unions, NGOs and the International Anti-Sweatshop Movement', *Development in Practice* 14 (1–2): 61–70.

Cox, R.W. (1981) 'Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory', *Millennium: Journal of International Studies* 10 (2): 126–155.

Cox, R.W. (1983) 'Gramsci, Hegemony and International Relations: An essay on method', *Millennium: Journal of International Studies* 12 (2): 162–175.

Cox, R.W. (1996) *Approaches to World Order*, Cambridge: Cambridge University Press.

Cox, R.W. (1999) 'Civil Society at the Turn of the Millennium: Prospects for an Alternative World Order' *Review of International Studies* 25: 3–28.

Cronin, A.K. (2002) 'Behind the Curve: Globalization and International Terrorism', *International Security* 27 (3): 30–58.

Desch, M.C. (2003) 'It is Kind to be Cruel: the Humanity of American Realism', *Review of International Studies* 29 (3): 415–426.

Dicken, P. (2003) *Global Shift: Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century*, London: Sage.

Dicken, P., Kelly, P., Olds, K. and Yeung, H. (2001) 'Chains, Networks, Territories and Scales: Towards a Relational Framework for Analysing the Global Economy', *Global Networks: A Journal of International Affairs* 1 (2): 89–112.

Doyle, M. (1983a) 'Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs', *Philosophy and Public Affairs* 12 (3): 205–235.

Doyle, M. (1983b) 'Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs Part 2', *Philosophy and Public Affairs* 12 (4): 323–353.

Eaton, S. and Stubbs, R. (2006) 'Is ASEAN Powerful? Neo-realist Versus Constructivist Approaches to Power in Southeast Asia', *The Pacific Review* 19 (2): 135–155.

Elias, J. (2004) *Fashioning Inequality: The Multinational Corporation and Gendered Employment in a Globalizing World*, Aldershot: Ashgate.

Elson, D. and Pearson, R. (1981) 'The Subordination of Women and the Internationalization of Factory Production', in K. Young, C. Wolkowitz and R. McCullagh (eds) *Of Marriage and the Market: Women's Subordination in International Perspective*, London: CSE, pp. 18–40.

Enloe, C. (1989) *Bananas, Beaches, and Bases: Making Feminist Sense of International Relations*, London: Pandora.

Eschle, C. (2005) 'Constructing the Anti-Globalisation Movement', in C. Eschle and B. Maiguashca (eds), *Critical Theories, International Relations and 'the Anti-Globalisation Movement'*, London: Routledge.

Eschle, C. and Maiguashca, B. (eds) (2005) *Critical Theories, International Relations and 'the Anti-Globalisation Movement',* London: Routledge.

Falk, R. (2000) 'Resisting "globalisation from above", through "globalization from below"', in B. Gills (ed.) *Globalisation and the Politics of Resistance,* Basingstoke: Palgrave, pp. 46–56.

Finnemore, M. (2001) ‘Exporting the English School’, *Review of International Studies* 27: 509–513.

Freeman, C. (2000) *High Tech and High Heels in the Global Economy*, Durham, NC: Duke University Press.

Friedrichs, J. (2001) ‘The Meaning of New Medievalism’, *European Journal of International Relations* 7 (4): 475–501.

Fukuyama, F. (1992) *The End of History and the Last Man*, London: Hamish Hamilton.

Galeotti, M. (2001) ‘Underworld and Upperworld: Transnational Crime and Global Society’, in D. Josselin and W. Wallace (eds) *Non-state Actors in World Politics*, Basingstoke: Palgrave, pp. 203–217.

Germain, R. (2000a) ‘Globalisation in Historical Perspective’, in R. Germain (ed.) *Globalisation and its Critics: Perspectives from Political Economy,* Basingstoke: MacMillan, pp. 67–90.

Germain, R. (2000b) ‘Introduction: Globalisation and its Critics’, in R. Germain (ed.) *Globalisation and its Critics: Perspectives from Political Economy*, Basingstoke: MacMillan, pp. xiii–xx.

Giddens, A. (2000) *Runaway World: How Globalisation is Reshaping our Lives*, New York, Routledge.

Gills, B. (2000) ‘Introduction: Globalisation and the Politics of Resistance’,in Gills, B. (ed.) *Globalisation and the Politics of Resistance*, Basingstoke: Palgrave, pp. 3–11.

Gilpin, R. (1987) *The Political Economy of International Relations*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Glasius, M., Kaldor, M. and Anheier, H. (eds) (2006) *Global Civil Society 2005/6*, London: Sage.

Goldstein, J. and Keohane, R. (eds) (1993) *Ideas and Foreign Policy*, New York: Cornell University Press.

Griffiths, M. (1999) *Fifty Key Thinkers in International Relations*, London: Routledge.

Gross, L. (1948) ‘The Peace of Westphalia, 1648–1948’, *American Journal of International Law* 42 (1): 20–41.

Gulick, E. (1955) *Europe’s Classical Balance of Power*, Ithaca, NY: Cornell University Press.

Harvey, D. (1989) *The Condition of Postmodernity*, Oxford: Blackwell.

Hay, C. (1999) *The Political Economy of New Labour: labouring under false pretences?*, Manchester: University of Manchester Press.

Hay, C. (2004) 'The normalizing role of rationalist assumptions in the institutional embedding of neoliberalism', *Economy and Society* 33 (4): 500–527.

Hay, C. and Marsh, D. (2000) 'Introduction: Demystifying Globalisation', in C. Hay and D. Marsh (eds) *Demystifying Globalisation*, Basingstoke: Palgrave MacMillan, pp. 1–17.

Held, D. and McGrew, A. (2002) *Globalisation/Anti-Globalisation,* Cambridge: Polity Press.

Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D. and Perraton, J. (1999). *Global Transformations: Politics, Economics and Culture,* Cambridge: Polity Press.

Hemmer, C. and Katzenstein, P. (2002). 'Why is There no NATO in Asia? Collective Identity, Regionalism and the Origins of Multilateralism', *International Organisation* 56 (3): 575–607.

Higgott, R. and Reich, S. (1998) *Globalization and Sites of Conflict: Towards Definition and Taxonomy*, CSGR Working Paper no. 01/98, Coventry: University of Warwick.

Hirst, P. and Thompson, G. (1999) *Globalisation in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance*, second edition, Cambridge: Polity Press.

Hobbes, T. (1996) *Leviathan*, ed R. Tuck, Cambridge: Cambridge University Press.

Hooper, C. (2001) *Manly States: Masculinities, International Relations and Gender Politics,* New York: Columbia University Press.

Hutchings, K. (1999) *International Political Theory: Rethinking Ethics in a Global Era*, thousand Oaks, CA: Sage.

Jackson, R. (2000) *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States*, Oxford: Oxford University Press.

Jackson, R. and Sørenson, G. (2003) *Introduction to International Relations: Theories and Approaches*, second edition, Oxford: Oxford University Press.

Janis, M.W. (1984) 'Jeremy Bentham and the Fashioning of "International Law"', *American Journal of International Law* 78 (2): 405–418.

Jensen, R. (2001) 'The United States, International Policing and the War again Anarchist Terrorism, 1900–1914', *Terrorism and Political Violence* 13 (1): 15–46.

Jervis, R. (1992) 'A Political Science Perspective on the Balance of Power and the Concert', *American Historical Review* 97 (3): 716–724.

Jervis, R. (1999) 'Realism, Neo-liberalism and Cooperation: Understanding the Debate', *International Security* 24 (1): 42–63.

Joekes, S. (1987) *Women in the World Economy: An INSTRAW Study,* New York: Oxford University Press.

Jones, R.J.B. (1981) ‘The English School of International Relations: A Case for Closure’, *Review of International Studies* 7 (1): 1–14.

Kant, I. (2002 [1785]) *Groundwork for the Metaphysics of Morals,* ed. T. Hill and A. Zweig, Oxford: Oxford University Press.

Kant, I. (1983 [1795]) *Perpetual Peace,* trans. T. Humphrey, Indianapolis, IN: Hackett.

Keene, E. (2005) *International Political Thought: A Historical Introduction*, Cambridge: Polity Press.

Kegley, C. (1993) ‘The Neoidealist Moment? Realist myths and the New International Realities’, *International Studies Quarterly* 37 (2): 131–147.

Keohane, R. (1988) ‘International Institutions: Two Approaches’, *International Studies Quarterly* 32 (4): 379–396.

Keohane, R. (1989a) *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory, Boulder*, CO: Westview Press.

Keohane, R. (1989b) ‘International Relations Theory: Contributions of a Feminist Standpoint’, *Millennium* 18: 245–253.

Keohane, R. (1991) ‘International Relations Theory: Contributions of a Feminist Standpoint’, in R. Grant and K. Newland (eds) *Gender and International Relations*, Buckingham: Open University Press. Also available in *Millemium* 18 (1989): 245–253.

Keohane, R. (1998) ‘Beyond Dichotomy: Conversations between International Relations and Feminist Theory’, *International Studies Quarterly* 42: 193–198.

Keohane, R. and Nye, S. (1971) *Transnational Relations and World Politics,* Cambridge MA.: Harvard University Press.

Keohane, R. and Nye, J. (1977) *Power and Interdependence: World Politics in Transition,* Boston, MA: Little, Brown. Klein, N. (2001) *No Logo,* London: Flamingo.

Krasner, R. (1995) ‘Compromising Westphalia’, *International Security* 20 (3): 115–151.

Lapid, Y. (1989) ‘The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era’, *International Studies Quarterly* 33: 235–254.

Levy, J.S. (1989) ‘The Causes of War: a Review of Theories and Evidence’, in P.E. Tetlock, J.L. Husbands, R. Jervis, P.C. Stern and C. Tilly (eds) *Behaviour, Society, and Nuclear War*, vol. 1, New York: Oxford University Press.

Linklater, A. (1998) *The Transformation of Political Community: Ethical Foundations of the Post-Westphalian Era*, Cambridge: Polity Press.

Locher, B. and Prügl, E. (2001) 'Feminism and Constructivism: Worlds Apart or Sharing the Middle Ground?' *International Studies Quarterly* 45 (1): 111–129.

Locke, J. (1988 [1688]) *Two Treatises of Government*, ed. P. Laslett, Cambridge: Cambridge University Press.

Machiavelli, N. (1988) *The Prince*, ed. Q. Skinner and R. Price, Cambridge: Cambridge University Press.

Marks, G. and Hooghe, L. (1996) 'European Integration and the State: Multilevelvs. State Centric Governance', *Journal of Common Market Studies* 34 (3): 341–378.

Marx, K. and Engels, F. (1992) *The Communist Manifesto*, Oxford: Oxford University Press.

Mearsheimer, J. (2001) *The Tragedy of Great Power Politics*, New York: W.W. Norton.

Mearsheimer, J. (2005) 'E.H. Carr vs. Idealism: The Battle Rages On', *International Relations* 19 (2): 139–152.

Mearsheimer, J. versus P. Rogers, R. Little, C. Hill, C. Brown and K. Booth (2005) 'Roundtable: the Battle Rages On', *International Relations* 19 (3): 337–361.

Merry, S.E. (2006) *Human Rights and Gender Violence: Translating International Law into Local Justice*, Chicago, IL: University of Chicago Press.

Morgenthau, H. (1985 [1948]) *Politics among Nations: The Pursuit of Power and Peace*, Chicago, IL: University of Chicago Press.

Munck, R. (2002) *Globalisation and Labour: The New 'Great Transformation'*, London: Zed Books.

Nabulsi, K. (1999) *Traditions of War: Occupation, Resistance, and the Law*, Oxford: Oxford University Press.

Narine, S. (2002) *Explaining ASEAN: Regionalism in Southeast Asia*, Boulder, CO: Lynne Rienner.

Newell, P. (2006) 'Climate for Change? Civil Society and the Politics of Global Warming', in M. Glasius, M. Kaldor and H. Anheier (eds) *Global Civil Society 2005/6*, London: Sage, pp. 90–119.

Nye, J. and Keohane, R. (1971) 'Transnational Relations and World Politics', *International Organization*, 25 (3): 329–349.

Ohmae, K. (1999) *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy*, revised edition, London: Collins.

O'Neill, O. (1991) 'Transnational Justice', in D. Held (ed.) *Political Theory Today*, Cambridge: Polity Press.

Oppenheim, L. (1955) *International Law: A Treatise*, London: Longmans Green.

Osiander, A. (2001) 'Sovereignty, International Relations and the Westphalian Myth', *International Organization* 55 (2): 251–287.

Østerud, Ø. (1996) 'Antinomies of Postmodernism in International Studies', *Journal of Peace Research* 33 (4): 385–390.

Overbeek, H. (2005) 'Global Governance, Class, Hegemony: A Historical Materialist Perspective', in A.D. Ba and M. Hoffman (eds) *Contending Perspectives on Global Governance*, London: Routledge, pp. 39–56.

Owen, J. (1994) 'How Liberalism Produces Democratic Peace', *International Security* 19 (2): 87–125.

Peterson, S. (2003) *A Critical Rewriting of Global Political Economy: Integrating Reproductive, Productive and Virtual Economies*, London: Routledge.

Peterson, V.S. and Runyan, A.S. (1999) *Global Gender Issues: Dilemmas in World Politics*, second edition, Boulder, Co: Westview Press.

Pettman, J. (1996) *Wording Women: A Feminist International Politics*, London: Routledge.

Pogge, T. (2002) *World Poverty and Human Rights: Cosmopolitan Responsibilities and Reforms*, Cambridge: Polity Press.

Polanyi, K. (1957) *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*, Boston, MA: Beacon Press.

Quataert, D. (2003) *The Ottoman Empire 1700–1922*, Cambridge: Cambridge University Press.

Quirk, J. and Vigneswaran, D. (2005) 'The Construction of an Edifice: The Story of the First Great Debate', *Review of International Studies* 31: 89–107.

Rai, S. (2002) *Gender and the Political Economy of Development*, Cambridge: Polity Press.

Raustiala, K. (1997) 'States, NGOs and International Environmental Institutions', *International Studies Quarterly* 41 (4): 719–7.

Raymond, G.A. (1998–1999) 'Necessity in Foreign Policy', *Political Science Quarterly* 113 (4): 673–688.

Razavi, S. (1999) 'Gendered Poverty and Well-being', Development and Change 30 (2): 409–434.

Reich, R. (1992) *The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st Century Capitalism*, New York: Vintage.

Rengger, N. (2002) 'On the Just War Tradition in the Twenty First Century', *International Affairs* 78 (2): 353–363.

Reus-Smit, C. (2005) ‘Constructivism’, in S. Burchill and A. Linklater *et al.* (eds) *Theories of International Relations*, third edition, Basingstoke: Palgrave MacMillan.

Risse-Kapen, T. (1995) *Bringing Transnational Relations Back In: Non-state Actors, Domestic Structures and International Institutions*, Cambridge: Cambridge University Press.

Roberts, A. and Guellf, R. (2000) *Documents on the Laws of War*, Oxford: Oxford University Press.

Rosamond, B. (2003) ‘Babylon and On? Globalisation and International Political Economy’, *Review of International Political Economy* 10 (4): 661–671.

Rosen, E. (2002) *Making Sweatshops: The Globalisation of the U.S. Apparel Industry*, Berkeley, CA: University of California Press.

Rosenau, J. (1995) ‘Governance in the 21st Century’, *Global Governance* 1 (1): 13–43.

Rosenberg, J. (2000) *The Follies of Globalisation Theory: Polemical Essays*, London: Verso.

Salamon, L.M. (1994) ‘The Rise of the Non-Profit Sector’, *Foreign Affairs* 73 (4): 109–122.

Salzinger, L. (2003) *Genders in Production: Making Workers in Mexico’s Global Factories*, Berkeley, CA: University of California Press.

Schmidt, B.C. (1998) ‘Lessons from the Past: Reassessing the Interwar Disciplinary History of International Relations’, *International Studies Quarterly* 42 (3): 433–459.

Schmidt, B.C. (2004) ‘Realism as Tragedy’, *Review of International Studies*30: 427–441.

Scholte, J.A. (2000) *Globalization: A Critical Introduction*, London: Macmillan.

Scholte, J.A. (2005) *Globalization: A Critical Introduction*, second edition, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Shearer, D. (1998) ‘Outsourcing War’, *Foreign Policy* 112: 68–81.

Sheehan, M. (1996) *The Balance of Power: History and Theory*, London: Routledge.

Singer, P. (1972) ‘Famine, Affluence and Morality’ *Philosophy and Public Affairs* 1 (1): 229–243.

Singer, P. (1979) *Practical Ethics*, Cambridge: Cambridge University Press.

Singer, P. (2002) *One World: The Ethics of Globalization*, New Haven, CT: Yale University Press.

Sklair, L. (2002) *Globalization: Capitalism and its Alternatives*, Oxford: Oxford University Press.

Smith, S. (1992) 'The Forty Years' Detour: The Resurgence of Normative Theory in International Relations', *Millennium: Journal of International Studies* 21: 490–514.

Smith, S. (1995) 'Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory', in K. Booth and S. Smith (eds) *International Relations Theory Today*, Cambridge: Polity Press.

Smith, S. (1996) 'Positivism and Beyond', in S. Smith, K. Booth and M. Zalewski (EDS) *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press.

Smith, S. (1997) 'Epistemology, Postmodernism and International Relations Theory', *Journal of Peace Research* 34 (3): 330–336.

Smith, S. (2000) 'The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?', *British Journal of Politics and International Relations* 2 (3): 374–402.

Spero, J. (1990) *The Politics of International Economic Relations*, fourth edition, London: Routledge.

Steans, J. (1998) *Gender and International Relations: An Introduction*, Cambridge: Polity Press.

Steans, J. (2003) 'Engaging from the Margins: Feminist Encounters with the "mainstream" of International Relations', *British Journal of Politics and International Relations* 5 (3): 428–454.

Sterling-Folker, J. (2000) 'Competing Paradigms or Birds of a Feather?' Constructivism and Neoliberal Institutionalism Compared', *International Studies Quarterly* 44 (1): 97–119.

Stevenson, N. (2000) 'Globalisation and Cultural Political Economy', in R. Germain (ed.) *Globalization and its Critics*, Basingstoke: Palgrave Macmillan, pp. 91–116.

Stopford, J. and Strange, S. (1991) *Rival States, Rival Firms: Competition for World Market Share*, Cambridge: Cambridge University Press.

Strange, S. (1994a) *States and Markets*, second edition, London: Pinter. Strange, S. (1994b) 'Wake Up, Krasner, the World has Changed!', *Review of International Political Economy* 1 (2): 209–219.

Stubbs, R. (2004) 'ASEAN: Building Regional Co-operation', in M. Beeson (ed.) *Contemporary Southeast Asia: Regional Dynamics, National Differences*, Basingstoke: Palgrave MacMillan, pp. 216–233.

Stubbs, R. and Underhill, G. (eds) (2000) *Political Economy and the Changing Global Order*, second edition, Oxford: Oxford University Press.

Sutch, P. (2001) *Ethics, Justice and International Relations*, London: Routledge.

Teschke, B. and Heine, C. (2002) ‘The Dialectic of Globalization: A Critique of Social Constructivism’, in M. Rupert and H. Smith (eds.) *Historical Materialism and Globalization*, London: Routledge, pp. 165–187.

Thucydides (1972) *History of the Peloponnesian War*, trans. R. Warner, Harmondsworth: Penguin.

Tickner, J.A. (1997) ‘You Just Don’t Understand: Troubled Engagements between Feminists and IR Theorists’, *International Studies Quarterly* 41 (4): 611–632.

Udombana, N. (2005) ‘When Neutrality is a Sin: The Darfur Crisis and the Crisis of Humanitarian Intervention in Sudan’, *Human Rights Quarterly* 27: 1149–1199.

UN (2005) *The Millennium Development Goals Report 2005*, New York, available at http://unstats.un.org/unsd/mi/pdf/MDG%20Book.pdf

UNDP (1994) *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security*, Oxford: Oxford University Press, also available at

http://hdr.undp.org/ reports/ global/ 1994/en/

UNDP (2002) *Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World*, Oxford: Oxford University Press, also available at http://hdr. undp. org/reports/global/2002/en/

UNDP (2003) *Human Development Report 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty*, New York: Oxford University Press.

Vasquez, J. (1983) *The Power of Power Politics: A Critique*, New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Vattel, E. (1916 [1758]) *The Law of Nations*, trans. C.G. Fenwick, Washington, DC: Carnegie Institution of Washington.

Viner, J. (1948) ‘Power Versus Plenty in Objectives of Foreign Policy in the Seventeenth and Eighteenth Centuries’, *World Politics*, 11 (1): 1–29.

Waever, O. (1996) ‘The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate’, in S. Smith, K. Booth and M. Zalewski (eds) *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press.

Waever, P. (1998) ‘The Sociology of a Not So International Discipline: American and European Developments in International Relations’, *International Organization* 52 (4): 6878–727.

Waever, O. (2004) ‘Isms, paradigms, traditions and theories – but why also “schools” in IR? A paper that gradually mutates into Prolegomena to a Posthumous Textbook: How should we teach (IR?) theory in a post international age?’,
http://www.sgir.org/ conference2004/ papers/Waever%20-%20Isms.pdf,
ccessed January 2006.

Walker, T. and Morton, J. (2005) ‘Re-Assessing the “Power of Power Politics” Thesis: Is Realism Still Dominant?’, *International Studies Review* 7: 341–356.

Walt, S. (1998) ‘International Relations: One World Many Theories’, *Foreign Policy* 110: 29–46.

Waltz, K. (1959) *Man, the State and War: A Theoretical Analysis*, New York: Columbia University Press.

Waltz, K. (1979) *Theory of International Politics*, New York: McGraw-Hill.

Waltz, K. (2004) ‘Neo-Realism: Confusions and Criticisms’, *Journal of Politics and Society* 25: 1–6, Columbia University, http://www.coumbia.edu/

cu/helvidius/files/2004-guest.pdf. (This article also forms the introduction to the new edition of *Theory of International Politics*.)

Walzer, M. (1978) *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations*, New York: Basic Books.

Walzer, M. (2004) *Arguing about War*, New Haven, CT: Yale University Press.

Waters, M. (1995) *Globalisation*, London: Routledge.

Watson, A. (1992) *The Evolution of International Society: A Comparative Historical Analysis*, London: Routledge.

Weber, C. (2001) *International Relations Theory: A Critical Introduction*, London: Routledge.

Weiss, L. (1998) *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era*, Cambridge: Polity Press.

Weiss, T., Forsythe, D. and Coate, R. (2004) *The United Nations and Changing World Politics*, fourth edition, Boulder, CO: Westview Press.

Weldes, J. (2001) ‘Globalisation is Science Fiction’, *Millennium: Journal of International Studies* 30 (3): 647–667.

Wendt, A. (1987) ‘The Agent-Structure Problem in International Relations Theory’, *International Organization*, 41 (3): 335–370.

Wendt, A. (1992) ‘Anarchy is What States Make of It: the Social Construction of Power Politics’, *International Organization* 46 (2): 391–426.

Wendt, A. (1994) ‘Collective Identity Formation and the International State’, *American Political Science Review* 88: 384–96.

Wheeler, N. (2000) *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society*, Oxford: Oxford University Press.

Wight, M. (1991) *International Theory: The Three Traditions*, ed. G. Wight and B. Porter, Leicester: Leicester University Press.

Wight, M. (1995) *Power Politics*, ed. H. Bull and C. Holbraad, Harmondsworth: Penguin.

Willetts, P. (2005) 'Transnational Actors and International Organisations in Global Politics' in J. Baylis and S. Smith (eds) *The Globalization of World Politics,* third edition, Oxford: Oxford University Press, pp. 425–450.

Williams, M. (1998) 'Identity and the Politics of Security', *European Journal of International Relations* 4 (2): 204–225.

Wilson, P. (1998) 'The Myth of the First Great Debate', *Review of International Studies* 24 (5): 1–15.

Woods, N. (2001) 'Making the IMF and World Bank more Accountable', *International Affairs,* Vol. 77, 1: 83–100.

Youngs, G. (2004) 'Feminist International Relations: A Contradiction in Terms? Or: Why Women and Gender are Essential to the World We Live in', *International Affairs* 80 (1): 75–87.

Yuval-Davis, N. and Anthias, F. (1989) *Women-Nation-State*, London: Macmillan.

Zehfuss, M. (2002) *Constructivism in International Relations: The Politics of Reality*, Cambridge: Cambridge University Press.

مسرد المصطلحات الأساسية

Glossary of Key Terms

الفوضوية Anarchy

الفوضوية وصف للسياسة غير التراتبية (غير الهيراركية) التي تمثل صفة للعلاقات الدولية. حرفياً، تعنى الفوضوية "نقص أو غياب الحاكم"، ويستخدمها بعض باحثي العلاقات الدولية (وبصفة خاصة الواقعيون) ليصفوا الحالة التي تجد الدول فيها نفسها في السياسة الدولية. ويستخدم المصطلح بشكل متواتر ليقترح أن هناك اختلافاً جوهريا بين الحياة السياسة الدولية وتلك الداخلية.

توازن القوى Balance of Power

هو تصور شائع للعلاقات الدولية، مصمم ليحفظ التعديل الدائم أو بإعادة التعديل من قبل الفاعلين الرئيسيين في محاولتهم لإيجاد نظام دولي مستقر بشكل مقبول. وقد يرتبط "توازن القوى" بالتوزيع الفعلي للقوة بين الدول (فيما يتعلق بقدراتها المادية)، كما قد يستخدم أيضاً للإشارة إلى حالة مثالية أو نموذجية للاستقرار. ويمثل هذا التوازن بالنسبة إلى بعض الواقعيين انتصاراً للمناورة الدبلوماسية، بينما يمثل لآخرين النتيجة المحتمة للمصلحة الذاتية العقلانية.

القطبية الثنائية Bipolarity

هي فهم للعلاقات الدولية يؤكد على وجود مركزين (أو قطبين) رئيسيين للقوة. وعادة ما يتكون هذان القطبان من عدد من الدول التي تتحالف فيما بينها مع قوتين معينتين. ومن المفهوم أن الحرب الباردة "the Cold War" هي فترة تميزت بالقطبية الثنائية. بالنسبة للواقعيين الجدد مثل كينيث والتز، تمثل القطبية الثنائية النظام الأكثر استقراراً للعلاقات الدولية.

مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods Institutions

هو الاسم الجماعي الذى أُعطى لتلك المؤسسات التي تم تأسيسها بغرض إدارة الاقتصاد العالمي في مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤ بولاية نيوهامشير. هذه المؤسسات هي البنك الدولي (ويعرف رسمياً بالبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية)، وصندوق النقد الدولي.

الحرب الباردة Cold War

هو اسم أُطلق على تلك الفترة من التاريخ الدولي التي استمرت من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٩٠ تقريباً. وقد شهدت فترة الحرب الباردة انقسام معظم العالم إلى معسكرين أيديولوجيين تحالف كل منهما مع إحدى القوتين العظميتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي). وقد أطلق على تلك الفترة الحرب الباردة لأن كل الصراعات الخارجية لم يحدث أن وقعت بين القوتين العظميتين (على الرغم من أنه كان هناك كثير من الحروب بالوكالة، والتي حدثت بتأييد من القوتين العظميتين خلال تلك الفترة، وعلى سبيل المثال، في كوريا، وفيتنام، وأنجولا). وتعد فترة الحرب الباردة المثال الأكثر وضوحا لنظام القطبية الثنائية.

الأمن الجماعي Collective Security

عبارة عن دول تعمل معاً لتأكيد مصالحها الأمنية المشتركة. وقد تم اختراع فكرة الأمن الجماعي، وعلى وجه التحديد، لتقترح أن أي هجوم على أي من الدول الأعضاء في الجماعة، إنما يُعدُ هجوما على كل الأعضاء في المجموعة، ولذلك، فإنه يُعدُ عرضة لاستجابة جماعية. وقد شكلت أفكار الأمن الجماعي الأساس لتأسيس عصبة الأمم، والأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلنطي، وكذلك عديداً من معاهدات الأمن الإقليمي الأخرى.

الاعتماد المتبادل المعقد Complex Interdependence

هي فكرة مركزية في المؤسساتية الليبرالية الجديدة. وهى تقول بأن هناك قنوات متعددة للتفاعل السياسي بين الدول، والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمنظمات الدولية المستقلة، وأن فهماً أصوب للعلاقات الدولية يجب أن يضع هذه الحقيقة في اعتباره.

الكوزموبوليتانية (العالمية) Cosmopolitanism

نظراً لكونها في أغلب الأحوال أكثر ارتباطاً بالنظرية الليبرالية المعيارية، فإن الكوزموبوليتانية (العالمية) ملتزمة بالفردية، والعالمية، وببناء نظام سياسي عالمي يتم فيه، وبفاعلية، تعزيز وتشجيع هذه القيم الجوهرية. ويأتي في موضع القلب (الجوهر) بين هذه الاهتمامات تعزيز حقوق الإنسان، والعدالة الاقتصادية العالمية، والإصرار على أن حدود السيادة ليست حدوداً معنوية.

النظرية النقدية Critical Theory

نظراً لارتباطها، وبشكل أساسي، بالمعايير المحددة للتقاليد البحثية الماركسية، فإن المنظرين النقديين قد سعوا إلى تحدى الطريقة التي تقوم بها "طرق التفكير المعتادة"

(الفهم العام) بالتصرف لمساندة نظم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وغالباً ما ترتبط النظرية النقدية بأعمال كثيرين من الباحثين الجرامشيين الجدد مثل روبرت كوكس (Robert Cox). وقد تم في هذا الكتاب التركيز على هذه النظريات. وعلى أي حال، تجدر ملاحظة أن فرعاً بحثياً هاما آخر للنظرية النقدية يقوم على عمل الفلسفة المبكرة للقرن العشرين، والتي ارتبطت بمدرسة فرانكفورت. تختلف النظرية النقدية عن ما بعد الحداثة بشكل كبير بسبب جذورها الماركسية، والتي أعطتها تأكيداً أكثر أهمية على التغير الاجتماعي التحرري.

فكرة السلام الديموقراطي Democratic Peace Thesis

وتقوم على أساس ادعاء إمبريقى يرتبط أساساً بـ (Michael Doyle) مايكل دويل أن الدول الديموقراطية لا تحارب بعضها البعض. وغالباً ما يتم اقتباس هذا كأحد المزايا للسياسة الليبرالية. كذلك، يمكن أن تعود رؤية فكرة السلام الديموقراطي إلى أبعد من ذلك، ومبكراً كثيراً إلى عام ١٩١٩، وتحديداً مع هجوم وودرو ويلسون على الأوتوقراطية، والدبلوماسية السرية. كذلك، تجد تلك الفكرة انعكاساً لها في سياسات الرئيس بوش مؤخراً، في تأكيدها على تعزيز الديموقراطية، و "تغيير النظام" في تعبير عن، وتأكيد على، أفكار السلام الديموقراطي.

الـــشتات Diaspora

يتم إطلاق هذا المصطلح على أعضاء جماعة قومية، أو جماعة عرقية أو دينية خاصة تعيش خارج حدودها المجتمعية التقليدية المحددة. على سبيل المثال، فإن مصطلح "الشتات الإيطالي" يتم توظيفه ليصف الآلاف العديدة من ذوى الأصول الإيطالية الذين يعيشون في أنحاء العالم.

التحرري (على نحو ما هو في النظرية التحررية)

Emancipatory (as in Emancipatory Theory)

النظرية التحررية هي نظرية تعترف بأن أحد أهداف النظرية يتمثل في الالتزام بالإطاحة بنظام اجتماعي قائم، وبذلك يتولد تغيير إيجابي لمجموعات من الشعوب (وعلى وجه الخصوص الشعوب المقهورة). وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية التحريرية، فإن هناك مناهج مرتبطة بالماركسية (ومن بينها أعمال الجرامشيين الجدد)، والحركة النسوية. لذلك، فإن النظريات التحررية تعدُ نظريات معيارية؛ على أي حال، فليست كل النظريات المعيارية نظريات تحررية، لأنها تفتقد التزاماً بالتغيير الاجتماعي الراديكالي.

الإمبيريقية (التجريبية) Empiricism

تقوم الإمبيريقية على مقولة أن العالم يتكون من حقائق مستقلة عن المراقب، ومن ثم يمكن ببساطة معرفة معناها وأهميتها من خلال الملاحظة. لذلك، تتم رؤية الحقائق على أنها موجودة هناك في "العالم الحقيقي"، ويمكن دراستها بموضوعية. كما يمكن مقابلتها بالتأكيد على البنيوية الاجتماعية التي توجد في كثير من دراسات العلاقات الدولية، والتي تتم من خلالها المقولة أو الحجة بأن الملاحظ "القائم بالملاحظة" يقوم بالبناء على الخبرة السابقة للعالم، ويُرسلُ معنى حول "حقائق" بذاتها على أساس من الخبرة.

نظريات المدرسة الإنجليزية English School Theory

يتميز منهج "المجتمع الدولي" لنظرية العلاقات الدولية، والذى غالباً ما تتم الإشارة إليه على أنه "المدرسة الإنجليزية"، بمحاولاته لتجنب الاستقطاب الذى تتم ملاحظته في المناظرات بين الواقعيين والليبراليين، وبالتزامه بدراسة ما يُسميه هايدلي بال، أحد أهم المشاركين في المدرسة، "المجتمع الفوضوي". وعلى نحو ما يقترح المصطلح، فإن منهج المدرسة الإنجليزية لا يعترفُ فقط بأن الفوضوية ملمح بنيوى للعلاقات الدولية، لكنه يعترفُ أيضاً بأن الدول ذات السيادة تشكل مجتمعا يستخدم مفاهيم

النظام والعدالة في شعاراته وحساباته. وبذلك، فإن المنهج ينظر إلى توازن القوى، والقانون الدولي، وسياسات القوى العظمى، وانتشار القيم الكوزموبوليتانية. ومن ثم، تتمثل القوة الكبرى للمنهج في رفضه للتورط مع التحول المنهجي الوضعي في العلاقات الدولية. فبدلاً من تبنى المنهج الوضعي للعلوم الاجتماعية لدراسة الشؤون الدولية، فإن منهج المدرسة الانجليزية يقدم منهجاً "تعددي المنهجية" لدراسة العلاقات الدولية، مستنداً إلى دراسة التاريخ والفلسفة والقانون.

نظرية المعرفة Epistemology

هي فرع الفلسفة الذى يستكشف الأسئلة المتعلقة بأصل وسلطة المعرفة. وفي العلاقات الدولية، فإننا نسأل أسئلة عن نظرية المعرفة مباشرة على أوسع قدراتنا على الاستكشاف مثل كيف يمكننا أن نعرف الطبيعة الأساسية للسياسة الدولية. يمكن أن يكون للإجابة على مثل تلك الأسئلة الأساسية تأثير جوهري على دراستنا، وبصفة خاصة، إذا أقررنا أننا لا نستطيع ان نعرف شيئاً عن الأخلاق، ويجب أن نرضى أنفسنا بدراسة العالم بطريقة علمية.

النسوية (المذهب النسائي) Feminism

يثير باحثو العلاقات الدولية من أنصار الحركة النسائية اهتمامات حول غياب الاهتمامات بقضايا النوع الاجتماعي في التخصص. فمن جانب، تتم ملاحظة هذا في غياب النساء كمجموعة تصنيفية، كما يتمثل من جانب آخر في الفشل في تمييز الكيفية التي يتم بها توظيف أو استخدام المجموعات التصنيفية والأدوات الرئيسية في العلاقات الدولية، والتي تعكس افتراضات مبنية على النوع الاجتماعي والتحيزات. لذلك، فإن النسوية تمثل منهجاً نقدياً ما بعد وضعي لدراسة العلاقات الدولية يتحدى العلاقة بين الرجال، والذكورية، والقوة في حقل العلاقات الدولية. كذلك، فإن النسوية مشروع معياري يجد جذوره في اهتمامات الباحثين أنصار المذهب النسوي حول تحسين دور ووضع النساء حول العالم.

الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

يحدث عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء عمليات أو شركات تابعة (على سبيل المثال مصنع) في دولة أخرى.

المجتمع المدني العالمي Global Civil Society

هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الشبكات الصاعدة للمنظمات الدولية غير الحكومية، والحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي أصبحت خاصية مميزة للسياسة الدولية في عالم اليوم.

الحكم العالمي Global Governance

هو مصطلح خلافي (Contested Term) يستخدم للإشارة إلى الطرق المتعددة التي تعمل من خلالها القوة والسلطة على مستوى دولي. وينحاز هذا المصطلح في بعض الأحيان إلى نقد الطريقة التي تقوم بها عمليات الحكم العالمية بتشكيل النظم العالمية لعدم المساواة، والخضوع، والاستغلال. على أي حال، فإن الحوكمة العالمية تعنى بالنسبة للبعض دراسة المنظمات ما بين الحكومية، والكيفية التي يمكن أن توجد بها الحلول العملية للمشكلات العالمية الملحة (مثل التغييرات المناخية، وتطوير مبادئ التدخل الإنساني).

الهيمنة Hegemony

يشير مفهوم الهيمنة في النظرية التقليدية للعلاقات الدولية، إلى سيطرة دولة واحدة بعينها في السياسة العالمية. على أي حال، فإن الهيمنة يُستدلُ منها على أكثر من مجرد أحادية القطبية، فهي ليست عن القدر الأكثر من القوة الذى تمتلكه دولة، بقدر ما هي مهتمة أكثر بفكرة النفوذ. كما لا يقتصر استخدام الهيمنة على شرح سيطرة دولة بذاتها، بل إنها تستخدم أيضاً لإظهار الآليات التي تحافظ من خلالها الدولة على قوتها. وقد تتضمن هذه الآليات الممتلكات الإمبريالية، والقدرات العسكرية، والقوة الاقتصادية، والهيمنة الفعالة للمؤسسات متعددة الأطراف،...إلخ. كما تستخدم الهيمنة أيضاً، وداخل تقديرات الجرامشيين الجدد، لتشرح كيف أن نفوذ دولة معينة

(أو أكثر تحديداً مجموعة من طبقات القوى عبر الدولية) لا يهبط وببساطة إلى القدرة القمعية، بل إنه أيضاً يعكس قوة أيديولوجية. لذلك، يتم دعم قوة القهر للدول الملتزمة بالتوسع الرأسمالي العالمي بآليات تولد الرضا — والتي يمكن أن تتضمن قوى ثقافية مثل الإعلام، والاستهلاكية، والفردية.

التدخل الإنساني Humanitarian Intervention

يشير التدخل الإنساني، وفي عبارات عامة، إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدولة من قبل دولة أخرى، أو تحالف من الدول، أو منظمات إقليمية أو دولية حكومية، على أسس إنسانية. غالباً ما يتم تعريف المصطلح ليشير وفقط إلى استخدام القوة المسلحة مُنحياً جانباً الأشكال الأخرى للتدخل (العقوبات الاقتصادية مثلا). إن فكرة أن هناك ظروفا عندما يكون هذا التدخل مشروعاً قد سببت جدالاً كثيراً في الدوائر السياسية، والقانونية، والبحثية، حيث تتصارع فكرة التدخل بشكل جوهري مع مبدأ السيادة. ومن بين القضايا التي تثيرها المناقشات أسئلة من نوع هل على الأمم المتحدة أن تعترف أو ألا تعترف رسمياً بحق أو بواجب التدخل الإنساني ككل، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأفعال (المسوغات) التي يجب أن تجعل الدولة عرضة للتدخل (الإبادة الجماعية، الطغيان، الحرب الأهلية، انهيار المجتمع المدني، وهى كلها حالات مُرشِحة لذلك)، وما هي المسئوليات التي على الأطراف القائمة بالتدخل القيام بها من أجل مستقبل الدولة المستهدفة.

المثالية Idealism

المثالية منهج دولي ليبرالي لدراسة العلاقات الدولية، يُنظرُ إليه على أنه قد بدأ في الظهور بعد الحرب العالمية الأولى. وبشكل معتاد، فإن المثالية مرتبطة بالرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، حيث غالباً ما يُنظرُ إلى مبادئه الأربعة عشر كشكل من أشكال المانيفيستو المثالي. وعموما، فإن المثالية مصطلح نادراً ما تم توظيفه من قبل الملتزمين به، وكمنهج للعلاقات الدولية، فقد وصفه الباحث (E.H.Carr) كـار بالطوباوية.

الاقتصاد السياسي الدولي International Political Economy (IPE)

هو منهج لدراسة السياسة الدولية يهتم بدراسة العلاقة بين السياسات (الدولية) والاقتصاد. وقد ركزت معظم أبحاث الاقتصاد السياسي الدولي على شرح العلاقة بين الدولة والسوق (أو الفاعلين في السوق مثل الشركات المتعددة الجنسيات). وقد قامت دراسات الاقتصاد السياسي الدولي بالتركيز على موضوعات بذاتها مثل أسواق التمويل، والحكم العالمي، والمنظمات الدولية، والشركات العالمية والإنتاج، والإقليمية الاقتصادية - والأكثر أهمية العولمة. وقد سعت أكثر الدراسات حداثة في الاقتصاد السياسي الدولي إلى النظر أكثر على التأثيرات المحلية للاقتصاد العالمي والتغير السياسي، كما أنها تثير اهتمامات معيارية حول هذه التغييرات. ومن بين أكثر الباحثين تأثيراً وأهمية داخل حقل الاقتصاد السياسي الدولي يأتي كل من سوزان سترانج، وروبرت كوهان، وروبرت كوكس.

عصبة الأمم League of Nations

هي منظمة دولية تأسست طبقاً لمعاهدة فرساى (والتي تم التوصل إليها رسمياً عام ١٩١٩، بعد الحرب العالمية الأولى)، وقد ألزمت المنظمة دولها الأعضاء بالحل السلمى للمنازعات، أو في حالة الفشل في ذلك، من خلال سياسة للأمن الجماعي. وقد تكونت العصبة من مجلس تنفيذي، وجمعية عامة تضمنت ممثلي كل الدول الأعضاء. وقد كان مقرها في جنيف في سويسرا.

نظرية الحرب العادلة Just War Theory

نظرية الحرب العادلة هي تقليد سياسي وجانوني للتفكير في الصراعات المسلحة. وهى تتضمن عنصرين أساسيين Jus ad bellum يستكشف، الشرعية، أو بطريقة أخرى، فهي تسأل بصدد الحرب ما الذى يؤسس سبباً عادلاً للحرب، وتحت أي سلطة يمكن أنُ تشن الحربُ. كما يمكن أن يكون النموذج التقليدي للقضية العادلة متمثلاً بالدفاع الشرعي عن

النفس، كما يمكن أن تتضمن الأمثلة النمطية للسلطة المناسبة دولة ذات سيادة، أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالأسئلة المُستكشفة للإدارة العادلة للحرب، فإن الموضوعات تتضمن المشكلات المتعلقة بحصانة المجتمع غير العسكري (المدنيين)، والطريقة الصحيحة لمعاملة أسرى الحرب، وأي الأدوات يمكن أن يتم استخدامها (مع التركيز، وعلى سبيل المثال، على استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والألغام المضادة للأفراد، أو التكتيكات المستخدمة مثل القصف الشامل للبنية التحتية الصناعية وتدميرها للأرض). ومع أن هذا أسلوب قديم يصلُ عمره إلى قرون، فإن الإضافات الحديثة للأدبيات قد تضمنت تأكيداً أكبر على الأزمات الإنسانية باعتبارها تضفى شرعية للتدخل المسلح، وعلى مشكلات النظر في التسوية السلمية العادلة، وإعادة البناء والتعمير الاجتماعي والسياسي للأقاليم المهزومة أو المحتلة.

الليبرالية Liberalism

مثل الواقعية، فإن الليبرالية (التي أحياناً ما توصف مجازاً بالمثالية أو الطوباوية)، تُعدُ تقليداً واسعاً جداً يتضمن وجهات نظر متميزة، وغالباً متضادة. ففي الكتب الدراسية للعلاقات الدولية، فإن الليبرالية ترتبط وبشكل أساسي بدولية ليبرالي ما بين الحربين مثل وودرو ويلسون، وبشكل أكثر حداثة المؤسساتيين الليبراليين الجدد مثل روبرت كوهان وجوزيف ناى (انظر الفصل الأول). لذلك، توصف الليبرالية في مصطلحات واسعة باعتبار أنها تعتمد على ادعاءات أو مطالب حول تأثير الاعتماد المتبادل، وفوائد التجارة الحرة، والأمن الجماعي، ووجود انسجام حقيقي للمصالح بين الدول. ففي النظرية السياسية، أو الفلسفة السياسية، يتم استكشاف الليبرالية بمعاني مختلفة بشكل هام. فهناك، يتم تقديم الليبرالية باعتبارها مجموعة من المطالب المعيارية أو الأخلاقية حول أهمية الحريات والحقوق الفردية.

عدسات النوع الاجتماعي (الجندر) Lens of Gender

تطبيق مفهوم عدسات "النوع الاجتماعي "هوتشبيه استخدمه كل من (V. Spike Peterson, and Ann Sisson Runyan) بيترسون و رونيان ليُظهرا القدرة التحويلية الكامنة للمذهب النسوي في المجال البحثي للعلاقات الدولية. ويقترح بعض الباحثين أننا نستطيع دراسة النساء والنوع الاجتماعي مستخدمين وبشكل أساسي أسس نفس المنهجيات الموجودة في التيار العام للعلاقات الدولية (منهج قد تميز بقوله "أضف نساء، ثم قلب "قم بالمزج" "Add Women and Stir") . ويتضمن تطبيق مبدأ عدسات النوع تبنى منهج أوسع – منهج تكون التوصيفات الأساسية للتحليل، والتي نستخدمها في العلاقات الدولية قد تم كشفها باعتبارها عاكسة لتحيزات النوع.

الحربية Martialism

الحربية أو الولع بالقتال هي تقليد يمجد الحرب والغزو العسكري، وقد قام نابلسي (Nabulsi 1999) بتسليط الضوء عليه باعتباره واحداً من الاتجاهات المركزية للحرب في أوربا عصر ما بعد التنوير.

تعددية الأطراف Multilateralism

فكرة أن دولاً متعددة يمكنها أن تتعاون وتعمل معاً في تناغم وانسجام. وعادة ما ترتبط تعددية الأطراف بدول تعمل من خلال المؤسسات الدولية (أو المؤسسات متعددة الأطراف) مثل الأمم المتحدة. وغالبا ما يستخدم مصطلح "النظام المتعدد الأطراف" (أو النظام التعددي) للإشارة إلى التعاون بين دول تعمل داخل أطر مؤسسية للتعاون مثل نظام القانون الدولي والأمم المتحدة. وعادة ما تتم مقابلة تعددية الأطراف مع أحادية الأطراف (Unilateralism).

الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations (MNCs)

عندما تقوم الشركات القائمة في دولة ما بتأسيس عمليات مثل المصانع أو المكاتب في دولة أخرى، عند ذلك، فإن الشركة تكون قد تحولت إلى "شركة متعددة

الجنسيات"، وعادة ما يُشار إلى الدولة الأصلية باعتبارها "الدولة الأم، أو دولة المقر"، وإلى الدولة عبر البحار باعتبارها الدولة "المضيفة". يتم تنظيم بعض الشركات المتعددة الجنسيات أفقياً، مما يعنى أن كل فروعها عبر البحار غالباً ما تكرر تماماً ما تقوم بعمله في دولة المقر/ المنشأ. ويمكن لشركات مثل ماكدونالد، أو سلسلة متاجر التجزئة الشهيرة (K-mart) ، وشركة (GAP) أن تندرج تحت هذه المجموعة. بينما هناك شركات أخرى منظمة رأسياً، مما يعنى أن عناصر مختلفة من عملية إنتاجها تقع في أجزاء مختلفة من العالم. ويقع ضمن هذه المجموعة عديد من الشركات الصناعية في مجالات مثل صناعات الإلكترونيات، وإنتاج السيارات، والمنسوجات، والملابس.

الدمار المتبادل المؤكد Mutually Assured Destruction (MAD)

يشير إلى امتلاك مستوى من القدرة النووية من قبل خصمين، بحيث يتأكد مع هذا المستوى من القوة أن كلا من الطرفين يمكنه أن يدمر أحدهما الآخر في حالة حدوث حرب نووية بينهما. لذلك، فإن كلا من الدولتين يمتلك ما يُطلقُ عيه "قدرة الضربة الثانية" (كمية من الأسلحة النووية، محمية تماماً، وبدرجة كافية، لتُمكنً الدولة ولتسمح لها بالاستجابة في حرب نووية شبه متكافئة، أو بإجراء معادل للقيام بهجوم نووي مفاجئ من قبل عدوه). غالباً ما يرتبط التدمير المتبادل المؤكد بأفكار الأسلحة النووية باعتبارها "كرادع"، كما ترتبط بسباق التسلح الذى حدث خلال فترة الحرب الباردة، والذى سعى من خلاله كل من الطرفين للحفاظ على التعادل النووي.

المصلحة القومية National Interest

يشير هذا المفهوم، وعلى نطاق واسع، إلى المصالح الكلية للدولة. ومن ثم، فإن المصلحة القومية أكثر من مجرد مصالح حكومة معينة. على أي حال، فإن مفهوم المصلحة الوطنية يتصفُ بكونه مفهوماً عالي الإشكالية، لأنه يستند إلى افتراضات بأننا بالفعل نعرف ما هي "الأمة"، وأنه من الممكن أن نحدد مجموعة من المصالح المشتركة.

الجرامشيون الجدد Neo-Gramscians

هم مجموعة من الباحثين الذين سعوا إلى تطبيق أفكار المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو جرامشاى في دراسة السياسة الدولية. ومن بينهم، فقد أصبحت أعمال روبرت كوكس، وبوجه خاص، ذات تأثير كبير في تطوير موقف الجرامشيين الجدد.

المؤسساتية الليبرالية الجديدة Neo-Liberal Institutionalism

منهج للعلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي الدولي مرتبط بأعمال باحثين مثل روبرت كوهان، وجوزيف ناى. ويرجع اختلاف المؤسساتية الليبرالية الجديدة عن المناهج الليبرالية التقليدية في العلاقات الدولية كالمثالية، إلى تبنيها للمنهجيتين الوضعية والبنيوية المرتبطتين بالواقعية الجديدة. تشترك المؤسساتية الليبرالية الجديدة تقريباً في كل المنطلقات المركزية للنظرية الواقعية الجديدة، لكنها تختلف، وبشكل أساسي، حول دور المؤسسات في العلاقات الدولية. فعلى سبيل، أشار كوهان إلى دور المؤسسات بين الحكومية الرسمية، والنظم والاتفاقيات القائمة في السياسة الدولية باعتبارها تلعب دوراً في التخفيف من الآثار السلبية للفوضوية الدولية.

الواقعية الجديدة Neo-Realism

ترتبط الواقعية الجديدة بأعمال كينيث والتز، وقد سيطرت على دراسة العلاقات الدولية خلال السبعينيات والثمانينيات. وحتى بعد الحرب الباردة، فقد بقيت الواقعية الجديدة ذات تأثير هام. وقد تبنى الواقعيون الجدد المنهج البنيوي — مقترحين أن وجود النظام الدولي تشكله البُنى الفوضوية لسلوك الدولة. بهذا المعنى، فإن والتز قد اختلف عن الواقعيين التقليديين مثل هانز مورجانثاو، والذى وضع السلوك الواقعي للدول داخل الادعاءات الخاصة بأنانية الطبيعة البشرية. بهذا المعنى، فإن والتز كان يناضل من أجل منهج أكثر علمية لدراسة العلاقات الدولية. لذلك، فإن ظهور الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية يعتبر عادة مرتبطاً بصعود الوضعية داخل الحقل.

القروسطية الجديدة (الإعجاب الجديد بالقرون الوسطى) New Medievalism

هي فكرة اكتسبت شعبيتها خلال السبعينيات من خلال هايدلي بال، باعتبارها إحدى الطرق الممكنة للتأطير المفاهيمي للطبيعة المجزأة متعددة الطبقات للسلطة السياسية في السياسة الدولية. وقد مر المصطلح ببعض أنواع إعادة الإحياء أو البعث في السنوات الأخيرة حيث ذهب المنظرون للبحث عن طرق لفهم السياسة الدولية بطريقة أقل تمركزاً حول الدولة.

المعيارية (كما في النظرية المعيارية) Normative (as in Normative Theory)

منهج للسياسة الدولية يقدم مطالب حول ما يجب أن يكون عليه العالم.

عالم الوجود / وجودي Ontology / Ontological

هي دراسة الحقيقة. ففي جوهرها الأساسي، فإننا نجد أن لكل نظرية عالم وجودها، أو فهمها لطبيعة الحقيقة. وغالباً ما نكتشف قدراً مهماً من الفحص النقدي للأساس الوجودي للنظرية، أي نظرية، كما نجد أن هذه الأشياء التي يتم تقديمها "كاتفاق عام"، أو باعتبارها "بالضرورة حقيقة " هي أشياء يعتقد أنها كذلك، وفقط، بسبب التزام النظرية الأساسي بمجموعة من الحقائق الوجودية. وقد يكون مثيرا للدهشة أن يذهب الناس وببساطة إلى افتراض بعض الحقائق عن العلاقات الدولية والأخلاق أ و العلم قبل أن يستقروا على مجال الدراسة.

الوضعية Positivism

تطبيق لوسيلة "علمية" لدراسة العلاقات الدولية. تتضمن الخصائص الرئيسية للمنهج الوضعي كلاً مما يلى: أولا ؛ إصراراً على الحاجة إلى تطوير تحليلات موضوعية (غير متحيزة) وقابلة للاختبار، وتقوم على دراسة معلومات تجريبية قابلة للملاحظة، وثانياً ؛ التزام بتطوير تفسيرات بل وتنبؤات لها أهمية مباشرة للسياسة التطبيقية.

ما بعد الحداثة Postmodernisms

في العلاقات الدولية، يستهدف ما بعد الحداثيين تطبيق منظورات نظرية لفلاسفة مثل فوشيه، و (Derrida) دريدا. وتمثل ما بعـد الحداثة موقفاً مضاداً للتأسيسية، بمعنى أنها تتحدى وجود السرد المرجعي (meta narratives) (وبالأساس القصص واسعة القبول) داخل الحقل. بهذا المعنى، فإن ما بعد الحداثة تمثل منهجاً نقدياً لدراسة العلاقات الدولية يقوم بإثارة الاهتمامات حول العلاقة بين المعرفة والقوة.

العلاقات الدولية ما بعد الوضعية Post-Positivist International Relations

تشير إلى هذه النظريات (متضمنة المذهب النسوي، وما بعد الحداثة، والنظرية النقدية) التي تسعى إلى تحدى الارتباط بالوسائل الوضعية في العلاقات الدولية. فهي تتنازع فكرة أن المُنظر لا يمكن أن يكون ملاحظاً محايداً للحقيقة "الاجتماعية" لصالح وجهة النظر المكثفة التي قدمها روبرت كوكس بشكل مكثف عندما قال بأن "النظرية دائما ما تكون لشخص ما، ولغرض ما".

الشركات العسكرية الخاصة Private Military Companies (PMCs)

هي شركات خاصة تقوم بوظائف عسكرية عادة ما تكون وبشكل تقليدي تحت سيطرة الدولة. هـذه الشركات غالباً ما يتم النظر إليها باعتبارها صورة أو شكلاً أكثر تنظيماً من نشاط المرتزقة. كذلك، فقـد تـتورط الشركات العسكرية الخاصة، وبشكل ظاهر، في أدوار غير عسكرية مثل توفير الحراس الأمنيين في مناطق الصراع.

القانون الدولي العام Public International Law

يعكس القانون الدولي العام حقيقة أنه قد تم بناؤه من قبل نظام غير هيراركى (غير تراتبي) من الدول ذات السيادة لتقوم بتطبيقه في التفاعلات فيما بينها، وكذلك في تفاعلات الفاعلين الدوليين الآخرين. وبشكل أساسي، يقوم القانون الدولي على اتفاق الدول، ويُستمدُ من المعاهدات بين الدول، ومن الممارسات المعتادة للدولة (العرف الدولي). وقـد تطور القانون الدولي وبسرعة منذ تأسيس الأمم المتحدة. أما

في المجالات الجوهرية، حيث يتصادم القانون الدولي التقدمي مع المصلحة الذاتية للدول (القانون البيئي، القانون الإنساني، وبصفة خاصة فيما يرتبط باستخدام القوة، وفي محاكمات الجرائم الدولية)، فإننا نجد مرتعاً للنشاط السياسي.

الواقعية Realism

تُعدُ الواقعية مصطلحاً عاماً لمجموعة خاصة من المناهج النظرية لدراسة العلاقات الدولية. وقد أصبحت الواقعية النظام المعرفي الفكري المسيطر منذ "المناظرة الكبرى" بين الواقعيين والليبراليين في فترة ما بين الحربين، وقد وضعت أجندة لدراسة العلاقات الدولية. ويطالب الواقعيون بمنهج علمي لدراسة العلاقات الدولية، كما يستهدفون الحقائق الإمبيريقية "التجريبية" أو القوانين الموضوعية التي تستطيع أن تشرح ديناميكيات السياسة العالمية. وتنقسم الواقعية إلى تقليدين أساسيين. فمن جانب، تقترح الواقعية الكلاسيكية أن الطبيعة البشرية توفر المحرك المركزي لأفعال العلاقات السياسة الدولية. ومن جانب آخر، فإن الواقعيين الجدد يرون أن الطبيعة الفوضوية للنظام هي التي تشكل طبيعة العلاقات الدولية. يرى كلا التقليدان أن الدراسة الموضوعية للعلاقات الدولية تتمثل في دراسة قوة الدولة في نظام فوضوي. وتسمح لهم نقطة التركيز هذه بأن يُلقوا بعيداً بالمثاليات الطوباوية، والتعميمات غير العلمية التي تمنح أملاً زائفاً لصانعي السياسة، وأن يقدموا تنبؤات قائمة على الحقائق الصلبة.

النظم (وعلى نحو ماهي في نظرية النظم) Regimes (as in Regime Theory)

ترتبط دراسة النظم بالمؤسساتية الليبرالية الجديدة. وبشكل متسع، يتم النظر إلى النظم باعتبارها تنشأ من الرغبة المشتركة بين الفاعلين من الدول، ومن غير الدول، لإيجاد حلول لمشكلات دولية محددة. وتتضمن الأمثلة النمطية للنظم، والتي تم توفيرها في هذه الأدبيات، كلاً من خدمة البريد الدولي، ونظام المواد النووية الذى يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية (IAEA)، أو نظام التجارة الدولية الذى تشرف عليه منظمة التجارة العالمية.

الإقليمية Regionalism

مصطلحٌ أطلق على ظهور أقاليم كبيرة باعتبارها وحدات هامة للتحليل في العلاقات الدولية. وفي هذا الكتاب، يتم استخدام "الإقليمية" للإشارة إلى عمليات التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول التي تُوجدُ داخل نطاق من القرب الجغرافي بين كل منها والآخرين. على أي حال، فإن الإقليمية تستخدم أيضاً في مناقشات الروابط الأكثر قرباً بين الفاعلين من غير الدول داخل مناطق جغرافية (أحياناً ما يشار إلي هذا المنظور بالإقليمية الجديدة).

المعضلة الأمنية Security Dilemma

تمثل فكرة المعضلة الأمنية أهمية خاصة للتفاهمات الواقعية للعلاقات الدولية. ففي وجهة النظر الواقعية، فإن وجود الفوضوية الدولية يخلق حالة من عدم الأمن، مما يدفع الدول للتوجه نحو العمل من أجل حماية المصلحة الوطنية، ومن ثم، بقاءها، من خلال أشياء مثل توظيف قوات عسكرية إضافية. على أي حال، فإن بيئة عدم الأمن وعدم الثقة تعنى أيضاً أن الدول الأخرى سوف ترى، ودائما، مثل هذه التصرفات كتهديد لأمنها. وهكذا، فإن فكرة المعضلة الأمنية يمكن استدعاؤها لتشرح سباقات التسلح.

البنيوية الاجتماعية Social Constructivism

تقوم البنيوية الاجتماعية على فكرة أن عدداً من التصنيفات الجوهرية التي نستخدمها لنشرح العالم الاجتماعي ليست معطيات مطلقة، لكنها تعكس الأفكار المسيطرة في المجتمع. مثال للمقولة البنيوية في العلاقات الدولية نراه في قول (Alexander Wendt) ألكسندر ونت بأن "الفوضوية هي ما تصنعه الدول منها" — ذلك أن الدول نفسها تشكل أفكار أو إشارات (Notions of) الفوضوية الدولية، والتي تقيد سلوكهم في المقابل. وعلى مستوى عميق، فإن هذا المنهج يهدد النظريات التقليدية أو العلمية للعلاقات الدولية لأنها تدعى أننا نستطيع دراسة تطور مثل هذه الأعراف أو القواعد إذا قمنا بتبنى تقدير غير وضعي بشكل أساسي لتطور المعرفة الاجتماعية والسياسية (انظر نظرية المعرفة).

السيادة Sovereignty

يرى كثيرون أن السياسة الدولية تستمد خاصيتها المميزة من أن الفاعلين الأساسيين للسياسة هم دول ذات سيادة. السيادة هي الحق الحصري، والذى غالباً ما يُوصفُ بأنه نابع من معاهدة وستفاليا، بامتلاك سلطة حصرية على منطقة جغرافية، وشعب، ويعتقد أنها محددة لوجود الدولة. ففي مؤتمر مونتيفيديو ١٩٣٣ حول حقوق وواجبات الدول، فإن الدولة قد اعتبرت شخصاً قانونياً في القانون الدولي إذا استوفت أربعة معايير؛ بأن تمتلك أو يكون لديها: (١) سكان دائمون؛ (٢) إقليم محدد؛ (٣) حكومة؛ (٤) قدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى. ومن ثم، فإن المناقشات المتعلقة بتطبيقات السيادة تمثل صلب العلاقات الدولية.

أحادية الأطراف مقابل تعددية الأطرافUnilateralism Vs. Multilaterlaisml

على العكس من أحادية الأطراف، تنشأ أو تكون أحادية الأطراف عندما تتصرف دولة بمفردها بدلاً من التصرف بشكل يتسق أو ينسجم مع الدول الأخرى.

نظام وستفاليا Westphalian System

غالباً ما يتم استخدامه كاختصار لنظام الدولة الحديثة، حيث تشير جملة "نظام وستفاليا" إلى سلسلة من معاهدات السلام التي قامت بإنهاء حرب الثلاثين عاماً، لتقدم بذلك، مبادئ السيادة للعلاقات الدولية الأوربية.

ثبت المصطلحات

أولاً: عربي – إنجليزي

(أ)

اتحاد أوروبي	European Union (EU)
احتواء	Containment
ارتدادية	Reflexivity
إرهاب	Terrorism
أزمة	Crisis
استثمار أجنبي مباشر	Direct Foreign Investment
استرضاء	Appeasement
أسلحة الدمار الشامل	Weapons of Mass Destruction
أطروحة السلام الديموقراطي	Democratic Peace thesis
اعتراف	Recognition
اعتماد متبادل معقــــد	Complex Interdependence
اقتصاد سياسي دولي	International Political Economy (IPE)
إقليمية	Regionalism
إمبريالية	Imperialism

إمبيريقية	Empiricism
أمم متحدة	United Nations
أمن	Security
أمن جماعي	Collective Security
اندماج	Integration
انعزالية	Isolationism
انفصال	Secession
إيبيستومولوجى (نظرية المعرفة)	Epistemology

(ب)

برنامج التكيف الهيكلي	Structural Adjustment Program (SAP)
بناء السلام	Peace Building
بنائية (بُنيوية)	Constructivism
بنائية (بُنيوية) اجتماعية	Social Constructivism
بنك دولي	World Bank

(ت)

تبادلية	Reciprocity
تبعية	Dependency
تجارة الأسلحة	Arms Trade
تجارة حرة	Free Trade
تحالف القوى	Concert Powers
تحرري	Emancipatory
تدخل لأسباب إنسانية	Humanitarian Intervention
تطهير عرقي	Ethnic Cleansing
تعددية الأطراف	Multilateralism

Self-Determination	تقرير المصير
Martialism	تمجيد الحرب
Development	تنمية
Biodiversity	تنوع حيوي
Balance of Power	توازن القوى

(ج)

Neo-Gramscians	جرامشيون جدد
War Crime	جريمة حرب

(ح)

War	حرب
Cold War	حرب باردة
Just War	حرب عادلة
Peace keeping	حفظ السلام
Divine Right	حق مقدس
Human Rights	حقوق الإنسان
Absolute Rule	حكم مطلق
Alliance	حلف
Global Governance	حوكمة عالمية

(د)

Diplomacy	دبلوماسية
Preventive Diplomacy	دبلوماسية وقائية
Peace Studies	دراسات السلام
Ontology	دراسة الحقيقة
Mutually Assured Destruction (MAD)	دمار متبادل مؤكد

دمقرطة	Democratization
دولة فاشلة	Failed State
دولة مارقة	Rouge State
دولية ليبرالية	Liberal Internationalism

(ر)

رابطة الدول المستقلة	Commonwealth of Independent States
رأسمالية	Capitalism
رأسمالية الكازينو	Casino Capitalism
ردع	Deterrence
رقابة على رأس المال	Capital Control

(س)

سباق التسلح	Arms Race
سلام دائم	Perpetual Peace
سلام ديموقراطي	Democratic Peace
سلام وستفاليا	Peace of Westphalia
سلطة	Authority
سلع عامة	Public Goods
سيادة	Sovereignty

(ش)

شتات	Diaspora
شركات عسكرية خاصة	Private Military Companies (PMCs)
شركة متعددة الجنسيات	Multinational Corporation
شيوعية	Communism

(ع)

عدسات النوع (الاجتماعي)	Lens of Gender
عرقية	Ethnicity
عصبة الأمم	League of Nations
عقوبات	Sanctions
عنف بُنيوى	Structural Violence
عولمة	Globalization

(ف)

فخ المديونية	Debt Trap
فردية	Individualism
فوضوية	Anarchy

(ق)

قانون دولي عام	Public International Law
قدرة على التدمير المتبادل المؤكد	Mutually Assured Destruction (MAD)
قرون وسطي جديدة	New Medievalism
قطبية ثنائية	Bipolarity
قوة عظمى	Superpower
قوة كبرى	Great Power
قوة وسطى	Middle Power
قومية	Nationalism

(ك)

كوارث طبيعية	Natural Disasters
كوزموبوليتانية	Cosmopolitanism

(ل)

لاجئون	Refugees

(م)

ما بعد الحداثة	Postmodernism
مثالية	Idealism
مجتمع دولي	International Society
مجتمع مدني عالمي	Global Civil Society
مجموعة الدول الصناعية السبع	Group of Seven (G7)
مخاطرة سياسية	Political Risk
مرتزقة	Mercenary
مساعدة أجنبية	Foreign Aid
مستويات التحليل	Levels of analysis
مصلحة وطنية (قومية)	National Interest
معضلة الأمن	Security Dilemma
معيارية (قيمية)	Normative
ملاذ آمن	Safe haven
منظمات غير حكومية	Non-Governmental Organizations
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE)
منظمة التجارة العالمية	World Trade Organization
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)
منظمة حلف شمال الأطلنطي	North Atlantic Treaty Organization (NATO)
منفردة (أحادية)	Unilateralism
مؤسسات بريتون وودز	Bretton Woods Institutions
مؤسسية ليبرالية جديدة	Neo-Liberal Institutionalism

(ن)

نزع السلاح	Disarmament
نسوية (أيديولوجية نسوية)	Feminism
نظام	Order
نظام الحكم	Regime
نظام وستفاليا	Westphalian System
نظريات المدرسة الإنجليزية	English School Theories
نظرية التحديث	Modernisation Theory
نظرية الحرب العادلة	Just War Theory
نظرية النظام العالمي	World-System Theory
نظرية نقدية	Critical Theory
نمو سكاني	Population Growth
نهاية التاريخ	End of History

(هـ)

هيمنة	Hegemony

(و)

واقعية	Realism
واقعية جديدة	Neo-Realism
وضعية/ ما بعد الوضعية	Positivism / Postpositivism
وظيفية	Functionalism

ثانياً: إنجليزي – عربي

(A)

Absolute Rule	حكم مطلق
Alliance	حلف
Anarchy	فوضوية
Appeasement	استرضاء
Arms Race	سباق التسلح
Arms Trade	تجارة الأسلحة
Authority	سلطة

(B)

Balance of Power	توازن القوى
Biodiversity	تنوع حيوي
Bipolarity	قطبية ثنائية
Bretton Woods Institutions	مؤسسات بريتون وودز

(C)

Capital Control	رقابة على رأس المال
Capitalism	رأسمالية
Casino Capitalism	رأسمالية الكازينو
Cold War	حرب باردة
Collective Security	أمن جماعي
Commonwealth of Independent States	رابطة الدول المستقلة
Communism	شيوعية
Complex Interdependence	اعتماد متبادل معقد
Concert Powers	تحالف القوى

Constructivism	بنائية (بنيوية)
Containment	احتواء
Cosmopolitanism	كوزموبوليتانية
Crisis	أزمة
Critical Theory	نظرية نقدية

(D)

Debt Trap	فخ المديونية
Democratic Peace	سلام ديموقراطي
Democratic Peace thesis	أطروحة السلام الديموقراطي
Democratization	دمقرطة(التحول إلى الديموقراطية)
Dependency	تبعية
Deterrence	ردع
Development	تنمية
Diaspora	شتات
Diplomacy	دبلوماسية
Direct Foreign Investment	استثمار أجنبي مباشر
Disarmament	نزع السلاح
Divine Right	حق مقدس

(E)

Emancipatory	تحرري
Empiricism	إمبيريقية
End of History	نهاية التاريخ
English School Theories	نظريات المدرسة الإنجليزية
Epistemology	إيبيستومولوجى (نظرية المعرفة)
Ethnic Cleansing	تطهير عرقي

Ethnicity	عرقية
European Union (EU)	الاتحاد الأوروبي

(F)

Failed State	دولة فاشلة
Feminism	نسوية (أيديولوجية نسوية)
Foreign Aid	مساعدة أجنبية
Free Trade	تجارة حرة
Functionalism	وظيفية

(G)

Global Civil Society	مجتمع مدني عالمي
Global Governance	حوكمة عالمية
Globalization	عولمة
Great Power	قوة كبرى
Group of Seven (G7)	مجموعة الدول الصناعية السبع

(H)

Hegemony	هيمنة
Human Rights	حقوق الإنسان
Humanitarian Intervention	تدخل لأسباب إنسانية

(I)

Idealism	مثالية
Imperialism	إمبريالية
Individualism	فردية
Integration	اندماج
International Political Economy (IPE)	اقتصاد سياسي دولي
International Society	مجتمع دولي

Isolationism	انعزالية

(J)

Just War	حرب عادلة
Just War Theory	نظرية الحرب العادلة

(L)

League of Nations	عصبة الأمم
Lens of Gender	عدسات النوع (الاجتماعي)
Levels of analysis	مستويات التحليل
Liberal Internationalism	دولية ليبرالية

(M)

Martialism	تمجيد الحرب
Mercenary	مرتزقة
Middle Power	قوة وسطى
Modernisation Theory	نظرية التحديث
Multilateralism	تعددية
Multinational Corporation	شركة متعددة الجنسيات
Mutually Assured Destruction (MAD)	دمار متبادل مؤكد
Mutually Assured Destruction (MAD)	قدرة على التدمير المتبادل المؤكد

(N)

National Interest	مصلحة وطنية (قومية)
Nationalism	قومية
Natural Disasters	كوارث طبيعية
Neo-Gramscians	جرامشيون جدد
Neo-Liberal Institutionalism	مؤسسية ليبرالية جديدة

Neo-Realism	واقعية جديدة
New Medievalism	قرون وسطى جديدة
Non-Governmental Organizations	منظمات غير حكومية
Normative	معيارية (قيمية)
North Atlantic Treaty Organization (NATO)	منظمة حلف شمال الأطلنطي

(O)

Ontology	دراسة الحقيقة
Order	نظام
Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE)	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

(P)

Peace Building	بناء السلام
Peace keeping	حفظ السلام
Peace of Westphalia	سلام وستفاليا
Peace Studies	دراسات السلام
Perpetual Peace	سلام دائم
Political Risk	مخاطرة سياسية
Population Growth	نمو سكاني
Positivism / Postpositivism	وضعية/ ما بعد الوضعية
Postmodernism	ما بعد الحداثة
Preventive Diplomacy	دبلوماسية وقائية
Private Military Companies (PMCs)	شركات عسكرية خاصة
Public Goods	سلع عامة
Public International Law	قانون دولي عام

(R)

Realism	واقعية
Reciprocity	تبادلية
Recognition	اعتراف
Reflexivity	ارتدادية
Refugees	لاجئون
Regime	نظام الحكم
Regionalism	إقليمية
Rouge State	دولة مارقة

(S)

Safe haven	ملاذ آمن
Sanctions	عقوبات
Secession	انفصال
Security	أمن
Security Dilemma	معضلة الأمن
Self-Determination	تقرير المصير
Social Constructivism	بنائية (بنيوية) اجتماعية
Sovereignty	سيادة
Structural Adjustment Program (SAP)	برنامج التكيف الهيكلي
Structural Violence	عنف بنيوى
Superpower	قوة عظمى

(T)

Terrorism	إرهاب

(U)

Unilateralism	منفردة (أحادية)

United nations	أمم متحدة

(W)

War	حرب
War Crime	جريمة حرب
Weapons of Mass Destruction	أسلحة الدمار الشامل
Westphalian System	نظام وستفاليا
World Bank	البنك الدولي
World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
World-System Theory	نظرية النظام العالمي

كشاف الموضوعات

(ب)

(د)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(م)